مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

مصر وإثيوبيا وصراع الهيمنة على حوض النيل

سد النهضة نموذجًا

بدر حسن شافعي

مصر وإثيوبيا وصراع الهيمنة على حوض النيل

سد النهضة نموذجًا

بدر حسن شافعي

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بسم الله الرحمن الرحيم

النسخة الأولى: يوليو/تموز 2021 م – 1442 هـ

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبِّر بالضرورة عن مركز الجزيرة للدراسات

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدوحة – قطر
هواتف: 4930181 –4930183 –4930218 (974+)
فاكس: 4831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

التجهيز وتصميم الغلاف: قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية

المحتويات

مقدمة 6

مدخل نظري 11

الفصل الأول: محددات العلاقات المصرية-الإثيوبية 41

الفصل الثاني: ركائز القوة المصرية-الإثيوبية وفق منظور الهيمنة المائية 63

الفصل الثالث: استراتيجيات وتكتيكات مصر وإثيوبيا لفرض الهيمنة المائية 105

الفصل الرابع: سد النهضة: آلية الهيمنة وتحدي الهيمنة 141

الفصل الخامس: مستقبل الهيمنة المائية على حوض النيل 201

خاتمة 213

المراجع 217

خريطة رقم (1) نهر النيل وروافده

Source: Nile Basin Initiative

مقدمة

يختص نهر النيل، كنهر دولي، بالعديد من المزايا والعيوب في آن واحد، وهي ما تؤهله لأن يكون إطارًا للتعاون في مجالات التنمية أو للصراع حول الهيمنة والهيمنة المضـــادة بين الدول المشـــاركة في مياهه. فرغم أنـــه الأطول عالميًّا، والثاني بعد نهر الدانـــوب من حيث عدد الدول المشـــاركة فيه (إحدى عشـــرة دولة)، والوحيد الذي يجري من الجنوب إلى الشـــمال، إلا أنه ليس الأغزر ماءً، بل يعد من أقل التصرُّفات المائية في العالم، بســـبب عمليات البخر وتســـرب المياه إلى باطن الأرض. فالأمطار التي تســـقط على منابعه ســـنويًّا، وتقدر بـ1680 مليار متر، لا يصل منها إلى المصب سوى 84 مليار متر (تصبح فعليًّا 74 مليار متر بسبب البخر)، أي ما يعادل 4.5٪ فقط، تتقاســـمها دولتا المصب (مصر والســـودان) بموجب اتفاقية عام 1959؛ حيث تحصل مصر على 55.5 مليار متر مكعب، مقابل 18.5 مليارًا للسودان.

وتعد إثيوبيا المنبع الرئيس لمياه النيل؛ إذ تشارك الهضبة الإثيوبية وحدها بحوالي 71 مليـــار م3 عند أســـوان المصرية أي مـــا يعادل 85٪ من إيراد نهر النيل، من خلال ثلاثة أنهار رئيسية، هي: النيل الأزرق (نهر أباي)، وهو الرافد الأكبر حيث يسهم بـ50 مليـــار م3، أي مـــا يعادل 70٪ من حجم المياه القادمة من الهضبة، و60٪ من إجمالي المياه عند أسوان؛ وبالتالي فهو الأكثر أهمية بالنسبة لمصر التي تعتمد على مياه النيل بنسبة 93٪. ومن ثم فإن إقامة سد النهضة على النيل الأزرق يوضح أسباب القلق الذي ينتابها على حصتها المائية لاســـيما في فترة ملء بحيرة الســـد والتي تقدر بـ74 مليار متر مكعب، ثم هناك نهر السوباط (بارو- أكوبو) ويسهم بـ11 مليار م3، ونهر عطبرة (تاكيزى) ويســـهم بـ10 مليار م3، أما الحصة الباقية من المياه (13 مليار متر مكعب، أي 15٪ فقط من مياه النيل) فتأتي من هضبة البحيرات الاستوائية والتي تضم 6 دول، هي: كينيا، وتنزانيا، ورواندا، وبوروندي، وأوغندا، والكونغو الديمقراطية. ويعد النيل الأبيض رافدها الأساسي الذي يلتقي مع النيل الأزرق وعطبرة شمال الخرطوم ليشكلا نهر النيل.

وإذا كانت إثيوبيا تشـــكل المنبع الرئيســـي لنهر النيل، فإن مصر في المقابل تعد المستفيد الأكبر منه بسبب قلَّة الأمطار والمياه الجوفية ومصادر المياه الأخرى، وتعاني حالة من الندرة المائية بسبب قلة الموارد وزيادة عدد السكان؛ ما جعلها تنظر لقضية

المياه والأمن المائي على أنها قضية أمن قومي لا ينبغي المساس بها، بل إن المطلوب ليس فقط الحفاظ عليها، وإنما السعي الدائم لزيادتها لمواجهة النمو السكاني المطرد. وربما هذا ما يفسر محاولات النظم المصرية المتعاقبة منذ عهد الفراعنة وحتى الآن للهيمنة (Hegemony)[1] على حوض النيل، استنادًا لمجموعة من ركائز القوة أبرزها القوة العسكرية والاقتصادية، وأن هذه السياسات المائية (Hydro Politics) هي التي تحكم نمط التعامل مع دول الحوض سواء كان هذا التعامل يقوم على الصراع أم التعاون.

وفي المقابل، نجد أن إثيوبيا، ورغم عدم حاجتها الملحَّة لمياه النيل؛ حيث يسقط عليها قرابة 900 مليار متر مكعب من الأمطار سنويًّا، ولديها 12 حوضًا نهريًّا، إلا أنها ترفض الهيمنة المصرية القائمة وتعارض ما تعتبره احتكارًا واستغلالًا من دولتي المصب لكامل مياهه، ومن ثم باتت لا تعترف بالاتفاقيات التي وقَّعها الاستعمار البريطاني (1881–1956) نيابة عن مصر، أو تلك التي وقعتها مصر بعد استقلالها (اتفاقية 1959)، كما شرعت في تحدي هذه الهيمنة بطرق مختلفة وحسب ركائز قوتها مقارنة بركائز القوة المصرية.

وقد تفاقمت الأزمة بين الجانبين مع احتياج إثيوبيا لإقامة سدود على النيل الأزرق لتوليد الكهرباء. ورغم أن مصر لا تعارض أساسًا فكرة السدود، بل أسهمت في إنشاء بعضها مثل سد خشم القربة وسد سنار في السودان، وسد أوين في أوغندا، إلا أن المشكلة تكمن عندما تكون هناك رغبة في إقامة سدود كبيرة على الفرع الرئيسي للنيل. وربما هذه إشكالية سد النهضة –موضوع هذا الكتاب– الذي دشنته إثيوبيا عام 2011، حيث لا تعارض مصر فكرة أن يكون سدًّا صغيرًا وفق الرسومات الهندسية الأولى له منذ الستينات، بحيث تتراوح بحيرته بين 11–14 مليار م3، وليس 74 مليار م3، إذ ستخصم فترة الملء الأول من الحصة المصرية، لاسيما إذا تم الملء في فترة فيضان متوسط أو جفاف أو جفاف ممتد؛ ومن ثم كانت هذه أبرز القضايا المثارة في مفاوضات السد.

من هنا، تأتي أهمية هذا الكتاب الذي يتناول بالرصد والتحليل العلاقات المصرية–الإثيوبية من منظور العلاقات الدولية المائية العابرة للحدود (Trans

(1) المصطلحات الواردة في المقدمة سنتناولها بشيء من التفصيل في المدخل النظري.

boundary water) والـذي يُعَـدُّ أحد الفروع المتخصصة فـي العلاقات الدولية من حيث تركيزه على السياسـات المائية وانعكاسـاتها الصراعيـة أو التعاونية على دول الحوض الدولي؛ إذ يسـلِّط هذا الفرع التخصصي الضوء بصورة أساسـية على فكرة الهيمنة المائية (Hydro-Hegemony)، كونها الحاكمة لهذه السياسـات المائية. فيركِّز على تعريفها وركائزها واستراتيجيات وآليات تحقيقها وكيفية تحدِّيها من الطرف غير المهيمـن وذلك وفق مقاربة الهيمنـة المائية (Framework for Hydro Hegemony) لجيرون وارنر (Jeroen Warner)[1]، ومارك زيتون (Mark Zeitoun)، عام 2006، وما لحقـه من تطورات، وصولًا لاقتراب الإطار الديناميكي لتفاعل المياه العابرة للحدود (Framework of) Dynamic Transboundary Water Interaction لزيتـون وآخرين، عـام 2017، مـن حيث وجود ركائز لكل دولـة من دول المصب، قد تركن إليها عبر استراتيجيات وتكتيكات وآليات مختلفة (قسرية، نفعية، قانونية، أيديولوجية)، لتحقيق الهيمنـة أو تحديهـا من خلال إطار ديناميكي تفاعلي ما قد يؤدي في النهاية إلى بقاء نظـام الهيمنة الراهن مع إدخال بعـض التعديلات عليه لصالح الطرف غير المهيمن، أو تغييـر هـذا النظام تغييرًا كاملًا وإيجاد نظام بديل تتغيـر فيه المواقع والأدوار بين الطـرف المهيمن وغير المهيمن.. ليكـون بذلك من أوائل الكتب العربية التي تتناول موضوع سدِّ النهضة الإثيوبي من خلال هذا الإطار الديناميكي والذي يساعد في رسم السيناريوهات المستقبلية الخاصة بكل طرف.

يسعى الكتاب إلى الإجابة عن سؤال رئيس تتفرع عنه عدة أسئلة:

هل ما تقوم به إثيوبيا، من خلال بناء سدِّ النهضة، يدخل في إطار تحدي الهيمنة (Hegemonic Challenge)، بمعنى السـعي لإحداث تغيير داخل نظام الهيمنة المائية المصرية الحالية، أم يدخل في إطار الهيمنة المضادة (Counter-Hegemony)، حيث يعارض الطرف غير المهيمن [إثيوبيا] الوضع الراهن من خلال تركيزه على الجوانب القانونية لتغيير قواعد النظام، أم هي الرغبة والسعي في التغيير الكامل للنظام المهيمن (Change Hegemony)، وبالتالـي يبتعـد عن ثنائية الهيمنـة والهيمنة المضادة ليتخذ أشكالًا مختلفة؟

---

(1) جيرون وارنر هو أستاذ السياسات المائية بجامعة Wageningen الهولندية، أما مارك زيتون فهو باحث بمركز أبحاث الأمن المائي بكلية التنمية الدولية بجامعة East Anglia البريطانية.

وتنسلُّ من هذا السؤال الرئيس عدة تساؤلات فرعية تتعلق بالأبعاد المختلفة المحدِّدة للعلاقات بين الجانبين، خاصة ما يتعلق بقضية المياه، وركائز القوة التي يرتكن إليها كل طرف لفرض الهيمنة أو تحديها، مرورًا بالاستراتيجيات والتكتيكات التي تتبعها للحفاظ على الهيمنة أو تغييرها.

ويعتمد الباحث في إجابته على هذه الأسئلة عدة مناهج في إطار فكرة التكامل المنهجي، منها منهج دراسة الحالة الذي طبَّقه على سدِّ النهضة، والاستفادة من مقاربة الهيمنة المائية والإطار الديناميكي لتفاعل المياه العابرة للحدود.

في ضوء ما سبق، ينقسم الكتاب إلى مقدمة ومدخل نظري وخمسة فصول ثم خاتمة.

في المدخل النظري، يركِّز الباحث على الإطار المفاهيمي لفكرة الهيمنة بين مدارس العلاقات الدولية والعلاقات المائية الدولية، والتطورات التي مرَّت بها، وصولًا للإطار التفاعلي للهيمنة الذي يركِّز على آليات وتفاعلات الطرفين المهيمن وغير المهيمن، وما ينتج عن ذلك من نمط للسيطرة والهيمنة.

ويتناول الفصل الأول المحددات العامة للعلاقات الثنائية المصرية-الإثيوبية في أبعادها المائية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وموقع البعد المائي فيها، كونها تعطينا مؤشرًا عامًّا لنمط واتجاه العلاقة، والتي تؤكدها ركائز القوة المختلفة.

ويعالج الفصل الثاني الركائز العامة للقوة وفق منظور الهيمنة المائية، وتتضمن القوة بشقيها، العسكري والاقتصادي، مع الإشارة إلى مرحلتين أساسيتين، هما: مرحلة القرن العشرين؛ حيث البروز الواضح للهيمنة المصرية، ومرحلة العقد الأول من الألفية الثالثة، حيث التحدي الإثيوبي لهذه الهيمنة.

أما الفصل الثالث، فيتناول استراتيجيات وتكتيكات مصر وإثيوبيا لفرض وتحدي الهيمنة قبل بناء سد النهضة وذلك من خلال تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل زمنية: مرحلة تحقيق الهيمنة خلال فترة ما قبل الاستقلال (1811-1952)، ومرحلة الحفاظ على الهيمنة منذ الاستقلال وحتى نهاية الحرب الباردة، أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، ثم مرحلة تعزيز الهيمنة بعد انتهاء الحرب الباردة وحتى ثورة 25 يناير/كانون الثاني المصرية عام 2011.

ويعالج الفصل الرابع آلية الهيمنة وتحدي الهيمنة عبر بناء سدِّ النهضة، ويوضح الأسباب الإثيوبية لبنائه والتحفظات المصرية عليه.

أما الفصل الخامس، فيتناول مستقبل الهيمنة المائية في حوض النيل والمآلات المختلفة لأنماط تلك الهيمنة في ضوء الفعل الإثيوبي والسيناريوهات المصرية لمواجهتها.

ثم خاتمة الكتاب التي تلخص أهم ما ورد فيه من أفكار، وأبرز ما توصل إليه الكاتب من نتائج.

مدخل نظري

مفهوم الهيمنة بين مدارس العلاقات الدولية والعلاقات المائية الدولية

تعد السياســة المائية أو الهيدروبوليتيكس أحد الفروع المتخصصة في العلاقات الدولية الذي يركز على سياسات المياه، فهو يجمع بين القوة والهيمنة لتحليل المواقف التي يؤدي فيها الماء دورًا مهمًّا.

وتتعدد تعريفات مصطلح الهيدروبوليتيكس (سياسات المياه) كأغلب مصطلحات العلوم السياســية، وهو يشــير إلى تحليل علاقات الصراع والتعاون بين الدول المطلَّة علــى الأنهار العابرة للحدود. وتدور معظم هــذه التعريفات حول مكونات المفهوم، وهي: وجود نهر دولي، وأطراف دولية (أكثر من دولة)، وطبيعة العلاقة بينها (تعاونية/ صراعيــة). ومن بين هذه التعريفات تعريف أنتوني تورتون (Anthony Turton) الذي يقول فيه: "إن السياسة المائية هي التحليل المنهجي للصراع والتعاون بين الدول فيما يتعلق بالموارد المائية الدولية"[1]. ويتضمن هذا التعريف ثلاثة عناصر أساســية، هي: علاقــة الصــراع والتعاون، بين دول باعتبارها الجهات الفاعلة الرئيســية، في أحواض الأنهار الدولية المشتركة، وليس في حوض نهر داخلي.

ولقد أثار مفهوم الهيمنة (Hegemony) الأســس التي يستند عليها، وهو الجدل الذي امتد بعد ذلك إلى تخصص العلاقات المائية الدولية في إطار ما يعرف بالسياسة المائية التي تركِّز على قضايا التفاعل التعاوني/ الصراعي لتحقيق الهيمنة المائية. ويشير مفهوم "الهيمنة المائية" إلى الطريقة التي تتحكم بها الدول ذات السيادة في سياسات المياه المشــتركة اســتنادًا لمجموعة من معايير القوة مثل القوة الاقتصادية والعسكرية والسياســية، فضلًا عن الاعتبارات القانونية المســتندة للحقوق التاريخية، ناهيك عن

(1) Gupta, J., "The Watercourses Convention, Hydro-hegemony and Trans boundary Water Issues" ,Italian journal of international affairs,)Vol.51,No.3,2016),p121

الوضع الجيوبوليتيكي لهذه الدولة[1]. وبالتالي، لا تقتصر فكرة الهيمنة في هذه الحالة علـى دول المنبـع بل يمكن أن تتم من خلال دول المصب كما هو بالنسـبة للحالة المصرية في مياه النيل. وعليه، فإنَّ الهيمنة المائية تشـير الى الأحواض الدولية التي تشـهد حالة من التوزيع غير العادل للموارد لوجود دولة أو أكثر تسعى للسيطرة على الموارد المائية والتحكم فيها إما بالقوة الفعلية أو بالإكراه عبر التهديد باسـتخدامها، ولقد باتت هذه الهيمنة بمنزلة المصطلح الذي يُسـتخدم للإشارة إلى القوة في مجال العلاقات المائية الدولية.

كان تحديد ركائز القوة وما صاحبها من جدل نظري أحد أسـباب التباينات بين النظريات الكبرى في العلاقات الدولية، والتي تراوحت بين التركيز على القوة المادية بشـقها العسـكري تحديدًا (القوة الصلبة) والتي تمثلها النظرية الواقعية الكلاسـيكية، مـرورًا بالقـوة الاقتصادية في إطار النظرية الليبرالية، وصولًا للفكر الغرامشـي[2] وما بعـد الغرامشـي من حيث أهميـة التركيز على القوة الناعمـة ممثلة في قوة الخطاب والأيديولوجيـا. ويلاحـظ أن هذه التباينات وتلك الأسـس انتقلـت إلى الأطر التي تحدثت عن الهيمنة المائية وحاولت رصد نمط التفاعل بين أطراف الحوض الدولي؛ حيـث قام بعضها برصد الأسـس التي يرتكن إليها الطـرف المهيمن فقط، في حين ارتأى آخرون التركيز على الاسـتراتيجيات والتكتيكات المنبثقة من هذه الركائز التي تستخدمها الأطراف غير المهيمنة لمعارضة الهيمنة أو تحديها أو حتى تغييرها بالكلية، كما يتضح فيما يلي.

أولًا: مفهوم الهيمنة لدى مدارس العلاقات الدولية

تعـددت زاويـا النظر إلى مفهوم الهيمنة كما نجـد ذلك عند مدارس العلاقات الدولية والتباينات بشأنه سواء لدى المدرسة التقليدية (الواقعية والليبرالية)، أو المدرسة النقدية، أو تيار غرامشي وما بعده.

يُعرِّف قاموس أكسفورد الهيمنة على أنها "سيطرة دولة أو منظمة أو غيرها على

(1) Wessles, J., "Challenging Hydro-hegemony: Hydro-politics and Local Resistance in the Golan Heights and the Palestinian Territories", International Journal of Environmental Studies, (Vol. 72, No. 4,2015) ,PP.602-603

(2) أنطونيو غرامشي: أحد أشهر المفكرين الماركسيين الإيطاليين (1891–1937).

دول أخرى أو غيرها، داخل مجموعة معينة. أو هي رغبة الدولة المستمرة في الهيمنة السياسية والعسكرية"[1].

ووفق هذا التعريف، فإنَّ فكرة الهيمنة والسعي لها دائمة وليست مؤقتة، كما أنها لا تقتصر على النسق أو النظام الدولي، بل يمكن أن تشمل هيمنة دولة على منظَّمة معينة مثل السعي الأميركي للهيمنة على الأمم المتحدة، كما أنها مرتبطة بالرغبة وبالقدرة معًا، استنادًا للقوة العسكرية (الصلبة)، والتعريف من هذه الزاوية متأثر بفكر المدرسة الواقعية الكلاسيكية، كما سنشير لاحقًا.

أما هيرمان (Herrmann)، وهو أحد منظِّري الهيمنة، فيبدو أنه تأثر بالفكر الغرامشي الذي يركِّز على قوة الأفكار (الأيديولوجيا) كإحدى القوى الرئيسة (الناعمة) التي يرتكز عليها المهيمن جنبًا إلى جنب القوة الصلبة ، فيرى أن الهيمنة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالقوة والأيديولوجيا والصراع، مدلِّلًا على ذلك بهيمنة السلطة العليا داخل مؤسسة ما، وكيف يتبنى موظفو الدرجات الوظيفية الأدنى السياسات التنظيمية التي تتبناها الإدارة حتى وإن كانت غير محقِّقة لكل مصالحهم[2].

أما بالنسبة لفكرة الصراع، فيبدو أنه تأثر بالفكر الماركسي من حيث ضرورة وجود صراع بين البروليتاريا والطبقة الدنيا من ناحية، والبرجوازية والطبقة العليا من ناحية ثانية، نافيًا في المقابل إمكانية حدوث تعاون بينهما، عكس ما تذهب إليه النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية، كما سنرى بعد قليل.

1- المدرسة التقليدية

إذا كانت هذه المدارس تتفق على أهمية وجود طرف مهيمن (مسيطر) في نسق/ نظام دولي/ إقليمي، فإنها تتباين فيما بينها بشأن أسس القوة التي يستند إليها هذا المهيمن:

فالمدرسة التقليدية في العلاقات الدولية (الواقعية والليبرالية) تركز على مفهوم

(1) Oxford Learner Dictionary, Hegemony, (Visited 20 Sep.,2020) https://f24.link/e7F34

(2) Herrmann, A. F., Hegemony, The International Encyclopedia of Organizational Communication ,(John Wiley & Sons, Inc., New Jersey,2017) p.1

القوة المادية (الصلبة) بشـقيها العسـكري والاقتصادي، وإن تباينت هي الأخرى في القوة الرئيسـة في هذا الشـأن، في حين تركز المدرسة النقدية وتيار غرامشي وما بعد غرامشـي على أهمية وقوة الأفكار الأيديولوجيـة كإحدى مقومات الهيمنة مثل فكرة الديمقراطيـة والحريـة ومكافحة الإرهاب التي تروِّج لهـا الولايات المتحدة لفرض هيمنتها العالمية.

فالمدرسـة الواقعية التي يمثِّلها مورغنثاو[1] وغيره تعلي من شـأن القوة المادية (العسـكرية) فـي تعريف وتحديـد أي مفهوم من مفاهيم العلاقـات الدولية بما فيها مفهوم الهيمنة، ومعظم أدبيات العلاقات الدولية الخاصة بهذه النظرية تفسـر الهيمنة بأنها "حالة عدم المساواة بين الدولة المهيمنة وغيرها من الدول"، أي حالة عدم توازن القوة في النسـق (النظام) الدولي الذي يتحدد وفق سياسات الدولة/ الدول المهيمنة، وهذا هو الحاكم للسياسات الخارجية بالنسبة للدول الأخرى (غير المهيمنة)، وبالتالي فإن هذا النظام الدولي ليس بنية منفصلة عن وحداته[2].

أمـا المدرسـة الليبراليـة، ويمثلهـا ديفيـد ليـك (David Lak)،"وكينبري" (kenberry) وغيرهم، فهي تركز على القوة الاقتصادية للطرف المهيمن؛ إذ يعد العامل الاقتصادي حجر الأساس لتحقيق المكانة السياسية للدولة المهيمنة ولضمان استقرار النسـق الدولي، وهي متأثرة بالسـياق التاريخي لحالة الكسـاد العظيم في ثلاثينات القرن العشرين، والضعف الاقتصادي الذي عانت منه المملكة المتحدة حينها، مقابل رفض الولايات المتحدة القيام بدور المهيمن، ما ترتب عليه حالة من عدم الاستقرار السياسـي. ومن وجهة نظر هذه المدرسـة فإنَّ وجود مهيمن اقتصادي معناه تحقيق الاستقرار للنظام العالمي؛ إذ سيسعى لإنشاء مؤسسات دولية اقتصادية لمصلحة النظام الاقتصادي، وتقديم النفع العام لأعضاء النسـق الآخرين من أجل اسـتمرار بقاء هذا النظام. ومن هنا، فإنَّ الهيمنة قائمة على فكرة التوافق أو الإقناع جنبًا إلى جنب فكرة الإكـراه. ويقصـد بالتوافق قبول أطراف النظام الدولي فكرة الطرف المهيمن بسـبب

(1) هانز يواخيم مورغنثاو (بالألمانية: Hans Morgenthau) (1904–1980)، أحد رواد دراسة السياسة الدولية في القرن العشرين.

(2) سلامة، جمال، تحليل العلاقات الدولية.. دراسة في إدارة الصراع الدولي (دار النهضة العربية، القاهرة، 2013)، ط1، ص ص 28–29.

تحقيق بعض المصالح من ناحية، ولاستقرار النظام من ناحية ثانية[1].

ولعل هذا هو جوهر نظرية اســتقرار الهيمنة (Hegemonic Stability Theory) التي تقوم على الجمع بين مدرستين للعلاقات الدولية، هما: الواقعية/ الواقعية الجديدة، مــن ناحيــة، والليبرالية/ الليبرالية الجديدة، من ناحية أخرى. وتتأســس على فكرة أنَّ الهيمنة ضرورية لوجود اقتصاد دولي ليبرالي، ونظام دولي ســلمي وآمن نسبيًّا. ولكي يستقر الاقتصاد العالمي، يجب أن يكون هناك طرف واحد مهيمن فقط[2]. بمعنى آخر، فإنَّ تفرُّد المهيمن هو سبب الاستقرار الدولي.

2- المدرسة النقدية

أما المدرسة النقدية، (فِكْر غرامشي)، فتعطي أهمية للقوة الناعمة (القوة الفكرية)، والقوة الأيديولوجية في العلاقات الدولية. فالهيمنة من وجهة نظر رائد هذه المدرسة هي "قدرة مجموعة اجتماعية على توجيه المجتمع أخلاقيًّا وسياســيًّا"[3]. وتكتســب سلطتها من خلال عملية الإقناع الثقافي والأخلاقي. أو موافقة الفئات المسيطر عليها من دون استخدام أي عنف، أو أيٍّ من وسائل الإجبار السياسي أو الاقتصادي. ومع ذلك فغالبًا ما يُستخدم الإجبار لدعم الفئة المهيمنة بشكل مستتر لتحقيق الهيمنة، ومن ثم يجب الجمع بين ميزات الإجبار والموافقة من منظور ثنائي.

أي إن الهيمنة عند غرامشي عبارة عن قوة العلاقة بين أطراف عدة وليست علاقة من طرف واحد فقط، وبالتالي فهي علاقة تفاعلية بين المهيمن وغير المهيمن.

وإذا حاولنا الجمع بين هذه المدارس فســنجد أن الهيمنة تشــتمل على كل بُعد من أبعاد القوة السابقة (العسكرية والاقتصادية والأيديولوجية)، بحيث لا يمكن إغفال أي منها. وربما يحدث الاختلاف بينها فيما يتعلق بالأوزان النسبية لكل منها. كما أنَّ

(1) خليل، مروة، مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية، (كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، الإسكندرية، 2020)، ص 109 وما بعدها.

(2) Ozcelik,S., Neorealist and Neo-Gramscian Hegemony in International Relations and Conflict Resolution During 1990s, (Abant Izzet Baysal Universitesi,Turkey,2005),p.93

(3) حول هذا المفهوم، انظر: الحافي، محمد يوسف، الهيمنة الأميركية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي.. دراسة في فلسفة السياسة، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014) ط1، ص 72-73.

هــذه الهيمنــة قد تُقابَل بحالة من الموافقة أو الامتثال، أو الإكراه والإذعان، وقد تقوم القوى الضعيفة غير المهيمنة باســتخدام بعض هذه الأبعاد والمقومات للقيام بتحدي الهيمنة، إما بهدف تحسين توازن القوى في إطار النظام المهيمن القائم كهدف قريب، أو إقامة نظام هيمنة جديد، بحيث نكون أمام طرف مهيمن آخر على النظام، وهو ما سنتناوله ونحن نتحدث عن الهيمنة في فكر العلاقات المائية الدولية.

ثانيًا: مفهوم الهيمنة في دراسات العلاقات المائية الدولية

دشَّن زيتون ووارنر إطارًا نظريًّا للهيمنة المائية، عام 2006، ثم لحقت بهذا الإطار تطــورات حتى وصلت به إلى الإطار الديناميكي للتفاعل بين الهيمنة وتحدي الهيمنة منذ العام 2017 وحتى الآن .

1- إطار الهيمنة المائية والنظرية المائية التقليدية

شــغلت قضايا المياه العابرة للحدود حيِّزًا كبيرًا من اهتمام دارســي العلاقات الدولية، لاسيما ما يتعلق بالعلاقات المائية الدولية أو السياسة المائية (الهيدروبوليتيكس). ومن أبرز هؤلاء مجموعة أبحاث المياه في لندن London Water Research Group (LWRG[1])، والتــي تؤكد على الدور المركزي للسياســة في قضايا المياه، ومحورية دور الدولة في عملية التفاعل المائي[2]. ومنذ ذلك الوقت، برزت قضايا وتســاؤلات عدة بشــأن طبيعة العلاقة بين امتلاك الدولة ركائز القوة، والهيمنة على المياه العابرة للحدود، وهل هذه القوة تؤدي بالضرورة إلى صراعات ظاهرية، فحروب المياه؟ وهل عدم وقوع الحرب معناه عدم وجود الصراع وبالتالي التعاون بين الدول المشاطئة، أم أن هناك صراعات خفيَّة تتراوح بين الصراعات الظاهرة والتعاون؟ وهل وجود طرف مهيمن معناه حدوث حالة من الاستقرار المهيمن وفق نظرية الاستقرار المهيمن، أم أنه قد يدفع الدول غير المهيمنة إلى مقاومة وتحدي هذه الهيمنة من أجل تغيير ترتيبات النظام القائم عبر إدخال بعض الإصلاحات عليه، وصولًا إلى تغييره بصورة شاملة؟

(1) تكونت هذه المجموعة أوائل هذه الألفية من طلبة وزملاء البروفيسور جون أنتوني (توني) آلان، بكلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن.

(2) Warner, J., Mirumachi, N., Farnum, R.,. Grandi M., , and (Other), "Trans boundary Hydro-Hegemony: 10 Years Later", Wires Water, (Vol., 4, Nov./Dec., 2017),p.1

لذا، ظهرت محاولات عدَّة منذ ثمانينات القرن الماضي لإيجاد علاقة بين القوة والهيمنة والمياه، ومحاولة وضع إطار تحليلي للعلاقة بين دول المنبع والمصب في ظل عدم توازن القوة، لكن زيتون ووارنر (2006) لاحظا أن هذه النماذج تتجاهل قضيتين نظريتين مهمتين، هما: تفاوت شـدة الصراع، في ظل ما أسـمياه بالصراعات الصامتة أو غير الظاهرة الناتجة عن اختلال ميزان القوى بين الدول المشاطئة المتعلقة بالمياه، والتي قد لا تكون القوة المادية (العسكرية والاقتصادية) بارزة فيها بصورة كبيرة. أما القضية الثانية التي لاحظاها فهي مرتبطة بعلاقات القوة بين الدول المشاطئة المتنافسة واحتمالية التغيير الذي يحدثه تفاوت هذه القوة؛ حيث يرون أن طبيعة عمليات إدارة الميـاه العابرة للحـدود (Trans Boundary Waters Management) ليسـت تعاونية بالكامل ولا صراعية تمامًا، وتتوقف حسـب العلاقات السياسـية بين دول الحوض، وأن نمط التعاون، أو الصراع المتعلق بالسياسات المائية (الهيدروبوليتيكس) هو نتيجة للقـوة المهيمنة داخل الحوض، بمعنى أنها الفاعل الرئيسـي والمحدد لنمط الصراع اسـتنادًا لامتلاكها لمفهوم القوة بغضِّ النظر عن اسـتراتيجيات الأطراف غير المهيمنة التي هي من وجهة نظرهم مقيدة في خياراتها بمصالح الدولة المهيمنة، وهي السـمة الثانية غير المدروسـة للنزاعات المائية السـابقة والتي تعد من وجهة نظرهم عنصرًا رئيسـيًّا في هذا التحليل؛ حيث لم تُجب المحاولات السـابقة مثلًا عن السؤال التالي: إذا كان بإمكان تركيا –دولة المنبع على نهري دجلة والفرات– بناء سدود في جنوب شرق الأناضول، فما الذي يمنع إثيوبيا في المقابل، وهي دولة منبع رئيسية، من فعل الشـيء نفسـه على النيل؟، وكيف لا يستطيع الفلسـطينيون الذين يعيشون في الضفة الغربية لنهر الأردن الاقتراب من النهر، ناهيك عن الضخ منه؟[1]

لـذا عملا على تطوير إطـار أوليٍّ هو إطار الهيمنة المائيـة (Framework for Hydro Hegemony) (FHH)، والذي بات يُعرف أيضًا باسم "النظرية التقليدية للهيمنة المائية"، ويقوم على فكرة قدرة الطرف المهيمن في الحوض المائي على الحفاظ على سيطرته وإقناع الآخرين أو إرغامهم على ذلك، كما أنه يحدد قواعد اللعبة، والقضايا المشـتركة، وبالتالي تحديد نمط التعامل بينها والذي قد يتراوح ما بين تعاون إيجابي

(1) Zeitoun ,M., and Warner, J., "Hydro-hegemony – a framework for analysis of trans-boundary water conflicts", Water Policy, (No.8 ,2006) , p.435-436

لصالح الجميع، أو تعاون سلبي لصالحه فقط[1].

لقد ارتكز زيتون ووارنر في بناء مفهومهما عن القوة على عدة مدارس ونظريات في العلاقات الدولية منها المدرسة الواقعية، ونظرية استقرار الهيمنة، ومدرسة غرامشي الخاصة بالهيمنة الدولية. كما استندا في مفهومهما لتحليل شدة النزاعات لمقياس شدة أحداث المياه الذي جمعه يوفي (Yoffe)، عام 2001[2]، وآخرون، ومقياس تطور الصراع لحلف الناتو (1999)[3]، والذي لا يفسر فقط الدرجات المختلفة من حدة الصراع، ولكن يوضح أيضًا كيف توجد العلاقات الصراعية بين الدول حتى في غياب المواجهات العنيفة أو التصريحات المفتوحة. لذا، حدَّدا ثلاث ركائز أساسية لقوة الهيمنة المائية، أو قوة الوضع الهيدروبوليتكي (The hydro-Political Power) للطرف المهيمن، وهي: القوة المادية بشقيها، العسكري والاقتصادي، أو ما يُعرف بالقوة الصلبة، والقوة التفاوضية الناعمة (المساومة)، والقوة الفكرية أو قوة الخطاب والأيديولوجيا. وقاما بإدراج القوة الجغرافية ضمن الموارد الإكراهية القسرية جنبًا إلى جنب السياق الخارجي وموقف المؤسسات الدولية من القوى المشاطئة. وتعد المساهمة الرئيسية للإطار هي في لفت الانتباه ليس إلى القوة الصلبة فقط (القوة المادية)، كما هي حال المدرسة الواقعية الكلاسيكية، ولكن إلى القوة الناعمة أيضًا (قوة الخطاب والمساومة) التي تركز عليها المدرسة النقدية والغرامشية[4].

---

(1) Ibid , p.438.

(2) يوضح مقياس كثافة أحداث المياه ليوفي وآخرين Yoffe et al أن لكل مستوى من المستويات المختلفة لشدة الصراع آثارًا مختلفة على العلاقات الدولية، فأثر «إعلان رسمي للحرب» يختلف عن تأثير «تعبير شفهي معتدل». وقد حدد المقياس 7 درجات لمقياس التعاون أعلاها (7) وتتمثل في الوحدة الاختيارية للدول، وأدناها الأفعال المحايدة أو غير المهمة بين الدول، أما حالات الصراع فهي (– 7) وتبدأ من عبارات لفظية (–1) وصولًا لإعلان الحرب رسميًّا. ولمزيد من التفاصيل، انظر:
Yoffe,S., Wolf, A., and Giordano, M., "Conflict and Co-operation Over International Freshwater Resources: Indicator of Basins at Risk", the Journal of the American Water Resources Association,)Vol.39,No.5,2003), pp 1111-1113

(3) حدد الناتو، عام 1999، خمس مراحل للصراع تبدأ من السلام الدائم Durable Peace إلى السلام المستقر Stable Peace، ثم السلام غير المستقر Unstable Peace، وصولًا للأزمة Crisis، فالحرب War.

(4) Grandi,M., Hydro Politics in Trans boundary Water Management Conflict, Cooperation and Governance along the Nile River, , (PhD), Sant'Anna School of Advanced Studies

ثــم ظهــرت محاولات أكاديمية بعد ذلك لتقديم توضيحــات أكثر لركائز القوة الخاصة بهذا الإطار، بعضها قام بفصل القوة الجغرافية عن الموارد الإكراهية، ليصبح لدينا أربع ركائز بدلًا من ثلاث، على النحو التالي[1]:

1. **القوة الجغرافية (Geographic Power)**:لكن هذا مقترن بامتلاك عناصر القوة الأخرى التي سيشار إليها لاحقًا، مثل حالة تركيا (دولة منبع) بالنسبة لنهر دجلة والفرات التي تمتلك كل عناصر القوة، لكن أحيانًا تكون القوة الجغرافية غير مؤثرة، إذا كانت دولة المصب تتميز بعناصر قوة أخرى كحالة مصر بالنسبة لحوض النيل[2]؛ وذلك حتى مطلع الألفية الثالثة.

2. **القوة المادية (Material Power):** وتشمل أمورًا كثيرة، منها: القوة الاقتصادية والقوة العسكرية والبراعة التكنولوجية والدعم السياسي والمالي الدولي...إلخ. وهي أكثر تأثيرًا خاصةً عندما تتم الاستفادة منها بشكل تراكمي مع البُعدين الثالث والرابع (قوة المساومة والتفاوض من جهة، وقوة الأيديولوجيا والأفكار والخطاب، من جهة ثانية).

3. **قوة المساومة والتفاوض (Bargaining Power)**: وهي عبارة عن قدرة الدولة المشاطئة على تنظيم قواعد اللعبة، ووضع جداول أعمال المفاوضات في مسائل الموارد المائية المشتركة. وتحدد الدول المهيمنة شروط المعاهدات والمفاوضات وأطراف المعاهدات من خلال التأثير على الدول الضعيفة بغية الامتثال لقراراتها ومواقفها.

4. **قوة الأيديولوجية (Ideational Power) أو قوة الأفكار (Power over Ideas):**

ويُقصــد بها قدرة دول النهر على فرض وإضفاء الشــرعية على أفكار وروايات

= Pisa ,Italy, 2016,P.P.89-92

(1) لمزيد من التفاصيل حول هذه المحددات، انظر:

Ejigu, N.,Construction of Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Nile: Cause for Cooperation or Conflict among Egypt, Ethiopia and Sudan, (Master) Finland ,University of Tampere, 2016, p.p. 14-15

(2) Cascão, A., and Zeitoun, Mark, "Power, Hegemony and Critical Hydro Politics, in Anatone Earle ,Andres Jagerskog and Jokaim Ojendal, Transboundary Water Management: Principles and Practices , (Taylor& Francis Group, London & New York,2010) p.31

معينــة. بعبارة أخرى، القدرة على تشــكيل تصور الناس فيمــا يتعلق بتوزيع الموارد المشتركة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. ولعل المثال على ذلك ترويج مصــر لفكرة الأمننة بالنســبة للميــاه (Securitization)، وأن مياه النيل قضية وجودية بالنسبة لمواطنيها، كما هي أيضًا قضية أمن قومي، وخط أحمر، لتبرير عدم الاقتراب منها من قبل دول المنبع، أو الاســتناد إليها لرفض أية مشــروعات مائية ترغب هذه الدول في القيام بها، أو الإيحاء للمجتمع الدولي، وللدول المشاطئة، وأيضًا للشعب في الداخل بإمكانية اتخاذ بعض الإجراءات الاستثنائية للدفاع عنها[1].

ويشــمل هذا النوع كذلك إخفاء المعلومات أو البيانات الضرورية (باســتخدام الصمت والسكوت عنها)، ومشاركة المعلومات الغامضة، والمماطلة عمدًا، في محاولة لإضفــاء وضــع معين، والإفراط في التأكيد على بعض القضايا الثانوية على حســاب القضايا الرئيسية، مثل رفض الجانب الإسرائيلي مشاركة بيانات حول استخدام المياه من قبل المســتوطنين المقيمين في الضفة الغربية، ومثل رفض مصر مناقشــة اتفاقية 1959 علــى طاولة المفاوضــات مع دول المنبع، واللعب على عنصر الوقت للحفاظ على موقعها المهيمن في حوض النيل[2].

وربما لجأت إثيوبيا لنفس الأمر في مفاوضات سد النهضة منذ العام 2011، من حيث تعمُّد إخفاء بعض المعلومات عن اللجنة الدولية التي تشــكَّلت عام 2012 من

(1) الأمننة هي إحدى النظريات الحديثة في العلاقات الدولية ودراسات الأمن، وقد ظهرت مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي من خلال أولي ويفر Ole Waver، وتعني قدرة الدولة أو القيادة السياسية بها على تحويل قضايا معينة (كقضية المياه في دراستنا) إلى قضية أمنية عبر التأكيد على أنها قضية وجودية للأفراد وإقناعهم بذلك؛ ما قد يبرر اتخاذ إجراءات استثنائية في التعامل معها مثل بناء مشاريع هيدروليكية مثيرة للجدل، أو السعي لمنع الآخرين من إقامة مثل هذه المشاريع، ولكي يكون فعل الأمننة أكثر نجاحًا، يجب أن يكون أكثر قبولًا بين الجماهير، بغضِّ النظر عمَّا إذا كان موضوع المشكلة تهديدًا حقيقيًّا أم لا. ولمزيد من التفاصيل عن نظرية الأمننة، انظر: نظرية الأمننة Securitization Theory، في الموسوعة السياسية (تاريخ الدخول 31 أغسطس/آب 2020): https://f24.link/flXSD

وانظر أيضًا:

Akwei,B., Hydro Politics, Hydro-hegemony and the Problem of Egypt's Securitization of The Eastern Nile Basin, (Phd.) , Howard University, Washington, 2015, p.113

(2) Cascão, A., Ibid, p.32.

10 خبراء بواقع خبيرين من كل من الدول الثلاث وأربعة خبراء أجانب للنظر في مدى تأثير الســد على دولتي المصب، والتي ســطَّرت ذلك في توصياتها الختامية، في 31 مايو/ أيار 2013، ثم في إطالة أمد التفاوض، والدخول في قضايا فرعية على حساب القضايا الرئيسية، كما سيتضح ذلك فيما بعد.

جدول (1) يوضح ركائز القوة للطرف المهيمن بحسب وارنر وزيتون 2006

القوة	مكوناتها	ملاحظات
الجغرافية	الموقع الجغرافي.	قد يعطي ميزة في بعض أحيان إذا اقترن بعناصر القوة الأخرى.
المادية (الصلبة) Material	-القوة الاقتصادية. -القوة العسكرية. -التقدم التكنولوجي. -الدعم السياسي والمالي الدولي.	الأكثر تأثيرًا خاصةً عندما تتم الاستفادة منها بشكل تراكمي مع قوة التفاوض وقوة الأيديولوجيا والأفكار.
المساومة Bargaining (التفاوض)	-تنظيم قواعد العملية التفاوضية. -وضع جداول أعمال المفاوضات في مسائل الموارد المائية المشتركة. -تحديد شروط المعاهدات والمفاوضات وأطراف المعاهدات.	ترتبط قوتها إلى حدٍّ كبير بالقوة الصلبة.
الأيديولوجية Ideational Power أو قوة الأفكار Power over Ideas	-فرض وإضفاء الشرعية على أفكار وروايات معينة (ترويج مصر فكرة الأمننة لمياه النيل). -إخفاء المعلومات أو البيانات الضرورية (باستخدام الصمت والسكوت عنها). -مشاركة المعلومات الغامضة، والمماطلة عمدًا في محاولة لإضفاء وضع معين. -الإفراط في التأكيد على بعض القضايا الثانوية على حساب القضايا الرئيسية.	ترتبط قوتها إلى حدٍّ كبير بالقوة الصلبة.

المصدر: من إعداد الباحث

أنماط الهيمنة المائية

لقد صنَّف وارنر وزيتون الهيمنة المائية لثلاثة أنماط بحسب التفاعل بين الدول المشاطئة، هي[1]:

1. نمط السيطرة المشتركة (Shared control) الذي ينتج عنه إطار تعاوني (Co-operative) في ظل قيادة تعاونية (Positive-leadership) باعتبار وجود مساواة فعلية في السيادة بين الدول المشاطئة التي تتفق على مبادئ قانونية معترف بها في الاتفاقيات الدولية الخاصة بالأنهار العابرة للحدود مثل مبدأ الاستخدام العادل والمنصف (مثال: نهر الراين بين سويسرا وفرنسا وألمانيا وهولندا).
2. نمط السيطرة الخلافية المتنازع عليها (Contested-control) الذي ينتج عنه إطار تنافسي عنيف (Competitive cut- throat) بين الدول المشاطئة، وتكون المنافسة في أقسى حالاتها، وهو يقابل النمط الأول (مثال: أوزبكستان كدولة مصب في حوض آمو داريا في مواجهة طاجيكستان وباقي دول المنبع).
3. نمط السيطرة الموحدة (المتماسكة) (Consolidated- control)، وهو الأكثر شيوعًا من وجهة نظرهم، وينتج عنه إطار تنافسي كامن (Competitive but stifled)، بسبب نمط أو شكل الهيمنة التي يسعى الطرف المهيمن لتحقيقها والتي تتراوح ما بين القيادة الإيجابية (Positive-leadership)، بمعنى تحقيق مصالح للطرف المهيمن مع تلبية مصالح الآخرين أيضًا، والسيطرة السلبية (Negative Dominance)؛ حيث يسعى المهيمن لتحقيق مصالحه أولًا بغضِّ النظر عن مصالح الآخرين (حالة هيمنة مصر في نهر النيل).

جدول (2) يوضح العلاقة بين نمط وطبيعة وشكل الهيمنة المائية في الأحواض المائية العابرة للحدود بحسب وارنر وزيتون

نمط التفاعل Form of interaction	طبيعة التفاعل Nature of Interaction	نمط أو شكل الهيمنة المائية Form of Hydro hegemony
السيطرة المشتركة Shared Control	تعاوني Co-Operative	قيادة-إيجابية Positive-Leadership

(1) Source: Zeitoun ,M.,Ibid, p.443-444

السيطرة الموحدة Consolidated- control	تنافسي (كامن) Competitive But Stifled	قيادة-إيجابية Positive-Leadership سيطرة-سلبية NEGATIVE -DOMINITIVE
السيطرة الخلافية (المتنازع عليها) Contested-control	تنافسي عنيف Competitive Cut-Throat	متقلبة (متغيرة) Flux

Source: Idem

ونظـرًا لأهمية النمط الثالث، وأن معظـم التفاعلات المائية تقع في إطاره، فقد وضعا تفصيلًا لأبرز الاسـتراتيجيات والتكتيكات المسـتخدمة مـن الطرف المهيمن لتحقيق السـيطرة التضامنية الموحدة، كما لم يغفلا الإشارة للسياق الدولي، جنبًا إلى جنب المؤسسـات المانحة، والوضع الجغرافي في إطار ما أسـمياه الموارد الإكراهية (Resources Coercive)، ويمكـن تلخيـص أهم هذه الاسـتراتيجيات والتكتيكات والموارد الإكراهية على النحو التالي[1]:

أولًا: الاستراتيجيات

لقد حدد الباحثان ثلاث استراتيجيات أساسية لتحقيق الطرف المهيمن السيطرة، هي:

1-السيطرة (الاستيلاء على الموارد)

ويتم ذلك من خلال إحداث وقائع ميدانية تتيح التحكم في الوصول إلى الموارد، مثل: حيازة الأرض، أو ضمها، أو القيام بأعمال هيدروليكية على نطاق واسـع، ومن أمثلة ذلك ما فعلته تركيا بالنسبة لمشروع الغاب (GAP) جنوب الأناضول، وما قامت به إسـرائيل بالنسـبة لنهر الأردن، وكذلك ما فعلته مصر من خلال بناء السـد العالي على نهر النيل.

(1) Zeitoun, M., Ibid, pp.445-446

2-الاحتواء

ويعني وجود طرف مهيمن تعاوني إلى حدٍّ كبير يسعى لتحقيق أهدافه عبر التعاون بالأســاس من خلال أربعة تكتيكات: قهرية وإغرائية نفعية وقانونية ومعرفية خطابية. ويعد السعي لصياغة وتوقيع معاهدة لصالح الهيمنة المائية هي التكتيك المفضل عند استخدام استراتيجية الاحتواء، مثل المعاهدات الثنائية بين إسرائيل والأردن عام 1994.

3-التكامل

ويقوم التكامل على فكرة تشجيع الامتثال للاتفاقيات من خلال الحوافز، وكذلك من خلال استخدام الآليات النفعية. وهو النوع الثاني من التكتيكات ويتضمن الحوافز التجاريــة، والاعترافات الدبلوماســية، والحماية العســكرية. وقد تمتــد هذه الحوافز إلــى منافــع المياه الأخرى كالغــذاء والطاقة، كما هي الحال مثــلاً في نهر الأورانج بجنوب إفريقيا.

3- التكتيكات (الآليات)، وهي أربعة[1]:

1-الإذعان القسري

ويتضمن:

أ-القوة العسكرية: والتي نادرًا ما تُستخدم، لكنها فعَّالة للغاية في تنفيذ استراتيجية الاســتيلاء على الموارد، مثل إمكانية قصف ســدٍّ، على سبيل المثال، في إطار إنشاء حقائــق على الأرض. وهناك مثال واضح في هذا الشــأن وهو المواجهة الســورية-الإسرائيلية على مشاريع تنمية المياه أعالي نهر الأردن في عامي 1951 و1965؛ حيث كانت الهجمات فعالة وأوقفت بشــكل دائم بناء المشــاريع، وبعد حرب 67 وسيطرة إسرائيل على الجولان والأراضي الفلسطينية والضفة الغربية، باتت لها الهيمنة المائية، رغم أن المياه لم تكن سببًا لهذه الحرب.

ب-الأعمال الســرية غير المعلنة: مثل إضعاف الجهاز السياسي أو العسكري أو الهيدروليكي للخصم، أو عقد اتفاق مع من سيفعلون ذلك، كدعم مصر لجبهة التحرير الإريترية لمواجهة إثيوبيا على ســبيل المثال، ودعم سوريا حتى 1998 لحزب العمال الكردستاني في مواجهة مشروع GAPالتركي.

(1) ibid, P.P.446-449

ج-**الضغـــوط الإكراهيـــة**: من خلال التهديد بعمل عســـكري، أو فرض عقوبات اقتصادية أو عزلة سياسية، أو القيام بعمليات تجسس أو دعاية...إلخ.

وقد تكون هذه الأداة الأكثر اســـتخدامًا لتحقيق أي من الاســـتراتيجيات الثلاثة للتحكـــم في موارد المياه، ويدلِّلان على ذلك بحالة مصر وإثيوبيا، واســـتخدام مصر هذه الأدوات طيلة أربعة عقود باعتبارها أقوى طرف في حوض النيل.

د- **المماطلة النشطة**: حيث يقوم الطرف المهيمن بالتلاعب بالوقت لبقاء الوضع الراهن كما هو عليه.

2-الامتثال من خلال المنفعة

وهو التكتيك الثاني الذي يتم عبر أسلوب الحوافز، وتتضمن الحوافز التجارية، والاعترافات الدبلوماســـية، والحماية العســـكرية. وقد أثبتت مشاريع المياه أنها حافز فعَّال للتعاون الذي يمكن أن يؤدي إلى علاقات مائية أكثر استقرارًا، مثل إنشاء شبكة الكهرباء النيلية بين أوغندا ومصر، وكذلك مثل خط الري الذي يمر عبر أقواس الثيران على طول نهر أورانج بين جنوب إفريقيا وناميبيا.

3-آليات الإخضاع القانوني للمعاهدات

من خلال توقيع اتفاقية لإضفاء الطابع المؤسسي على الوضع المهيمن الراهن، كمـــا هـــو الحال في اتفاقية 1959 بين مصر والســـودان، حيث يمكن للجانب الأقوى صياغة معاهدة تعكس التفاوتات القائمة، واستخدام الإكراه لإجبار الطرف غير المهيمن علـــى التوقيع عليها، ويدلِّل وارنر وزيتـــون، على ذلك بالمعاهدة التي وقَّعتها بريطانيا نيابـــة عـــن مصر مع إثيوبيا، عام 1902[1]. وقد لاحظ الصليب الأحمر أن المحاولات المجزَّأة لحل النزاعات حول المياه، والتي تستثني دول الحوض الأخرى تُضعف بشكل كبيـــر فـــرص تحقيق حلول طويلة الأجل. وأمثلة ذلك اتفاقية الســـلام لعام 1994 بين إسرائيل والأردن، والتي استبعدت الفلسطينيين ولبنان وسوريا، واتفاقية 1959 بين مصر والسودان التي تجاهلت جميع الدول الأخرى الواقعة على ضفاف النيل وأهمها إثيوبيا.

(1) سيرد ذكرها في الفصل الثاني.

4-آلية الإذعان للهيمنة

وتتضمن عدة تكتيكات فرعية منها تكتيك خطاب الأمْنَنَة، بمعنى الترويج لفكرة ربط موضوع المياه بالأمن سواء أكان ذلك الربط مبنيًّا على أسس معرفية دقيقة أم لا. ومنها تكتيك "الخطاب المقبول"، الذي يقوم على إخفاء جوانب معينة من العلاقات النهرية (مثل التوزيع غير العادل)، مع التركيز على جوانب أخرى (مثل مزايا التعاون الفني)، ويدللان على ذلك بعدة أمثلة، منها: الخطاب المصري الرسمي الذي يروِّج لفوائد مبادرة حوض النيل، والخطاب الإسرائيلي الرسمي للتعاون من خلال لجنة المياه الفلسطينية-الإسرائيلية المشتركة. وقد طغت الخطابات المصرية والإسرائيلية، على سبيل المثال، بشكل فعَّال على وجهات النظر المعارِضة التي قدَّمها المجتمع المدني الإثيوبي أو الفلسطيني في المنتديات الدولية ووسائل الإعلام، فضلًا عمَّا يُعرف ببناء المعرفة، بمعنى الترويج لمقولات خاصة بالمياه سواء أكان ذلك استنادًا لمعلومات دقيقة أم لا، بهدف المناورة، أو تقليل الضغوط سواء الداخلية أو الخارجية، ومن ذلك إعطاء مصر وجهات نظر غير دقيقة عن وضعها المائي سواء لمواطنيها، أو المؤسسات الدولية المانحة، أو الأصدقاء.

ثالثًا: الموارد الإكراهية[1]

وتتضمن السياق (النظام) الدولي والمؤسسات الدولية والموقع الجغرافي. فتمتُّع الطرف المهيمن بمكانة سياسية مفضَّلة عالميًّا يمكن أن يؤدي بشكل مباشر إلى وضع أفضل في المنافسة على المياه. مثال على ذلك: يرتبط بقاء مصر وإسرائيل كقوتين مهيمنتين في أحواض الأنهار جزئيًّا على الأقل بحقيقة أنهما كانا أكبر متلقيْن للدعم المالي والسياسي الأميركي، ومن وجهة نظرهما قد يلعب الاستعمار دورًا مهمًّا في فهم نطاق الصراع والهيمنة في الأحواض المائية العابرة للحدود، فقد أدى تفضيل بريطانيا الاستعمارية لمصر على السودان، عام 1929، أو تفضيلها لمصر والسودان على إثيوبيا وأوغندا ودول مشاطئة أخرى للنيل، عام 1959، إلى توقيع معاهدات لا تتسم بالتوازن ضد دول المنبع، بل إنه قد تمَّ استبعاد هذه الدول تمامًا من معاهدات أخرى.

أما الحشد المالي الدولي، والانحياز في تمويل المؤسسات الدولية لدول الحوض،

(1) Ibid., P.P.449-450

فيلعــب هــو الأخر دورًا مهمًّا في تعزيز الطرف المهيمن. وقد يكون هذا الانحياز في أحد أسبابه نتيجة تأثر سياسات البنك الدولي ببعض موظفيه الذين ينتمون لهذه الدولة أو تلك، ويدللان على ذلك بانحياز البنك الدولي لصالح مصر على حساب إثيوبيا.

وهنــاك الموقــع الجغرافي داخل الحوض، والذي يعطــي لدولة المنبع إمكانية تحويــل مجرى النهر والإفراط في الاســتخدام وما ينجــم عنه من تلوث كما يُمكِّنها مــن تأخيــر التدفــق المائي، وربما يكون الموقــع الجغرافي هو الشــكل الأكثر ثباتًا للموارد القسرية.

شكل (1) يوضح نمط السيطرة الموحدة واستراتيجيات وتكتيكات الطرف المهيمن لتحقيقها*

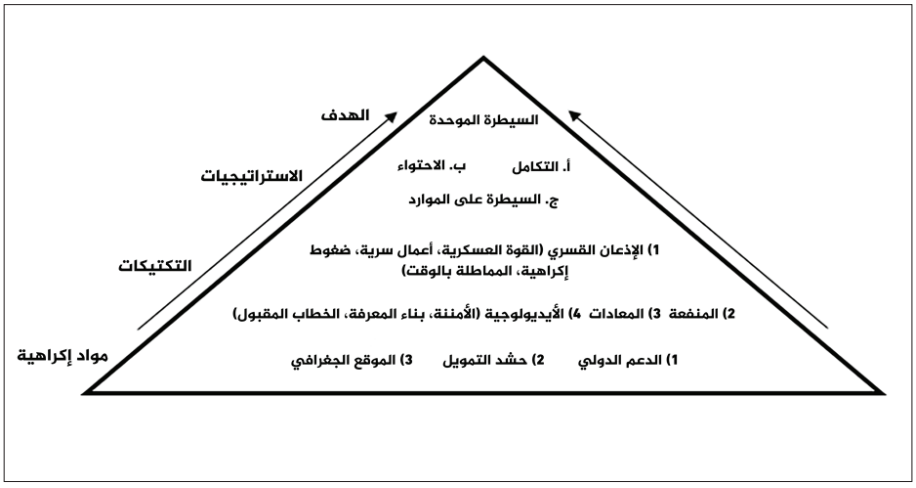

Source: Zeitoun ,M., and Warner, J., "Hydro-hegemony – a framework for analysis of trans-boundary water conflicts", Water Policy, (No.8 ,2006) , p.445

ملاحظات حول إطار الهيمنة المائية

منذ وضع وارنر وزيتون الإطار النظري لــلهيمنة المائية، قام العديد من الباحثين بتطبيقه على دراســة حالات محددة، مثل أنهار: الأردن والنيل وميكونغ جنوب شرق آســيا، ودجلة والفرات، وذلك في الفترة مــن 2006–2008، وقد تركزت معظم هذه الدراســات على نماذج نهري دجلة والفرات ونهر الأردن ونهر النيل لوضوح الطرف

المهيمن، وهو تركيا وإسرائيل ومصر على الترتيب، كما في الشكل أدناه.

جدول (3) يوضح نقاط القوة في كل من حوض أنهار دجلة والفرات والأردن والنيل 2006-2008*

أولًا: حوض نهري دجلة والفرات

الحوض	القوة الجغرافية	القوة المادية	قوة المساومة	قوة الأفكار
تركيا	قوية	قوية	قوية	قوية
سوريا	ضعيف	ضعيف	متوسط	ضعيف
العراق	ضعيف	ضعيف	متوسط	ضعيف

* نهرا دجلة والفرات ينبعان من تركيا ويمرَّان بسوريا وصولًا إلى العراق.

ثانيًا: حوض نهر الأردن

الحوض	القوة الجغرافية	القوة المادية	قوة المساومة	قوة الأفكار
الأردن	جيد جدًا	ضعيف	متوسط	ضعيف
إسرائيل	متوسط	قوية	قوية	قوية
السلطة الفلسطينية	ضعيف	ضعيف-متوسط نسبيًا	متوسط	ضعيف-متوسط نسبيًا

* ينبع نهر الأردن من الحدود السورية-اللبنانية ويمر بفلسطين وصولًا إلى الأردن ليصب في البحر الميت. وتعد دولة الاحتلال الإسرائيلي دولة ممر.

ثالثًا: حوض نهر النيل

الحوض	القوة الجغرافية	القوة المادية	قوة المساومة	قوة الأفكار
إثيوبيا	قوي	ضعيف	متوسط	ضعيف
السودان	أكثر من متوسط	أكثر من متوسط	أكثر من متوسط	ضعيف
مصر	ضعيف	قوي	قوي	قوي

* ينبع نهر النيل من إثيوبيا بالأساس ويمر بالسودان وصولًا إلى مصر.

SOURCE: Cascão, A., Ibid, p.33

وبالتالي، باتت الملاحظة الأولى للإطار هو محدودية تطبيقه، خاصة في الحالات التي لا تكون فيها الهيمنة ظاهرة[1].

(1) Grandi,M.,,Ibid,P..92-

كمـــا يلاحـــظ ثانيًا أن الإطار لا يركز كثيرًا على عمليات التنافس، أو التحدي أو العمليات المضادة للهيمنة التي يمكن أن تقوم بها القوى غير المهيمنة والتي قد تؤدي لتعديل أو حتى تغيير نظام الهيمنة[1].

بينما أضاف آخرون مثل جيني كيل (Jenny Kehl)[2] انتقادًا ثالثًا وهو عدم وضع مقاييـــس للبُعد الخارجي، أو مؤشـــرات تفصيلية لقيـــاس كل عنصر من عناصر القوة المتباينة[3].

ومن ناحية رابعة، فإنَّ هذا الإطار والنظرية التقليدية للهيمنة تجعل عناصر القوة الأربعة متســـاوية، عكس نظرية السياسة المائية النقدية التي ظهرت لاحقًا، والتي ترى بوجود تباين بين هذه العناصر بما قد يعطي مســـاحة للقوى الأضعف (غير المهيمنة) لاستخدامها في مواجهة القوى المهيمنة الكبرى. فالموقع الجغرافي لدول المنبع يكون مؤثـــرًا فقـــط إذا تم دمجه مع القوة المادية والمالية والجيوسياســـية (تركيا في حوض نهـــري دجلة والفـــرات)، وفي حالات أخرى يكون أقل أهمية فـــي تكوينات الهيمنة المائيـــة المختلفـــة (إثيوبيا وباقي دول المنبع في حالة حـــوض النيل)، كما أن بعض عناصر القوة الناعمة (المساومة والأفكار) قد تقل فاعليتها بالنسبة للدول غير المهيمنة في ظل وجود عناصر القوة الصلبة لدى الطرف المهيمن، بل قد تكون تكريسًا وترجمةً لها. كما أن القوى غير المهيمنة تقل قدرتها على المساومة في حال صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات (حالة فلســـطين ضد إسرائيل)، تمامًا كما أنَّ القوة الفكرية هي عاكســـة للهيمنة وعدم تكافؤ القوة، أي هي مفســـرة للاختلال في العلاقات بين القوى المتشـــاطئة كما هي الحال مثلًا من اســـتغلال إسرائيل قوتها المادية في عملية المســـاومة مع الأردن في مفاوضات وادي عربة، 1994، كما أنها (إسرائيل) استفادت

(1) Frederiks W., Rooden, E., Trans boundary Water Troubles in Africa:An Interdisciplinary Case Study of the Grand Ethiopian Renaissance Dam and its Influence on the Nile Basin, (Utrecht University, Netherland, 2020, pp.27-28

(2) جيني كيل، مديرة مركز سياسات المياه ورئيس مجلس إدارة كلية علوم المياه العذبة بجامعة ويسكونسن ميلووكي الأميركية.

(3) Zinzania, A., Menga, F., "The Circle of Hydro-Hegemony between riparian states, Development Policies and Borderlands: Evidence from the Talas Waterscape (Kyrgyzstan- Kazakhstan)" ,Science Direct, (Vol. 85, October 2017),P.113

من قوتها الفكرية وإن بنجاح محدود، من خلال استبعاد قضية وصول الفلسطينيين إلى نهر الأردن من جدول أعمال تلك المفاوضات[1].

بمعنى آخر، هناك من يرى أنَّ كل أشكال القوة متباينة وفقًا لإطار الهيمنة، وأن القوة المادية، العسكرية والاقتصادية، ربما تكون الأكثر أهمية، ويؤدي التباين بشأنها إلى تحديد الطرف المهيمن على المياه، لاسيما عندما تقترن بالقوتين الناعمتين؛ قوة المساومة والقوة الفكرية. ويلي القوة المادية في الأهمية قوة المساومة التي تكون أكثر تأثيرًا من قوة الموقع الجغرافي أو القوة الفكرية[2].

وقد دفع هذا بعض الباحثين إلى محاولة إدخال تعديل بسيط على هيكل الهيمنة المائية ليصبح بمنزلة دائرة تتداخل فيها العناصر الثلاث: القوة والمساومة والأفكار، مع بعضها البعض ((The Circle of Hydro-Hegemony؛ ما يعني أن القيمة النسبية لكل شكل من أشكال القوة الثلاث يمكن أن تختلف اعتمادًا على الموقف الذي تجد فيه دول حوض النهر أنفسها، وبالتالي بدلًا من قياس الوزن النسبي لكل منها، قد يكون مناسبًا ملاحظة أشكال القوة الأكثر استخدامًا داخل كل حوض مائي، ومحاولة فهم الأسباب الكامنة وراء مثل هذه الخيارات كما هو موضح بالرسم[3].

(1) Cascão, A., Ibid, p.34

(2) Kehl, J., "Hydro political Complexes and Asymmetrical Power: Conflict, Cooperation, and Governance of International River Systems, Journal of World-Systems Research, (Vol.17, No.1, 2011), 218-235.

(3) Menga, F.," Re -conceptualizing Hegemony: The Circle of Hydro-Hegemony". Water Policy, (Vol.18, No.2, 2016). P.412.

شكل (2) يوضح التفاعل بين ركائز القوة المختلفة

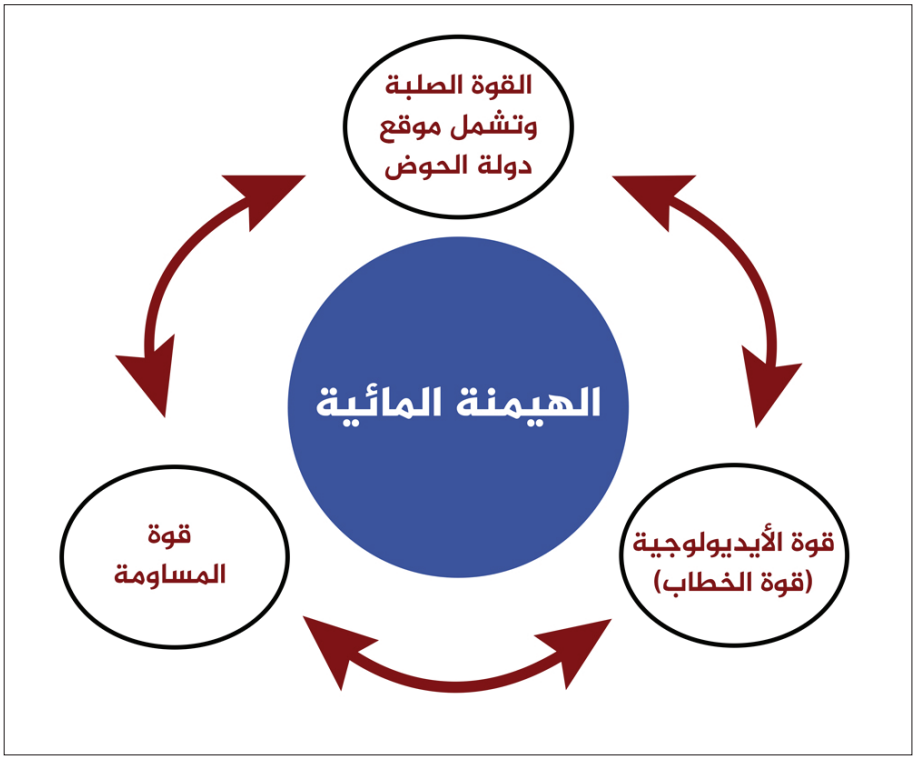

Source: - Menga, F.," Re -conceptualizing Hegemony: The Circle of Hydro-Hegemony". Water Policy, (Vol.18, No.2, 2016). P.412

ثانيًا: الإطار الديناميكي لتفاعلات المياه العابرة للحدود

(Framework of Dynamic Trans boundary) Water Interaction

إزاء هـــذه الملاحظات بخصوص إطار الهيمنة المائية والنظرية التقليدية للهيمنة المائيـــة، ظهرت نظرية السياســـة المائية النقديـــة Critical Hydro Politics التي تمنح الأطراف غير المهيمنة مساحة في التفاوض والمساومة.

وقد طوَّرت الباحثة بمعهد ســـتوكهولم الدولي للمياه، آنا إليســـا كاسكاو (Ana Elisa Cascão) (2008)، ثم بتعاونها مع زيتون (2010) Zeitoun، طورت إطارًا نظريًّا آخر للهيمنة المضادة للدول الأضعف في الحوض والاستراتيجيات التي تتبعها الدول غيـــر المهيمنة في مواجهة الدولة المهيمنة، يقـــوم على تفكيك ركائز القوة، لإعطائها

أوزانًا نسـبية، كما ينطلق من فرضية أن التفوق في أحد أبعاد القوة المحددة لا يعني بالضرورة التفوق في الأبعاد الأخرى، وبالتالي إفسـاح المجال لاستراتيجيات مضادة تركز على أبعاد القوة حيث تكون الدول غير المهيمنة أقل ضعفًا نسبيًّا. كما اقترحت (Kehl) 2011 قائمـة من المؤشـرات لكل بُعد من أبعاد القـوة، بينما طورت ريبيكا فارنـوم (Rebecca Farnum) الباحثة بقسـم الجغرافيا فـي كلية لندن (2013) طريقة منهجية لحسـاب المؤشـرات المرجِّحة في إطارها الخاص بالهيمنة المائية، وكلتاهما تسـتهدفان توسـيع هذا الإطار لالتقاط أفضل الديناميات المتطورة للتغيير في مقاييس القوة غير المتكافئة [1].

وكانـت آخر هذه الجهود الإطار الديناميكـي لتفاعلات المياه العابرة للحدود بواسـطة زيتون وكاسـكاو وآخرين (2017)[2] الذي يشـير إلـى أن عمليات الهيمنة والهيمنـة المضـادة تحدث في وقت واحد، وأن هذه العمليـات قد يترتب عليها إما بقـاء نظـام الهيمنة الراهن أو مقاومته وإصلاحـه جزئيًّا، أو حتى تحديه بما قد يؤدي إلى تغييره كليًّا وبروز نظام جديد، على اعتبار أن الهيمنة علاقة تفاعلية وفق غرامشي وغيره. لذا، حددوا ثلاث آليات للمقاومة والهيمنة المضادة، هي[3]:

1- آلية الإكراه: وذلك عن طريق العنف أو التخريب ضد عناصر النظام المهيمن، أو مجرد التهديد بالقيام بتدمير أو تشـييد بنية تحتية هيدروليكية [4] مضادة لمصالحه، كما هو حاصل في حالة المياه العابرة للحدود (مثال: حالة إثيوبيا وسـد النهضة كما سيتضح بالشرح فيما بعد).

ويمكن وضع هذه التكتيكات في إطار ركائز القوة الصلبة العسـكرية أساسًـا،

(1) Grandi,M.,,Ibid,P.p.94-.96

(2) هؤلاء هم: أنا إليسا كاسكاو، وجيرون وارنر، وناهو ميروماتشي Naho Mirumachi)) من قسم الجغرافيا بكلية لندن، وناثانيال ماثيوز (Nathanial Matthews) من برنامج المياه والأراضي والنظم البيئية بسريلانكا، وفيليبو مينجا Menga) (Filippo من جامعة مانشستر البريطانية، وريبيكا فارنوم التي سبقت الإشارة إليها.

(3) Zeitoun, M., Casca˜o, A., Warner, J. , Mirumachi, N., Matthews, N., and (Others), Trans boundary water Interaction III: Contest and Compliance, International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics, (Vol.17,No.2, 2017), pp.274-275

(4) الهيدروليكا (Hydraulics)، هو علم إدارة حركة السوائل، وهو فرع من العلوم الهندسية.

وكذلك القوة الاقتصادية بالنظر إلى الجزء الخاص بإمكانية تشييد بنية تحتية هيدروليكية، كما يمكن وضعها ضمن إطار استراتيجية السيطرة أو الاستيلاء على الموارد الخاصة بالطرف المهيمن، لاسيما ما يتعلق بإقرار حقائق على الأرض مثل إنشاء أعمال هيدروليكية كالسدود أو أية بنية تحتية أخرى. كما يمكن أن تستخدم كافة تكتيكات الطرف المهيمن، خاصة ما يتعلق بالإذعان القسري.

2- آلية النفوذ: وتتم عن طريق تشكيل تحالفات استراتيجية، سواء مع الخصم المهيمن أو مع الجهات الفاعلة غير المهيمنة الأخرى، لتحسين القدرة على المساومة، وإطلاق المبادرات المائية الدبلوماسية، واستخدام مبادئ القانون الدولي للطعن في الأطر القانونية والأوضاع القائمة، أو حشد مصادر بديلة لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبيرة كما هي الحال مع إثيوبيا وسد النهضة.

ويمكن وضع هذه التكتيكات بالأساس في إطار ركيزة قوة المساومة، واستراتيجية الاحتواء، والتكامل. وقد تتضمن التكتيكات الأربع للطرف المهيمن.

3- آلية التغيير: وهي الخاصة بركيزة الأيديولوجيا أو الخطاب؛ حيث تسعى هذه الآليات التحويلية / التغييرية للهيمنة المضادة إلى تحويل وتغيير النظام المهيمن من خلال التقويض المباشر أو غير المباشر لشرعية المؤسسات أو الأسس التي تدعمه أو التي يقوم عليها، من خلال التشكيك في الفهم المقبول على نطاق واسع للواقع وطرح أجندات وخطابات سياسية بديلة، في محاولة لبناء المعرفة والسعي لتغيير قناعات المستهدفين جنبًا إلى جنبِ القوة المادية. ومن ذلك مثلًا: الترويج لرؤية أن حل نزاع ما على المياه إنما يتم من خلال إعادة توزيع التدفقات المائية، وذلك في مواجهة الخطاب السائد ببقاء الحصص المائية كما هي عليه. ويمكن وضع هذه الآلية ضمن ركيزة قوة الأفكار والأيديولوجيا وضمن استراتيجية الاحتواء والتكامل وكذلك ضمن تكتيك الأيديولوجيا والأفكار.

جدول (4) يوضح آليات التنافس والهيمنة المضادة بحسب زيتون وآخرين 2010-2017

الآلية	الأدوات	نوع القوة	الاستراتيجية	التكتيك
الإكراه	- العنف	قوة صلبة (عسكرية)	الاستيلاء على الموارد	إذعان قسري (قوة عسكرية) إذعان قسري (قوة عسكرية تقوم بالتنفيذ المباشر) أو أعمال سرية تقوم بالتنفيذ غير المباشر إذعان قسري بممارسة ضغوط إكراهية إذعان قسري بالقوة العسكرية إذعان قسري عام
	- التخريب ضد عناصر النظام المهيمن التهديد بالتخريب ضد عناصر النظام المهيمن -تدمير بنية تحتية هيدروليكية مضادة -تشييد بنية تحتية هيدروليكية مضادة (حالة إثيوبيا وسد النهضة)		الاستيلاء على الموارد الاستيلاء على الموارد الاستيلاء على الموارد الاستيلاء على الموارد	

النفوذ	-تشكيل تحالفات استراتيجية سواء مع الخصم المهيمن أو مع الجهات الفاعلة غير المهيمنة الأخرى، لتحسين القدرة على المساومة	مساومة	الاحتواء	مساومة لإنتاج الامتثال والإذعان
	-إطلاق المبادرات المائية الدبلوماسية -استخدام مبادئ القانون الدولي للطعن في الأطر القانونية والأوضاع القائمة - حشد مصادر بديلة لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبيرة (حالة إثيوبيا وسد النهضة)	مساومة مساومة قوة صلبة (اقتصادية)	الاحتواء احتواء استيلاء على الموارد-احتواء	مساومة قانونية-أيديولوجية نفعية-أيديولوجية
التغيير (الأيديولوجيا)	التقويض المباشر أو غير المباشر لشرعية المؤسسات أو الأسس التي تدعم	مساومة	احتواء	قانونية-أيديولوجية

	الطرف المهيمن أو التي يقوم عليها			
	طرح جداول أعمال أجندات سياسية بديلة	مساومة	احتواء	قانونية- أيديولوجية
	بناء المعرفة والسعي لتغيير قناعات المستهدفين من هذه الخطابات	مساومة	احتواء	أيديولوجية

المصدر: الخانات الخاصة بركائز القوة والاستراتيجية والتكتيكات من وضع الباحث استنادًا لنمط السيطرة الموحدة الذي وضعه زيتون ووارنر، عام 2006.

هذه الآليات الثلاثة، كما يلاحَظ من الشكل السابق، تتوافق أيضًا مع الركائز المختلفة للقوة الصلبة والناعمة، وإن كان من الملاحظ أنها لم تشر إلى القوة الاقتصادية، اللهم إلا إذا اعتبرنا أنها وردت في سياق الحديث عن تشييد بنية تحتية هيدروليكية، مثل حالة سد النهضة، لمواجهة الطرف المهيمن.

كما يلاحظ ثانيًا أنها لم تشر للتكتيكات النفعية الخاصة بتقديم حوافز لباقي الأطراف المهيمنة حال الرغبة في تشكيل تحالف في إطار النفوذ لمواجهة الطرف المهيمن، وربما يعود ذلك من وجهة نظرنا إلى ضعف إمكانات الأطراف غير المهيمنة.

أما بالنسبة لآليات إنتاج الامتثال والإذعان الخاصة بالطرف المهيمن فلم تخرج عن تلك الآليات والتكتيكات التي وضعها إطار الهيمنة المائية عام 2006، وهي التكتيكات: القسرية، والنفعية، والقانونية، والأيديولوجية.. لكنها زادت عن تكتيكات الأطراف غير المهيمنة بإضافة التكتيك النفعي المتعلق بالحوافز.

ووفقًا لهذا الإطار، فإنَّ كل طرف يسعى من خلال آلياته إلى تحقيق مصالحه على حساب الطرف الآخر، وقد تكون المعركة صفرية أو تعاونية إلى أقصى درجة، أو قد يكون هناك نقاط التقاء بين الجانبين؛ حيث تقع معظم التفاعلات المائية حول العالم في الجزء المتداخل بينهما وهو ما يُحدِّد مقياس شدة التعاون/ الصراع في العلاقة

داخل الحوض، والتي تتراوح بين السلام الدائم والعلاقات الدافئة من خلال الامتثال للوضـــع المهيمـــن إلى الحرب في نهاية المطاف من خـــلال تحدي الوضع المهيمن والسعي لتغييره، كما هو موضَّح بالشكل التالي[1]:

شكل (3) يوضح إطار التفاعل الديناميكي بين الطرف المهيمن والطرف غير المهيمن

Source: Zeitoun, M., Casca˜o, A., Warner, J , Trans boundary Water Interaction III ,Ibid,, pp.277

ولعـــل الجزء الأهم في هذا الشـــأن هو ما يتعلق بنظريـــة تغيير الوضع المهيمن كاملًا ووضع نظام جديد ربما يصعب التنبؤ بمعالمه. وقد استفاد الإطار في هذا الشأن مـــن ورقـــة وارنر (2007) عن الهيمنة والقوة. حيث ميَّز وارنر بين ثلاثة ردود محتملة للطرف غير المهيمن[2]:

(1) Zeitoun, M., Casca˜o, A., Warner, J , Trans boundary Water Interaction III ,Ibid,, pp.276-277

(2) Warner, J., Hegemony and Power,"Presentation given at the Third International Workshop on Hydro-Hegemony", 2007 (Visited on 1 Sep.,2020) https://lwrg.files.wordpress.com/2014/12/warner-hegemony-and-power.pdf

النوع الأول: تحدي الهيمنة، بمعنى السعي لإحداث تغييرات فقط داخل نفس نظام الهيمنة؛ حيث يتنافس الطرف غير المهيمن مع الآخرين للحصول على قوة أكبر.

النوع الثاني: الهيمنة المضادة، حيث يعارض الطرف غير المهيمن الوضع الراهن وسيطرة الدولة المهيمنة، مع التركيز الأكبر على الجوانب القانونية من خلال تعزيز مجموعة مختلفة من القواعد داخل النظام المهيمن.

النوع الثالث: التحول الكامل للنظام المهيمن، الذي يبتعد تمامًا عن الهيمنة والهيمنة المضادة، وقد يتخذ أشكالًا مختلفة يصعب تحديد ملامحها.

ولقد تم تطبيق الإطار على حالات مختلفة منها حالات أنهار: الأردن ودجلة والفرات وميكونغ والغانج وأمو داريا والنيل، حيث تمت مناقشته في ضوء الدور الذي تلعبه القوة في الحفاظ على أو تغيير الوضع الراهن في هذه الحالات من خلال رصد آليات المقاومة وتحدي الهيمنة من قبل الدول غير المهيمنة ما بين عام 1990 إلى عام 2015. وقد تم تضمين النتائج في الجدول التالي:

جدول (5) يوضح آليات تحدي الهيمنة في أحواض نهرية مختلفة

حوض النهر		نهر الأردن	الأردن والمياه الجوفية	دجلة والفرات	نهر جانج	نهر ميكونج
الدول غير المهيمنة		لبنان	فلسطين	العراق وسوريا	نيبال	كمبوديا
درجة عدم توازن القوة(2015):		عالية	متطرفة	عالية	متطرفة	متطرفة
آليات الإجبار+ التكتيكات المرتبطة بها	استخدام القوة	لا	لا	لا	لا	لا
	التهديد باستخدام القوة	قوي	قوي	متوسط	لا	لا
	تشييد بنية تحتية	قوي	لا	متوسط	لا	لا
	حوافز مالية	لا	لا	لا	لا	لا
آليات التأثير والتكتيكات المرتبطة بها	تعاون استراتيجي	لا	لا	متوسط	متوسط	قوي
	رؤية/أجندة بديلة	بسيط	قوي	لا	بسيط	بسيط
	حشد الأموال	لا	لا	لا	بسيط	بسيط

آليات التحرر والتكتيكات المرتبطة بها	خطاب بديل	قوي	بسيط	بسيط	لا	بسيط
	تأسيس ترتيبات بديلة	لا	لا	لا	لا	بسيط
	معرفة بديلة	لا	لا	لا	لا	بسيط

Source: Zeitoun, M., Casca˜o, A., Warner, J , Transboundary Water Interaction III ,Ibid, p.282

وقد أشارت النتائج النهائية للتفاعل ما بين الأطراف المهيمنة وغير المهيمنة إلى ثبات ترتيبات ونظام الهيمنة في حالات أنهار الأردن، ودجلة والفرات، والغانغ بسبب التباينات الشـديدة في توازن القوى لصالح الطرف المهيمن "إسرائيل، تركيا، الهند"، مقابـل حدوث بعض التعديـلات في ترتيبات الهيمنة في نهر ميكونج، مقابل حدوث هيمنـة مضـادة في كل من نهري أمو داريا، ونهر النيل مـن قبل الدول غير المهيمنة "طاجيكستان، إثيوبيا" في مواجهة القوى المهيمنة "أوزبكستان ومصر"[1].

ونظرًا لشـمول هذا الإطار سواء من حيث تناول الآليات المختلفة لكل أطرافه، المهيمنة وغير المهيمنة، فضلًا عن نطاق تطبيقه الأوسـع نسـبيًّا مقارنة بإطار الهيمنة، علاوة على حداثته النسبية، فسوف يسعى هذا الكتاب لمحاولة تطبيقه على إطار حوض النيل، لاسيما أن المحاولة السابقة توقفت عند العام 2015، وبالتالي لم تتناول العديد من التطورات الخاصة بهذا الطرف أو ذاك، وبخاصة الإطار القانوني لاتفاق الخرطوم الخاص بسـد النهضة، مارس/ آذار 2015، والتدخل الملحوظ -وإن كان غير فاعل- من الأطراف الخارجية، سواء على المستوى الفردي (الولايات المتحدة، ومفاوضات واشـنطن 2019-2020)، أو على مسـتوى المنظمات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي، أو المنظمـات الدوليـة مثل هيئة الأمم المتحدة. كما أنها ركزت بالأسـاس على آليات مكافحـة الهيمنة، في حين أن الباحث سـيتناول التفاعـل الديناميكي بين الطرفين، ما يُكسب هذا الكتاب نوعًا من الأصالة والتفرُّد في المكتبة العربية.

(1) Zeitoun, M., Casca˜o, A., Warner, J , Trans boundary Water Interaction III ,Ibid,, pp.282-286

الفصل الأول

المحدِّدات العامة للعلاقات المصرية-الإثيوبية

يحاول هذا الفصل إلقاء نظرة عامة على المحددات المختلفة للعلاقات المصرية-الإثيوبية التي قد تعطي مؤشرًا على اتجاه وطبيعة الهيمنة والهيمنة المضادة، مستصحبين ركائز القوة الأخرى التي سنشير إليها بالتفصيل في الفصل الثاني.

ويحاول هذا الفصل الإجابة على سؤال رئيس: هل هذه المحددات على نفس القدر من الاهتمام لدى صانع ومتخذ قرار السياسة الخارجية في كل منهما؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي، فإن السؤال التالي هو: ما وضع المحدِّد المائي لكل منهما؟

ومن هنا سيُقَسَّم الفصل جزأين: الأول خاص بالمحددات المصرية، والثاني بالمحددات الإثيوبية.

أولًا: محدِّدات العلاقات الثنائية من وجهة نظر مصرية

تتنوع محددات العلاقات الثنائية المصرية-الإثيوبية بين محددات مائية وأمنية وسياسية واقتصادية، ويقوم كل محدِّد منها بدور في رسم ملامح ومسار العلاقة بين البلدين.

1- المحدد المائي

يتكون نظام الموارد المائية في مصر من ثلاثة أقسام رئيسية: نظام العرض (إمدادات المياه)، ونظام الطلب. ويُعرَفان بالميزان المائي[1]، بينما القسم الثالث

(1) تنقسم الدول من حيث عرض وطلب المياه إلى ثلاثة مستويات: الأول: مستوى التوازن المائي، وذلك حينما يتعادل الطلب على المياه مع حجم المعروض منها. الثاني: مستوى الوفرة المائية، حينما يكون حجم الموارد المائية أكبر من حجم الاحتياجات، الثالث: مستوى العجز المائي وفيها يكون حجم الموارد المائية المتاحة أقل من حجم المطلوب للوفاء بالاحتياجات المائية اللازمة. لمزيد التفاصيل، انظر: نوارة، أعراب أحمد، مختار، لعلام، إشكالية الأمن المائي: دراسة حالة دول حوض النيل، (أطروحة

يتعلــق بنظام إدارة الموارد المائية[1].

ولعل ما يرتبط بهذه الدراسة في هذا المقام هو فكرة العرض، وإن كان هذا لا يعني إغفال الجانبين الآخرين اللذين قطعت مصر فيهما شوطًا كبيرًا أيضًا بسبب ثبات ومحدودية العرض.

وفق بيانات وزارة الري والموارد المائية المصرية[2]، تبلغ إجمالي احتياجات البلاد المائية الحالية حوالى 110 مليارات متر مكعب سنويًّا، تستورد منها 30 مليار متر مكعب سنويًّا في صورة مياه افتراضية (Virtual Water)[3]، بينما يبلغ إجمالي الموارد المائية من مياه النيل والأمطار والمياه الجوفية وعمليات التحلية حوالي 59.25 مليار متر مكعب سنويًّا.

ماجستير)، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2017–2018، ص 30.

(1) يُعرِّف البنك الدولي نظام إدارة الموارد المائية بأنها عملية تخطيط وتطوير وإدارة موارد المياه، من حيث كمية المياه ونوعيتها، عبر جميع استخدامات المياه المختلفة، وتشمل المؤسسات والبنية التحتية والحوافز ونظم المعلومات التي تدعم وتوجه إدارة المياه، بهدف تعظيم فوائد استخدام المياه من خلال ضمان وجود مياه كافية ذات جودة مناسبة لمياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، وإنتاج الغذاء، وتوليد الطاقة، ونقل المياه الداخلية، والترفيه القائم على المياه، وكذلك الحفاظ على النظم البيئية الصحية المعتمدة على المياه وحماية القيم الجمالية والروحية للبحيرات والأنهار ومصبات الأنهار، انظر:

Water Resource Management: "Our Essential Guide to Water Resource Management Objective, Policy & Strategy", Aqua Tech, 15 July 2019.(Visited on 1 Oct., 2020) https://2u.pw/Mixq8

(2) جمهورية مصر العربية، وزارة الموارد المائية والري، استراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية حتى عام 2050، ديسمبر/كانون الأول 2016، ص 2. (تاريخ الدخول: 13 أغسطس/آب 2020)

(3) المياه الافتراضية هي كمية المياه المستخدمة في السلع المستوردة القادمة لبلد ما سواء أكانت منتجات زراعية أو حيوانية، والتي كان يفترض أن يستهلكها البلد في عملية إنتاج هذه السلع بدلًا من استيرادها، وهي بحلاف عملية نقل وبيع المياه الحقيقية التي تكون مكلفة جدًّا في نقلها بسبب بُعد المسافة. وعادة ما تلجأ الدول التي تعاني فقرًا في مواردها المائية للمياه الافتراضية، بحيث تستورد السلع كثيفة الماء مثل الأرز أو القمح على سبيل المثال بدلًا من إنتاجه محليًّا، كما أنها قد تساعد النظم السياسية في إيجاد حلول لمشكلتي الأمن المائي والغذائي في آن واحد، انظر:

Zeitoun, M., Allan,J., Mohieldeen,Y.," Virtual water 'Flows' of the Nile Basin, 1998–2004: A first Approximation and Implications for Water Security, Global Environmental Change,(Vol.20,No.2,May 2010,PP.1-2

وهــذا يعني وجود فجوة في الميزان المائي بين الاحتياجات (المتنامية) والموارد المائية (المحدودة) تبلغ حاليًّا 20.75 مليار متر مكعب سنويًّا. هذه الموارد تنقسم لقسمين رئيسيين:

موارد تقليدية: وأبرزها نهر النيل؛ إذ تبلغ حصة مصر منه 55.5 مليار متر مكعب بموجب اتفاقية 1959 مع السودان[1]، بما يعادل 93٪ من إجمالي مواردها المائية، فضلًا عن كميات محدودة من الأمطار تبلغ 1.3 مليار متر مكعب ســنويًّا، والســيول والمياه الجوفية العميقة في الصحراء الغربية والشــرقية وفي ســيناء بما يقدَّر بـ2.1 مليار متر مكعب، وهي غير متجددة تقريبًا، وهناك مياه التحلية التي يمكن استغلالها لتوفير مياه الشرب للمدن الممتدة شمالًا وشرقًا وتقدَّر بـ350 مليون متر مكعب.

جدول (6) بشأن الموارد المائية التقليدية في مصر

الموارد المائية التقليدية	الحجم بالمليار
مياه النيل	55.5
المياه الجوفية والعميقة	2.1
أمطار وسيول	1.3
تحلية مياه مالحة وشبه مالحة	0.35
الإجمالي	59.25 مليار

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات تقرير استراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية المصرية حتى عام 2050، ديسمبر/كانون الأول، 2016.

المــوارد غيــر التقليدية: وتشــمل إعادة تدوير مياه الصــرف الزراعي والصحي والصناعــي مرة أخرى. ويقدَّر إجمالي كمية المياه المعاد اســتخدامها بـ13 مليار متر مكعب عام 2013، إلا أنه لا يمكن حســابها في موارد المياه العذبة في مصر، لأنها عبارة عن إعادة تدوير لمياه النيل فقط[2].

ومعنى هذا أن الفجوة المائية المصرية التي تقدر بأكثر من 20 مليار يتم ســداد معظمها من خلال عملية إعادة التدوير ومن المياه الجوفية المسربة من نهر النيل.

لكــن يلاحظ أن عملية إعادة التدوير مكلفــة، فضلًا عن كونها تؤثر على كفاءة

(1) سيتم تناولها بالتفصيل في الفصل الثاني.

(2) Egypt, Ministry of Water Resources and Irrigation, Water Scarcity in Egypt: The Urgent Need for Regional Cooperation among the Nile Basin Countries, Feb., 2014, P.3

المياه، في حين يتم سداد النسبة الباقية من خزان السد العالي عند أسوان[1].

إنَّ هذا العجز المائي قد أسهم في تراجع نصيب الفرد في مصر من المياه بصورة مطَّردة مع زيادة عدد السكان من 22 مليون شخص، عام 1950، إلى أكثر من 100 مليون شخص، عام 2020[2]. فوفقًا لأحدث بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)[3]، فقد تراجع نصيب الفرد من 869 مترًا مكعبًا من المياه، عام 1997، إلى 589 مترًا فقط، عام 2017، ومن المتوقع أن يصل إلى 534 مترًا مكعبًا بحلول عام 2030[4]. لكن في المقابل، زاد نصيب الفرد من مياه الشرب النظيفة من 97.9 مترًا، عام 1997، إلى 99.1 مترًا عام 2017[5]. وترجع هذه الزيادة إلى زيادة كمية المياه النقية المنتَجة بسبب ارتفاع عدد المحطات التي تُستخدم في الإنتاج من 2694 محطة عام 2016/ 2015، إلى 2733 محطة عام 2016/ 2017[6].

---

(1) يبلغ إجمالي مساحة التخزين في بحيرة السد العالي (بحيرة ناصر) 162 مليار متر مكعب، منها 31 مليار متر مكعب تخزينًا ميتًا أسفل توربينات توليد الكهرباء، و90 مليار متر مكعب تخزينًا نشطًا، والباقي 41 مليار متر مكعب بمنزلة تخزين احتياطي للفيضانات العالية، ويعد بمنزلة مُعامل أمان للسد، ويتم التخلص منها بالصرف في النيل بالتدريج خلف السد، أو في مفيض توشكى قبل حلول فيضانات العام التالي، انظر:

Amer, M., El Hafez, S., Abd El Ghany, M., Water Saving In Irrigated Agriculture in Egypt: Case Studies and Lessons Learned,(International Book Market Service Ltd, Mauritius, 2017),P.18

(2) مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الصفحة الرسمية، (تاريخ الدخول: 3 يوليو/تموز 2020):

https://www.capmas.gov.eg/HomePage.aspx

(3) FAO: Statistical Yearbook Country- Egypt(Visited on 11 Nov.,2020) http://faostat.fao.org/static/syb/syb_59.pdf

(4) المعدل العالمي للفرد هو 1000 متر مكعب.

(5) Idem.

(6) جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات المياه النقية والصرف الصحي 2016–2017، أبريل/نيسان 2018، ص 10. (تاريخ الدخول: 13 أغسطس/آب 2020)

جدول (7) يوضح نصيب الفرد في مصر من إجمالي المياه الكلية ومياه الشرب بالمتر المكعب خلال 20 عامًا (1997- 2017)بحسب بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة

	1997	2007	2017
نصيب الفرد من إجمالي المياه الكلية بالمتر المكعب/سنويًا	869	723	589
نصيب الفرد من مياه الشرب فقط	97.9	98.4	99.1

Source: Idem

هــذا العجز المائي لمصر جعلها تســتخدم كل ركائز القوة المادية والمســاومة والأيديولوجيــة عبر اســتراتيجيات الإذعان القســري والاحتــواء والتكامل، وكذلك اســتخدام التكتيكات المختلفة، الإكراهية والنفعيــة والقانونية والأيديولوجية، للهيمنة على مياه النيل بما يحافظ على حصتها المائية وعدم المساس بها، واعتبار ذلك مسألة أمــن قومــي في ظل عقيدة وخطاب هيرودوت بأنها "هِبَــة النيل"؛ ما جعلها تصطدم دائمًا بإثيوبيا.

2- المحدِّد الأمني

شــهد مفهوم الأمن القومي (National Security) الذي برز بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تطورات مهمة ارتبطت بسياق البيئة الدولية آنذاك وبروز فكرة الحرب البــاردة. حيــث ركَّز في البدايــة على حماية الدولة من الأخطــار الخارجية وبخاصة الأخطار العســكرية، ثم اتســع نطاقه ليشمل الحماية من الأخطار الداخلية والخارجية في آن واحد، لكن هذه النظرة الضيقة تغيرت مع انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد الســوفيتي أواخر الثمانينات، ليظهر مفهوم الأمن الإنساني (Security Human) الذي يتضمــن مجموعة من الأبعاد التي تهدد الإنســان، ومنها الأبعاد العســكرية والأمنية، والأبعاد الاقتصادية، والبيئية، والمائية؛ حيث اعتبر الأمن المائي (Water Security)[1]

(1) وفق تعريف لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية (UN–Water) لعام 2013، فإنَّ الأمن المائي يعني قدرة السكان على ضمان الوصول المستدام إلى كميات كافية من المياه ذات جودة مقبولة للحفاظ على الحياة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وكذلك يعني الحماية من تلوث المياه

جزءًا لا يتجزأ من هذا المفهوم الأوسع للأمن الإنساني.

وفي هذا السياق، يمكن القول: إنَّ أبعاد الأمن القومي المصري بمفهومه العسكري والأمني الضيق يرتبط بالسودان تحديدًا كونه يشكِّل حدود مصر الجنوبية. فالسودان، رغم كونه دولة الممر لمصر بنسبة 100٪، إلَّا أنه لا يشكِّل أي تهديد مائي لها نظرًا لوجود اتفاقية العام 1959 المائية والتي تحدد حصة كل منهما، فضلًا عن وجود وفرة مائية سودانية؛ إذ تُقدِّر الإحصاءات الرسمية السودانية الموارد المائية التقليدية بـ30 مليار متر مكعب[1]، لا يتم استغلالها بالكامل؛ ومن ثم فإنه لا يشكل تهديدًا للأمن المائي لمصر[2]. بل إن جانبًا من حصته يُقدَّر بحوالي 6 مليارات متر مكعب تذهب لمصر سنويًّا بسبب عدم قدرة السدود السودانية على تخزينها.

أما بالنسبة للبُعد الأمني المصري صوب إثيوبيا فإنه يرتبط مباشرة بالأمن المائي؛ ذلك لأن الهضبة الإثيوبية تسهم بحوالي 71 مليار متر مكعب من مياه النيل عند أسوان (أي 85٪ من إيراد نهر النيل) تأتي منها 60٪ فقط من النيل الأزرق الذي يقام عليه سد النهضة[3].

وقد أدرك حكام مصر على مرِّ العصور أهمية إثيوبيا بالنسبة إلى مصر، سواء منذ عهد الفراعنة ووصول الملكة حتشبسوت إلى بونت لاند في القرن الخامس عشر

مع الحفاظ على النظم البيئية في إطار مناخ من السلام والاستقرار السياسي. وتبرز مشكلة الأمن المائي فيما يتعلق بالمياه العابرة للحدود حين يؤثر استخدام دول المنبع على المياه الواصلة لدول الممر والمصب؛ ما يعني تهديد أمنها المائي من حيث الكم أو الكيف؛ الأمر الذي يتطلب التوصل لاتفاقات بشأن عملية إدارة هذه الموارد المشتركة بما يحقق النفع للجميع، ولأن نقص المياه قد يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار والتهديدات الداخلية في البلد المتضرر من حيث إمكانية تعرض فئة من البشر أو الكائنات الحية للإبادة أو الهجرة الداخلية من مكان لآخر بحثًا عن المياه كما قد يسهم في توتر العلاقات السياسية بين الدول التي تستخدم المياه والمتضررة من هذا الاستخدام، انظر:

Hamilton, Water Security": Experts Propose a UN Definition on Which Much Depends , UN University, 26-3-2013(Visited on 12 Oct.,2020) https://2u.pw/q5NqO

(1) Ministry of Electricity and Dams in Sudan: Water Resources Management, , Dam Implementation Unit,(No Date), (Visited on 10 Aug., 2020) P.P. 8-9 http://www.sesric.org/Presentations/Water_Management_Symposium/Sudan/Sudan.pdf

(2) Piesse, M.,"The Grand Ethiopian Renaissance Dam: Power for Ethiopia, Disaster for Egypt?, Strategic Analysis Paper, , (June, 2019), p.3

(3) شراقي، عباس، «الموارد المائية في إفريقيا والعالم العربي»، المجلة المصرية لدراسات حوض النيل) المجلد الثاني، عدد 1، 2014)، ص 6.

قبل الميلاد، أو الخديوي إسماعيل (1863–1879) ووصوله إلى غرب إثيوبيا وأوغندا في القرن التاسع عشر والسيطرة عليها لتأمين الأمن القومي المصري وحدود مصر، التي ظلت –من منظور الأمن القومي– تمتد من جبال طوروس في سوريا شمالًا حتى منابع النيل جنوبًا؛ ما جعل دائمًا هناك محاولات مصرية لفرض الهيمنة على المياه، مقابل محاولات إثيوبية للتصدي لهذه الهيمنة، وهو ما سنتناوله تفصيلًا في الفصل الثالث عند الحديث عن استراتيجيات وتكتيكات الهيمنة والهيمنة المضادة.

3- المحدِّد السياسي

ترغب مصر دائمًا في تحجيم الدور السياسي لإثيوبيا بمنطقة حوض النيل والقارة الإفريقية عامَّة. وتنبع هذه الرغبة من كون إثيوبيا إحدى الدول القائدة في المنطقة، فضلًا عن كونها مقرًّا لمنظمة الوحدة الإفريقية ومن ورائها الاتحاد الإفريقي. وقد كانت ورقة المياه إحدى أهم الأوراق التي تفسر الطبيعة الصراعية للعلاقات بينهما، لاسيما في حقبة الخمسينات من القرن الماضي، خاصة مع سعي الرئيس جمال عبد الناصر (1954–1970) إلى بناء السد العالي ليكون بديلًا عن التخزين في بحيرة تانا، ولرغبته في التخلص من الهيمنة المائية والسياسية الإثيوبية؛ ما جعله يرفض الاستجابة لمساعي الإمبراطور الإثيوبي، هيلاسيلاسي، (1930–1974) للمشاركة في مفاوضات العام 1957 بين مصر والسودان بخصوص توزيع حصص مياه النيل بعد إنشاء السد العالي. كما سعى عبد الناصر لإبعاد السودان عن هيلاسيلاسي عبر استمالة حكومة إبراهيم عبود لصالحه. لذا، لم يصعِّد في موضوع حلايب، بل وتراجع عن إجراء استفتاء بشأنها، عام 1958، ووافق على إجراء انتخابات سودانية في حلايب لتمرير اتفاقية المياه، عام 1959[1].

ويلاحَظ أن مصر تسعى دائمًا، رغم التباينات مع النظام السوداني منذ وصول جبهة الإنقاذ إلى الحكم، عام 1989، إلى إضعاف إثيوبيا عبر محاولة كسب ودِّ السودان لتشكيل جبهة من دولتي المصب في مواجهة دول المنبع التي تقودها أديس أبابا. كما تسعى لإضعاف جبهتها الداخلية، عبر الدعم التاريخي لقوى المعارضة (جبهة

(1) محمود، أحمد ابراهيم، «إشكاليات الأمن المائي في حوض النيل»، في: أيمن عبد الوهاب (محرر)، حوض النيل: فرص وإشكاليات التعاون، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2009) (تاريخ الدخول: 20 فبراير/شباط 2020): https://cutt.ly/XjUELku

الأورومو من خلال إريتريا)، فضلًا عن إضعاف جبهتها الخارجية عبر الدعم العسكري لأسمرة منذ ستينات القرن الماضي. وهو ما سنتناوله تفصيلًا أيضًا في الفصل الثالث.

4- المحدِّد الاقتصادي

تعد الاعتبارات الاقتصادية لمصر مع القارة الإفريقية محدودة بصفة عامة، مقارنة بباقي مناطق العالم؛ إذ لم يتجاوز حجم هذه التجارة سوى 5٪ فقط في التسعينات، لكنها ارتفعت بعد ذلك لتسجل 9.6٪ و10٪، عامي 2015–2016، على التوالي من إجمالي حجم تجارة مصر الخارجية[1].

وبالنسبة للعلاقة الاقتصادية مع إثيوبيا فهي محدودة أيضًا بسبب التجاهل المصري الكبير لها في عهد الرئيس الراحل أنور السادات (1970–1981)، بعد التطبيع مع إسرائيل ورفعه شعار "دبلوماسية التنمية"؛ ما جعله يهتم بالقضايا الداخلية على حساب قضايا القارة الإفريقية، لكن منذ عام 1997– 1998 (أي في عهد الرئيس حسني مبارك)، حدث تغير في نهج القيادة المصرية تمثَّل في محاولة العودة للقارة من جديد، وبدأ التفكير في الانضمام للمنظمات الاقتصادية الإفريقية، فجاء التوقيع المصري على "اتفاقية الكوميسا" (السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا) (Common Market for Eastern and Southern Africa)، ثم التصديق عليها في فبراير/ شباط 1999[2].

ويرجع هذا الانضمام إلى أسباب متعددة، منها: وجود دول حوض النيل بهذا التجمع؛ حيث تشكِّل نصف أعضائها تقريبًا، لكن مع ذلك، فإن حجم التبادل التجاري المصري مع إثيوبيا يأتي في مرتبة متأخرة مقارنة بدول أخرى مثل السودان وكينيا على سبيل المثال. فوفقًا للميزان التجاري المصري عامي 2017 –2018 مع دول حوض النيل، جاء السودان وكينيا في المرتبة الأولى، عام 2017، بفارق ضئيل جدًّا؛ حيث بلغ حجم المبادلات التجارية مع السودان 558.7 مليون دولار، وكينيا 556.8 مليون دولار، لكن قفزت كينيا إلى المركز الأول عام 2018؛ حيث بلغ حجم التبادل التجاري

(1) جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، عام 2016.

(2) عمرو الكيلاني، الدليل التجاري للكوميسا (القاهرة: وزارة التجارة والصناعة، مكتب التمثيل التجاري، أغسطس/آب 2006) ص3.

636.8 مليون دولار، مقابل 604 مليون دولار للسودان. أما إثيوبيا، فجاء حجم الميزان التجاري في مرحلة متأخرة، ويميل بشدة لصالح مصر؛ حيث بلغ 125.7 مليون دولار عام 2017 بواقع 119.3 مليون دولار صادرات مصرية مقابل واردات تُقدَّر بـ6.4 ملايين دولار فقط. وبالرغم من التحسن النسبي لهذا الميزان، عام 2018، حيث بلغ 179 مليون دولار، إلا أن حجم الصادرات الإثيوبية بلغ 10.7 ملايين دولار فقط[1].

جدول (8) حجم التبادل التجاري بين مصر وبعض دول حوض النيل 2017-2018 بالمليون دولار

	صادرات مصر	واردات مصر	الإجمالي	الميزان التجاري
السودان 2017	454.9	103.8	558.7	+351.1
السودان 2018	396.5	207.5	604	+189
كينيا 2017	293.8	263.1	556.8	+30.7
كينيا 2018	350.2	286.6	636.8	+63.6
إثيوبيا 2017	119.3	6.4	125.7	+112.9
إثيوبيا 2018	169.4	10.7	179.1	+158.7

المصدر: مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التبادل التجاري بين مصر وحوض النيل 2018، النشرة السنوية، أكتوبر/تشرين الأول 2019، ص5

هذا التجاهل المصري كان أحد أسباب التعنت الإثيوبي في ملف المياه، وأحد دوافعها للبحث عن تحسين وضعها الاقتصادي عبر طرق عدة ومنها بناء سدود لأغراض اقتصادية حيث ترى أنها لا تستفيد من القاهرة في أي مجال من المجالات غير المائية[2].

ويتضح مما سبق أن المحدد المائي هو الأكثر أهمية في علاقات مصر مع إثيوبيا، مقارنة بباقي المحددات الأخرى، لكن هل الأمر كذلك بالنسبة لإثيوبيا؟

(1) مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التبادل التجاري بين مصر وحوض النيل 2018، النشرة السنوية، أكتوبر/تشرين الأول 2019، ص4.

(2) شافعي، بدر حسن، «العلاقات العربية-الإثيوبية»، في: عبد الفتاح الرشدان، نظام بركات، العلاقات العربية الإقليمية: الواقع والآفاق، (مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2018)، ص 228.

ثانيًا: محدِّدات العلاقة الثنائية بالنسبة لإثيوبيا

1- المحدِّد المائي

بالرغم من أن إثيوبيا لديها موارد مائية وفيرة، خاصة من مياه الأمطار، حيث يبلغ الإجمالي السنوي 936 مليار متر مكعب، إلا أنها لا تستفيد منها بالصورة القصوى، لأسباب جيولوجية عدة، منها[1]:

1- زيادة نسبة البَخْر بصورة كبيرة؛ تزيد عن 87٪؛ ما يعني أن المياه السطحية المتجددة تُقدَّر بـ122 مليار متر مكعب سنويًّا فقط، تجري من خلال 12 حوضًا نهريًّا رئيسًا، أبرزها: النيل الأزرق والسوباط وتاكيزي.. والتي تسهم مجتمعة بنسبة 86٪ من مياه النيل عند أسوان، فضلًا عن أومو-جيبي (Omo-Gibe) الذي ينقل المياه إلى كينيا.

2- قرابة 80٪ من هذه المياه، أي ما يعادل 97 مليار متر مكعب، تجري خارج إثيوبيا. منها 80 مليارًا نحو نهر النيل شمالًا، و8 مليارات متر مكعب جنوبًا إلي بحيرة توركانا الكينية، و7 مليارات متر مكعب جنوب شرق إلى الصومال، و2 مليار متر مكعب شرقًا إلى جيبوتي، وتتبقى 25 مليار متر مكعب فقط داخل الأراضي الإثيوبية، أي قرابة 20٪ من المياه المتجددة.

3- ضعف إمكانات المياه الجوفية والتي تُقدَّر بنحو 2.6 مليار متر مكعب، لأسباب جيولوجية تتعلق بنوع الصخور غير المناسبة لتكوين خزانات جوفية وبعض العوامل الأخرى.

وبرغم كل هذه العوامل السابقة، فإن نصيب الفرد من المياه في إثيوبيا يزيد بمقدار ثلاثة أضعاف تقريبًا مقارنة بنظيره المصري؛ إذ يبلغ نصيب الفرد في إثيوبيا قرابة 1400 متر مكعب، مقارنة بـ589 مترًا مكعبًا للفرد في مصر. ومع ذلك، ورغم هذه الوفرة، إلا أن هناك بعض المناطق في إثيوبيا تعاني نقصًا في المياه، لاسيما في المناطق الشرقية التي يضربها الجفاف أحيانًا مقارنة بالمناطق الشمالية الغربية التي توجد بها الأحواض المغذِّية لنهر النيل، فضلًا عن وعورة التضاريس، وصعوبة نقل

(1) حول هذه العوامل، انظر: شراقي، عباس محمد، «المشروعات المائية في إثيوبيا وآثارها على مستقبل مياه النيل»، ورقة قُدِّمت إلى مؤتمر آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل: الفرص والتحديات، (القاهرة، 25-26 مايو/أيار 2010)، ص ص 160-163.

المياه من مكان لآخر[1]. وربما كان هذا أحد دوافعها لبحث إقامة سـدِّ النهضة ليس فقط لتوليد الكهرباء وإنما لتوفير قدر من المياه، حتى وإن لم تعلن ذلك صراحة؛ لذا قامت بتغيير التصميمات الخاصة بمسـاحة البحيرة من 14 مليار متر مكعب، إلى 74 مليارًا "أي أكثر من 5 أضعاف".

فمشـكلة إثيوبيا تتمثل في تخزين المياه لفترات الجفاف التي قد تستمر 8 أشهر في العام. وبالتالي، فإن الحاجة للمياه من أجل الاسـتخدامات المختلفة مثل الشرب والري والصناعة وغيرها تعد مهمة للقيادة الإثيوبية، لأن الفشل في توفيرها قد يؤدي للإطاحة بها، كما حدث مع هيلاسيلاسـي؛ حيث كانت موجة الجفاف التي ضربت البلاد، عام 1972، أحد أسـباب الإطاحة به، ونفس الأمر تكرر مع سـلفه، منجسـتو هيلاماريـام (1974-1991)؛ حيـث أدى الإخفاق في التعامل مع موجة الجفاف التي ضربـت البـلاد عامي 1984-1985، مـن بين عوامل أخرى، إلـى الإطاحة به أوائل تسعينات القرن العشرين[2].

لذا، وضعت الجبهة الثورية الديمقراطية الشـعبية الإثيوبية الحاكمة اسـتراتيجية تخزيـن المياه للري، ضمن أهدافهـا للألفية الثالثة؛ فوفق الإصدار الصادر عن وزارة الإعـلام الإثيوبية بعنـوان "العلاقات الخارجيـة والأمن القومي الإثيوبي: السياسـة والاستراتيجية عام 2002"؛ فإن "المياه التي يمكن توفيرها من خلال بناء السدود في إثيوبيا، والمياه التي تُهدر بشـكل غير لائق في مصر، يمكن أن تكون كافية معًا لتلبية احتياجات الري في إثيوبيا"[3].

ويلاحظ من هذا الاستراتيجية الربط بين بناء السدود وتخزين المياه، وكيف أن الهدف من بناء السدود في الأحواض الـ12، سابقة الذكر، ليس توليد الكهرباء فقط،

(1) المرجع السابق، ص 169.

(2) عبد الوهاب، أيمن، «مبادرة دول حوض النيل.. مدخل لتعزيز التعاون الجماعي»، في: أيمن عبد الوهاب (محرر)، مرجع سابق:
https://cutt.ly/XjUELku

(3) Addis Ababa: Ministry of Information Press & Audiovisual Department, The Federal Democratic Republic of Ethiopia Foreign Affairs and National Security Policy and Strategy, (November 2002) ,p.119

وإنما تخزين المياه أيضًا للاستخدام في الزراعة المروية[1]، بما في ذلك سد النهضة رغم التصريحات اللاحقة بأن السد لتوليد الكهرباء فقط، وربما هذا ما يثير المخاوف المصرية بشأن الأهداف الحقيقية لبناء السد.

ومعنى هذا أن المحدد المائي مهم أيضًا بالنسبة لإثيوبيا، وإن كان ليس بنفس أهميته بالنسبة لمصر.

2- المحدّد الأمني

رغم أن إثيوبيا ليس لديها حدود مباشرة مع مصر، إلا أن المحدد الأمني يتمثل في التهديدات، بل والتدخلات العسكرية التاريخية المباشرة من مصر، لمحاولة السيطرة على منابع النيل. فضلًا عن التهديدات غير المباشرة عبر دعم المعارضة في دول الجوار، مقابل سعي إثيوبيا لتهديد مصر أيضًا بصورة غير مباشرة عبر دعم الجبهة الشعبية لتحرير السودان التي قامت على سبيل المثال بتدمير ما تم إنشاؤه من قناة جونجلي، التي كانت ستعود بالنفع على مصر والسودان[2].

بدأت التهديدات المصرية لإثيوبيا في التاريخ الحديث منذ عهد محمد علي باشا (1805-1848)، الذي سعى لبناء مصر الحديثة وإدخال نظم جديدة للري وبناء السدود والقناطر. وفي إطار رغبته في تنفيذ استراتيجية الاستيلاء على الموارد لضمان الهيمنة المائية وضع خططًا للسيطرة على بحيرة تانا في المرتفعات الإثيوبية، التي تعد المصدر الرئيسي للنيل الأزرق، من أجل ضمان وصول مصر إلى مياه النيل، مستعينًا

(1) من المفارقات أن إثيوبيا تعتمد على الزراعة المطرية بنسبة 98٪، في حين تعتمد مصر على الزراعة المروية بذات النسبة.

(2) قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بالترتيب مع الحكومة الإثيوبية، بتخريب مشروع قناة جونجلي، عام 1984؛ حيث تعرضت القناة -وهي مشروع مشترك لتوفير مياه النيل بين الحكومتين، السودانية والمصرية- لهجوم من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذي ذهب بدوره لاختطاف واحتجاز مهندسي المشروع في مقرهم عبر الحدود في إثيوبيا. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Haile, F., Unravelling the Gift of the Nile , Examining the Domestic and International Determinants of Ethiopian Counter Hegemony in the Eastern Nile River Basin, (PhD.,) King's College London, July 2018,p.133

Nielsen, M., The Waters of the Nile: Ethiopia Challenging Regional Hydro-Hegemony, (Master), University of Copenhagen, Spring 2015,p.22

في ذلك بسيطرته على السودان كحلقة وسيطة، وهو نفس النهج الذي سار عليه نجله الخديوي إسماعيل (1863–1879). وقد شهدت الفترة من عام 1832 حتى عام 1876 ما لا يقل عن ستة عشر صراعًا عسكريًّا مع إثيوبيا، لكن المحاولات المصرية باءت بالفشل، وكان آخرها هزيمة قوات الخديوي إسماعيل على يد الإمبراطور الإثيوبي، يوهانس الرابع، في معركة غورا، عام 1876[1].

أما بالنسبة لدعم مصر للصومال، وللجبهة الإريترية، وهو ما يدخل في إطار استراتيجية الاحتواء، وتكتيك الضغوط الإكراهية عبر الأعمال السرية غير المعلنة، فقد قدَّمت مصر الدعم للصوماليين أثناء الحرب الأولى ضد إثيوبيا بين عامي 1960 و1964، كما قامت بتقديم الدعم الاستراتيجي لجبهة التحرير الإريترية، وخلال حرب الأوجادين قام الرئيس الراحل، أنور السادات، بدعم الصومال عسكريًّا، كما أعلن عام 1979، أن الأمر الوحيد الذي قد يدفع مصر إلى الحرب مرة أخرى هو المياه[2].

وفي المقابل، سعت إثيوبيا لتهديد مصر أمنيًّا عبر دعم حركة التمرد في جنوب السودان (الحركة الشعبية لتحرير السودان)، فقامت بتدريب ضباط في الجيش الشعبي ومهندسين وطيارين، كما قامت ببيع الأسلحة الخفيفة والذخائر والزي العسكري لهم، فضلًا عن التسليح السري[3]؛ مما كان أحد أسباب انفصال الجنوب.

ومعنى هذا أن المحدد الأمني مرتبط بكل من المحدِّدَيْن، المائي والسياسي، كما سنرى.

---

(1) Nielsen, M., The Waters of the Nile: Ethiopia Challenging Regional Hydro-Hegemony, (Master), University of Copenhagen, Spring 2015,p.22

(2) Carles, A., Power Asymmetry and Conflict Over Water Resources in The Nile River Basin: the Egyptian Hydro-Hegemony, (Master) King's College, London.2006, p.p.44-45

(3) بريمة، محمد الفاتح، «قراءة في تقرير مجموعة الأزمات الدولية حول النظرة الإقليمية لاستفتاء جنوب السودان»، في، محمد محجوب، الفاضل حسن، محمد الشيخ «دول الجوار السوداني واستفتاء تقرير مصير الجنوب» (معهد أبحاث السلام بجامعة الخرطوم ومركز دراسات المجتمع، الخرطوم، 2012 م)، ص ص 12–13.

3- المحدِّد السياسي

رغم أن دوائر السياسة الخارجية الاثيوبية تجاه الدول العربية لا تتضمن الحديث عن دائرة عربية مستقلة في سياستها الخارجية من بين دوائرها السبعة الرئيسية التي أعلنت عنها عام 2002، والتي شملت دوائر: القرن الإفريقي، باقي الدول الإفريقية، دول الشرق الأوسط، أوروبا، أميركا، آسيا، المنظمات الدولية وغير الحكومية، إلا أن مصر والسودان شغلتا حيِّزًا مهمًّا في هذا الشأن، حيث وُضعت السودان ضمن الدائرة الأولى "القرن الإفريقي"، جنبًا إلى جنب دولتين عربيتين، هما: الصومال وجيبوتي، في حين وُضعت مصر في الدائرة الثالثة (شرق الأوسطية) التي تضم دول الخليج وشمال إفريقيا، لكن مع إفرادها بأهمية خاصة من حيث المساحة المخصصة لها في التقرير[1].

ويلاحَظ أن العلاقات الإثيوبية مع مصر في شِقِّها السياسي كانت تحكمها نظرة سلبية في الأغلب الأعمِّ نابعة من التصور الإثيوبي عبر التاريخ بسعي النظام المصري للهيمنة عليها بأدوات ووسائل شتى، ومنها الأداة الدينية المتمثلة في الكنيسة الأرثوذكسية المصرية؛ فالكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية التي نشأت في القرن الرابع الميلادي، ظلت إحدى المطرانيات التابعة للبطريركية القبطية المصرية؛ والتي استمدت منها عقيدتها الأرثوذكسية وآدابها، ومنذ نشأتها وإلى استقلالها في خمسينات القرن الماضي، كان بطريرك الكرازة المرقصية في الإسكندرية يعيِّن مطران هذه الكنيسة الإثيوبية من بين الرهبان المصريين، ويحق لهذا المطران تعيين الملوك والأمراء الإثيوبيين وعزلهم[2].

وقد سبَّبت هذه العلاقة هاجسًا لدى الحكام الإثيوبيين الذين كانوا يخشون من إثارة قضية المياه خشية العزل، أو التحريض ضدهم من قبل الكنيسة، وربما كان هذا أحد الأسباب الدافعة لهيلاسيلاسي لفصل الكنيسة الإثيوبية عن المصرية في خمسينات القرن الماضي، ولم يكتف بذلك، بل سعى هو والأنظمة التي جاءت بعده لإضعاف مصر سياسيًّا عبر مجموعة من الإجراءات، أبرزها ما يلي:

1- تعاقد هيلاسيلاسي في الفترة من 1958-1964، مع مكتب الاستصلاح الأميركي "US Bureau of Reclamation" التابع للداخلية الأميركية، لإجراء العديد من الدراسات والأبحاث لاستصلاح الأراضي وتوليد الكهرباء عبر إقامة سدود على

(1) Addis Ababa: Ministry of Information Press & Audiovisual Department,Ibid,pp.56-155

(2) شافعي، بدر حسن، «العلاقات العربية-الإثيوبية»، في عبد الفتاح الرشدان، نظام بركات، العلاقات العربية الإقليمية: الواقع والآفاق، (مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2018) ص 213.

النيل الأزرق؛ وقد اقترح المكتب إنشـاء 33 سـدًّا منهم سد الحدود الذي بات يُعرف بعد ذلك بسد النهضة[1].

2- تنسـيق نظام زيناوي مع جنوب إفريقيا لإضعاف مصر سياسـيًّا على مستوى القارة منذ بداية الألفية الثالثة. وفي هذا الإطار، يمكن فهم جهود الوسـاطة التي قام بها رئيس جنوب إفريقيا السـابق، ثابو مبيكي، في جنوب السـودان، كما ظهر ذلك أيضًا أثناء قيادة جنوب إفريقيا لمجلس الأمن والسلم الإفريقي في حينها؛ حيث عمل الجانبان على حرمان مصر من أي ظهور في تسويات أزمات جنوب السودان ودارفور والصومال وإريتريا وإفريقيا الوسطى[2]. وهو ما يؤيده الباحث لاسيما في ظل التنافس المصـري مـع جنوب إفريقيا، وميْل الأخيرة لإثيوبيـا للحدِّ من الهيمنة المصرية على مستوى القارة، وهو ما ظهر بوضوح في عدم رغبة مصر في وساطة الاتحاد الإفريقي الذي ترأسه جنوب إفريقيا، فبراير/ شباط 2020-2021، بسبب انحياز الأخيرة لصالح أديس أبابا[3].

3- توطيـد العلاقـات الإثيوبية مع القوى الكبرى (الولايـات المتحدة، الاتحاد السـوفيتي ثم روسيا) لمواجهة النفوذ المصري في القارة من ناحية، ولتكريس دورها الإقليمي من ناحية ثانية، لذا عمل نظام رئيس الوزراء الراحل، ميليس زيناوي (1991-2012)، الذي أطاح بنظام منجسـتو الشيوعي، عام 1991، على التقارب مع الولايات المتحدة، مسـتغلًّا الظرف الإقليمي في حينها المتمثل في الإطاحة بنظام شـيوعي في إثيوبيا، وسـقوط نظام اشـتراكي في الصومال هو نظام سياد بري، عام 1991، ودخول الصومال مرحلة الحرب الأهلية، بما يهدِّد، ليس فقط الاسـتقرار في المنطقة، ولكن المصالـح الأميركيـة أيضًا، وبالتالي بات يقدم نفسـه كوكيـل للولايات المتحدة في منطقة القرن الإفريقي وشـرق إفريقيا ذات الموقع الجيوستراتيجي على البحر الأحمر

(1) Menga, F., "Domestic and International Dimensions of Trans Boundary Water Politics". Water Alternatives, (Vol.9, No. 3, and 2016). P.713.

(2) فليفل، السيد، «مصر وإثيوبيا: هل المسألة «سد النهضة» أم الدور الإقليمي»؟، صحيفة الأهرام، 7 فبراير/شباط 2016.

(3) شافعي، بدر حسن، «التقارب المصري من السودان: محاولة للضغط على إثيوبيا»، مركز الجزيرة للدراسات، 9 مارس/آذار 2021، ص4 (تاريخ الدخول: 15 مارس/آذار 2021): https://cutt.us/GXFm7

والمحيــط الهندي وبــاب المندب، والتي كانت إحدى بؤر التوتر بســبب حالة عدم الاســتقرار داخليًّا وبين دولها من ناحية، وبروز ما يســمي بالجماعات الإرهابية التي تستهدف المصالح الأميركية من ناحية ثانية، لذا لعبت إثيوبيا دورًا مهمًّا في دعم حليف أميركا، جون جارانج، في حربه الانفصالية ضد الخرطوم، كما برز دورها بصورة أكبر مع بروز نجم المحاكم الإسلامية في الصومال، 2006، وقرب سيطرتها على العاصمة، مقديشيو، وتفكير الإدارة الأميركية في حينها في التدخل المباشر بعد أفغانستان 2001 والعراق 2003؛ حيث قدم زيناوي نفسه "وكيلًا" عن واشنطن في إقصاء المحاكم، وهو ما تحقق بعد ذلك[1].

كما وطَّد زيناوي علاقاته بروســيا وريثة الاتحاد الســوفيتي السابق مستغلًّا كونه اشتراكيًّا؛ حيث باتت روسيا أحد أهم مصدِّري السلاح لبلاده، وبالتالي استطاع زيناوي وبحنكة كبيرة، توطيد علاقاته بواشــنطن وموســكو في آن واحد في إطار المصلحة الوطنية لبلاده[2]، ولمحاولة تحجيم مصر سياسيًّا على الصعيد الإقليمي والقاري.

4- توطيد العلاقات مع إســرائيل؛ إذ يلاحظ أن قضية العلاقة مع إسرائيل كانت أحد أهم المحددات السياسية المهمة في العلاقات الإثيوبية التاريخية مع كل من مصر والســودان. فغالبًا ما كان يؤدي التوتر في العلاقة معهما، إلى ذهاب إثيوبيا بعيدًا في توطيد علاقاتها مع تل أبيب. فإثيوبيا تؤكد أن علاقتها مع إســرائيل تنطلق من هدفين اثنين، هما: المصلحة الوطنية، وحماية أمنها القومي؛ حيث ترى في تل أبيب ســوقًا مهمة للصادرات والواردات، تصب في جانب التنمية المنشودة، خاصة مشاريع المياه والمســاعدات التقنية والفنية والتدريب، وهو ما يقلق دولًا عربية مثل مصر والسودان المتصارعتين معها حول المياه[3].

لقد كانت إحدى مشــاكل إثيوبيا مع الدول العربية والخليج كما ورد في تقرير سياستها الخارجية، 2002، هي العلاقة مع إسرائيل؛ حيث يرغب كل طرف في ضمِّها

(1) بو علي، الحبيب، «سد النهضة.. سيناريوهات ما بعد بدء الملء الأول»، مركز الجزيرة للدراسات، 28 يوليو/تموز 2020، ص5 (تاريخ الدخول 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://bit.ly/2KsZMTt

(2) محمد، تاج السر عبد الله، تأثيرات سد النهضة على العلاقات الثنائية بين إثيوبيا، السودان ومصر 1999-2018، (السودان: شركة مطابع السودان للعمالة المحدودة، 2018)، ص 190.

(3) بشير، عبد الوهاب الطيب، «التفاعلات الإثيوبية الداخلية وأثرها على توجهات السياسة الإثيوبية نحو العالم العربي»، دراسات إفريقية، (عدد 48، ديسمبر/كانون الأول 2012)، ص 102.

لصالحه. لذا، حاولت مسك العصا من المنتصف، فبالرغم من أنها أعلنت ظاهريًّا بعد حرب 1973 قطعها للعلاقة مع إسـرائيل تماشـيًا مع الموقف الإفريقي العام، إلا أن الدعم العسـكري اسـتمر بينهما، وهو ما كشفه وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، موشي ديان؛ ما اضطر منجسـتو لطرد الخبراء العسـكريين اليهود من البلاد حتى لا يُغضب الدول العربية الداعمة له، خاصة ليبيا-القذافي واليمن الجنوبي آنذاك[1]. لكن تسارعت بالطبع وتيرة العلاقات بين الجانبين بعد التطبيع المصري مع إسرائيل بموجب اتفاقية السـلام 1979، كما أن هذا المحدد لم يعد له ذات الأثر السـلبي السابق، لاسيما بعد التطبيع الإماراتي-البحريني-السوداني مع إسرائيل عام 2020.

4- المحددات الاقتصادية والاجتماعية

وفق بيانات صندوق النقد الدولي لعام 2018 المشـار إليها بالجدول (9)، تتسم التجارة الإثيوبية مع إفريقيا بالمحدودية، مقارنة بتجارتها العالمية، كما يلاحَظ أن حجم صادراتها لمصر محدود جدًّا أيضًا؛ حيث تأتي مصر في مرتبة متأخرة بالنسبة للصادرات الإثيوبية، مقارنة بالواردات؛ ويميل الميزان التجاري بينهما لصالح مصر، عكس الحال بالنسـبة للسـودان الذي يعد الشريك التجاري الأول لإثيوبيا بالمنطقة، وربما يعد هذا أحد مداخل التقارب الإثيوبي-السوداني على حساب التقارب المصري-الإثيوبي.

(1) الأمين، أسامة عبد الرحمن، التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا «إثيوبيا نموذجًا»، دراسات إفريقية، (مجلد 29، عدد 49، 30 يونيو/حزيران 2013)، ص ص -193 194.

جدول (9) يوضح حجم الصادرات والواردات الإثيوبية بالمليون دولار بحسب بيانات صندوق النقد الدولي 2012- 2017

الصادرات الإثيوبية						
العام	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العالم	2911	3628	4278	4519	4181	4199
إفريقيا	567	1311	1370	1373	1360	1397
نسبة إفريقيا للعالم	19.4	36.1	32	30.3	32.5	33.2
مصر	44.3	41.9	29.4	19.7	11.3	11.1
جيبوتي	107.2	98.9	107.5	102.9	99.5	96
السودان	162.7	921	922.3	934.4	931.9	962.8

Source: International Monetary Fund ,Direction of Trade Statistic Yearbook, September 2018 .Pp.245

الواردات الإثيوبية					
2017	2016	2015	2014	2013	2012
19480	20181	20643	18414	14920	13533
579	82	465	326	222	442
2.9	0.4	2.2	1.7	1.4	3.2
8.9 16	173.8	206.5	158	105.1	99.2
0.3	0.3	0.3	0.3	0.2	0.2
47.9	27.9	33.7	45.1	20	69.5

ويلاحظ أن هيكل الاقتصاد الإثيوبي يقوم بالأساس على الزراعة التي تسهم بنحو 45٪ من الناتج المحلي، ويعمل بها قرابة 85٪ من السكان، ورغم أن الاقتصاد حقق طفرات في الآونة الأخيرة جعلته في مصاف الدول الإفريقية؛ حيث بلغ معدل النمو 9٪ عام 2019[1]، إلا أن هذا المعدل المرتفع لم ينتشلها من دائرة الفقر؛ إذ بلغ معدل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لعام 2019 (850 دولارًا)، مقارنة بمعدل عالمي بلغ في ذلك العام أكثر من 11500 دولار[2]. كما أن إثيوبيا تصنَّف وفق تقرير البنك الدولي عن الاقتصاد العالمي لعام 2020 بأنها من أكبر اقتصادات البلدان منخفضة الدخل[3]. ومن هنا، سعت البلاد لتنويع مصادر دخلها بوسائل عدة، منها:

1- إنشاء السدود لتوليد الطاقة الكهرومائية، التي يمكن تصديرها لدول الجوار ومنها السودان وكينيا وجيبوتي وغيرها[4]

2- تقديم تسهيلات للمستثمرين في مجال الأراضي الزراعية، ففي عام 2008، صرَّح زيناوي، لوسائل إعلام سعودية برغبة بلاده في وضع مئات الآلاف من الهكتارات تحت تصرف من يرغب في الاستثمار، كما خصصت حكومته نحو مليوني هكتار من أجود الأراضي الزراعية في مقاطعتي أمهرا وأوروميا لهذا الغرض[5]. ورغم هذه التسهيلات، إلا أن المحدد الاقتصادي والاجتماعي يبدو أقل أهمية في العلاقات المصرية-الإثيوبية. فحجم الاستثمارات المصرية في إثيوبيا أقل مقارنة بدول الخليج مثلًا، والتي ربما تُقدِم على الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي بسبب صعوبات الزراعة في الخليج، عكس الحال بالنسبة لمصر، كما يلاحظ ثانيًا أن مصر لا تحتاج للكهرباء الإثيوبية بسبب وجود وفرة كهربائية لديها، وإن كان يمكن لها أن تلعب دورًا

(1) The World Bank, Global Economic Prospects, 2020, p.303

(2) The World Bank: GNI Per Capita, Atlas Method (current US$): (Visited on 1 Nov.,2020) https://cutt.ly/ojUBYuy

(3) The World Bank, Global Economic Prospects, Ibid, p.16

(4) حول العوائد الاقتصادية للسد، انظر: الشيخ، فيصل حسن، مستقبل العلاقات البينية لدول حوض النيل الشرقي على ضوء الواقع المائي لمرحلة ما بعد قيام سد النهضة الإثيوبي، دراسات إفريقية (عدد 56، 2016)، ص ص 25-29.

(5) عبد الله، عبد الخالق، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أبريل/نيسان 2012)، ص 28 وما بعدها.

في نقل الطاقة الكهربائية المولدة من السـدود الإثيوبية خاصة سـد النهضة بعد بدء تشـغيله، إلى أوروبا، وبعض الدول العربية مثل السعودية والأردن، عبر مرور خطوط الكهرباء بأراضيها.

ومن هنا، يتضح أن المحدد المائي هو الأهم في العلاقات المصرية صوب إثيوبيا، وأن الاسـتراتيجيات والتكتيكات المصرية تنطلق من الحفاظ على الهيمنة المائية وما تعتبره حقوقًا تاريخية لا ينبغي المسـاس بها، ولكونها بمنزلة قضية أمن قومي وخط أحمر لا يمكن الاقتراب منه، كما تعتقد. وفي المقابل، نجد أن المحدد المائي أيضًا يعد مهمًّا بالنسبة لإثيوبيا كونه مصدرًا للتنمية وللري في الوقت ذاته، بالإضافة للمحدد السياسي المتمثل برغبتها في مواجهة ما تصفه بالهيمنة المصرية بصفة عامة على النيل، وكذلك مواجهة النفوذ السياسـي المصري في الإقليم وعلى المسـتوى القاري. وهو ما يضفي تعقيدًا على العلاقات بينهما بصفة عامة، وعلى السياسـات المائية وطبيعتها (تعاون/ صراع)، لاسـيما في ظل امتلاك كل منهما ركائز قد تجعله يسـعى للهيمنة أو يتحداها وهو ما سيستعرضه الفصل التالي بالتفصيل.

الفصل الثاني

الركائز العامة للقوة المصرية والإثيوبية وفق منظور الهيمنة المائية

يسلِّط هذا الفصل الضوء على الركائز الأربعة للقوة المصرية والإثيوبية وفق منظور أو إطار الهيمنة المائية الذي وضعه وارنر وزيتون (2006)، وغيرهم، وهي القوة المادية الصلبة بشقيها، العسكري والاقتصادي، والقوة الجغرافية، فضلًا عن القوة الناعمة بشقيها "قوة المساومة أو التفاوض"، والقوة الأيديولوجية لاسيما ما يتعلق بالأفكار ذات المرجعية القانونية.

وسوف نحاول التمييز عند تناول القوة الصلبة تحديدًا "لسهولة القياس عبر المؤشرات الكمية"، بين مرحلتين زمنيتين أساسيتين؛ الأولى: منذ الستينات وحتى نهاية الحرب الإثيوبية-الإريترية، 2000، وهي المرحلة التي قبلت خلالها إثيوبيا ظاهريًّا وفعليًّا بالهيمنة المصرية، فيما شكَّلت المرحلة الثانية منذ بداية الألفية الثالثة وحتى قبل بناء سدِّ النهضة، أبريل/ نيسان 2011 بداية التنافس والمقاومة والتحدي الإثيوبي لهذه الهيمنة. لذا، سيتم تقسيم هذا الفصل لقسمين: الأول خاص بموازين القوة الصلبة المصرية والإثيوبية، والثاني خاص بموازين القوة الناعمة بينهما.

أولًا: موازين القوة الصلبة "العسكرية والاقتصادية" المصرية-الإثيوبية

يسعى هذا القسم لاستجلاء عناصر القوة الصلبة بين الدولتين والتي تشمل القوة العسكرية سواء ما يتعلق منها بحجم الإنفاق العسكري، وقوة الجيوش وترتيبها العالمي، وكذلك المساهمة في عمليات حفظ السلام الخارجية بشقيها، الإقليمي والدولي، ثم يعرِّج على القوة الاقتصادية من خلال مؤشري معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد منه، مرورًا على البراعة التكنولوجية التي تُكسب الدولة زخمًا لاسيما فيما يتعلق بالقدرة على بناء بنية تحتية هيدرولوجية قادرة على فرض الهيمنة أو تحديها، مع عدم إغفال العامل الخارجي المتمثل تحديدًا في الدعم السياسي والمالي

الدولي، وصولًا إلى القوة الجغرافية المرتبطة بموقع الدولة "مصب، ممر، منبع" وذلك أيضًا وفق تقسيم زمني يتمثل في مرحلتين: الأولى تنتهي بنهاية الألفية الثانية، والثانية منذ مطلع الألفية الثالثة وحتى الآن.

1- موازين القوة العسكرية

تباينت موازين القوة العسكرية بين مصر وإثيوبيا بصورة كبيرة منذ قيام الجمهورية في مصر عام 1953 وحتى الآن، ورغم انتهاء آخر الحروب المصرية ضد إسرائيل، 1973، إلا أن الاهتمام المصري بالقوة العسكرية والحفاظ على تفوقها النوعي لم ينقطع، بل زاد من عام لآخر بسبب الرغبة في الحفاظ على هيمنتها المرتكزة في أحد أبعادها على تفوقها العسكري في منطقتي الشرق الأوسط وحوض النيل.

أما إثيوبيا، فإن إمكانياتها العسكرية محدودة جدًّا لضعف الاقتصاد الإثيوبي بسبب استمرار الاضطرابات الداخلية والخارجية والخوض في حروب مستمرة في تلك الفترة وحتى نهاية تسعينات القرن الماضي؛ وهو ما أثَّر أيضًا على أبعاد القوة الأخرى خاصة القوة الاقتصادية بسبب عدم التركيز على البعد التنموي؛ ما دفع زيناوي إلى التركيز على الأبعاد التنموية جنبًا إلى جنب الأبعاد العسكرية بعد انتهاء الحرب مع إريتريا.

ومن هنا، يمكن تقسيم ميزان القوة العسكرية إلى مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: منذ الستينات وحتى نهاية القرن العشرين.

المرحلة الثانية: مرحلة الألفية الجديدة.

المرحلة الأولى: منذ الستينات وحتى نهاية القرن العشرين

يمكن القول بأن القوة العسكرية الإثيوبية تأثَّرت بصورة كبيرة خلال عقود الستينات وحتى أوائل الألفية الجديدة بالأوضاع الداخلية والإقليمية؛ ما أدى إلى ضعف هذه القوة؛ وبالتالي ضعف القدرة على مواجهة النفوذ والهيمنة المصرية؛ وما ترتب على ذلك من زيادة الإنفاق العسكري الإثيوبي. وربما كانت السنوات الخمسة الأولى منذ أوائل التسعينات، وتحديدًا بعد وصول الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية بزعامة ميليس زيناوي للحكم، بمنزلة تهدئة مؤقتة، لكن هذا الإنفاق عاد إلى سابق عهده بسبب الحرب الحدودية مع إريتريا (1998–2000).

فخلال فترة الستينات، كان هيلاسيلاسي مشغولًا بمواجهة كل من جبهة تحرير إريتريا الساعية للانفصال، والصومال بسبب الأوجادين، فضلًا عن المواجهات الداخلية التي امتدت حتى بداية السبعينات وأسفرت في نهاية المطاف عن سقوط نظامه، وبروز نظام جديد سرعان ما دخل في مواجهة جديدة مع الصومال في حرب الأوجادين 1977–1978، ورغم الفوز بها، إلا أن ذلك لم ينه المعاناة، وبالتالي الإنفاق العسكري، لاسيما في مواجهة أغلبية الأورومو المضطهدة، وجبهة زيناوي على الصعيد الداخلي، فضلًا عن مواجهة الجبهة الشعبية الإريترية بزعامة أسياس أفورقي الساعية للاستقلال. وخلال الثمانينات، استحوذ الإنفاق العسكري على حوالي 38٪ من إنفاق الحكومة، وذلك على حساب القطاعات الأخرى، وبحلول عام 1991، كان الجزء الأكبر من القروض والمنح الخارجية الإثيوبية مرتبطًا بالإنفاق العسكري، وكان قرابة نصف إجمالي ديونها الخارجية المقدَّرة بأكثر من 10 مليارات دولار تتعلق بالمؤسسة العسكرية[1].

كل هذا أدى إلى إضعاف الدولة عسكريًّا، بحيث باتت منهكة في الصراعات الداخلية والخارجية، على حساب دورها التنموي.

أما في مصر، فيُلاحَظ أن الأمور كانت على النقيض إلى حدٍّ كبير، لاسيما بعد حرب 1973 والتوصل لاتفاق سلام مع إسرائيل، عام 1979، من أهم بنوده حصولها على منحة عسكرية سنوية أميركية تُقدَّر بـ1.3 مليار دولار؛ حيث كانت هناك رغبة مصرية في استمرار الإنفاق العسكري للحفاظ على التفوق في مجال الأسلحة التقليدية تحديدًا، رغم السعي الأميركي للتركيز على الأسلحة الخفيفة والعمليات الخاصة لمواجهة الإرهاب في سيناء وغيرها[2].

وربما كان من المصادفة أنه في الوقت الذي بدأ نظام هيلاسيلاسي في الانهيار والسقوط، عام 1974، وما تلا ذلك من دخول نظام منجستو في مواجهات داخلية وخارجية، فإن مصر شهدت حالة من الاستقرار الداخلي، والانفتاح الخارجي لاسيما

(1) Omitoogun, W., Military Expenditure Data in Africa:A Survey of Cameroon, Ethiopia , Ghana, Kenya, Nigeria and Uganda, (Oxford University Press, 2003),p.p.34-54

(2) Sprinborg ,R. Williams , P.,” The Egyptian Military: A Slumbering Giant Awakes”, Carnegie Middle East Center,28 Feb., 2019,P.2

على الولايات المتحدة. وربما يفسر هذا أسباب الدعم المصري "الساداتي" للرئيس الصومالي، سياد بري، في حرب الأوجادين.

لذا، لا غرابة في أن يكون هناك تفوق كبير لمصر في مجال الإنفاق العسكري مقارنة بإثيوبيا منذ أوائل الستينات، قرابة 25 ضعفًا، وقد استمر هذا التفوق ولكن ليس بنفس الفارق مع بداية اهتمام هيلاسيلاسي خلال السبعينات، ومن بعده منجستو، بزيادة الإنفاق العسكري، فأصبح التفوق المصري بأكثر من الضعفين فقط أوائل التسعينات، كما برز هذا التفوق أيضًا بالنسبة لواردات السلاح التقليدية خاصة من الولايات المتحدة، بحيث اقتربت من 400 مليون دولار مما جعل مصر تتبوأ المرتبة 11 عالميًا آنذاك، في حين اعتمد منجستو على واردات السلاح السوفيتي تحديدًا، وبلغ إجمالي هذه الواردات 162 مليون دولار، مما جعلها تتبوأ المرتبة 31 عالميًا، ورغم كبر حجم القوات المسلحة الإثيوبية في حينها "250 ألفًا"، إلا أنه لا يقارن بحجم القوات المصرية التي تعد الأكبر على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا؛ حيث بلغت في حينها 434 ألفًا، لتتبوأ المرتبة 14 عالميًا مقابل المرتبة 24 لإثيوبيا[1].

جدول (10) مقارنة بين القدرات العسكرية المصرية والإثيوبية 1962-2000

العام	1962		1990		2000		ملاحظات
البند/ الدولة	مصر	إثيوبيا	مصر	إثيوبيا	مصر	إثيوبيا	
إجمالي الإنفاق العسكري	249 مليون دولار	20 مليون دولار	2.26 مليار دولار	785 مليون دولار	2.55 مليار دولار	617 مليون دولار	الإنفاق المصري أكثر من ضعفي إثيوبيا عام 1990، وأكثر من 3 أضعاف عام 2000.

(1) Military Stats: compare key data on Egypt & Ethiopia 1990, Nation Master,(Visited on 1 Sep., 2020) https://f24.link/q4vLY

عدد القوات المسلحة			434 ألفًا	250 ألفًا	773 ألفًا	252 ألفًا	مصر في المرتبة 14 عالميًا وإثيوبيا في المرتبة 24 عام 1990. وفي عام 2000، ارتفعت مصر للمرتبة السابعة وإثيوبيا ظلت في ذات المرتبة.

المصدر: تجميع الباحث[1].

المرحلة الثانية: موازين القوة العسكرية منذ الألفية الثالثة وحتى بدء تدشين سدِّ النهضة (أبريل/نيسان 2011)

بعد انتهاء الحرب الإريترية والتي حسمتها إثيوبيا لصالحها عام 2000، عملت حكومة زيناوي على التركيز على الداخل عبر وضع خطط متوسطة وطويلة الأمد، وبالتالي تراجع الإنفاق العسكري مرة أخرى في خمس السنوات الأولى من الألفية الثالثة، لكنه زاد منذ عام 2006 بسبب دخولها حربًا بالوكالة عن الولايات المتحدة في الصومال المجاورة لإسقاط المحاكم الإسلامية التي كانت على مقربة من السيطرة على كل البلاد، وبالتالي إمكانية المطالبة باسترداد إقليم الأوجادين.

ومع ذلك، كانت القدرات والقوة العسكرية الإثيوبية أقل بكثير من نظيرتها المصرية، التي شرعت خلال ذات الفترة في تنفيذ برنامج واسع النطاق لتحديث المعدات مع عمليات شراء كبيرة من مجموعة متنوعة من الموردين، ومنذ عام 2010،

(1) Military Stats: compare key data on Egypt & Ethiopia 1990, Nation Master,(Visited on 1 Sep., 2020) https://f24.link/q4vLY

- Military Stats: compare key data on Egypt & Ethiopia 2002, Nation Master,(Visited on 1 Sep., 2020) https://f24.link/pWqoc

-Egypt Military Spending/Defense Budget 1962-2021,Macro Trends,(Visited on 1 Dec., 2020) https://f24.link/2A6ZX

- Ethiopia Military Spending/Defense Budget 1960-2021,(Visited on 1 Dec., 2020) https://f24.link/AdloW

أصبحت فرنسا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة أكبر مورِّدي المعدات العسكرية لمصر التي باتت تمتلك صناعة دفاعية مهمة، تنتج مجموعة من الأسلحة الصغيرة والمركبات المدرعة والسفن البحرية[1].

كما زاد الاهتمام المصري أيضًا بعملية الإنفاق العسكري منذ بداية حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي (2014)؛ فقام عام 2015 بشراء صفقة طائرات رافال الفرنسية وحاملتي طائرات ميسترال، والاتفاق على تصنيع ثلاث سفن حربية فرنسية في حوض بناء السفن بالإسكندرية، عام 2018، وشراء خمسين مروحية هجومية روسية من طراز KA-52، فضلًا عن شراء أربع غواصات جديدة من ألمانيا، كما استحوذ الجيش المصري من القطاع العام على حوض سفن الإسكندرية، عام 2003، واستثمر 280 مليون دولار في تحديثه منذ 2014[2].

وربما أسهمت المساعدات الاقتصادية المقدمة من السعودية والإمارات لمصر في زيادة تنوع مصادر الشراء من ناحية، وزيادة الاستثمار في الصناعات المحلية من ناحية أخرى[3].

فمصر تمتلك صناعة دفاعية محلية كبيرة؛ حيث يتم توفير المعدات لكل من القوات المسلحة في الداخل ولأسواق التصدير في الخارج، بدءًا من الأسلحة الصغيرة إلى المركبات المدرعة، فضلًا عن التجميع المحلي لدبابات القتال الرئيسية M1A1 بمساهمة أميركية، وإنتاج فرقاطات بمساعدة فرنسية[4].

وفي المقابل، فإن الصناعات المحلية الإثيوبية ما زالت متواضعة إلى حدٍّ كبير؛ حيث تركز بشكل أساسي على الأسلحة الصغيرة، وإنتاج المركبات المدرعة الخفيفة[5].

أما من حيث حجم القوات المسلحة، فإن التفوق المصري ملحوظ ليس في منطقة حوض النيل، ولكن في الشرق الأوسط أيضًا؛ فمصر تحتل المرتبة الثانية في

(1) CIA, Egypt Fact Book,(Visited, 1 July 2020) https://cutt.us/lkyKp

(2) Sprinborg ,R. Williams , P., Ibid, p.6

(3) The International Institute for Strategic Studies (IISS), The Military Balance2020, (Routledge Taylor & Francis Group, UK, 2020), p.335

(4) Ibid,p.334-335.

(5) Ibid,p.474.

الشرق الأوسط من حيث عدد القوات "440 ألفًا"، كما تتقدم على كل من السعودية والعراق وإسرائيل وسوريا والجزائر وغيرها، وتمتلك قوات احتياطية كبيرة "479 ألفًا" (375 ألفًا مشاة، 14 ألفًا بحرية، 20 ألفًا قوات جوية، 70 ألفًا دفاعًا جويًّا)، فضلًا عن القوات المدنية شبه العسكرية Paramilitary والتي تُقدَّر بـ397 ألفًا، أبرزها قوات الأمن المركزي التابعة لوزارة الداخلية وتقدر بـ325 ألفًا، و60 ألفًا للحرس الوطني، و12 ألفًا حرس الحدود[1].

أما إثيوبيا فإن حجم قواتها الأساسية محدود إلى حدٍّ كبير مقارنة بمصر، أو حتى مقارنة بدول إفريقية أخرى؛ حيث يقدر عدد قواتها بـ138 ألفًا فقط وفق إحصاءات 2019، عبارة عن (135 ألفًا قوات برية، و3 آلاف قوات جوية)، ولا توجد لديها قوات احتياط عكس مصر، لذا تأتي في المرتبة الرابعة في الدول الإفريقية جنوب الصحراء من حيث حجم القوات المسلحة، بعد إريتريا "عدوها التاريخي"، وجنوب السودان، ونيجيريا[2].

ويلاحظ أن إثيوبيا ليس لديها قوات بحرية كونها دولة حبيسة بعد استقلال إريتريا، عام 1993، وما تلاه من قرار حكومة زيناوي، عام 1996، بحل الأسطول الإثيوبي، لكن مع بداية تحسن العلاقات مع أسمرة، عام 2018، قررت الحكومة في يناير/ كانون الثاني 2020، إعادة تأسيس أسطولها البحري مرة أخرى؛ كما وقَّعت اتفاقية تعاون دفاعي مع فرنسا "مارس/ آذار 2019" لدعمها في إنشاء البحرية الإثيوبية[3].

أما من حيث الإنفاق العسكري، فلا تزال الكفة تميل لصالح مصر التي بلغ حجم ميزانيتها العسكرية عام 2019 (4.7 مليارات دولار أميركي متضمنة معونة عسكرية أميركية سنوية تقدر بـ1.3 مليار دولار، ليشكِّل حجم الإنفاق العسكري الكلي حوالي 1.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي)[4].

أما إثيوبيا، فإن ميزانيتها العسكرية تبدو محدودة مقارنة بمصر، وأيضًا مقارنة بميزانية الدول الإفريقية جنوب الصحراء؛ حيث تقدر ميزانيتها، عام 2019، بـ518

(1) Ibid,p.323.

(2) Ibid,pp..445-447.

(3) CIA, Ethiopia-Fact Book ,(Visited on 15 Oct.,2020) https://cutt.us/p1LX5.

(4) The Military Balance, ibid,p.335

مليــون دولار فقط، وبالتالي فهي خارج نطاق الخمس الكبار في الإنفاق العســكري جنوب الصحراء؛ حيث حلَّت جنوب إفريقيا في المركز الأول (3.45 مليارات دولار)، تليها بفارق كبير أنجولا (1.83 مليار دولار)، ثم نيجيريا في المركز الثالث (1.7 مليار دولار)، فكينيا المجاورة (1.23 مليار دولار)، ثم كوت ديفوار (898 مليون دولار)[1].

جدول (11) يوضح حجم الإنفاق الدفاعي ونسبته من الناتج المحلي وحجم القوات المسلحة في كل من مصر وإثيوبيا 2017-2019

أولًا: مصر

الإنفاق الدفاعي بالمليون دولار			الإنفاق الدفاعي لكل شخص بالدولار			نسبة الإنفاق الدفاعي للناتج المحلي%			القوات الأساسية والاحتياطية وشبه العسكرية بالألف		
2017	2018	2019	2017	2018	2019	2017	2018	2019	2020	2020	2020
3.212 مليارات	2.900	3.351	33	29	33	6.02%	5.52	6.02	130	150	187

ثانيًا: إثيوبيا

الإنفاق الدفاعي بالمليون دولار			الإنفاق الدفاعي لكل شخص بالدولار			نسبة الإنفاق الدفاعي للناتج المحلي%			القوات الأساسية والاحتياطية وشبه العسكرية بالألف		
2017	2018	2019	2017	2018	2019	2017	2018	2019	2020	2020	2020
461	437	518	4	4	5	0.61	0.54	0.57	138	0	0

Source :The Military Balance ,Ibid .pp ,.529-534

ولعل هذه هي أهم الفروق بين مصر وإثيوبيا فيما يتعلق بالقوة العسكرية، وهناك

(1) Ibid,p.445.

فروق أكثر تفصيلًا أوردها موقع Power Global Fire العسـكري الشهير عام 2019-2020 [1]، ربمـا تباينـت بياناتها قليلًا عن بيانات الميزان العسـكري السـابقة، لكنها تصب أيضًا في اتجاه التفوق المصري من حيث ركائز القوة العسكرية. وهو ما جعل مصـر طرفًـا مهيمنًا في هذا المجال، حتى مع بداية نمو القوة الاقتصادية الإثيوبية في الألفية الثالثة.

جدول (12) يوضح الميزان العسكري المصري والإثيوبي 2019-2020

عنصر المقارنة	مصر	إثيوبيا
الترتيب العالمي من 138	9	60
عدد القوات المسلحة	440 ألفًا	162 ألفًا
قوات الاحتياط	480 ألفًا	-
إجمالي الطائرات	1054	86
الطائرات الهجومية	215	24
هليوكوبتر	294	33
الدبابات	4295	400
عربات مدرعة	11700	114
مدفعية ذاتية الدفع	1139	67
مدفعية ميدان	2189	650
قاذفات صواريخ	1084	183
حاملات طائرات	2	0
غواصات	8	0
فرقاطات	7	0
دوريات ساحلية	45	0
مطارات	83	57
موانئ	11	2

Source: Power Global Fire, Comparison Results (Egypt vs Ethiopia) 2019-2020, ,(Visited on 15 Oct.,2020)

https://cutt.ly/hjIjuCa

(1) Power Global Fire, Comparison Results (Egypt vs Ethiopia) 2019-2020, ,(Visited on 15 Oct.,2020) https://cutt.ly/hjIjuCa

ثانيًا: القوة الدبلوماسية والمشاركة العسكرية الخارجية والقوة التكنولوجية

تعد القوة الدبلوماسية والمشاركة العسكرية الخارجية للدولة، فضلًا عن قوتها التكنولوجية، أحد مؤشرات مكانتها الخارجية، كما تعد من الركائز الإضافية الداعمة لقوتها الصلبة.

أ. القوة الدبلوماسية

تقاس القوة الدبلوماسية الرسمية للدولة، التي تعد أيضًا أحد مؤشرات قوتها السياسية، بمدى تفاعلها مع العالم الخارجي.

هذه القوة وهذا التفاعل يمكن قياسه من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية، هي: عدد سفاراتها في الخارج، عدد المنظمات الدولية المنضمة إليها ومدى قوة هذه المنظمات" عالمية، إقليمية، فرعية"، وعدد المعاهدات الدولية الموقِّعة والمصدِّقة عليها بمستوياتها المختلفة" دولية، متعددة الأطراف، ثنائية".

ويلاحظ أن مصر هي الأكبر على مستوى القارة الإفريقية فيما يتعلق بالمشاركة والتفاعل الدبلوماسي الخارجي، والذي يشمل عدد سفاراتها، وعضويتها بالمنظمات الدولية بمستوياتها المختلفة، وكذلك عدد المعاهدات الدولية التي وَقَّعت أو صادقت عليها الدولة، تليها جنوب إفريقيا ونيجيريا والجزائر، في حين جاءت إثيوبيا في المركز الخامس؛ إذ يقدَّر عدد السفارات المصرية عام 2014، بـ125 سفارة، مقابل أقل من 60 سفارة لإثيوبيا، ويُرجع البعض هذا الضعف الإثيوبي الخارجي إلى تركيز أديس أبابا على الأمن في منطقتها المباشرة، مقابل ضعف أدائها في مسائل الدبلوماسية، كما أن سياستها الخارجية تابعة للسياسة الداخلية التي تعطي الأولوية للتنمية الاقتصادية والاستقرار، كما يلاحظ أنها تحتل المرتبة الأخيرة بين الدول الخمسة الكبرى في القارة في التوقيع على المعاهدات الدولية وكذلك في عضوية المنظمات الدولية[1].

ب. المشاركة العسكرية الخارجية

كما سبق القول، تقاس المكانة الدولية بعدة طرق، منها: المشاركة الدبلوماسية، ومنها أيضًا المشاركة العسكرية في عمليات حفظ السلام على المستويين، القاري والدولي.

(1) Cilliers, J., Schünemann, J., and Moyer, J., "Power and Influence in Africa…Algeria, Egypt, Ethiopia, Nigeria and South Africa", African Futures Papers, (No.14 , March 2015), P.17

لذا، رأت إثيوبيا في هذه المشـــاركة وســـيلة لزيادة مكانتها ونفوذها من ناحية، ولحصولها على الدعم الدولي من ناحية ثانية.

ففـــي نهايـــة عام 2011، أصبحت إثيوبيا أكبر مســـاهم إفريقـــي في بعثات الأمم المتحدة، وفي ديسمبر/كانون الأول عام 2014، باتت رابع أكبر مساهم على مستوى العالم؛ حيث بلغت مســـاهمتها الدولية أكثر من 7800 جندي ومراقب وضابط شـــرطة في بعثات الأمم المتحدة، وهو أكثر من مجموع الأعضاء الأربعة الآخرين في الخمس الكبار، ومنها مصر التي شهدت مساهمتها في حفظ السلام انخفاضًا كبيرًا منذ يوليو/ تموز 2011؛ حيث انخفض حجم المشاركة من 5632 جنديًّا، إلى 4126، حتى وصل إلى 2585 في أكتوبر/تشرين الأول 2014، وبنهاية ديسمبر/كانون الأول 2014، كانت مصر عاشر أكبر مساهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مستوى العالم، وســـادس أكبر مساهم في إفريقيا؛ والســـبب في ذلك يرجع للتركيز على المواجهات الأمنية الداخلية خاصة بعد أحداث يوليو/تموز 2013[1].

ويلاحظ أن هذا الوضع لم يتغير كثيرًا بعد 2014، فوفقًا للميزان العسكري، عام 2020، لا تزال إثيوبيا أكبر مساهم بقوات في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ســـواء في الســـودان، 4131 جنديًّا، أو في جنوب السودان، 138 جنديًّا، وكذلك لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال حيث تشارك بـ6 كتائب تضم 4323 جنديًّا[2]، في حين أن المشاركة المصرية أقل محدودية، حيث تشارك بكتيبة و993 جنديًّا في البعثة الدولية بإفريقيا الوسطى، و18 جنديًّا في الكونغو الديمقراطية، و4 جنود في جنوب السودان، و11 في السودان[3].

ج. القوة التكنولوجية

التكنولوجيا هي عنصر مركزي في إبراز القوة لأية دولة في النظام الدولي، وهي أيضًا أحد مكونات كل جانب من الجوانب الأربع الأخرى للقوة.

وعند عقد مقارنة بين القوة التكنولوجية مقيســـة بمؤشـــر صادرات التكنولوجيا المتقدمـــة، فســـنلاحظ وجـــود تفوق كبيـــر لمصر، خاصة مـــع بداية الألفيـــة الثالثة؛

(1) Ibid, P.21

(2) The Military Balance2020, Ibid, p.447

(3) Ibid, p.348

إذ يلاحــظ هذا التفوق وفق مؤشــرات البنك الدولــي (2008–2017)[1]؛ حيث يزيد بمقدار عشرة أضعاف عن نظيره الإثيوبي، عام 2008، لكنه تقلَّص إلى خمسة أضعاف فقط عام 2015. ومنذ عام 2017، شــهدت إثيوبيا طفرة تكنولوجيا إلى حدٍّ ما بســبب الاســتراتيجيات التي اتبعها زيناوي؛ ما جعلها تقترب من مصر (70 مليون مقابل 73 مليونًــا)؛ مــا يعني أن هذه القوة وإن كانــت في صالح مصر ابتداء، إلا أنه بات هناك تنافس بين الجانبين في الآونة الأخيرة.

شكل (4) يوضح حجم صادرات السلع التكنولوجية المتقدمة لمصر وإثيوبيا بالمليون دولار 2008-2017 وفقًا لمؤشرات البنك الدولي

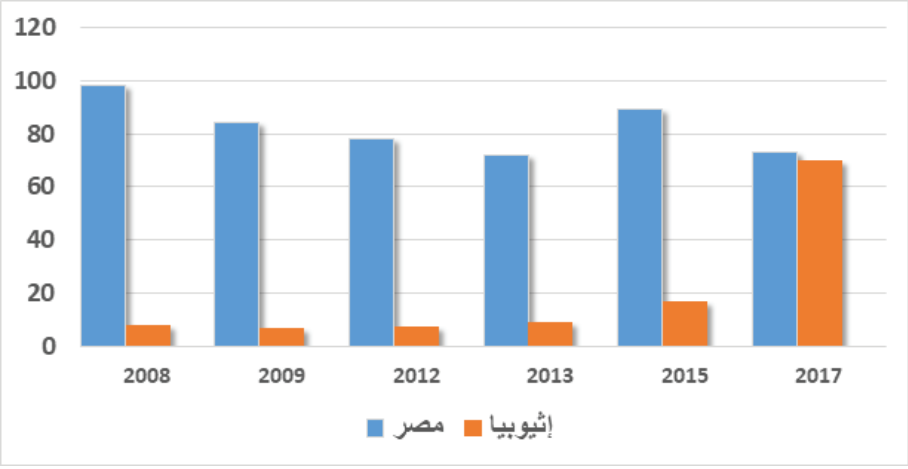

*إعداد الباحث وفقًا لمؤشرات البنك الدولي 2008-2017

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات 2008-2017[2]

مما سبق يتضح تفوق مصر الكبير في ركائز القوة العسكرية مقارنة بإثيوبيا سواء خلال المرحلة الأولى أو الثانية، وربما الاستثناء الوحيد ما يتعلق بالمشاركة العسكرية الخارجية، ورغم دلالتها الرمزية، إلا أنها لن تؤثر كثيرًا على ميزان القوى بين البلدين الذي يميل لصالح مصر.

(1) البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، مصر وإثيوبيا 2008–2017 (تاريخ الدخول 1 سبتمبر 2020) https://f24.link/DUo5K

(2) البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، مصر وإثيوبيا 2008–2017 (تاريخ الدخول: 1 سبتمبر/أيلول 2020): https://f24.link/DUo5K

2-القوة الاقتصادية المصرية-الإثيوبية

يقــاس النمــو الاقتصادي للدول بصفة عامة بمقدار ارتفــاع أو انخفاض الناتج المحلــي الإجمالــي الخاص بها من عام لآخر. هذا النمو هو صافي ما تنتجه عناصر الإنتاج في الاقتصاد، وهو العمل ورأس المال والموارد الطبيعية. وهناك مؤشرات عدة لقيــاس القوة الاقتصاديــة لأية دولة، لعل من أبرزها قياس أو معيار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وكذلك نصيب الفرد من هذا الناتج.

وكما هي الحال بالنســبة للقوة العســكرية، فإنه يمكن التمييز أيضًا فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية ما بين مرحلتين أساسيتين لاسيما بالنسبة لإثيوبيا، الأولى: منذ الستينات وحتى نهاية الألفية الثانية، وهي مرحلة اتسمت بصفة عامة بعدم الاستقرار، وربما فاقم الأمور مرحلة الجفاف التي ضربت البلاد أوائل الثمانينات وجعلت الناتج المحلي ينمو بصورة سالبة. أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة الألفية الجديدة والانطلاق الاقتصادي بعد انتهاء الحرب مع إريتريا، والتركيز على الجوانب الاقتصادية والتنموية، وكســب ثقة المجتمع الدولي، لاســيما مع تقديم إثيوبيا نفسها وكيلًا إفريقيًّا عن إدارة جورج بوش الابن بعد أحداث سبتمبر/ أيلول 2001.

أ. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري والإثيوبي

شــهدت مصر طفرة اقتصادية كبيرة أوائل عهد الرئيس الراحل، حســني مبارك (1981–2011)، لاسيما في السنوات الخمسة الأولى لحكمه، وتركيزه على دبلوماسية التنمية، ورفع شعار صنع في مصر، فضلًا عن تحسين العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة، وبداية تدفق المعونة الأميركية في شقيها، المدني والعسكري، فضلًا عن حالة التهدئة مع إسرائيل؛ كل هذا أسهم في تحقيق البلاد معدل نمو مرتفع إلى حدٍّ ما للناتج المحلي الإجمالي، بلغ 6.7٪ بحسب مؤشرات صندوق النقد الدولي[1].

ويلاحظ أن هذا التحسن في معدل النمو بدأ منذ أواخر حكم السادات، وتحديدًا منــذ عــام 1977 بعد زيارتــه للقدس، وقبول أعضاء نادي باريــس الخطة الاقتصادية لتقديم المعونة لمصر، فضلًا عن قبوله بعض شــروط صندوق النقد، وبالتالي أخذت

(1) International Monetary Fund, EGYPT: Real GDP Growth (Visited on 1 June.2020) https://cutt.us/wFaf5

المعونـــات في التدفق، وتحسَّـــن الوضع الاقتصادي بصورة كبيـــرة خلال تلك الفترة وحتى وفاة الســـادات، أكتوبر/ تشـــرين الأول 1981؛ حيث حقَّق أعلى معدل نمو بين الـــدول العربيـــة في تلك الفترة "تراوح بيـــن 8-9٪"، وهو معدل لم تحققه مصر منذ الحرب العالمية الأولى[1].

في حين شـــهدت إثيوبيا منذ ســـتينات القرن الماضي حالة من التراجع الأمني والاقتصادي بسبب بداية الحرب الأهلية، والحرب الإريترية، ثم آثار حرب الأوجادين، فموجة الجفاف القاسية، وقلَّة الأمن الغذائي لاسيما خلال الفترة 1984-1985.

فوفقًـــا لبيانات صندوق النقد الدولي[2]، فإن الناتج المحلي الإجمالي عام 1984 أصبح بالســـالب -2.3٪، ثم اســـتمر تدهوره مع ذروة الجفاف عام 1985؛ حيث بلغ -11.4٪، وقـــد اســـتمر هذا النمو الســـالب حتى انتهاء الحـــرب الأهلية عام 1991، حيث بلغ -7.2٪ عام 1991، ثم عاد للتحســـن التدريجي عام 1993 مع بدء اســـتتباب الأمور لصالح الجبهة الوطنية، فبلغ معدل النمو 13.4٪، لكن مرة أخرى تأثر بالحرب الإريتريـــــة التي جعلت النمو بالسالب، عام 1998، حيث بلغ -4.2٪، لكنه أخذ في التحسن الملحوظ مع نهاية الألفية الثانية؛ حيث سجل 9.8٪.

وإذا كانت مصر تفوقت على إثيوبيا -بصفة عامة- في معدل النمو خلال المرحلة الأولى حتى نهاية الألفية الثانية، فإن الوضع بات مختلفًا في المرحلة الثانية مع بداية الألفية الثالثة.

فقد شـــهدت هذه المرحلة تحولًا كبيـــرًا لصالح إثيوبيا، مع بدء حكومة زيناوي تطبيق مجموعة من الاســـتراتيجيات والخطط الاقتصادية، وأبرزها اســـتراتيجية الدولة الديمقراطية التنموية (Democratic Developmental State Policy)، حيث يكتســـب النظام شـــرعيته واســـتمراريته في الســـلطة لفترة طويلة من خلال تحقيق معدلات أداء اقتصادي مرتفعة مصحوبة ببعض الإجراءات الديمقراطية[3].

(1) أمين، جلال، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك (دار الشروق، القاهرة، 2012) ص ص 77-80.

(2) International Monetary Fund, Ethiopia: Real GDP Growth (Visited on 1 June.2020) https://f24.link/s4Cem

(3) حول مفهوم الدولة الديمقراطية المدنية، انظر:

Teshome, A., "Meles's Development Paradigm and Its Impact on Economic Transformation in Ethiopia", Journal of Management and Business Studies (Vol.,11,No.1. 2012),P.P.,388-390

وقد استطاع زيناوي حشد جميع موارد الدولة الداخلية، فضلًا عن بعض المساعدات الخارجية في هذا الإطار؛ ما أسهم في استمرار التحسن في معدل النمو الذي بلغ وفق مؤشرات صندوق النقد[1]. 11.7٪ عام 2004، و12.6 عام 2005، وبلغ في المتوسط 6.2٪ متقدمًا على مصر، ثم استمر هذا التقدم من بعدها؛ حيث تعد الفترة من (2006–2010) هي فترة الذروة لمعدل النمو؛ حيث بلغ 11٪، أي ضعف معدل النمو في مصر في ذات الفترة. ومن هنا، فإن إثيوبيا تعد واحدة من أسرع الدول نموًّا؛ حيث تجاوزت ما حققته البلدان ذات الدخل المنخفض وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء في تلك الفترة، كما كان النمو الأخير مستقرًّا بشكل ملحوظ؛ حيث تجنَّبت البلاد التقلبات التي سبَّبتها الحرب الأهلية التي عصفت بالنمو الاقتصادي في الماضي، واقتربت من تحقيق هدفها المتمثل في الانتقال من وضع الدول ذات الدخل الأقل بحسب المؤشرات الدولية، إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط بحلول عام 2025[2].

أما التراجع الأخير في معدل النمو خلال (2016–2020)، والذي بلغ 7.3٪ فقط؛ فيمكن إرجاعه إلى تباطؤ معدل النمو الصناعي، نظرًا لتراجع عملية بناء المصانع نتيجة نقص النقد الأجنبي وارتفاع أسعار مواد البناء المستوردة؛ إلى جانب ضعف أداء القطاع الزراعي. لكن في مقابل ذلك، تراجع الدَّين العام في الربع الأول من السنة المالية 2019 وانخفض من 57٪ من إجمالي الناتج المحلي، في يونيو/ حزيران 2018، إلى 54٪، كما انخفض الدَّين الخارجي من 29.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى 27.8٪، بينما انخفض الدَّين العام المحلي من 27.8٪ إلى 26.1٪ بين يونيو/ حزيران وسبتمبر/ أيلول 2018، وانخفض إجمالي ديون الشركات المملوكة للدولة بنحو نقطتين مئويتين من الناتج المحلي الإجمالي[3].

---

(1) International Monetary Fund, Egypt: Real GDP Growth (Visited on 1 June.2020) https://cutt.ly/AjIbSGU

(2) Seifu, M., Grand Ethiopian Renaissance Dam And Changing Power Relations In The Eastern Nile Basin, (Master) , Addis Ababa University, Addis Ababa, June, 2016,p.38

(3) Federal Democratic Republic of Ethiopia: Ethiopian Authorities and Staff Estimates 2019.pp.1-3

شكل (5) يوضح متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر وإثيوبيا منذ عام 1980-2020

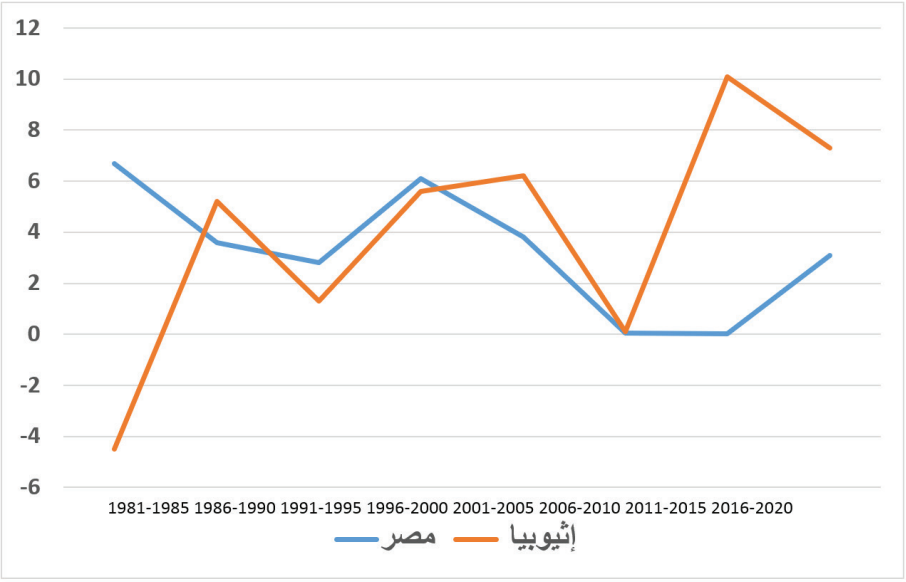

المصدر: قام الباحث بتجميع هذه البيانات استنادًا لبيانات صندوق النقد الدولي عن معدل نمو الناتج المحلي السنوي لبلاد العالم من عام 1980-2020

International Monetary Fund, EGYPT: Real GDP Growth (Visited on 1 June.2020) https://cutt.us/wFaf5

Source :International Monetary Fund, Ethiopia: Real GDP Growth (Visited on 1 June.2020) https://f24.link/s4Cem

أ. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر وإثيوبيا

يشير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين مصر وإثيوبيا خلال الفتـرة من 1980–2019 وفق أحدث بيانات البنـك الدولي، إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل في مصر مقارنة بنظيره الإثيوبي طيلة هذه الفترة، وأن أقل ارتفاع بلغ ثلاثة أضعاف "خلال الثمانينات" بسـبب ظروف الحـروب والمجاعة في إثيوبيا، في حين كانـت أكبـر زيادة أوائل الألفية الثالثة حيث بلغت 11 ضعفًا، بينما بلغ سـتة أضعاف خـلال الفترة (2006–2015)، ثم أصبح أكثر من ثلاثة أضعاف خلال الأعوام الثلاث الأخيرة"[1].

(1) البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، مرجع سابق.

لذا، تصنف مصر في مصاف الدول متوسطة الدخل وإن كانت في المرتبة الأدنى داخل هذه الفئة، في حين تعد إثيوبيا من الدول ذات الدخل المنخفض، لكن في المرتبة الأعلى داخل هذه الفئة.

ويلاحظ أن إثيوبيا رغم كونها من أكبر الدول من حيث معدل النمو على مستوى القارة، إلا أنها تعد واحدة من أفقر دول العالم، حيث لم يتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 500 دولار فقط (2011–2015)، وهو يعد أقل من مثيله لدول جنوب الصحراء والذي يُقدَّر بـ1638 دولارًا[1]. هذه الظاهرة ترجع إلى التباين في نسب مشاركة عناصر الإنتاج في عملية النمو، فإذا زادت نسبة مساهمة رأس المال والموارد الطبيعية على حساب عنصر العمل؛ فقد يعني ذلك زيادة ربحية أصحاب الأعمال والاستثمار مقابل انخفاض نصيب دخل الفرد، ويبدو أن هذه هي حال إثيوبيا ودول أخرى.

مما سبق، يلاحظ أن مصر تفوقت بصورة كبيرة على إثيوبيا في مؤشري نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه منذ الستينات وحتى نهاية الألفية الثانية؛ وهو ما سينعكس على الهيمنة المصرية المائية مقابل الإذعان الإثيوبي "الظاهري على الأقل" لهذه الهيمنة حتى نهاية الألفية الثانية.

لكن، مع بداية الألفية الثالثة، لاحظنا طفرة اقتصادية إثيوبية لا تزال مستمرة حتى الآن في معدلات النمو مقارنة بمصر، ومع ذلك لا يزال نصيب الفرد الإثيوبي من الناتج المحلي الإجمالي أقل من نظيره المصري. إن هذا الوضع –التفوق النسبي لكل منهما في أحد المجالين– سيكون له انعكاساته في زيادة القدرة الإثيوبية على تحدي الهيمنة المائية المصرية خلال هذه المرحلة، والتي ستتجلى بوضوح في موضوع سد النهضة.

(1) الفقي، سنية، «العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا»، دورية الملف المصري (العدد 20، أبريل/ نيسان 2016)، ص 30.

جدول (13) يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمصر وإثيوبيا منذ عام 1980-2019 بالدولار وفق بيانات البنك الدولي

	1981-1985	1986-1990	1991-1995	1996-2000	2001-2005	2006-2010	2011-2015	2016-2019
مصر	653.5	747	791	1269	1480	2016	3252	2838
إثيوبيا	214	244	179	130	129.5	297	505	778

المصدر: قام الباحث بتجميع هذه البيانات استنادًا لبيانات البنك الدولي عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من مصر وإثيوبيا من عام 1980-2019[1].

شكل (6) يوضح نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي في مصر مقارنة بإثيوبيا منذ عام 1980-2019 وفق بيانات البنك الدولي

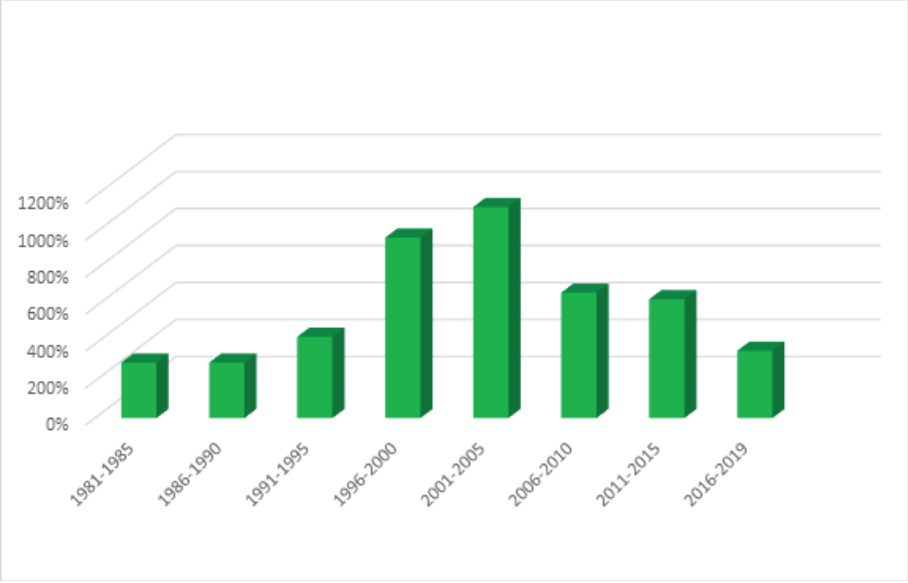

المصدر: قام الباحث بتجميع هذه البيانات استنادًا لبيانات البنك الدولي عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من مصر وإثيوبيا من عام 1980-2019[2].

(1) صندوق النقد الدولي، مؤشرات التنمية العالمية: https://f24.link/9syDc

(2) صندوق النقد الدولي، مؤشرات التنمية العالمية: https://f24.link/9syDc

3- القوة الجغرافية (الموقع الجغرافي)

يعد الموقع الجغرافي أحد أبرز ركائز القوة الظاهرة؛ إذ لا يمكن إخفاؤه. ونظريًّا يمنح دولة المنبع ميزة في مواجهة دول الممر والمصب لأسباب عدة؛ فالموقع يمنح دولة المنبع سلطة أفضل في إدارة نوعية وكمية المياه من الدول المشاطئة الوسطى أو الدنيا، كما أن دورات النهر في دول المنبع تتميز غالبًا بالتضاريس الجبلية التي تسهم في إيجاد المزيد من مناطق تجمع المياه وتعزز كفاءتها لاسيما في إنتاج الطاقة الكهرومائية، كما أنها آخر من يتأثر بتلوث النهر مقارنة بدول المصب الأخرى[1].

ومع ذلك، يبقى تفعيل هذه الركيزة في الواقع العملي رهنًا بركائز القوة الأخرى، لاسيما القوة العسكرية والاقتصادية. بمعنى، إذا توافرت لدولٍ ما ركائز القوة الصلبة والناعمة، فضلاً عن الموقع الجغرافي، فإن هذا يعطيها تفوقًا وهيمنة مائية كبرى في مواجهة دول المصبِّ كما الحال بالنسبة إلى تركيا على سبيل المثال في مواجهة سوريا والعراق فيما يتعلق بنهري دجلة والفرات.

أما إذا كانت دولة المنبع لا تمتلك هذه القوى مقابل دولة المصب، فإن هذا قد يؤدي إلى حالة من حالات الصراع والتصعيد الذي لا يعني بالضرورة الحرب، وإنما درجة من درجات التوتر والتصعيد وفق درجات الصراع التي أشار إليها حلف الناتو، وربما حالة نهر النيل مثال واضح على ذلك. فإثيوبيا حتى نهاية الألفية الثانية على الأقل، لم تكن تتمتع بميزة نسبية سوى الموقع الجغرافي مقابل مصر؛ وبالتالي عندما تسعى لتأكيد ميزتها الجغرافية، تقوم مصر بزيادة ضغطها السياسي، فضلاً عن التهديدات العسكرية، والنفوذ الاقتصادي؛ والذي غالبًا ما يؤدي إلى تفاقم الصراع بدلًا من تعزيز التعاون[2].

وربما هذا الوضع وغيره يشير إلى أن الحتمية الجغرافية لا تعمل أحيانًا، وأن الجغرافيا ليست دائمًا أهم مؤشر على القوة[3].

---

(1) Ejigu, N., Ibid, p.58.

(2) Kehl, Ibid,.p,223.

(3) Seifu, M.,Ibid,p.31.

ثانيًا: موازين القوة الناعمة بين مصر وإثيوبيا

كما سبق القول، يُقصد بالقوة الناعمة، قوة المساومة (Bargaining) أو التفاوض، والتي تبرز أساسًا في الاتفاقيات القانونية، وتحديد أجندة المفاوضات وجدول الأعمال، كما يقصد بها قوة الأيديولوجيا والأفكار التي تطرحها الدولة لتبرير سياستها المائية بغضِّ النظر عن كون ذلك صحيحًا أم لا، مثل الحديث عن أن المياه قضية أمن قومي، فكرة الحق التاريخي، الاستخدام العادل والمنصف، وما سوى ذلك من أفكار قد تكون لها أصول قانونية دولية، لكن يتم تفسيرها وفق مصالح كل طرف، لاسيما أن المعايير الخاصة ببعضها مثل الاستخدام العادل والمنصف فضفاضة.

ويلاحظ أن اختلال توازن القوة العسكرية والاقتصادية، بل والسياسية، وكذلك الدعم الخارجي، كان له تأثير بالغ في قوتي المساومة والأيديولوجية في العلاقة بين البلدين منذ الاستعمار.

لذا، سنحاول من خلال هذه الجزئية تناول قوة المساومة من خلال الاتفاقيات القانونية لنهر النيل سواء تلك التي تمت خلال الاستعمار، أو بعد استقلال هذه الدول، وسواء تلك المتعلقة بين دول المنبع والمصب، أو بين دولتي المصب فقط، في حين ستُخصص الجزئية الثانية لتناول أبرز الأفكار التي يروِّج لها كلا الطرفين، مع التركيز على الأفكار القانونية.

1- الاتفاقيات القانونية "الجزئية" لنهر النيل وقوة المساومة

في إطار تركيزنا على علاقات الهيمنة وتحدي الهيمنة بين مصر وإثيوبيا، فإننا سنتناول باختصار أبرز الاتفاقيات التي وقَّعتها بعض الدول الاستعمارية مع بعضها البعض نيابة عن بعض دول الحوض، أو وقَّعتها دولة أو دول استعمارية مع إحدى دول الحوض المستقلة، أو تلك التي وقعتها بعض دول الحوض المستقلة مع بعضها البعض؛ كونها تبرز قوة المساومة لبعض الدول الاستعمارية "بريطانيا تحديدًا"، وبعض دول الحوض المستقلة "مصر"؛ ولتأثير هذه المساومة على علاقات الهيمنة بين مصر وإثيوبيا من حيث سعي الأولى تحديدًا لجذب السودان في صفها استنادًا لهذه الاتفاقيات، في حين سعت إثيوبيا، لضم دول المنبع لصفها في تحدي الهيمنة، كون هذه الاتفاقيات جاءت نتيجة اختلال توازن القوي من ناحية، وفي ظل انحياز الاستعمار البريطاني -الذي كان عنصرًا مشتركًا في معظمها- لصالح مصر لاعتبارات اقتصادية وسياسية وعسكرية سيأتي تفصيلها لاحقًا.

وبصفــة عامــة، يجوز إطلاق صفة اتفاق جزئي، أو اتفاق اســتعماري، أو حتى اتفاق تاريخي على هذه الاتفاقيات بالنظر لعنصر الزمن، كما يمكن إطلاق صفة اتفاق سياسي كونه يتضمن تقسيم النفوذ السياسي بين الدول الاستعمارية، أو ترسيم الحدود بين المستعمرات وبعضها البعض. وبالتالي، فإن قضية المياه لم تكن هي العنصر الأبرز في بعض هذه الاتفاقيات المهمة مثل اتفاقية 1902.

وفــي هــذا الإطار، يمكن تناول هذه الاتفاقيات وفــق الإطار المكاني (المنبع/ المصب)، والزماني (قبل الاستقلال أو بعده) في ثلاث نقاط أساسية:

أ- اتفاقيات الهضبة الاستوائية.

ب- اتفاقيات هضبة الحبشة.

ت- اتفاقيات دولتي المصب.

أ. اتفاقيات الهضبة الاستوائية

وهي تتضمن عدة اتفاقيات، أبرزها:

1- اتفاقية لندن 1906: بين كل من بريطانيا (نيابة عن الســودان) وبلجيكا (نيابة عن الكونغو)[1]؛ بهدف إعادة تحديد مجالات نفوذ بريطانيا في شــرق ووسط إفريقيا، وتعيين الحدود بين السودان والكونغو (أي هو اتفاق سياسي حدودي بالأساس)، لكن نصَّــت المــادة الثالثة منه على أن "تتعهد حكومة دولة الكونغو المســتقلة بعدم القيام بإنشاء أو السماح ببناء أي عمل فوق نهر سيمليكي أو إيسانغو أو بجوارهما يكون من شــأنه خفض حجم المياه التي تتدفق من بحيرة ألبرت ما لم يتم الاتفاق مع حكومة السودان "الحكومة المصرية البريطانية"[2]، وهو ما يُعرف بالإخطار المسبق. وبالتالي، اعتُبر الاتفاق يقدم امتيازًا لإحدى دول المصب "الســودان" بينما يقيِّد شعب الكونغو عن الوصول إلى الجزء الخاص به من النيل.

2- اتفاقيــة 1929: وهي عبــارة عن خطابين متبادلين بين كل من رئيس الوزراء

(1) تمكن الملك البلجيكي، ليوبولد، من الحصول على اعتراف من زعماء أوروبا بحقه الشخصي في ملكية الكونغو، سنة 1885، قبل أن تنتقل الكونجو إلى الدولة البلجيكية عام 1908.

(2) Mtua,G., Bilateral Treaties on the Nile River and Their Impacts on International Relations, (Master) , Tumani University Makumira, Arusha, Tanzania , July, 2017, ,p.35

المصري آنذاك، محمد محمود باشا، والمندوب السامي البريطاني، اللورد لويد Lord Lloyd، (7 مايو/ أيـــار 1929) نيابـــة عن كل من الســـودان[1] وأوغندا وكينيا وتنجانيقا (تنزانيا حاليًا) وجميعها دول كانت تحتلها بريطانيا آنذاك، وقد أُرفق بهما تقرير للجنة مياه النيل الذى أُعِدَّ عام 1925[2]. وأهم ما ورد في تلك الاتفاقية:

أ- ألا تقام بغير اتفاق مســـبق مع الحكومة المصرية أعمال ري، أو توليد قوى كهربائية، أو أي إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها ســـواء في الســـودان، أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية؛ من شـــأنها إنقاص مقدار المياه الذي يصل لمصر، أو تعديل تاريخ وصوله، أو تخفيض منســـوبه على أي وجه يلحق ضررًا بمصالح مصر[3].

ب- حق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل[4].

وتعد هذه الاتفاقية الأولى التي تنص على حقوق مصر التاريخية في هذه المياه، فضـــلاً عن فكرة الإخطار المســـبق لها من قبـــل دول المنبع حال رغبتها في إقامة أي مشروعات على النيل الأبيض الذي تقْدُم مياهه من الهضبة الاستوائية، وهو ما تستند إليـــه مصـــر في مواجهة هذه الدول، تمامًا كما أن الجزء الخاص من هذه الاتفاقية مع السودان، حدَّد لأول مرة حصة مصر من مياه النيل وتُقدَّر بـ48 مليار متر مكعب مقابل 4 مليارات متر مكعب للسودان.

---

(1) سيتم تناول الجزء الخاص بالسودان في البند الثالث.

(2) هذه اللجنة وما صدر عنها من تقرير عام 1925 هي امتداد للَّجنة التي شكَّلتها بريطانيا «المملكة المتحدة في حينها»، عام 1920، وضمَّت الولايات المتحدة والهند، لمعرفة الاحتياجات المصرية تحديدًا من المياه بالنظر لأهمية القطن المصري والزراعة المروية. وبينما نصَّت اللجنة الأولى على أن احتياجات مصر السنوية تقدر بـ58 مليار متر مكعب، قررت اللجنة الثانية احتياجات مصر بـ48 مليارًا فقط والسودان 4 مليارات بنسبة 12 إلى 1، وهو ما اعترضت عليه مصر، لكنها اضطرت لقبوله تحت ضغط بريطاني، وهي الحصة التي تضمنتها اتفاقية 1929. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Lumumba, P., "The Interpretation of the 1929 Treaty and its Legal Relevance and Implications for the Stability of the Region", African Sociological Review, (No. 11, P.1, 2007), p.10.

(3) Cairo: Exchange of Notes between Her Majesty's Government in the United Kingdom and the Egyptian Government on the Use of Waters of the Nile for Irrigation ,Signed at Cairo, on 7 May 1929,Article.2 (Visited 10 Mars,2020) https://cutt.ly/ojC0tbg

(4) Ibid, No.4

3- اتفاقية لندن الموقعة 1934: بين كل من بريطانيا "الحاكمة للسودان المصري"، ونيابة عن تنجانيقا، وبين بلجيكا نيابة عن رواندا وأوروندي (رواندا وبوروندي حاليًا)، وتتعلق باستخدام كلتا الدولتين لنهر كاجيرا، أحد روافد بحيرة فيكتوريا، وبموجبه تلتزم الدولة التي ترغب في استخدام مياه النهر لأغراض الري بإخطار الأطراف الأخرى المتعاقدة قبل ستة أشهر لمعرفة أي اعتراضات لها ودراستها، كما تركز الاتفاقية على فكرة ضرورة الإخطار المسبق للسودان، وبالطبع مصر، قبل قيام رواندا وبوروندي بأي أعمال للري في نهر كاجيرا[1].

وهكذا تكتمل الاتفاقيات التي وقَّعتها بريطانيا (نيابة عن السودان، وبمشاركة مصر التي كانت في حينها تحكم السودان ثنائيًّا، فضلًا عن خضوعها هي ذاتها للوصاية البريطانية)، مع دول الهضبة الاستوائية الستة من خلال الدول المستعمرة لها آنذاك؛ وهو ما ترتب عليه جدل سياسي ذو اعتبارات قانونية خاصة بمدى توارث هذه المعاهدات، ومدى إلزاميتها للدول المستقلة عن الاستعمار من الناحية القانونية فضلًا عن مدى علاقتها بفكرة موازين القوى السياسية والعسكرية التي كانت تميل لصالح الدول الاستعمارية "بريطانيا"، ومستعمَرَتها "مصر".

ب. اتفاقيات هضبة الحبشة

تعد هذه الاتفاقيات هي الأهم بالنسبة لدولتي المصب، كون النسبة الأكبر من الاحتياجات المائية المصرية تأتي من هضبة الحبشة؛ حيث إثيوبيا بالأساس.
وأبرز هذه الاتفاقيات:

1- اتفاقية أديس أبابا 1902: بين بريطانيا وإثيوبيا التي كانت ترغب في اعتراف بريطانيا باستقلالها، وأيضًا بين بريطانيا وإثيوبيا وإيطاليا لتعيين الحدود بين كل من (السودان المصري البريطاني)، وكل من إثيوبيا وإريتريا، وقد نصَّت المادة الثالثة بها على تعهد الإمبراطور منليك الثاني، ملك إثيوبيا "بعدم إقامة أو السماح بإقامة أي منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنها اعتراض (ARREST) سريان مياه النيل، إلا بموافقة الحكومة البريطانية والحكومة السودانية مقدمًا"[2].

(1) مصر، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، مصر ودول حوض النيل، (تاريخ الدخول: 1 مايو/أيار 2020): https://f24.link/TsE8k

(2) The 1902 Treaty Between Ethiopia and Great Britain , Horn Affairs,(Visited 1May,2020) https://f24.link/KV1r0

وهذه الاتفاقية مفصلية لدولتي المصب، خاصة مصر؛ حيث تستند إليها في كونها تعطيها حق النقض أو الفيتو على أي مشـــاريع تقام على النيل الأزرق دون موافقتها، لاسيما كونها اتفاقية حدودية، وبالتالي تخضع لمبدأ التوارث الدولي للمعاهدات الذي نصت عليه اتفاقية فيينا، عام 1978، كما تتطلب ضرورة قيام إثيوبيا بإخطارها مســبقًا بأي مشاريع تعتزم القيام بها، وهو ما ترفضه إثيوبيا جملة وتفصيلًا، كون هذه الاتفاقية تمت وقت الاستعمار، وبالتالي غير ملزمة لها، فضلًا عن أن النص باللغة الأمهرية لا يتضمن كلمة اعتراض أو (ARREST) باللغة الإنجليزية، والتي تعني أن إثيوبيا ملتزمة فقط بعدم منع مرور المياه إلى مصر والسودان، مع حقها في استخدام هذه المياه، أي إن هــذه الكلمــة من وجهة نظرهم لا تفيد المنع الكلي أو عدم الاســتخدام؛ وبالتالي رفضتها عام 1941، ولم تصادق عليها حتى الآن[1].

2-اتفاقية لندن 1906: بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وقد نصَّ البند الرابع منهــا (الفقرة أ) على أن "تعمل هــذه الدول معًا على تأمين دخول مياه النيل الأزرق وروافده إلى مصر" [2].

وقد حرمت هذه المعاهدة إثيوبيا من استخدام مياه النيل داخل أراضيها؛ ما جعلها ترفضها أيضًا على غرار معاهدة 1902، لكن لم يكن لديها القوة العسكرية أو السياسية الكافية لفرض موقفها.

3- اتفاقية روما عام 1925: فقد رغبت بريطانيا في الحصول على امتيازات من إثيوبيا "الحبشة"؛ لإنشاء خزان على بحيرة تانا لتخزين المياه لصالح مصر والسودان، مقابل حصول إيطاليا على موافقة إثيوبيا على السماح لها بإنشاء خط حديدي يمر من إريتريا عبر أراضي إثيوبيا إلي الصومال الإيطالي. لذا وافقت روما "التي لها علاقات بمرتفعات الحبشــة"، على مســاندة بريطانيا للحصول من حكومة الحبشة على امتياز بناء الخزان، مقابل موافقة المملكة المتحدة على مساندة إيطاليا للحصول على امتياز إنشــاء الخط الحديدي من حكومة الحبشــة، لكن المملكة المتحدة اشترطت -وهذا

(1) Mtua,G.,Ibid, PP.33-34

(2) London: Agreement between the United Kingdom, France, and Italy, Respecting Abyssinia, signed at London, December 13, 1906, The American Journal of International Law ,(Vol. 1, No. 2 Apr., 1907),pp226-231, Article A-4

هو الأهم- اعتراف إيطاليا التي تسيطر على إريتريا، بالحقوق المائية لمصر والسودان، وعـــدم القيام بأعمال على منابع النيل الأبيـــض أو الأزرق أو روافدهما تعدِّل بصورة ملحوظة تدفقها نحو النهر الرئيس[1]. وقد اعترضت إثيوبيا على تلك الاتفاقية أيضًا.

ج- الاتفاقيات المصرية-السودانية (دولتا المصب)

وهما اتفاقيتان أساســيتان، عام 1929، و1959، حدَّدتا أنصبة كل منهما في مياه النيل، وإن كانت الأولى تمت خلال الاســتعمار البريطاني للســودان؛ ما جعل هناك تحفظات سودانية كبيرة عليها، فإن الثانية جاءت بمنزلة محاولة تصحيح لأوجه الخلل في الاتفاقية الأولى، وإن لم تخل أيضًا من انتقادات لدى المعارضة السودانية؛ كونها تمــت بين مصــر ونظام انقلابي (نظام عبود)، وأن مصر اســتغلت قوتها العســكرية والسياسية والاقتصادية لمساومة السودان المستقل حديثًا والمنهك اقتصاديًّا وعسكريًّا، فضلًا عن عدم استقراره السياسي بسبب الانقلاب.

1- اتفاقية 1929

هــذه الاتفاقيــة عبارة عن خطابات متبادلة بيــن بريطانيا ومصر لتنظيم المياه في نهــر النيل وتحديد أنصبة كل من مصر والســودان للمــرة الأولى، والتأكيد لأول مرة أيضًــا علــى فكرة الحقوق المكتســبة، التي باتت تاريخية بعد ذلــك، أي هي اتفاقية مائية بالأســاس، وقد أعطت مصر امتيازات عدة ســواء بالنســبة للنيل أو في علاقتها مع السودان، أو مع دول المنبع (التابعة في معظمها لبريطانيا)، على النحو التالي[2]:

1- موافقــة الحكومة المصرية، كما جاء في البند الثالث من الخطاب المصري، على ما جاء بتقرير لجنة مياه النيل عام 1925 وتعتبره جزءًا لا ينفصل من هذا الاتفاق، والذي يقر بأن حصة مصر تقدر بـ48 مليار متر مكعب، مقابل 4 مليارات فقط للسودان (أي إن نسبة مصر تبلغ 92.3٪، مقابل 7.7٪ للسودان) من إجمالي التدفق المستخدم.

(1) Rome,: Exchange of notes between Great Britain and Italy Parties: Great Britain, Italy, December 14, 1925, ,(Visited 1May,2020), https://cutt.ly/cjC2eeN

(2) حول هذه البنود، انظر:

Egyptian Government on the Use of Waters of the Nile for Irrigation ,Signed at Cairo, on 7 May 1929,ibid

2- الإقــرار بالحقــوق التاريخية أو الطبيعية لمصر في مياه النيل "البند الثاني من المذكرة المصرية"، والرابع من المذكرة البريطانية 1925.

3- حق مصر في مراقبة تدفق النيل في دول المنبع "الإشراف المصري الخارجي في دول المنبع".

4- حــق مصــر في القيام بمشــروعات متعلقة بنهــر النيــل دون موافقة الدول المشاطئة العليا.

5- حق مصر في الاعتراض على أي مشاريع بناء على نهر النيل في دول المنبع من شــأنها التأثير ســلبًا على مصالحها. وقد تم توضيح ذلك في الفقرة 27 التي تنص جزئيًّا على أنه "باستثناء الاتفاق السابق للحكومة المصرية، لا يتم إنشاء أو اتخاذ أي إجراءات أو أعمال ري أو كهرباء على نهر النيل أو فروعه على البحيرات التي يتدفق منها في الســودان أو في الدول الواقعة تحت الإدارة البريطانية، والتي من شــأنها أن تؤدي، إما إلى تقليل كمية المياه القادمة إلى مصر أو تعديل تاريخ وصولها أو خفض مستواها"[1].

6- اشــتملت الاتفاقية على قواعد تفصيلية بشــأن التخزين والســحب من مياه النيــل؛ حيــث أعطت ميزة وأولوية لمصر منها حقها فــي الانتفاع بجميع حصتها من مياه النيل وفروعه في الفترة من (19 يناير/ كانون الثاني إلى 15 يوليو/ تموز) أي فترة الجفاف، باستثناء ما تستهلكه طلمبات الري في السودان، الذي يحق له رفع منسوب التخزين بخزان سنار خلال 10 أيام بما يسمح بري ترعة الجزيرة، فيما يعرف بالملء الأول، بينما يحق له ملء خزان سنار في المدة من (27 أكتوبر/ تشرين الأول وحتى 30 نوفمبر/ تشرين الثاني)، أي الفترة التالية للفيضان مباشرة، بما يُعرف بالملء الثاني[2].

وقد أثارت هذه الاتفاقية حفيظة السودان بعد الاستقلال (1956)، وكذلك دول المنبع، كونها شكَّلت من وجهة نظرهم انحيازًا بريطانيًّا واضحًا لمصر بسبب أهميتها الاقتصادية، لاسيما ما يتعلق بزراعة القطن.

وكمــا يتضح من بنــود المعاهدة، فإنها أعطت مصر الحصــة الأكبر من المياه،

(1) لمزيد من التفاصيل حول هذه البنود وأبرز الملاحظات عليها، انظر:
Lumumba, P., Ibid, p.13

(2) أحمد، عمر يحيى، «الصراع حول المياه في منطقة حوض النيل: دراسة في الأبعاد القانونية والاتفاقيات»، الحوار المتمدن، عدد 4904، 22 أغسطس/آب 2015: https://f24.link/GpfDb

كمـــا لم تشـــر من قريب أو بعيد لحصة دول المنبع، بـــل أكثر من ذلك أعطت مصر حق مراقبة المشاريع المقترحة لهذه الدول، فضلًا عن حق النقض والاعتراض عليها، علاوة على تحديد حصة مصر والتركيز على فكرة الحقوق المكتسبة، وهو ما جعلها تتمسك بها بشدة، مقابل تحفظ سوداني ظهر قبل توقيع اتفاقية 1959؛ حيث اعترض أعضاء الجمعية التشـــريعية في الســـودان عليها قبل وبعد الاســـتقلال مباشرة، وطالبوا بإلغائها أو حتى تعديلها، فضلًا عن مطالبتهم بضرورة إنشـــاء خزان الروصيرص دون الرجوع للحكومة المصرية، وعدم الموافقة على مشـــروع الســـد العالي قبل الحصول على ضمانات مصرية بعدم تســـببه في فيضانات في الســـودان أو غرق بعض القرى المجاورة[1]، كما قوبلت الاتفاقية برفض شديد أيضًا من إثيوبيا ودول المنبع، وهو ما انعكس في ممارساتها بعد ذلك كما سيتضح لاحقًا.

2- اتفاقية 1959

كانـــت هـــذه الاتفاقية مكمِّلة لاتفاقية 1929، وليســـت ملغيـــة لها، كما جاء في ديباجتها؛ لاسيما أن اتفاقية 1929 ركزت على الضبط والاستفادة الجزئية لمياه النهر، وليس الضبط الكلي، كما حاول كلا الطرفين تحقيق أكبر قدر من مصالحهما المائية.

فالســـودان، حديث الاســـتقلال، سعى لتحسين اتفاقية 1929 التي كانت مثار نقد داخلي كبير، لاســـيما فيما يتعلق بالنســـبة الخاصة به، واضطراره الحصول على بعض السلف المائية من مصر، فضلًا عن الرغبة في زيادة ارتفاع خزان سنار، وإنشاء خزان الروصيرص لزيادة مســـاحة التخزين، لاســـيما أن البنك الدولي ربط تمويله بضرورة توقيع اتفاقية للمياه مع مصر. وفي المقابل، رغبت مصر في إنشـــاء الســـد العالي عند أســـوان بطاقة تخزينية أكبر لأهداف عدة، منها: الاســـتفادة من عملية تخزين المياه في بحيرة ناصر؛ وتوليد الطاقة الكهرومائية، وحماية البلاد من مخاطر الفيضانات، فضلًا عن عملية الري المستدام طيلة العام.

وخلال عملية التفاوض كان واضحًا رغبة الســـودان في إقامة مشـــروعاته المائية بصورة مســـتقلة، وعدم الربط بين إقامة ســـد الروصيرص (3 مليارات متر مكعب)، وإقامة السد العالي (162 مليار متر مكعب)، فضلًا عن النص على حصته المائية قبل

(1) محمد، مزدلفة شرف الدين، اتفاقيتا مياه النيل 1929، 1959، (بكالوريوس)، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، 2012، ص ص 6-13.

بناء هذا الســد، مقابل حرص مصر ليس فقط على عملية الإنشــاء، ولكن التأكيد على فكرة حقوقها المكتسبة من اتفاقية 1929 وحصتها المائية (48 مليار متر مكعب). ولقد انعكست هذه الظروف والمصالح في بنود الاتفاق إلى حدٍّ كبير[1].

1- الإقرار بالحقوق التاريخية والمكتســبة لكلا الطرفين بموجب اتفاقية 1929؛ حيث نص البندان، الأول والثاني من الجزء الأول في الاتفاقية، على ما يلي: "يكون ما تستخدمه الجمهورية العربية المصرية من مياه نهر النيل حتى توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتســب لها قبل الحصول على الفوائد التي ستحققها مشروعات ضبط النهر وزيــادة إيــراده المنوَّه عنها في هذا الاتفاق، ومقدار هــذا الحق 48 مليارًا من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنويًّا".

2- يكون ما تستخدمه جمهورية السودان في الوقت الحاضر هو حقها المكتسب، ومقدار هذا الحق أربعة مليارات من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنويًّا.

3- أن كميه المياه الطبيعية السنوية عند أسوان تبلغ 84 مليار متر مكعب، يخصم منها فاقد التخزين والذي يقدر بعشرة مليارات متر مكعب، بحيث تصبح حصة مصر الإجمالية (55.5 مليار متر مكعب)، والسودان (18.5 مليار متر مكعب)، على أن هذه الكمية ســتكون محل مراجعة الطرفين بعد فترات كافية يتفقان عليها من بدء تشــغيل خزان السد العالي الكامل في القسم الثاني من الاتفاقية (البنود من 1-5).

4- التعويض عن الضرر المترتب عن إنشاء السد العالي؛، حيث تدفع مصر 15 مليون جنيه تعويضًا للسكان السودانيين (سكان وادي حلفا وغيرهم) الذين سيتضررون من بناء السد، على أن تقوم السلطات السودانية بترحيلهم نهائيًّا قبل عام 1963 (البندان 7 ،6 من القسم الثاني).

5- تكلفة وعوائد المشــاريع المشــتركة التي تستهدف ضبط النهر وزيادة إيراداته تتم بصورة مناصفة بين الجانبين، على أن تشــكَّل لجنة عليا مشــتركة "مناصفة أيضًا" لدراسة هذه المشاريع ابتداء، والإشراف عليها (القسم الثالث والرابع) من الاتفاقية.

6- ضرورة توافق البلدين على رأي موحد فيما يتعلق بأية مشــاريع أو قرارات تتعلق بباقي دول حوض النهر (البند الأول من الأحكام العامة في القسم الخامس).

(1) Cairo, Agreement 63 Between the Republic of the Sudan and the United Arab Republic for the full utilization of the Nile waters, 8 November 1959, The Food and Agriculture Organization (FAO) Website(Visited on 15 Aug.,2020) https://cutt.us/pHJHI

7- في حالة احتياج دولة أو دول من حوض النهر نسبة من المياه، يتم التشاور بشأنها بينهما، على أن تخصم هذه النسبة مناصفة (البند الثاني من الأحكام العامة في القسم الخامس). وربما هذا البند تحديدًا هو ما أثار حفيظة باقي دول الحوض باعتبار أن المياه تنبع منها، لكن عليها استئذان مصر والسودان "دولتي المصب"، من أجل الحصول على نسبة من المياه، وهو ما جعلها ترفض هذه الاتفاقيات وغيرها.

من البنود السابقة، يلاحظ على هذا الاتفاق أمور عدة[1]:

1- أنها مكمِّلة لاتفاقية 1929 وليست ملغية لها.

2- أنها تحاول تحقيق التوازن في المصالح بين البلدين؛ حيث أعطت السودان حصة مضاعفة مقارنة بحصة مصر؛ كون اتفاقية 1929 أعطت مصر حصة مضاعفة 12 مرة مقارنة بحصة السودان، كما أن الاتفاقية الجديدة أطلقت يد السودان في إقامة مشاريع للري بصورة مستقلة إلى حدٍّ كبير عن مصر.

3- فكرة التشاركية في الأمور كلها، ابتداء من دراسة المشاريع، وتنفيذها عبر الهيئة المشتركة، مرورًا بعملية التكلفة والتنفيذ المشتركة، وصولًا لتقسيم العوائد مناصفة.

4- فكرة توحيد المواقف في مواجهة باقي دول الحوض، وهي وإن كانت تعزز التضامن بين مصر والسودان، إلا أنها أوجدت حالة من الصراع بينهما وبين باقي دول الحوض التي اعترضت في معظمها على هذه الاتفاقيات، بل وربما شرعت في توقيع اتفاقيات، أو القيام بمشاريع دون إخطار مصر والسودان.

وهكذا، يتضح أن قوة بريطانيا ومصر العسكرية والسياسية والاقتصادية أسهمت في تحديد بنود هذه الاتفاقيات وجدول أعمالها، فضلًا عن انحيازها بصورة كبيرة لصالح مصر، ثم السودان في مواجهة دول المنبع لاسيما إثيوبيا.

2- قوة الأفكار

ترتبط قوة الأفكار بركائز القوة الأخرى، لاسيما القوة الصلبة التي قد تكون الأفكار انعكاسًا لها، كما أن كثيرًا من هذه الأفكار ينبثق أيضًا من قوة المساومة.

لذا، سوف نحاول التركيز في هذه الجزئية على الأفكار والحجج القانونية التي ترفعها كل دولة في مواجهة الأخرى، وأمام المجتمع والمنظمات الدولية. وليس معنى هذا تجاهل الأفكار الأخرى مثل فكرة الأمننة، وأن قضية المياه خط أحمر بالنسبة لمصر بسبب اعتمادها بصورة شبه كاملة على مياه النيل، وعدم وجود مصادر بديلة؛

(1) مزدلفة، مرجع سابق، ص 26.

لكن هذه الأفكار (ذات الطبيعة غير القانونية) كانت إلى حدٍّ كبير؛ مستندة لغيرها من الأفكار القانونية مثل فكرة الحق التاريخي في المياه.

أ. الحُجج القانونية المصرية

لقد رفعت مصر مجموعة من الحجج القانونية لتبرير تمسكها بهذه الاتفاقيات:

1. فكرة التوارث الدولي للمعاهدات

تــرى مصر، والســودان أيضًا، أن هذه الاتفاقيــات التاريخية ملزمة لدول المنبع، ولا يؤدي انتقال الســيادة على الإقليم من الدول المســتعمرة إلى الدول المستقلة، إلى التحلل منها استنادًا لاتفاقية فيينا بشأن التوارث الدولي في مجال المعاهدات الدولية، 1978. فرغم أن المادة 16 من هذه الاتفاقية أعطت الدول المســتقلة الحرية في إقرار ســريان المعاهدات التي كانت ســارية قبل نشــأتها، إعمالًا لمبدأ حق الدول في تقرير مصيرها وعلاقاتها بالعالم الخارجي؛ حيث نصَّت على أن "الدولة المســتقلة حديثًا لا تلتزم بالإبقاء على معاهدة سارية أو أن تصبح طرفًا فيها لمجرد أن هذه المعاهدة وقت حدوث التوارث كانت سارية تجاه الإقليم الذي يتعلق به التوارث بين الدول"[1]، إلا أن هذا المبدأ لا يطبق على جميع المعاهدات؛ إذ إن الدولة حديثة الاستقلال ملزمة ببعض المعاهدات الأخرى الموروثة وفق المادتين 12 ،11 من ذات الاتفاقية، وهي المعاهدات الخاصة بالحدود والأنظمة الإقليمية، وبالتالي لا يمكن تعديلها أو إلغاؤها إلا باتفاق بين الدول المعنية، وهو ما يسري على اتفاقيات حوض النيل؛ فاتفاقية 1902 وغيرها تدخل فــي نطاق اتفــاق الحدود، وحالة نهر النيل كنهر دولي يجري في عدة دول يدخل في إطار الوضع أو النظام الإقليمي، فعبارة الأوضاع الإقليمية الواردة في المادة 12 تنطبق على المعاهدات الخاصة باستخدامات الأنهار الدولية ومن بينها حوض نهر النيل[2].

كما أن إثيوبيا ذاتها أقرَّت بأن اتفاقية 1902 هي اتفاقية حدودية خلال المذكرات المتبادلة بينها وبين السودان، مايو/ أيار 1972، لتسوية النزاع الحدودي بينهما، وتكرَّر

(1) UN: Vienna Convention on Succession of States in respect of Treaties 1978 , Treaty Series, vol. 1946 ,1978, article 16.

(2) أبو الوفا، أحمد، «القيمة القانونية لاتفاقات نهر النيل»، آفاق إفريقية، (مجلد 11، عدد 39، 2013)، ص 22.

نفـس الأمـر مع إريتريا، عام 2002، بعد الحرب الحدودية بينهما؛ حيث لم تطعن في هذه الاتفاقية أمام لجنة الحدود عند تحديد نقطة النهاية الغربية للحدود بينهما، والتي تتداخل أيضًا مع الحدود السودانية[1].

وما يؤكد فكرة التوارث من وجهة نظر مصر، أمور عدَّة[2]:

أ- أن لجنـة القانـون الدولي التابعة للأمم المتحـدة عند نظرها في اتفاقية فيينا لتوارث المعاهدات الدولية، اعتبرت الاتفاقات الخاصة بالأنهار الدولية من قبيل النظم الإقليميـة الواردة في المادتين 12 ،11 من الاتفاقية، وأشـارت على وجه الخصوص لبعض الحالات في هذا الشأن ومنها اتفاقيات نهر النيل.

ب- أن هـذه الاتفاقيـات التـي وقَّعتها الدول الاسـتعمارية باسـم هذه الدول المسـتعمرة، لم تـأت بمبادئ قانونية تخالف القواعد العامـة للنظام القانوني للأنهار الدولية، وإنما أكدت على ما ذهب إليه الفقه والعُرف الدولي من مبادئ مثل الاعتراف بالحقوق التاريخية المكتسبة ووجوب التشاور والإخطار، وهو ما أكدت عليه محكمة العدل الدولية في حكمها الخاص بالنزاع بين المجر وتشيكوسـلوفاكيا، 1997، وفي الخـلاف بين الأرجنتين والأوروجواي بشـأن نهر أورجواي، 2010؛ حيث أكدت أن المعاهـدات ذات الطابع الإقليمـي ومنها الاتفاقيات المتعلقة بالأنهار الدولية هي من المعاهدات التي لا يجوز المساس بها نتيجة التوارث الدولي[3].

ج- أن إثيوبيا تمسـكت بالمادة 12 من اتفاقيـة فيينا لمواجهة مطالب الصومال بشأن إجراء بعض التعديلات على الحدود بينهما[4].

---

(1) نصر الدين، إبراهيم، «أزمة مياه النيل»، في: صبحي قنصوة، نادية عبد الفتاح، «محرران»، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2011-2012 (معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، عدد 8، ديسمبر/ كانون الأول 2012)، ص 66.

(2) عبد العال، محمد شوقي، «الانتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية في اتفاقية الأمم المتحدة مع إشارة خاصة لحالة نهر النيل»، آفاق إفريقية، (مجلد 11، عدد 39، 2013)، ص ص 74-77.

(3) منصور، سمير عبد الملاك، «اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي»، آفاق إفريقية (مجلد 11، عدد 39، 2013)، ص ص 11-12.

(4) حيث طالب الصومال بعد استقلاله، عام 1960، باستعادة الصومال الغربي الذي يُعرف بإقليم الأوجادين والمحتل من قبل إثيوبيا، عام 1954، الذي قامت بسببه الحرب بين الجانبين، عام 1977-1978، وانتهت بانتصار إثيوبيا التي ترفض التفاوض بشأنه استنادًا لمبدأ قدسية الحدود، واحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار الذي أقرَّته منظمة الوحدة الإفريقية.

2. عدم انطباق مبدأ التغير الجوهري في الظروف على هذه الاتفاقيات

حيث ترى مصر تحديدًا أنه لا يجوز الاستناد لمبدأ التغير الجوهري في الظروف والـذي أقرَّته اتفاقية فيينا للمعاهـدات، 1969، للتنصل من هذه الاتفاقيات. فالقانون الدولي من وجهة نظرها، أقرَّ بفكرة إلزامية المعاهدات لضمان اسـتتباب الاسـتقرار الدولـي، فوفق المادة 2/ 62 من اتفاقيـة فيينا للمعاهدات، عام 1969، فإنه "لا يجوز الاحتجاج بالتغير الجوهري في الظروف كأساس لانقضاء المعاهدة أو الانسحاب منها في إحدى الحالتين الآتيتين":

(أ) إذا كانت المعاهدة تنشئ حدودًا.

أو (ب) إذا كان التغير الجوهري في الظروف نـاتجًا عن إخلال الطرف الذي يتمسـك به إما بالتـزام يقع عليه في ظل المعاهدة أو بأي التزام دولي آخر مسـتحق لطرف آخر في المعاهدة[1].

ومعنى هذا أن المعاهدات الحدودية مستثناة من شرط الانسحاب من المعاهدة، أو انقضائها، وهو ما ينطبق على معاهدة 1902 وغيرها في حالة حوض النيل، بل إن البعض يرى أن مصر يمكن أن تستند لذات القاعدة "تغير الظروف" للمطالبة بتعديل اتفاقـات حـوض النيل للمطالبة بزيادة حصتها من المياه بسـبب زيادة عدد السـكان بنحو 5 أضعاف عمَّا كانت عليه الحال عام 1902، وذلك استنادًا لتقرير الهيئة الدولية التي تشـكَّلت من بريطانيا العظمى، والولايات المتحدة، والهند، عام 1920، لتحديد احتياجات مصر؛ حيث قدَّرها التقرير آنذاك بـ58 مليار متر مكعب سنويًّا[2].

وإن كان هذا سـيُدخلنا في جدل آخر، لأن إثيوبيا تسـتند هي الأخرى إلى تغير ذات الظروف بالنسـبة لها، ناهيك عن الرغبة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ما يقد يستوجب حصولها على حصة أكبر من مياه النهر[3].

---

(1) UN: Vienna Convention on the Law of Treaties 1969, Treaty Series, vol. 1155, 1969, Article, 62

(2) Lumumba, P.,Ibid, p.10

(3) سلامة، أيمن، التغيير الجوهري في الظروف وأثره على اتفاقيات حوض النيل، آفاق إفريقية، (مجلد 11، عدد 39، 2013)، ص 128.

3. فكرة الحقوق المكتسبة

ترى مصر –وأيضًا السـودان– أن لديها حقوقًا تاريخية ومكتسـبة في مياه النيل بموجب هذه الاتفاقيات، كما أن اتفاقية فيينا للمعاهدات أقرَّت هذا الأمر، عندما أكدت فكرة التوارث الدولي؛ ما يعني الإقرار بإلزامية الحقوق المكتسبة للغير، وأنه لا يجوز التنصل منها، لاسيما إذا كانت مرتبطة بقضايا الحدود.

فالتطبيق القضائي والدولي والعمل الدبلوماسـي يؤكدان ضرورة احترام الحقوق المكتسـبة في حالة الاسـتخلاف كمبدأ من المبادئ الجوهرية والمستقرة في القانون الدولـي العام، وهو ما شـهده العديد من الاتفاقيات الدوليـة، مثل اتفاقية 1959 بين بريطانيا كدولة مستعمِرة ونيجيريا الدولة المستقلة الحديثة والتي تتعهد بموجبها نيجيريا بحماية البريطانيين الذين سيقيمون بها[1].

واسـتنادًا لذلك، ترى مصر –وأيضًا السـودان– أن الإمبراطور الإثيوبي، منليك الثاني، عندما قام بتوقيع اتفاقية 1902، إنما كان يهدف لوضع حدود لبلاده، ومن ثم بات ما ورد فيها بشأن المياه حقوقًا مكتسبة، بل إن إثيوبيا تستند لذات المبدأ لرفض مطالب دول الجوار التي تطالبها بجزء من حدودها التي سـيطرت عليها إثيوبيا، مثل: بني شـنقول بالنسبة للسودان، والأوجادين بالنسبة للصومال. هذه الفكرة أيضًا هي ما أقرَّتها منظمة الوحدة الإفريقية التي كانت إثيوبيا أحد المؤسسين لها وهي دولة المقر بالنسبة لها، حيث أكدت فكرة احترام الحدود الموروثة من الاستعمار تجنبًا لحدوث فوضى قارية تهدد السلم والأمن، واستقلال الدول الوطنية الحديثة، وهو ما أكد عليه أيضًا الاتحاد الإفريقي.

ويلاحظ أن فكرة "الحقوق المكتسـبة"، وردت في ثنايا المذكرات المتبادلة بين بريطانيـا وإيطاليـا، عام 1925، "وهما من الموقِّعين أيضًـا على اتفاق 1902"؛ حيث اعترفت إيطاليا في هذه المذكرات بالحقوق الهيدروليكية التي اكتسبتها مصر والسودان سـابقًا في ميـاه النيل الأزرق والأبيض، ومعنى هذا وجـود حقوق تاريخية جاء هذا الاتفـاق كاشـفًا لها، وهو ما أكده أيضًا تبـادل المذكرات بين مصر وبريطانيا، 1929، واعتراف بريطانيا بالحقوق الطبيعية والتاريخية لمصر في مياه النيل[2].

(1) محفوظ، آيت جبارة، إشكالية الاحترام الدولي للحقوق المكتسبة في القانون الدولي العام، (رسالة ماجستير)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 38.

(2) أبو الوفا ص 17–18.

4. مبدأ الإخطار المسبق وعدم الضرر

تستند مصر لهذين المبدأين المعمول بهما فقهًا وقانونًا، لمطالبة دول المنبع بعدم القيام بأية مشروعات على الجزء المارِّ من النهر بأراضيها، إلا بعد إخطارها؛ إذ قد تؤيد أو تعارض أو تتحفظ على هذه المشروعات، كونها قد تشكِّل ضررًا لها؛ وهي تستند في ذلك أيضًا للاتفاقات التاريخية لنهر النيل مثل اتفاقية 1902، واتفاقيات 1929، وغيرها.

فلقد استندت مصر لمبدأ الإخطار المسبق في الرد على المذكرة الاثيوبية التي أرسلتها للدول الأعضاء بالأمم المتحدة، عام 1957، بشأن حقها في إقامة سدود على النيل الأزرق وإقامة مشروعات ريٍّ داخل حدودها؛ حيث أشارت إلى أنه ينبغي عليها بموجب اتفاقية 1902 إخطار مصر أولًا؛ إذ لا يجوز لإثيوبيا إقامة مشاريع منفردة داخل أراضيها من شأنها اعتراض سريان مياه النيل لمصر والسودان، ما لم تحصل على موافقة مسبقة بهذا الشأن[1].

وفي الحقيقة، فإن هذين المبدأين المترابطين يحتاجان لمزيد من الإيضاح والتفصيل، لأنهما مناط الخلافات بين دول المنبع والمصب سابقًا، وحاليًّا، ولاحقًا، كما سيتضح عند الحديث عن اتفاقية إعلان مبادئ سد النهضة، 2015، والأسانيد التي يستند إليها كل طرف في تبرير موقفه.

لقد تحدث الباب الثالث من اتفاقية الأمم المتحدة لتنظيم المجاري المائية في غير أغراض الملاحة، 1997، بالتفصيل عن مبدأ الإخطار المسبق، وبه تفاصيل كثيرة خلاصتها: أنه إذا كانت دولة تخطط لمشروع ما أو لاتخاذ تدابير أخرى قد يكون لها تأثير ضار ذو شأن على دولة أو دول أخرى تتشاطر معها مجرى مائيًّا دوليًّا، فإن الدولة التي تُخطط لاتخاذ هذه التدابير على أراضيها يجب أن ترسل، في وقت مناسب، إخطارًا إلى الدول الأخرى بهذه الخطط، وإذا اعتقدت الدول التي تم إخطارها بأن التدابير المزمع اتخاذها لا تتفق مع أحكام المادة 5 أو المادة 7 من الاتفاقية، يتم البدء في عملية مشاورات ومفاوضات، إذا اقتضى الأمر، تؤدي إلى حل منصف للحالة[2].

فقد نصت المادة 11 من الباب الثالث على "قيام دول المجرى المائي بتبادل

(1) مبارك شيرين، نقلًا عن أرشيف الخارجية المصرية، مرجع سابق، ص 9.

(2) McCaffrey, S.,"the Convention on the Law of Non-Navigational Uses of International Water courses", Audiovisual Library of International Law, United Nations, 30/6/2008,

المعلومات والتشـــاور والتفاوض مع بعضها البعض بشـــأن الآثـــار المحتملة للتدابير المزمـــع اتخاذهـــا على حالة مجرى مائي دولي"، كما أكدت المادة 12 على أنه "قبل أن تقوم دولة من دول المجرى المائي أو أن تسمح بتنفيذ تدابير مزمع اتخاذها يمكن أن يكون لها أثر ضار ذو شـــأن على دول أخرى من دول المجرى المائي، عليها أن توجِّه إلى تلك الدول إخطارًا بذلك في الوقت المناسب، ويكون هذا الإخطار مصحوبًا بالبيانات والمعلومات الفنية المتاحة، بما في ذلك نتائج أي عملية لتقييم الأثر البيئي، لتمكين الدول التي تم إخطارها من تقييم الآثار الممكنة للتدابير المزمع اتخاذها"[1].

وهنا، ينبغي ملاحظة أن المعلومات المقدمة من الدولة صاحبة المشروع لابد أن تكون كافية وغير منقوصة أو مغلوطة، ويجب تقديمها قبل وقت كاف من الشروع في المشروع لإعطاء الفرصة المناسبة للدولة الأخرى لدراستها، لتجنب سياسة الأمر الواقع.

كما يلاحظ أن الإخطار المســـبق يتعلق بتقديم بيانات عن الجوانب الفنية فقط، وليـــس تلك المتعلقة بالدفاع والأمـــن القومي، أو الجدوى الاقتصادية وغيرها؛ حيث لم يلزمها القانون الدولي بذلك[2].

ويلاحظ ثالثًا أن الاتفاقية لم تحدد أنواع المشـــاريع التي تدخل في إطار الضرر ذي الشأن والتي تتطلب ضرورة الإخطار، هذه العمومية جعلت الأمر تقديري بالنسبة للدولـــة صاحبة المشـــروع "دولـــة المنبع" من ناحية، وأيضًا لدولـــة المصب التي لها الادعاء بأن المشروع يسبب لها ضررًا ذا شأن.

لكن لجنة القانون الدولي أوضحت أن تعبير (الآثار المحتملة) لهذه المشـــاريع الوارد في المادة 11 تشمل كل الآثار المحتملة للتدابير المزمع استخدامها سواء أكانت ضارة أو مفيدة، وأوضحت كذلك أن تعبير (تدابير) ينبغي أن يُفهم بشـــكل واســـع؛ بحيث يشمل المشروعات الجديدة، والمشاريع الكبيرة والصغيرة، وكل الاستخدامات القائمة للمجرى المائي[3]. وهو ما تستند إليه مصر في وجوب ضرورة الإخطار.

أمـــا المـــادة 18، فأوضحت الإجراءات الواجب علـــى دول المصب اتباعها في

---

(1) UN: General Assembly , Convention on the Law of the Non navigational Uses of International Watercourses 1997, No. 49 (A/51/49).1997, Article 11.

(2) شتيوي، مساعد عبد العاطي، «الضوابط القانونية الحاكمة لإنشاء المشروعات المائية على الأنهار الدولية.. دراسة تطبيقية على حوض النيل»، آفاق إفريقية، (مجلد 11، عدد 39، 2013)، ص 87.

(3) أحمد، عمر يحيى، مرجع سابق.

حالــة عــدم إخطارها؛ حيث نصَّت في فقرتها الأولى أنه "إذا كان لدى دولة من دول المجرى المائي (دول المصب في حالتنا) أسباب معقولة للاعتقاد بأن دولة أخرى من دول المجــرى المائي (المقصود بهــا دول المنبع) تزمع اتخاذ تدابير يمكن أن يكون لهــا أثر ضار ذو شــأن عليها، جاز للدولة الأولــى أن تطلب إلى الدولة الثانية تطبيق أحكام المادة 12، ويُرفق بالطلب شرح مدعم بالمستندات يبيِّن أسبابه، أما الفقرة الثانية من نفس المادة فأجازت للدولة صاحبة المشــروع عدم تقديم الإخطار بشــرط إعلام الدولة الأخرى (دول المصب) بذلك، ومقدمة شرحًا مدعمًا بالمستندات يبيِّن الأسباب التــي تقــوم عليها هذه النتيجة، وإذا لم تقتنع الدولة الأخرى (دولة أو دول المصب)، تدخل الدولتان فورًا، بناء على طلب هذه الدولة الأخرى (دولة أو دول المصب) في مشــاورات وعند اللزوم، في مفاوضات للتوصل لتسوية منصفة لهذا الوضع، على أن تمتنــع الدولــة التي وجهت الإخطار (دولة المنبع) عن تنفيذ التدابير المزمع اتخاذها، أو الســماح بتنفيذها لمدة ســتة أشهر، إذا طلبت منها دولة المصب ذلك، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك (المادة 17)[1].

ويلاحظ أن الاتفاقية لم تفرض عقوبات على الدولة التي ترفض الإخطار، وإن كان طلبت منها تبرير ذلك، لكن حقيقةً هناك صعوبة في إثبات تعمدها عدم الإخطار لأنها غالبًا ما ستبرر ذلك.

أما المبدأ الثاني، وهو عدم حدوث ضرر جوهري "ذي شــأن" (Significant)، فيعد أحد المبادئ المهمة (الموضوعية) بالنســبة للقواعــد القانونية الحاكمة للقانون الدولي للمياه.

ولقد دار جدل كبير على مســتوى الفقه القانوني بشــأن تعريف الضرر: هل هو الضرر البســيط الذي يمكن تحمله بحيث لا يعرقل مشــاريع دول المنبع ويمنعها من ممارسة فكرة السيادة على إقليمها، وبالتالي على دول المصب تحمله، أم هو الضرر الجوهري (ذو الشأن) الذي ينبغي على دولة المنبع تلافيه ابتداء، أو التواصل مع دول المصب عبر الإخطار المســبق لإشــراكها في الأمر، بحيث يمكن تنفيذ المشروع بحد أدنى من الضرر، وإمكانية تعويض دول المصب إذا لزم الأمر؟

لقد أخذت الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة من خلال لجنة القانون الدولي بفكرة

(1) UN: General Assembly , Convention on the Law, Ibid, Article 17-18

الضرر الجوهري ذي الشأن، كما فصَّلت المادة 7 من الاتفاقية هذا المبدأ في بندين:

البنـــد الأول: نصَّ علـــى اتخاذ دول المجرى المائي، عند الانتفاع بمجرى مائي دولي داخل أراضيها، كل التدابير المناســـبة للحيلولة دون التســـبب في ضرر ذي شأن لدول المجرى المائي الأخرى[1].

وهنا، يُلاحَظ أنه لم يتم الحديث عن تفاصيل لمثل هذه الممارسات، ومن ذلك على سبيل المثال الحديث عن تحويل مجرى النهر، وهل يمكن اعتباره من الأضرار الجســـيمة التـــي تلحق بدول المصب؛ حيث جاءت الاتفاقيـــة بصيغة العموم كاتفاقية إطارية، تاركة التفاصيل للاتفاقيات الثنائية أو الجماعية بين الدول[2].

وربما جاء حكم محكمة التحكيم في النزاع بين إسبانيا وفرنسا بخصوص بحيرة لانو، 1958، التي تمر من فرنسا باتجاه إسبانيا شارحًا لهذا الأمر؛ حيث ميَّزت المحكمة بين تحويل مجرى النهر (البحيرة) واعتبرته ضررًا جســـيمًا يســـتلزم الإخطار المسبق، وبين اســـتخدام المجرى المائي لتوليد الطاقة الهيدروليكية (الكهرومائية)، باعتباره لا يتطلب الموافقة أو الإخطار المسبق، فقد أكدت المحكمة أن دولة أعلى النهر (فرنسا) ارتكبت فعلًا غير مشـــروع من خلال تحويل مياهه، بما يؤدي الى ضرر جســـيم بدولة المجرى الأسفل (إسبانيا)، لكن في حالة استخدام القوة الهيدروليكية للمجرى المائي الدولي، فلها ذلك ولا يشترط الموافقة المسبقة، فهذا ليس من العُرف أو من المبادئ القانونية العامة، لاســـيما أن اســـتخدام فرنسا لا يُلحق ضررًا بإسبانيا[3]، أي: الحق في الاستخدام بشرط عدم إلحاق الضرر الجسيم.

أما البند الثاني، من المادة 7 فنصَّ على أنه "... متى وقع ضرر ذو شـــأن لدولة أخرى من دول المجرى المائي، تتخذ الدول التي ســـبَّبت هذا الضرر، في حالة عدم وجود اتفاق على هذا الاســـتخدام، كل التدابير المناسبة، مع المراعاة الواجبة لأحكام المادتين 5 و6 وبالتشـــاور مع الدولة المتضررة، من أجل إزالة أو تخفيف هذا الضرر والقيام، حسب الملائم، بمناقشة مسألة التعويض".

ولكـــن المادة لـــم تحدد مقدار هـــذا التعويض، وتركت تقديـــره للتفاوض، أو

(1) UN: General Assembly , Convention on the Law, Ibid ,Article7

(2) شهد، حيدر عبد محسن، «بعض الجوانب القانونية لاتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية»، مجلة العلوم الإنسانية، (عدد 1، رقم 7، 2011) ص ص 222-223.

(3) أبو الوفا، مرجع سابق، ص 17.

للتحكيم، وإن كان السكوت عنه منطقيًّا لأنه يختلف بحسب حجم هذا الضرر.

ولقــد نصَّ العديد من الاتفاقيات على مبدأ عدم الضرر، ومنها المادة الثالثة من الفصل الثالث من الاتفاقية المبرمة بين فنلندا والسويد بشأن الأنهار الحدودية (1971)، والوثيقة الصادرة عن الاتحاد الإفريقي (2007) بعنوان الخطوط التوجيهية؛ حيث تبنَّت مبدأ عدم إحداث الضرر "ذي الشأن" في مجال استخدامات مياه الأنهار الدولية[1].

ورغم أن دول حوض النيل لم توقِّع على اتفاقية 1997، إلا أنها، أعطت الدول ســواء التي انضمت لها أم لم تنضم، الحق في إقرارها كما هي أو الإضافة عليها أو حذف بعضها، بما يتناسب مع كل حالة.

وســنرى في الفصل الرابع كيف أن اتفاق إعلان مبادئ الخرطوم (2015) أخذ الكثير من بنوده من هذه الاتفاقية.

ب. الحجج القانونية الإثيوبية

اســتند الموقف الإثيوبي لذات المرجعيات القانونية تقريبًا، لإثبات عدم إلزامية هذه الاتفاقيات بالنســبة لــه، خاصة اتفاقية 1902، وبالتالي عدم ســريانها عليه، كما رفضت أديس أبابا اتفاقيتي 1929، 1959، رافعة الأفكار التالية:

1. مبدأ الصحيفة البيضاء

وهــو عكــس فكرة التوارث الدولي؛ إذ إن هذا المبدأ يرى أن الدول غير ملزمة بأي اتفاقية لم تكن طرفًا فيها، وبالتالي فإن الدول المســتقلة صفحتها بيضاء من أية التزامات ســابقة، استنادًا للمادة 16 من اتفاقية فيينا للمعاهدات لعام 1978 التي تنص على أن "الدولة المستقلة حديثًا لا تلتزم بالإبقاء على معاهدة سارية أو أن تصبح طرفًا فيها لمجرد أن هذه المعاهدة وقت حدوث التوارث كانت ســارية تجاه الإقليم الذي يتعلق به التوارث بين الدول"[2].

والغرض من هذه المادة إعطاء هذه الدول الحرية في إقرار سريان هذه المعاهدات الســارية قبل نشــأتها إعمالًا لمبدأ حق الدول في تقرير مصيرهــا، وعلاقاتها بالعالم الخارجــي. وبالتالي، ترى إثيوبيــا أن هذه الاتفاقية وقعت إبَّــان الاحتلال البريطاني

(1) شتيوي، مرجع سابق، ص 91.

(2) UN: Vienna Convention on Succession of States in respect of Treaties 1978…Ibid, Article.7

والإيطالي، وبالتالي فهي غير ملزمة بها بعد رحيلهما.

2- مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول للمياه

ويمكن اعتباره المبدأ المقابل لمبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة الذي تستند إليه دولتا المصب في استخدام كافة مياه النيل؛ إذ ترى إثيوبيا أن مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول للمياه الذي أقرَّته اتفاقية الأمم المتحدة، عام 1997، يعطيها الحق في استخدام هذه المياه مثلها مثل دولتي المصب، وأنه لا يوجد شيء اسمه الحقوق التاريخية التي تقر لمصر والسودان بحصص ثابتة؛ إذ إن هذه الحصص متغيرة وتخضع لمجموعة من الاعتبارات حددها البند الأول من المادة السادسة من اتفاقية 1997، وهي[1]:

- العوامل الجغرافية والهيدرولوجية والمناخية والإيكولوجية والعوامل الأخرى التي لها صفة طبيعية.
- الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لدول المجرى المائي المعنية.
- السكان الذين يعتمدون على المجرى المائي في كل دولة من دوله.
- آثار استخدام أو استخدامات المجرى المائي في إحدى الدول على غيرها من باقي الدول.
- الاستخدامات القائمة والمحتملة للمجرى المائي.
- حفظ الموارد المائية للمجرى المائي وحمايتها.
- مدى توافر بدائل ذات قيمة مقارنة لاستخدام معين مزمع أو قائم.

بينما نص البند الثالث من هذه المادة السادسة على أن "يُحدَّد الوزن الممنوح لكل عامل من العوامل وفقًا لأهميته، بالمقارنة مع أهمية العوامل الأخرى ذات الصلة، وعند تحديد ماهية الانتفاع المنصف والمعقول، يجب النظر في جميع العوامل ذات الصلة معًا، والتوصل لاستنتاج على أساسها ككل".

ويلاحظ أن هذه البنود هي بنود عامة ومطاطية، وتحتمل التأويل، ويمكن لكل طرف من الأطراف الاستناد إليها لتبرير استخدام المياه، ومن ثم استندت إليها إثيوبيا لتبرير كل تصرفاتها المائية الخاصة بالسدود في حوض النيل؛ فقد فسرت إثيوبيا الالتزام الوارد في البند الثالث من اتفاقية 1902، بأنها تتعهد بعدم عرقلة وصول المياه إلى مصر، لكن هذا لا يعني عدم استخدامها هذه المياه.

(1) UN: General Assembly , Convention on the Law …, Article 6/1-3

3- نظرية السيادة الإقليمية، أو ما يُعرف بمبدأ "هارمون"[1]

مــؤدى هذه النظرية إطلاق يــد دولة المنبع في التصرف في مياه النهر التي تمر بإقليمها دون أي اعتداد بحقوق الدول المتشاطئة الأخرى للنهر الدولي، وهي عكس نظرية الوحدة الإقليمية المطلقة للنهر التي تستند إليها دولتا المصب، والتي لا تسمح للدول النهرية "دول المنبع" باستخدام مياه النهر على نحو يُخِلُّ بحقوق الدول النهرية الأخرى، ولا تسمح أيضًا لأية دولة نهرية بإدخال أي تعديل على النهر على نحو يؤدى إلى المساس بحقوق الدول الأخرى، وقد ظهرت بعض النظريات الأخرى التي حاولت التوسط بينهما، أبرزها نظرية الوحدة الإقليمية المحدودة، وتقوم على أساس أن لكل دولة نهرية الحق في اســتخدام مياه النهر التي تمر بإقليمها، مع مراعاة حقوق الدول الأخرى بحيث يكون اســتخدام الدول النهرية لمياه النهر التي تمر بإقليمها غير مؤثر على حقوق الدول النهرية الأخرى "مبدأ عدم الضرر"، وهناك نظرية السيادة الإقليمية المقيــدة التــي تعطي كل دولة من الدول المتشــاطئة الحق في الاســتخدام المنصف والعــادل مع عدم حــدوث ضرر للآخرين، وهناك نظرية وحدة المصالح، وتعتبر هذه النظرية أكثر النظريات الفقهية تطورًا، وربما هي التي أخذت بها اتفاقية الأمم المتحدة 1997، وتقوم على أساس تجاهل الحدود السياسية بين الدول النهرية والنظر إلى النهر في مجموعه على أنه حوض واحد يشكِّل وحدة اقتصادية وجغرافية واحدة، ويلاحظ أن الفقه والقضاء الدولي المعاصر استخدم كثيرًا النظريتين الأخيرتين[2].

وتستند إثيوبيا لنظرية السيادة المطلقة لنفي الحق التاريخي لمصر والسودان من ناحية، كما تستند أيضًا لنظرية السيادة الإقليمية المقيدة التي تستند للاستخدام المنصف والمعقول، مع عدم حدوث ضرر، وبالطبع المقصود هو الضرر الجسيم الذي تحدثت عنه اتفاقية 1997، والذي يصعب التمييز بينه وبين الضرر البسيط؛ وربما كان هذا أحد النقاط الخلافية في تبرير الموقف الإثيوبي بشأن سد النهضة.

مما ســبق، يمكن القول: إن ركائز القوة بصفة عامة -باســتثناء القوة الجغرافية-

(1) كان نائبًا عامًّا في الولايات المتحدة، حيث عرف هذا المبدأ من خلال المذكرة القانونية التي أعدَّها عام 1895، بشأن النزاع بين أميركا والمكسيك حول نهر «ريوجراندا» الذي ينبع من الأولى ويصب في الثانية؛ حيث أفتى بالأحقية المطلقة للولايات المتحدة لاستخدام النهر بصورة منفردة إعمالًا لمبدأ السيادة، لكن نظريته لم تجد القبول داخل الولايات المتحدة ودوليًّا أيضًا؛ فقامت الولايات المتحدة بإبرام معاهدة مع المكسيك، سنة 1906، تقوم على أساس التوزيع العادل لمياه هذا النهر لأغراض الري.

(2) حول هذه النظريات، انظر: أحمد، عمر يحيى، مرجع سابق.

كانــت تميــل لصالح مصر بصورة كبيرة حتى نهايــة الألفية الثانية؛ ما جعل لها هيمنة مائية واضحة، دفعتها للســيطرة على حوض النيل عبر مجموعة من الاســتراتيجيات والتكتيكات التي تصبُّ في إطار هذه الهيمنة، مقابل موافقة إثيوبية شكلية وفعلية أيضًا جعلت مقاومتها وتحديها للهيمنة المصرية خلال تلك المرحلة في درجتها الدنيا. أما في المرحلة الثانية، فقد تبدلت الحال الإثيوبية كثيرًا، لاسيما مع زيادة القوة الاقتصادية، فضلًا عن زيادة الدعم الدولي لها، والذي تزامن مع تراجع الأزمات الداخلية، وتنامي فكرة الاعتماد على الذات إلى حدٍّ كبير، تحاشيًا للاعتراض المصري على أية مشاريع مائيــة كبــرى على النيــل، كما أن قوتي المســاومة والأفكار تأثَّرتا أيضًــا بهذه القوة الاقتصاديــة الإيجابيــة؛ ما جعلنا أمام نمط من مقاومــة وتحدي الهيمنة عبر مجموعة من التكتيكات المضادة، كانت نواة للهيمنة المضادة، كما سيتضح في الفصل الثالث.

شكل (7) يوضح حجم ركائز القوة بين مصر وإثيوبيا خلال المرحلة الأولى وحتى نهاية الألفية الثانية

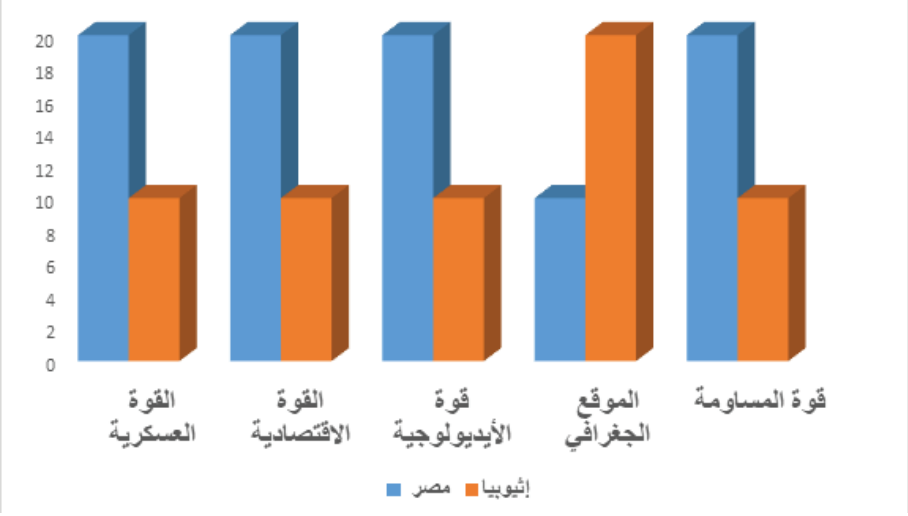

المصدر: من إعداد الباحث.

شكل (8) يوضح حجم ركائز القوة بين مصر وإثيوبيا خلال العقد الأول من الألفية الثالثة وقبل بناء سد النهضة (أبريل/نيسان 2011)

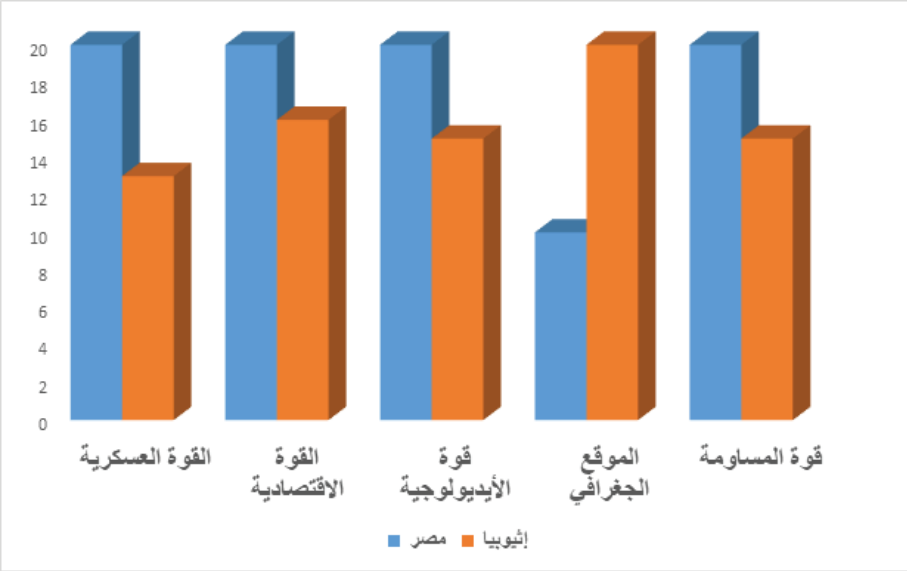

المصدر: من إعداد الباحث.

الفصل الثالث

استراتيجيات وتكتيكات وآليات مصر وإثيوبيا لفرض وتحدي الهيمنة قبل بناء سدِّ النهضة

لقد سعت مصر الحديثة التي أسسها محمد علي (1805) إلى تحقيق الهيمنة المائية في دول حوض النيل، وسار على نفس النهج حفيده، الخديوي إسماعيل، الذي شهدت مصر في عهده اهتمامًا دوليًّا كبيرًا، خاصة بعد افتتاح قناة السويس (1869) التي تربط البحرين، الأحمر بالمتوسط؛ ما جعل مصر مطمعًا لبريطانيا، التي عملت على احتلالها، مع تأمين سيطرتها على موارد النيل للاستفادة من زراعة القطن المصري ذي الصيت العالمي من ناحية، ولضمان دعم مصر لها في مواجهات القوى الاستعمارية الأخرى من ناحية أخرى، ثم جاء نظام الرئيس جمال عبد الناصر ليعزز هذه الهيمنة من خلال اتفاقية (1959) مع السودان المستقل حديثًا والتي تجعل مياه النيل حكرًا على البلدين فقط، مع استبعاد باقي دول الحوض منها باعتبارهما دولتي المصب، ثم مع مشروع بناء السد العالي (1971) ليكرس الحفاظ على هذه المياه في إطار استراتيجية الحفاظ على الموارد بعد السيطرة عليها، ثم شهد عهد الرئيسين، أنور السادات وحسني مبارك، محاولة إقامة أطر تعاونية في إطار استراتيجيتي الاحتواء والتكامل عبر التكتيكات القانونية، والخطاب التعاوني، المشمول ببعض الحوافز المتعلقة بهذا التعاون، وإن لم يخل الأمر من تكتيك الإذعان القسري عبر إضعاف إثيوبيا سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا من خلال مجموعة من الأعمال غير المعلنة.

وفي المقابل، ورغم انشغال إثيوبيا حتى أوائل التسعينات بمشاكلها الداخلية، فضلًا عن الحروب الإقليمية خاصة مع إريتريا والصومال، إلا أنها استخدمت بعض الآليات المتعلقة بالنفوذ تحديدًا لمحاولة الحدِّ من الهيمنة المصرية، ثم شهدت الألفية الجديدة بداية تحدٍّ إثيوبي أقوى لهذه الهيمنة متمثلًا في اتفاقية الإطار التعاوني (عنتيبي 2010) (A Cooperative Framework Agreement) (CFA)، وما ترافق معها من

إنشاء مجموعة من السدود بصورة منفردة لأول مرة في إطار آلية الإكراه، والتي كانت بمنزلة إيذانًا بالتمهيد لبناء سد النهضة (2011).

وفي ضوء ما سبق، ينقسم هذا الفصل لقسمين يضمَّان عدة نقاط فرعية:

أولًا: الاستراتيجيات والتكتيكات المصرية لفرض الهيمنة المائية المصرية

مـــرَّت الهيمنة المائية المصرية على حوض النيل بثلاث مراحل مفصلية: الأولى هي مرحلة تحقيق الهيمنة ما قبل الاســتقلال الفعلي في يوليو/ تموز 1952[1]، والتي يمكــن داخلهــا التمييز بين مرحلتين فرعيتين، هما: مرحلة بناء مصر الحديثة في عهد محمد علي وأســرته قبل الاستعمار، ثم مرحلة الاستعمار البريطاني ذاته والذي عمل على تكريس تحقيق هذه الهيمنة، ثم جاءت المرحلة الثانية والتي تبدأ من الاستقلال عــن بريطانيا، والســعي للحفاظ على هذه الهيمنة عير مجموعة من الاســتراتيجيات والتكتيكات أبرزها اتفاقية 1959، ثم الدخول في مجموعة من الأطر التعاونية لتكريس هــذه الهيمنــة، ولمحاولة إثنــاء دول الحوض عن الطعن في حقــوق مصر التاريخية والاتفاقيات المؤسســة لها، ثم جاءت الألفية الثالثــة لمحاولة تعزيز هذه الهيمنة إلى أن اندلعــت ثورة 25 يناير/ كانون الثانــي 2011، في مصر ومعها كانت بداية التحدي الإثيوبي الحقيقي للهيمنة المصرية.

1. مرحلة تحقيق الهيمنة ما قبل الاستقلال (1811-1952)

عندمــا أراد المــؤرخ اليونانــي، هيرودوت، وصف مصر في القــرن الرابع قبل الميــلاد، وصفهــا بأنها هِبَة النيل، أي إن النيل هو من وهــب مصرَ الحياةَ والوجود، ولــولاه مــا قامت على هــذه البقعة من الأرض حضارة امتــدت جذورها في أعماق التاريــخ الإنســاني، وما زالت شــواهدها قائمة حتى اليوم. طبعًــا هو يقصد أن مصر هبة من الله، لأن الظواهر الطبيعية لا تهب شــيئًا، ولذلك، برز الحديث عن النيل في خطــاب قدماء المصريين الذين اعتبروا فيضانه الســنوي أمــرًا إلهيًّا يمنحهم "الحياة" و"القدســية"؛ وبالتالــي بات النيل ليس فقط جزءًا مــن هوية المصريين وثقافتهم، بل

(1) الاستقلال الفعلي لمصر تم مع نجاح حركة الضباط الأحرار، في 23 يوليو/تموز 1952، أما الاستقلال الرسمي فكان في 18 يونيو/حزيران 1953، عندما تم إعلان مصر جمهورية، وتولي اللواء محمد نجيب رئاسة مصر، وعند حديثنا عن الاستقلال في هذا الفصل وغيره، فسنقصد به الاستقلال الفعلي.

جـزءًا من حياتهم، وأمنهم القومي، بالمفهـوم الحديث، حيث تدعم رؤية هيرودوت هذه، تكتيكات الخطاب الأيديولوجي (الأمننة) القوية؛ التي مكَّنت جزئيًا من السيطرة على موارد مياه النيل والتحكم فيها.

وبحسـب المؤرخ السـوري، هيلـودوروس (القرن الثالث قبـل الميلاد)، فقد أصبـغ قدمـاء المصريين على النيل صفات منها: أبو مصر (The Father of Egypt)، ومنقـذ المصريـين، (Saviour of all (Egypt، وواهب الحياة (the Giver of Life)، وخالـق مصر (The Creator of Egypt)[1]، وهـذه المفاهيم لا تقتصر على معانيها، ولكن تؤسِّـس وتعزز الخطاب المائي المصري المهيمن، كما تفسـر الاستراتيجيات والتكتيكات المتبعة لتحقيق ذلك.

وفي هذا الإطار، يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين فرعيتين:

أ. مرحلة تحقيق الهيمنة والسيطرة على الموارد ما قبل الاستعمار

سـعى محمد علي لبناء مصر الحديثة أوائل القرن التاسـع عشر، والتي شملت مجالات عدة منها الزراعة والري، حيث عمل على توسـيع نطاق البنية التحتية للري لتحسـين الزراعة ولمواجهة أخطار الفيضان، فقام بإنشاء العديد من المشاريع الكبرى فـي حينها، منها القناطر الخيريـة بالقرب من القاهرة لحمايتها من الفيضان، ثم عمل على تأمين موارد المياه القادمة من السـودان، والتي كانت مطمعًا للدول الاستعمارية وفي مقدمتها بريطانيا، عبر اعتماد استراتيجية السيطرة على الموارد من خلال تكتيك الإذعان القسـري، فقام بالتمدد صوب السودان تحديدًا، لمواجهة التهديدات الإثيوبية بإمكانية منع مياه النيل من الوصول لمصر[2].

ثم سار حفيده، الخديوي إسماعيل، على ذات النهج، حيث استغل حركة إلغاء الرق، والمزاعم الأوروبية الاسـتعمارية للتدخل العسـكري لوقف تجارة الرقيق في إفريقيا،، لزيادة مسـاحة السـيادة المصرية في كلٍّ من البحر الأحمر، وحوض النيل،

(1) Ostigard, T., "The Egyptian Civilization and the Sun Cult in the Water Perspectives. In W., Ostreng , Transference: Interdisciplinary Communications 2008/2009.(University of Norway: Oslo, 2010)., p.p.2-3

(2) شكري، محمد فؤاد، مصر والسودان: تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر (دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2011)، ص 11–12.

فاستولى على ميناء سواكن "السودان"، ومصوع "الإريتري"، وعمل على استئجار ميناء زيلع الصومالي من الباب العالي التركي ليصبح البحر الأحمر ونهر النيل تحت الهيمنة المصرية، ثم سعى لضم إقليم بوجوس الحبشي الذي تحول إلى قاعدة للاعتداء والسلب والنهب على المناطق التابعة للسيادة المصرية، كما استهدف ترسيم الحدود بين السودان المصري، والحبشة "إثيوبيا"، بحيث يصبح نهر القاش الذي ينبع من المرتفعات الإريترية ويصب في اتجاه مدينة كسلا السودانية، حدًّا فاصلًا بين الحدود المصرية السودانية والحدود الحبشية، إلا أن الإمبراطور يوحنا الرابع رفض الطلب المصري، ووقعت مواجهات بين الجانبين في منطقة جوندات Gundat (1875) هُزم فيها الجيش المصري بسبب قلَّة العدد، ثم خسر مرة أخرى في العام التالي في معركة جورا Gura (1876)[1].

ب. مرحلة تحقيق الهيمنة والسيطرة على الموارد في عهد الاستعمار

احتلت بريطانيا مصر، عام 1882، لأسباب عدة، منها موقعها الاستراتيجي المهم الذي يربط آسيا وإفريقيا بأوروبا عبر قناة السويس التي افتُتحت عام 1869، كما تمكِّنها هذه السيطرة، من بسط نفوذها على دول حوض نهر النيل الأخرى عبر احتلال السودان وكينيا وتنزانيا وأوغندا. ولضمان استتباب الأوضاع لها في الحوض، شجعت إيطاليا على استعمار مناطق من مرتفعات إثيوبيا وإريتريا الحالية، لتكون بمنزلة خط دفاع أول ضد التقدم الفرنسي في حوض النيل[2].

لذا، قامت بريطانيا بتأمين امتثال دول المنبع لمصر اعتمادًا على قوتها في المساومة "التفاوضية"، وقوتها الأيديولوجية، فضلًا عن قوتها الصلبة، مستخدمة استراتيجيتي الاحتواء والتكامل، لتأمين الهيمنة المصرية على المياه عبر التكتيك القانوني "توقيع المعاهدات"، والامتثال النفعي "تقديم حوافز للقوى الاستعمارية الأخرى"، وكذلك تكتيك الخطاب المقبول بشأن فكرة الأمننة، واعتبار قضية النيل بالنسبة لمصر قضية أمن قومي، والحقوق التاريخية لمصر في مياه النيل، وضرورة الإخطار المسبق لها قبل

(1) لمزيد من التفاصيل حول هاتين المعركتين، انظر: ممدوح، معتز، عندما حارب الخديوي إسماعيل إثيوبيا لتأمين النيل، موقع إضاءات، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، (تاريخ الدخول: 5 يناير/كانون الثاني 2020): https://f24.link/fmb0u

(2) Nielsen, M., Ibid, p.22.

القيام بأية مشـــاريع في دول المنبع، وكذلك ضمان حصة محددة من المياه بموجب اتفاقية 1929؛ مما ســـاعد مصر على اســـتكمال تحقيق هيمنتها المائية التي بدأتها منذ عهد محمد علي[1].

جدول (14) يوضح ركائز القوة وأبرز الاستراتيجيات والتكتيكات لتحقيق الهيمنة المصرية خلال الحقبة الاستعمارية 1882-1952

الاتفاقية	ركائز القوة	الاستراتيجية	التكتيك
بروتوكول روما 1891	المساومة الأفكار	الاحتواء	القانوني "معاهدات"
اتفاقية1902	القوة الهيكلية المساومة الأفكار	الاحتواء والتكامل لإثيوبيا	القانوني النفعي الأيديولوجي "الأمننة"
اتفاقية1906	المساومة الأفكار	الاحتواء لإثيوبيا التكامل مع إيطاليا وفرنسا	القانوني النفعي الأيديولوجي "الأمننة"
اتفاقية روما 1925	المساومة الأفكار	الاحتواء لإثيوبيا التكامل مع إيطاليا	القانوني النفعي الأيديولوجي "الأمننة"
اتفاقية 1929	القوة الصلبة المساومة الأفكار	الاحتواء	القانوني الأيديولوجي "الحق التاريخي في المياه"

2. مرحلة الحفاظ على الهيمنة منذ الاستقلال وحتى نهاية الحرب الباردة

قامت مصر بعد الاستقلال، باستخدام جميع استراتيجيات القوة والتكتيكات والموارد المتاحة للحفاظ على هيمنتها المائية التي حققتها في المرحلة الأولى، وقد كانت نقطة البداية توقيع اتفاقية 1959 مع السودان التي وزَّعت الحصة المائية عليهما باعتبارهما دولتي

(1) تم الحديث عن هذه الاتفاقيات بالتفصيل في الفصل الأول.

مصب، وصولًا لاستراتيجية السيطرة على الموارد عبر بناء السد العالي لحجز المياه أثناء الفيضان ومنع فقدان المياه في البحر المتوسط، ثم لتوليد الكهرباء. وفي إطار الحفاظ على هذه الهيمنة اتبعت مصر أيضًا تكتيك المنفعة، وخطاب التعاون مع دول الحوض في العديد من المشاريع التي لا يتعلق بعضها بالضرورة بمياه النيل، كما لجأت أيضًا إلى تكتيك الإذعان القسري من خلال الأعمال غير المعلنة لإضعاف إثيوبيا تحديدًا عبر دعم المعارضة الإثيوبية، ودول الجوار في مواجهاتها العسكرية مع أديس أبابا؛ ما جعلها قادرة على الحفاظ على موقفها المهيمن وتعزيزه لأكثر من أربعين عامًا.

أ. اتفاقية 1959 والتعزيز القانوني للهيمنة المصرية

حافظت مصر على هيمنتها المائية وعززتها خلال فترة ما بعد الاستعمار، من خلال اتفاقية 1959 مع السودان، والتي مارست من خلالها كل أبعاد القوة، والتكتيكات المختلفة للحفاظ على الهيمنة من خلال هذه الاتفاقية التي تعتبر من وجهة نظرها "تتمَّة" للاتفاقيات السابقة، وركيزة أساسية لأي اتفاق مستقبلي مع إثيوبيا أو باقي دول المنبع، وتمنحها سيطرة شبه كاملة على مياه النيل.

لقد استندت مصر إلى ركيزتي قوة المساومة والأفكار، واتبعت استراتيجيتي الاحتواء والتكامل في الاتفاقية على النحو التالي:

1- اتباع التكتيك القانوني (الإذعان القانوني) من خلال اتفاقية ثنائية ملزمة أقرَّت بالحقوق التاريخية لمصر في مياه النيل، فضلًا عن تأكيدها على المزايا التي حصلت عليها في اتفاقية 1929 والتي بات من الصعوبة بمكان على أي نظام سوداني لاحق الطعن في هذه الاتفاقية من الناحية القانونية[1].

2- اتباع تكتيك الخطاب من حيث النص على الحقوق المصرية التاريخية، والحقوق المكتسبة، في إطار فكرة الأمننة، وكذلك تحديد حصة مصر، بما لا يجوز الاقتراب منها أو تعديلها، إلا بتوافق الطرفين؛ ما يعني حق الاعتراض (فيتو) لمصر.

3- اتباع التكتيك النفعي من خلال مجموعة من الحوافز التي يمكن تلمُّسها في العديد من بنود الاتفاقية:

(1) Cairo, Agreement 63 Between the Republic of the Sudan and the United Arab Republic for the full utilization of the Nile waters, Ibid, Article 1-2

أ- السـماح للسـودان ببناء سد الروصيرص، لاسـيما أن البنك الدولي اشترط ضرورة التوصل لاتفاق مع مصر قبل الموافقة على عملية التمويل، كما لم يتم وضع ارتباط شرطي بين بناء الروصيرص وبناء السد العالي.

ب- إعطاء السـودان حصة من المياه أكثـر من احتياجاته الفعلية، فضلًا عن إعطائه ضعف حصة مصر من المياه التي سـيوفرها السـد العالي (14.5 مليار من إجمالي 22 مليارًا مقابل 7.5 مليارات فقط لمصر).

ج- فكرة التعويض عن الضرر المترتب على إنشاء السد العالي؛ حيث تدفع مصر 15 مليون جنيه تعويضًا للسكان السودانيين وبخاصة لسكان وادي حلفا والنوبة، الذين سـيتضررون من بناء السد، على أن تقوم السلطات السودانية بترحيلهم نهائيًا قبل عام 1963 وفقًا للبندين 6 و7 من القسم الثاني من الاتفاقية[1].

د- عوائد المشاريع المشتركة التي تستهدف ضبط النهر وزيادة إيراداته تتم بصورة مناصفة بين الجانبين وفقًا للقسم الثالث والرابع من الاتفاقية.

وإذا كانت الاتفاقية قد حققت لمصر والسودان فوائد عدة، إلا أن النقطة الأهم بالنسـبة لمصر هو تشكيل تحالف استراتيجي مع السودان لمواجهة أية محاولات من دول المنبـع وفي مقدمتها إثيوبيـا، لتعديل الحصص المائية أو النكوص عن الحقوق التاريخية والمكتسبة، وربما هذا ما أثار حفيظة إثيوبيا وباقي دول المنبع، لاسيما نص الاتفاقية على ضرورة الحصول على موافقة البلدين أولًا على أية مشاريع هيدروليكية لدول المنبع، مع خضوعها لإشـراف لجنة فنية مصرية/ سودانية مشتركة، وبالتالي فإن اللجنة الفنية المشتركة هي تكتيك فني آخر للسيطرة على نهر النيل.

وبشكل عام، عزَّزت الاتفاقية وقنَّنت موقف مصر المهيمن المائي ولا تزال تعيق -من وجهة نظر دول المنبع- الجهود التعاونية الهادفة إلى الاستخدام العادل للموارد المشتركة[2].

(1) Ibid, Article, 6-7.

(2) Endaylalu, G., "Egypt's Quest for Hydro Hegemony and the Changing Power Relation in the Eastern Nile Basin", Ethiopian Journal of Social Science,(Vol. 5, No. 1, May, 2019) P.47

كما أن النقطة الأخرى المهمة لمصر هي السماح ببناء السد العالي، والسيطرة على الموارد من خلال السيطرة على بعض المناطق التي يقطنها نوبة السودان وتهجير هؤلاء مقابل تعويض مادي، لبناء السد الذي يعد أهم المشاريع الهيدروليكية في تاريخ مصر.

شكل (9) يوضح حصص مصر والسودان بالمليار متر مكعب بموجب اتفاقية 1959

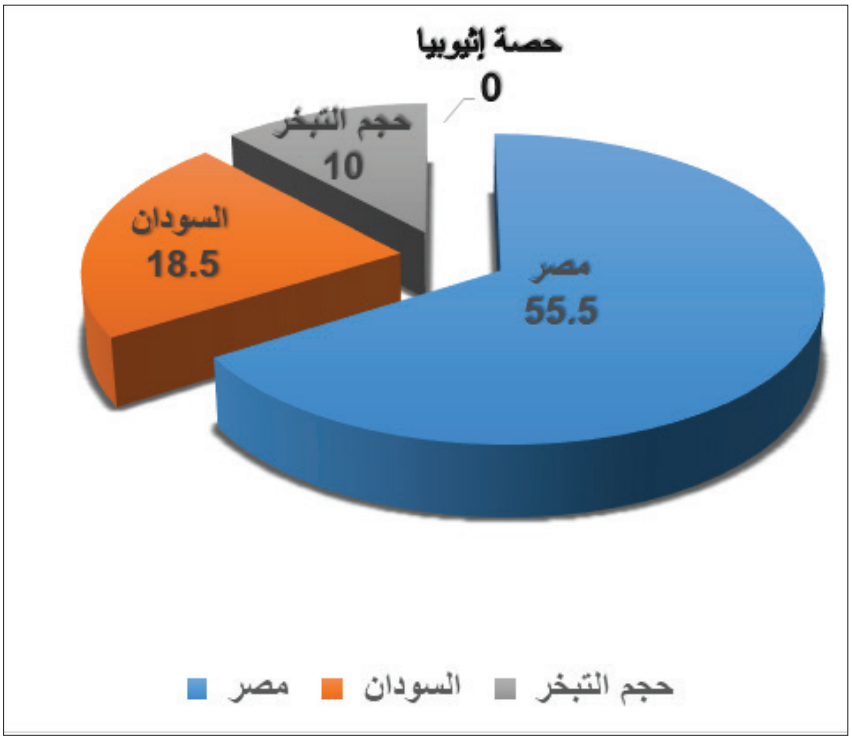

***المصدر**: من إعداد الباحث وفقًا لبنود اتفاقية 1959.

ب. السد العالي واستراتيجية السيطرة على الموارد

يتم التحكم في نهر النيل داخل مصر بالكامل من خلال سدَّين أساسيين، أولهما: سد أسوان القديم الذي بُني عام 1902 بسعة تخزينية قُدِّرت بحوالي مليار متر مكعب فقط، ثم تضاعفت خمس مرات، عام 1934، ما دفع عبد الناصر في حينها للتفكير في إقامة تخزين دائم أكثر اتساعًا،، ليكون بديلًا عن التخزين في بحيرة تانا، ولرغبته في

التخلص من الهيمنة المائية والسياسية الإثيوبية، فكانت فكرة السد الثاني (السد العالي) الذي يبعد 7 كيلومترات عن سد أسوان، وقد تم الانتهاء منه عام 1971، بمساحة تخزينية ضخمة تُقدَّر بـ162 مليار متر مكعب، منها 31 مليار متر مكعب تخزينًا ميتًا أسفل التوربينات، و90 مليار متر مكعب تخزينًا نشطًا، والباقي 41 مليار متر مكعب بمنزلة تخزين احتياطي للفيضانات العالية[1]. أي إن سعته التخزينية تعادل تقريبًا ضعفي الإيراد السنوي لنهر النيل.

شكل (10) يوضح أنواع وحجم التخزين في بحيرة ناصر

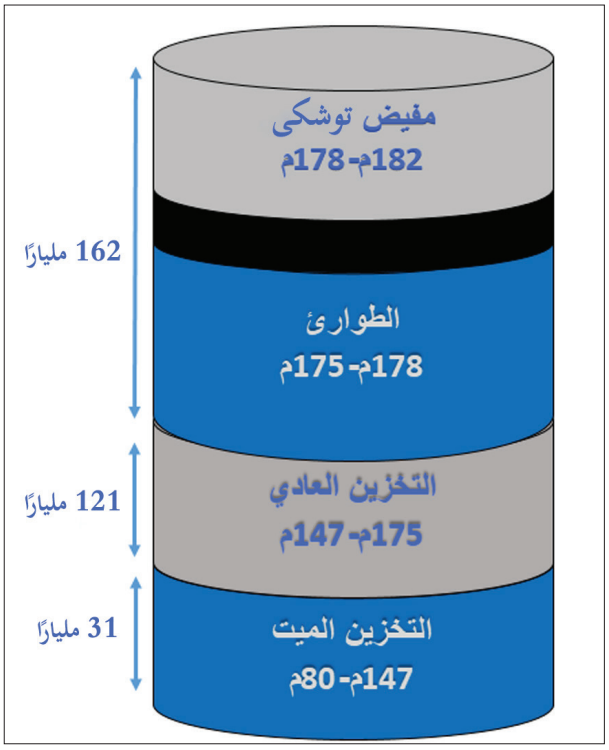

المصدر: قام الباحث بتجميع هذا الشكل من المرجع التالي: علام، محمد نصر الدين، أزمة سد النهضة الإثيوبي: قضية سياسية أم إشكالية فنية؟ (مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، القاهرة، 2014)، ص ص 144-145.

(1) Amer, M.,Ibid, P.18.

ويأتي السـد العالي في إطار استراتيجية الاستيلاء على الموارد من خلال إنشاء أعمال هيدروليكية على نطاق واسـع، كما تطلَّب ضمَّ النوبة بالاتفاق مع السـودان، مما أدَّى إلى نزوح أكثر من ستة آلاف شخص، واختفاء المنطقة التاريخية بأكملها.

وهكذا، عزَّزت مصر عمليًّا ترتيبات الهيمنة القائمة من خلال إنشـاء بنية تحتية هيدروليكية كبيرة ومتعددة الأغراض ممثلة في السـد العالي، وأصبحت مشاريع الري والطاقة الكهرومائية وإمدادات المياه التي تم تطويرها في إطار مشـروع السـد العالي في أسوان أساسًا لمطالبة مصر بحقوق المياه التاريخية[1].

وبالتزامـن مع اسـتراتيجية السـيطرة علـى الموارد، عملت مصـر على تفعيل استراتيجية الاحتواء عبر تكتيك الإذعان القسري من خلال الأعمال غير المعلنة التي تسـتهدف إضعاف الخصم سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا وهيدرولوجيًّا أيضًا؛ فقد انضم السادات، عام 1975، لتحالف سفاري المضاد للمد الشيوعي (يضم الولايات المتحدة ومصر والمغرب والسعودية وكينيا وإيران الشاه)، وهو ما اعتبره منجستو مؤامرة مصرية ضد بلاده، كما أعلن السادات تأييده وانحيازه للسودان في خلافه مع أديس أبابا، ونفس الأمر بالنسـبة للصومال؛ حيث أيدها في بداية حرب الأوجادين، عام 1977، لكن مع ميل كفة الحرب لصالح إثيوبيا عملت الدبلوماسية المصرية على التدخل للتهدئة([2]).

كما عاد ملف المياه للواجهة مرة أخرى بعد إعلان السادات، عام 1979، مشروع ترعة السلام لتحويل جزء من مياه النيل صوب سيناء لري 35 ألف فدان؛ حيث أعلنت إثيوبيا أن هذا المشروع ضد مصالحها، وتقدمت بشكوى إلى منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك، تتهم فيها القاهرة بإساءة استخدام مياه النيل، كما هدَّد منجستو بإمكان تحويل مجرى النهر، وإقامة مشـروعات تعيق وصوله إلى مصر، فيما ردَّ السـادات بخطاب شـديد اللهجة أعلن فيه أن مياه النيل خط أحمر مرتبط بالأمن القومي المصري، كما هدَّد بإعلان الحرب على إثيوبيا إذا حدث ذلك[3].

(1) Carles, A.,Ibid, P.44

(2) حول هذه العلاقة وهذا الدور، انظر: فودة، محمد رضا، «السياسة الخارجية المصرية تجاه منطقة القرن الإفريقي»، بحث قُدِّم للمؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (القاهرة، 3–5 ديسمبر/كانون الأول 1988)، ص ص 10–22.

(3) لمزيد من التفاصيل، انظر: مصر، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، العلاقات المصرية الإثيوبية، (تاريخ الدخول: 1 مايو/أيار 2020): https://f24.link/i8XSe

كما قامت مصر منذ عهد عبد الناصر بدعم جبهة التحرير الإريترية في مواجهة النظـام الإثيوبي، ثم دعم المعارضة الأورومو والأوجادين، وهو الدعم الذي اسـتمر بعـد رحيله، وظهر بوضوح في الحرب الإثيوبية-الإريترية 1998-2000؛ حيث قامت القاهرة بتقديم المعدات العسـكرية للحكومة الإريترية، واستمر التقارب بين الجانبين في مجالات التعاون السياسـي والاقتصادي والعسكري، وظل الدعم مستمرًّا بحسب إثيوبيا حتى ما قبل المصالحة الإثيوبية-الإريترية، عام 2018[1].

ج. المشاريع التعاونية في دول الحوض واستراتيجية الاحتواء والتكامل

عملـت مصر، جنبًا إلى جنب اسـتراتيجية السـيطرة على المـوارد إلى تطبيق اسـتراتيجيتي الاحتواء والتكامل مع دول الحوض بصفة عامة من خلال إنشـاء آليات مؤسسـية تعاونية لمسـاعدتها الفنية في البحث عن موارد مائية بديلة لنهر النيل، عبر تكتيكي المنفعة والخطاب المقبول، من خلال التركيز على قضايا "التعاون"، والتعاون الفنـي لصالـح الجميع، لإقناعهم بالقبول بالاتفاقيـات التاريخية، أو على الأقل عدم المناداة بضرورة تغييرها.

1- مشروع الهيدروميت (Hydromet Project)، وهو أول مشروع تعاوني (1967) بدعـم من مصر وكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ ويسـتهدف دراسـة الأرصاد الجوية والمائية لحوض البحيرات الاسـتوائية؛ حيث أقيمت محطات رصد في مناطق تجمع الأمطار الرئيسـية في بحيرات فيكتوريا وكيوجـا وألبرت بتمويل دولي في مرحلتيه الأولـى والثانية وذاتي في مرحلته الثالثة والأخيرة، وقد ضمَّ المشـروع دول الهضبة الاسـتوائية الستة باستثناء زائير (الكونجو الديمقراطيـة حاليًّـا) التي اكتفت بكونها مراقبًا، فضلًا عن دولتي المنبع، بينما فضَّلت إثيوبيا صفة المراقب، وعلى الرغم من أن المشـروع اسـتمر لمدة 25 عامًا، فقد فشل في تحقيق أهدافه، لعدم مشاركة دولة أساسية وهي إثيوبيا، كما أن البرنامج عانى أيضًا من الشـكوك وانعدام الثقة بين دول المنبع والمصب[2]، لاسـيما أنه لم يناقش القضية

(1) Ejigu, N.,Ibid.,P.69.

(2) Swain, Ashok, "Challenges for Water Sharing in the Nile Basin: Changing Geo-Politics and Changing Climate", Hydrological Sciences Journal, (Vol,56,No.4, 2011) , p.692

الأساسية لدول منبع حوض النيل وهي وضع إطار قانوني جديد شامل.

2- تجمع الأندوجو (UNDOGO)، ويعني بالسواحلية: الإخاء، وهو فكرة مصرية (1983) لدعم التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي، وليكون بمنزلة آلية للتشاور والتنسيق بين دول الحوض تجاه كافة القضايا الإقليمية، وليست المائية فحسب، ولقد انضمت إليه كل الدول باستثناء إثيوبيا وكينيا كمراقبين، وكان بمنزلة منظمة اقتصادية شبه إقليمية دائمة. وتباينت وجهات النظر بشأنه، ما بين وجهة نظر ترى أن مصر ترغب من خلاله في ممارسة دور الهيمنة، ووجهة نظر أخرى ترى أنه آلية إفريقية لتعزيز الاعتماد الإفريقي على الذات[1]. وقد واجهت التجمع عقبتا التمويل، والتنافس السوداني-الإثيوبي بشأن استضافة لجان المتابعة[2] مما أدى لتجميده.

3. مرحلة تعزيز الهيمنة بعد انتهاء الحرب الباردة وحتى ثورة يناير/كانون الثاني 2011

لقد عملت مصر من خلال هذه المرحلة على تعزيز هيمنتها عبر استراتيجيتي الاحتواء والتكامل من خلال طرح صيغ أكثر قبولًا، وتقديم مزيد من الأطر التعاونية، والنفعية.

وفي هذا الصدد، يمكن الحديث عن ثلاث آليات:

الأولى: آلية التيكونيل TECCONILE (1992).

الثانية: مبادرة حوض النيل Nile Basin Initiative (1999).

الثالثة: المكتب الفني الإقليمي للنيل الشرقي (الإنترو) Eastern Nile Technical Regional Office (ENTRO) (2001)[3].

الأولى: آلية التيكونيل (Tecconile) 1992

كانت التيكونيل (لجنة التعاون الفني لتعزيز التنمية وحماية البيئة لحوض النيل) TECCONILE بمنزلة الإطار المؤسسي الثالث الذي دشَّنته مصر وبمساعدة الوكالة الكندية للتنمية الدولية، عام 1992، في محاولة لإحياء مشروع الهيدروميت، وضمَّت

(1) Brunnee, J., & Toope, S, "The Changing Nile Basin Regime: Does Law Matter?, Harvard International Law Journal, (Vol. 43, No. 1, Winter 2002), p.133

(2) مصر، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق.

(3) على أن نرجئ الحديث عن اتفاقية الإطار التعاوني «عنتيبي» في القسم «ثانيًا» لارتباطها بصورة كبيرة بالآليات الإثيوبية، والمصرية أيضًا.

عضويــة اللجنــة كلًّا من مصر والســودان ورواندا وتنزانيا وأوغنــدا وزائير (الكونغو الديمقراطية)، بينما شــاركت إثيوبيا وكينيــا وإريتريا وبوروندي كمراقبين، ومع ذلك، وبسبب التغيرات الجيوسياسية التي شهدها القرن الإفريقي أوائل التسعينات مع نهاية الحــرب الباردة، ووصول جبهة زينــاوي للحكم، وتزايد طلب إثيوبيا على المياه بعد موجات الجفاف، أصبحت إثيوبيا مشاركًا نشطًا في اللجنة، لكنها طالبت باتفاقية جديدة لدول الحوض، وبرز ذلك بوضوح في الاجتماع الوزاري الثالث في أروشــا، تنزانيا، عام 1995، في حين ركزت مصر على خطة العمل المكونة من عدة مشاريع معظمها مستوحى من الهيدروميت[1]؛ ما أعاق هذه المبادرة أيضًا.

الثانية: مبادرة حوض النيل Nile Basin Initiative (1999)

وهي بمنزلة منتدى غير ملزم لدول الحوض، ضمَّ لأول مرة كل دوله باســتثناء إريتريــا التي اكتفــت بصفة مراقب، وفق مبدأ المنفعة للجميــع، وليس وفق المعادلة الصفرية؛ بهدف التشــاور والتنســيق لتحقيق التنمية المستدامة والإدارة المشتركة لمياه الحوض وفق مبدأ الاســتخدام المنصف للموارد المائية المشــتركة[2]، وهو ما يعكس رؤية دول المنبع بالأساس، كما يحوِّل الطابع التنافسي (الصراعي)، إلى طابع تعاوني.

وقسمت المبادرة دول الحوض لفرعين رئيسيين: الأول هو حوض النيل الشرقي، ويشمل بصفة أساسية مصر والسودان وإثيوبيا، ومعهم إريتريا، والثاني هو حوض نيل البحيرات الاستوائية، ويشــمل الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي وكينيا وتنزانيا وأوغندا، إضافة إلى مصر والســودان باعتبارهما دولتي المصب، ويتم تمويل المبادرة ذاتيًّا من خلال الدول الأعضاء (35 ألف دولار لكل دولة ســنويًّا)، أما الجزء الأكبر من التمويل، فيأتي من الجهات المانحة الدولية، خاصة البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحــدة الإنمائي والوكالة الكندية للتنمية الدوليــة، ولقد كانت هذه المبادرة بمنزلة ترتيب انتقالي (Transitional Arrangement) يســتهدف في المقام الأخير إيجاد إطار قانوني ومؤسســي يحكم العلاقات التعاونية بيــن دول الحوض (Permanent Legal Framework)[3].

---

(1) Endaylalu, G.,Ibid, P.48.

(2) لمزيد من التفاصيل حول المبادرة، انظر:

Nile Basin Initiative, Who We Are,
https://www.nilebasin.org/nbi/who-we-are

(3) Brunnee, J., & Toope, S., Ibid, p.108

أي إنهـا إطـار مؤقت فقط لحين وجود الإطار المؤسسـي الدائم، لاسـيما أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية غير ملزمة، كما أنها تضع الأطر العامة فقط التي تحتاج لتفصيلات حسب كل حالة نهرية، فضلًا عن أن دول الحوض ليست منضمة لها.

وبالفعل، تم تشـكيل لجنة لوضع هذا الإطار القانوني والمؤسسـي، واستمرت المشـاورات أكثر من عشر سـنوات، وبالرغم من التوصل لاتفاق بشأن معظم البنود؛ إلا أن التباينات بين دول المنبع والمصبِّ حول عدد قليل منها حال دون دخولها حيز التنفيذ. لذا، عملت المبادرة وفق مسارين متوازيين، هما: مسار عمل المبادرة، والثاني: مسار صياغة الاتفاقية الإطارية[1].

وكان مـن أهـم القضايا الخلافية في هذا الشـأن فكرة الإخطار المسـبق التي اعترضت عليها إثيوبيا في بداية الأمر لاعتبارات السيادة، ولأن مصر لم تقم بإخطارها بشـأن أي من مشـاريعها المائية (في إشارة إلى السد العالي)، لكن في النهاية وافقت أديـس أبابـا على هذا المبدأ بعد اقتناعها بأنه أحد مبادئ القانون الدولي، لكن العقبة الأساسـية التـي واجهت المبادرة كانت فكرة الأمـن المائي وارتباطه بالأمن القومي، وتمسـك مصر والسـودان بالحصص التاريخية والحق المكتسب وفق اتفاقية 1959، وهو ما قوبل برفض شـديد من هذه الدول حال دون تحول المبادرة لآلية مؤسسـية قانونية دائمة لدول الحوض[2].

وفي يوليو/ تموز 2010، قررت مصر عدم المشـاركة في فعاليات المبادرة بكافة أنشطتها، نتيجة توقيع 5 من دول الحوض على الاتفاقية الإطارية (عنتيبي).

الثالثة: المكتب الفني الإقليمي للنيل الشرقي (الإنترو)

Eastern Nile Technical Regional Office (ENTRO)

أُنشـئ في مارس/ آذار 2001، ويضم بصفة أساسـية دول حوض النيل الشرقي الثلاثة، لبحث وتنفيذ المشروعات المائية المشتركة التي تضمنها برنامج العمل لحوض النيـل الشـرقي (Eastern Nile Subsidiary Action Program) المنبثـق عن مبادرة

(1) Tedla ,N., "In-Depth Analysis: Past Agreements on the Nile in View of the Law of Treaty and The CFA", Addis standard , 11October, 2017,

(2) In-Depth Case Study of the Nile River Basin, International Waters Governance, p.p.9-10(Visited on 22/06/20) https://f24.link/zOELn

حــوض النيل. ويتضمن البرنامج مشــاريع عدة، تتركز في مجــال مراقبة الفيضانات، وتوليد الكهرباء، وأهمها[1]:

1- إنشــاء آلية مشتركة لمراقبة الفيضان والإنذار المبكر من خلال المشاركة في المعلومات وتحليل البيانات والسعي لتخفيف الآثار السلبية للفيضان.

2- مشــروع اســتثمار تجارة الطاقة بين الدول الثلاثة والدول الأخرى وإنشــاء شبكات ربط كهربي بينها.

3- مشــروع إدارة أحــواض الأنهار لتحقيــق الفائدة والتعاون على المســتوى الإقليمي، وتقليل كميات الطمي المترسبة في بحيرة ناصر.

4- مشــروع إنشــاء وتطوير نموذج رياضي تخطيطي للنيل الشرقي لتقييم تأثير المشروعات التنموية ذات الفائدة المتبادلة سلبًا وإيجابًا.

وقد تعطلت معظم مشاريع الإنترو لغياب الثقة بين دولتي المصب وإثيوبيا التي قدمت مشــاريع بعض الســدود في العقد الأول من الألفية الثالثة، ومنها سد الحدود (النهضة)، لكنه قوبل برفض مصري؛ ما دفعها إلى الشــروع في بنائها بصورة منفردة للمرة الأولى في إطار اســتراتيجية الســيطرة على الموارد، أو ما يعرف بآلية الإكراه بالنسبة للقوى غير المهيمنة في الحوض، كما سنرى لاحقًا.

ومن هنا، يمكن القول: إن الآليات التعاونية يمكن أن تكون آلية للدولة المهيمنة (مصر) في إطار استراتيجية الاحتواء والتكامل عبر تكتيك المنفعة وإبراز وجود منافع من هذه المشاركة، مثل الهيدروميت والتيكونيل، لكن هذه الهيمنة من وجهة نظر إثيوبيا دعتها للمشــاركة بصفة مراقب فقط على اعتبار أنها مبادرات فنية بشــكل أساسي لم تعالــج الإشــكالية المهمة بالنســبة لها، وهي قضية إعادة تخصيــص المياه. لكن في المقابل، يمكن أن تكون المبادرة التعاونية أداة للدول غير المهيمنة مثل مبادرة حوض النيل في إطار آلية النفوذ عبر تشــكيل تحالفات استراتيجية وإطلاق المبادرات المائية الدبلوماســية؛ حيث تعتبرها فرصة لموازنة قوة مصر وتغيير الديناميكيات الأساســية للحوض وتحقيق نتيجة أفضل لموارد النيل المشــتركة، كما يمكن الاســتفادة أيضًا، فــي إطــار آلية النفوذ، من دعم المانحين مثل البنــك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لاســيما ما يتعلق بتســهيل الاســتثمار في بناء مشــاريع هيدروليكية واسعة

(1) مصر، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق.

النطــاق فــي المرتفعات، خاصة أن إثيوبيا كانت تواجَه بشــروط البنك الدولي، الذي يشترط ضرورة موافقة كل دول الحوض على المشاريع الهيدروليكية؛ ما يسمح لمصر بالاعتراض على إنشاء أية مشاريع هيدروليكية في دول المنبع[1].

وهكذا، نجحت مصر كدولة المصب، عبر اســتخدام اســتراتيجيات وتكتيكات متنوعــة؛ فــي فرض الوضــع الراهن لمدة أربعة عقود، لكن ليــس معنى ذلك وجود رضــا إثيوبي بهذا الأمر، بل ســعت هي الأخــرى عبر آليات متعددة لمقاومة وتحدي هذه الهيمنة.

جدول (15) يوضح التكتيكات المصرية للهيمنة وللحفاظ على الهيمنة قبل بناء سدِّ النهضة

التكتيك / المرحلة	الإذعان القسري	النفعية	القانونية	الأيديولوجية
ما قبل الاستقلال "1811-1952"	- تمدد محمد علي صوب السودان. - سعي الخديوي إسماعيل لضم إقليم بوجوس الحبشي وترسيم الحدود بين السودان المصري والحبشة. - بناء مصر خزان أسوان 1902، وجبل الأولياء في السودان 1937.	- سماح بريطانيا، 1902، لإثيوبيا بالحصول على بني شنقول وضمها لحدودها.	- توقيع عدد من الاتفاقيات والمذكرات الثنائية والبروتوكولات في الفترة من 1891 وحتى 1929 التي تعطي مصر حقوقًا تاريخية ومكتسبة في مياه النيل "48 مليار متر مكعب"، مع عدم السماح لدول المنبع بالقيام بأي إجراء يمنع وصول المياه أو يؤخرها أو يقلّل من كميتها، إلا بموافقة مصرية.	- مصر هبة النيل. - حقوق مصر تاريخية في مياه النيل. - مياه النيل قضية أمن قومي "فكرة الأمننة". - ضرورة الإخطار المسبق.

(1) Casca˜o ,A., ," Ethiopia–Challenges to Egyptian hegemony in the Nile Basin", Water Policy (Vol.,10 No., S 2 ,2008,P.23

منذ الاستقلال وحتى نهاية الحرب الباردة	- دعم مصر للمحاولة الانقلابية في إثيوبيا عام 1960. -بناء السد العالي، 1971، بمساحة تخزينية تقدر بـ162 مليار متر مكعب. - انضمام مصر، عام 1975، لتحالف سفاري المضاد للمد الشيوعي ولنظام منجستو. - دعم مصر العسكري والسياسي لجبهة تحرير إريتريا، ثم الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، والجبهة الديمقراطية الشعبية الإثيوبية في مواجهة هيلاسيلاسي ومنجستو. - دعم مصر للصومال في حرب الأوجادين، 1977-1978. - تهديد السادات، نهاية السبعينيات بشنّ حرب ضد إثيوبيا حال المساس بمياه النيل.	- السماح للسودان ببناء سد الروصيرص والحصول على تمويل دولي. - إعطاء السودان بموجب 1952 حصة مائية تزيد عن استخداماته. - دفع تعويض لسكان وادي حلفا والنوبة جرَّاء السد العالي. - عوائد المشاريع المشتركة التي تستهدف ضبط النهر وزيادة إيراداته تتم بصورة مناصفة بين مصر والسودان. - مجموعة من المشاريع في إطار الاستفادة المشتركة، مثل: الهيدروميت، والأندوجو.	- اتفاقية 1959 مع السودان التي تعطي مصر حصة تُقدَّر بـ5.55 مليار متر مكعب، وتقرُّ بحقوق مصر التاريخية.	- حقوق مصر تاريخية في مياه النيل. -مياه النيل قضية أمن قومي "فكرة الأمننة". - ضرورة الإخطار المسبق.

بعد انتهاء الحرب الباردة وحتى ثورة يناير/كانون الثاني 2011	- رفض مصر، 2010، مشروع إنشاء إثيوبيا 3 سدود على النيل الأزرق.	- مجموعة من المشاريع المشتركة مثل التيكونيل، ومبادرة حوض النيل، والمكتب الفني لحوض النيل الشرقي، ومبادرة حوض النيل بما يسمح بالتمويل الدولي للمشاريع المشتركة.	-السعي لوضع إطار مؤسسي وقانوني لدول حوض النيل "اتفاقية عنتيبي" تضمن حصة مصر التاريخية، واشتراط الإخطار المسبق، وحق الفيتو على أية مشاريع أو قرارات.	-مصر هبة النيل. - حقوق مصر تاريخية في مياه النيل. -القبول بفكرة الاستخدام المنصف والمعقول شرط عدم الضرر. -مياه النيل قضية أمن قومي "فكرة الأمننة". -ضرورة الإخطار المسبق.

المصدر: إعداد الباحث.

ثانيًا: الآليات الإثيوبية لمواجهة وتحدي الهيمنة المائية المصرية

رغم التباين الشـــديد في ركائز القوة بين مصر وإثيوبيا خلال الألفية الثانية، إلا أن هذا لم يمنع أديس أبابا من محاولة مواجهة الهيمنة المصرية، والســـعي لإفشـــال اســـتراتيجيات مصر المختلفة ســـواء المتعلقة بالسيطرة على الموارد، أو من الاحتواء والتكامـــل عبـــر العديد من الآليات التي تحدث عنها زيتون ووارنر، عام 2006، وهي الإكراه والنفوذ والتغيير عبر استخدام العديد من تكتيكات الطرف المهيمن ذاته، مثل: التكتيك القانوني، والتكتيك النفعي من خلال الحوافز المتمثلة في إبراز فوائد التعاون التي ستحصل للجميع، خاصة لدول المنبع، جرَّاء هذه المشاريع، وهو ما يتزامن أيضًا

مع تكتيك الأيديولوجيا والأفكار ونهج الخطاب المقبول، فضلًا عن استخدام أسلوب الموارد الإكراهية، للنَّيْل من سمعة مصر الدولية.

ولقد أثَّرت الأوضاع الداخلية في إثيوبيا بصورة كبيرة على الآليات المتبعة لمواجهة وتحدي الهيمنة المصرية؛ حيث اختلف الوضع قبل وصول الجبهة الشعبية للحكم، عام 1991، عن الوضع في الألفية الجديدة، لاسيما مع انتهاء الحرب مع إريتريا.

وفي هذا الإطار، يمكن الحديث عن جزئيتين:

1- آليات إثيوبيا منذ الحرب الباردة وحتى نهاية الألفية الثانية

لم يشغل الملف المائي اهتمامًا كبيرًا في إثيوبيا، حتى ثمانينات القرن الماضي، بسبب الأزمات الداخلية والخارجية التي مرَّت بها البلاد خلال تلك الفترة؛ ما انعكس سلبًا على سياسات الدولة في مجال المياه، والتي تجسدت في ضعف مؤسسات المياه القائمة على البحوث الوطنية، وضعف الكوادر الفنية المؤهَّلة، فضلًا عن نقص الموارد المالية المحلية والخارجية، وصعوبة اختراق المؤسسات المالية كالبنك الدولي وصندوق النقد للحصول على التمويل اللازم، وقد جاءت موجة جفاف الثمانينات لتدق ناقوس الخطر في البلاد، والتي فاقمت من حالة السخط ضد نظام منجستو، ما عجَّل بسقوطه، لاسيما في ظل عدم وجود وزارة للري في البلاد حتى التسعينات، والافتقاد لسياسة وطنية مائية شاملة[1].

هذه العوامل جعلت البدائل الإثيوبية ضئيلة، كما جعلت فعاليتها محدودة في مواجهة مصر.

فتاريخيًّا استخدمت إثيوبيا آلية الإكراه عبر التهديد بتحويل مجرى النهر أو حتى غلقه (Blocking The River)، في ظل تهديد مصر بعدم تعيين أسقف الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية التي كانت تابعة حتى خمسينات القرن الماضي لكنيسة الإسكندرية، أو عندما يتعرض المسيحيون الإثيوبيون لمعاملة سيئة من قبل القساوسة المصريين[2].

وخلال الحرب الباردة، سعى هيلاسيلاسي من خلال آلية النفوذ لإفشال التقارب الإقليمي والدولي مع مصر وتشكيل تحالف مع السودان للضغط عليها كي تقبل

(1) Endaylalu, G., Ibid, P.50.

(2) Ibid,p.44.

بدخـــول إثيوبيا طرفًا في التفاوض الخاص باتفاقية 1959، ثم الحصول على ضمانات مـــن الخرطـــوم بعدم الموافقـــة على اتفاقية 1959 وفق الصيغـــة المصرية، كما طالب هيلاسيلاسي الولايات المتحدة عبر سفيره في أديس أبابا، برفض تمويل مشروع السد كونه يضرُّ بمصالح إثيوبيا، وكذلك الضغط في اتجاه قبول مصر الدخول في مفاوضات معها بشأن موضوع المياه بصفة عامة[1].

وخلال مرحلة التســـعينات، اتبعت إثيوبيا تكتيك النفوذ عبر تشـــكيل تحالفات اســـتراتيجية ســـواء مع الطرف المهيمن (مصر)، أو الأطـــراف الأخرى؛ ويلاحَظ أن ذلـــك كان مرتبطًا بحداثـــة الانتهاء من الحرب وبداية تولي الجبهة الشـــعبية الحكم، وعدم الرغبة في إثارة المشـــاكل ســـواء مع دول الجوار كإريتريا والســـودان أو الدول ذات الثقل الاستراتيجي مثل مصر. لذا، قامت، عام 1991، بإعادة علاقتها مع السودان بعد الزيارات المتبادلة بين البشير وزيناوي، وتم التوقيع على اتفاق تضمَّن، إلى جانب القضايـــا الاقتصاديـــة، قيام كل طرف بالتخلي عـــن دعم المعارضة في الطرف الآخر؛ حيـــث قامـــت إثيوبيا بطرد الجيش الشـــعبي، وفي المقابل تخلى الســـودان عن دعم الأوروموالمتمركزين في الدمازين وإغلاق معسكراتهم[2].

كمـــا قامت إثيوبيا بتوقيع اتفاق إطار تعاون عام مع مصر، 1993[3]، تنص المادة 5 منه على "امتناع كل طرف عن الانخراط في أي نشاط متعلق بمياه النيل قد يسبب ضررًا ملموسًا لمصالح الطرف الآخر، كما تعهد الطرفان بموجب المادة 6، "بالتشاور والتعاون في المشـــاريع التي تعود بالنفع عليهما، مثل المشـــاريع التي من شأنها زيادة حجم التدفق وتقليل فقدان النيل؛ وذلك عبر "إنشـــاء آلية مناســـبة لإجراء مشاورات دورية حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك مياه النيل" المادة 7.

وقـــد حرصت إثيوبيا أيضًا في إطار آليتي التغيير والنفوذ على المشـــاركة للمرة

---

(1) مبارك، شيرين، «موقف إثيوبيا من اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان 1959»، موقع المنهل، ص ص 4-5، (تاريخ الدخول: 20 مارس/آذار 2020): https://f24.link/Y7TYu

(2) لمزيد من التفاصيل، انظر: طلال مأمون، آية، العلاقات السودانية الإثيوبية 1989-2012، (جامعة الخرطوم: كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2013)، ص ص 27-29.

(3) Cairo, Framework for General Co-Operation Between the Arab Republic of Egypt and Ethiopia, 1 July 1993, The Food and Agriculture Organization (FAO) Website, Article 5-7, (Visited on 15 Aug.,2020) https://cutt.us/F5Jo4

الأولى بصفة عضو كامل في مبادرة حوض النيل لضمان حصولها على تمويل دولي لمشـاريعها من ناحية؛ ولعدم السـماح لمصر بالسـيطرة على التجمع من ناحية ثانية؛ ولمحاولة تدشـين خطاب يؤكد ضرورة وجود إطار مؤسسـي وقانوني جديد لدول الحوض يكون بديلًا للاتفاقيات التاريخية التي لا تعترف بها.

وبالفعل، اسـتطاعت تشكيل جبهة من دول المنبع ضد دولتي المصب؛ وهو ما انعكس على الاتفاقية الإطارية "عنتيبي" التي استغرق إعدادها عشر سنوات ولم تحظ باتفاق دولتي المصب تحديدًا.

لكـن بصفة عامـة، يمكن القول بأن آليات التنافـس الإثيوبية كانت أقل مقارنة بالهيمنة المصرية الكبيرة؛ بسـبب العوامل السـابق الإشـارة إليها؛ وبالتالي لم تستطع تغيير الموقف المصري الذي استطاع الحفاظ على هيمنته على الحوض.

شكل (11) يوضح المرحلة الأولى من التفاعل الديناميكي بين مصر وإثيوبيا حتى نهاية القرن العشرين

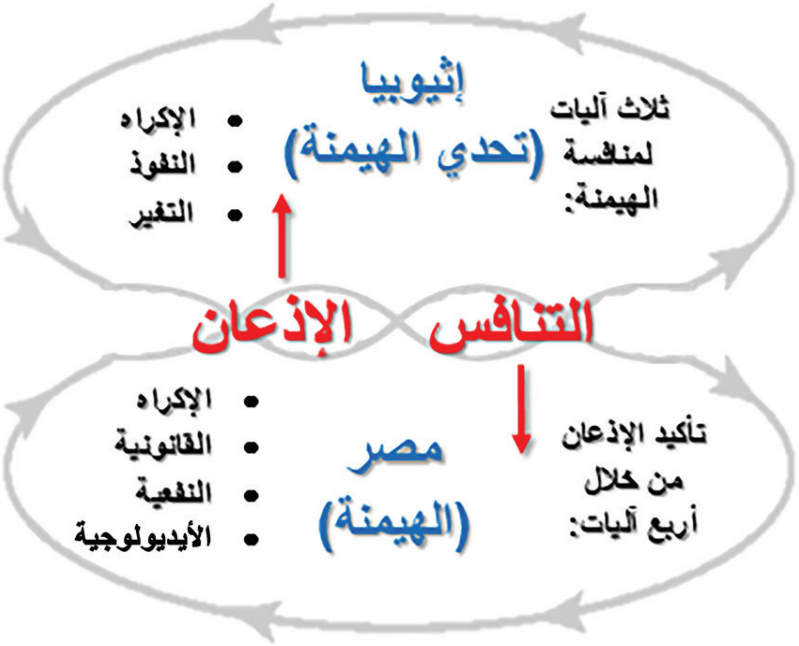

المصدر: من إعداد الباحث

2- آليات إثيوبيا منذ بدء الألفية الثالثة وحتى إنشاء سد النهضة (اتفاقية عنتيبي)

مع استتباب الأمور لحكومة زيناوي، وضعت إثيوبيا أول سياسة للطاقة عام 1994؛ حيث أعطت أولوية كبيرة لتنمية موارد الطاقة المائية، على اعتبار أن الموارد الهيدرولوجية هي أكثر أشكال الطاقة وفرة واستدامة في البلاد[1].

وقد استلهم زيناوي فكرة نجاح "النمور الآسيوية"، التي اتبعت إطارًا تنمويًّا مشابهًا ومنه فكرة توليد الطاقة الكهرومائية، لاستخدامها في عملية التنمية الصناعية وإيجاد فرص عمل جديدة من ناحية وللتصدير من ناحية أخرى بدلًا من الاعتماد على القطاع الزراعي فقط الذي يعمل به قرابة 75٪ من الأيدي العاملة في البلاد[2].

ولقد شهدت البلاد منذ بداية الألفية الثالثة طفرة مهمة في عملية إنتاج واستخدام الطاقة الكهربائية، بعد دخول الخطة الرئيسية لتوسيع نظام الطاقة الإثيوبية (System Expansion Master Plan Ethiopian Power) حيز التنفيذ عام 2005؛ حيث باتت تعتمد بشكل أساسي على توليد الطاقة الكهرومائية بنسبة تصل 95.6٪ من الإنتاج اليومي، بينما يتم توليد ما تبقى (4.4٪) من إمدادات الطاقة بواسطة الرياح والطاقة الحرارية[3].

ولكي تحقق الحكومة هذه الطموحات، كان عليها مواجهة الهيمنة المائية المصرية التي كانت دائمًا تضع العراقيل من وجهة نظرها في سبيل تحقيق هذه النهضة التنموية، عن طريق تحالفات استراتيجية مضادة من خلال الأطر التعاونية أو المؤسسية الخاصة بدول الحوض (الاتفاقية الإطارية لدول الحوض-عنتيبي)، أو من خلال تشكيل تحالف إقليمي يضمن وجود هيمنة إثيوبية تواجه الهيمنة المصرية مثل "تجمع الطاقة لشرق إفريقيا"،، ثم تشييد سدود، للمرة الأولى وبصورة منفردة، لتوليد الكهرباء بدون موافقة مسبقة من مصر في إطار آلية النفوذ، مع الترويج لمقولات تتعلق بفكرة الاستخدام

(1) Ethiopian Economic Association Report: Development, Prospects and Challenges of the Energy Sector in Ethiopia, No,7, 2007/08, p.197-198

(2) Felter, C., Ethiopia: East Africa's Emerging Giant, Council on Foreign Affairs(Newyork), 5 Oct., 2018

(3) UN: Economic Commission in Africa: The impact of Covid-19 on Africa's energy sector, And the Role of RE to Empower a Long Term and Sustainable Recovery,.2020, pp.24-25

العادل والمنصف، وعدم حدوث ضرر ملموس في إطار آلية التغيير، مقابل الخطاب المصري الخاص بالحقوق التاريخية.

وفي هذا الإطار، يمكن الحديث عن ثلاث نقاط أساسية:

الأولى: إنشاء سدود مستقلة بصورة منفردة في إطار آلية الإكراه.

الثانية: تشكيل تحالفات استراتيجية "تجمع الطاقة لشرق إفريقيا" في إطار آلية النفوذ.

الثالثة: اتفاقية عنتيبي في إطار آلية النفوذ.

الأولى: إنشاء سدود مستقلة بصورة منفردة في إطار آلية الإكراه

يمكن القول: إن فكرة إثيوبيا في بناء السدود، ليست جديدة، لاسيما أن المكتب الأميركي الذي تعاقدت معه (1958–1964)، أوصى بإقامة 33 سدًّا على النيل الأزرق وغيره، منها سد الحدود (النهضة)، لكن ظروف الحرب خلال الفترة منذ الخمسينات وحتى نهاية الألفية حالت دون تنفيذ الأغلبية منها بسبب حالة عدم الاستقرار من ناحية، وغياب التمويل من ناحية ثانية، ومع ذلك، قامت إثيوبيا بإنشاء سدين صغيرين على النيل الأزرق خلال تلك الفترة، هما: فينشا (Fincha) بسعة 80 ميجاوات، وتيس أباي (Tis Abbay) على بحيرة تانا بسعة 75 ميجاوات، لكن الطفرة الكبرى في بناء السدود كانت أوائل 2002، لاسيما في ظل نجاح إثيوبيا في إيجاد مصادر تمويل بديلة في إطار آلية الإكراه، تغنيها عن اللجوء للبنك الدولي الذي يشترط ضرورة موافقة مصر، فقامت بتشييد السدِّ الكبير الأول، وهو سد تكيزي (Tekeze)، عام 2002، على نهر عطبرة، بتكلفة تقدر بـ360 مليون دولار وبمساعدة صينية في عملية بنائه وتمويله، وقد تم الانتهاء منه في عام 2010، بسعة تخزينية تقدر بـ9 مليارات متر مكعب، ويولِّد طاقة كهربائية تقدر بـ300 ميجاوات، ثم تم تشييد السد الثاني وهو سدُّ تانا بيليس (Tana Beles)، عام 2009، على بحيرة تانا بمساعدة شركة سالليني الإيطالية؛ حيث تم بناء محطة للطاقة الكهرومائية لتوليد 460 ميجاوات[1].

ويلاحظ أن إثيوبيا بدعوى السيادة وعدم الاعتراف بالحقوق التاريخية والإخطار المسبق، لم تلتفت للتحفظات المصرية، وهي ذات المبررات التي استندت إليها في الشروع في بناء سد النهضة دون التشاور المسبق مع مصر والسودان رغم تحفظهما

(1) Salman ,S., "Grand Ethiopian Renaissance Dam: Challenges and Opportunities" The CIP Report. (Vol.10,No.2, October 2011) ,pp,21-23

على اتفاقية عنتيبي 2010، كما أنها استخدمت لغة خطاب مقبول في إطار آلية التغيير لمواجهة الخطاب المصري الخاص بالأمننة، فرفعت شعارات أن النيل ينشأ من خارج مصر، وأن دول المنبع لها أيضًا مطالبة مشروعة، تاريخية أو غير ذلك[1]، كما استخدمت أيضًا تكتيك الأمننة من خلال الإشارة إلى أن الجفاف والمجاعات يواجهان دول المنبع بقدر ما تواجههما مصر[2].

الثانية: تشكيل تحالفات استراتيجية (تجمع الطاقة لشرق إفريقيا) في إطار آلية النفوذ

لقد سعت إثيوبيا لتشكيل تحالفات استراتيجية في إطار آلية النفوذ، سواء على مستوى الحوض، أو حتى على مستوى الإقليم، لتحقيق أهداف عدة، منها مواجهة الهيمنة المصرية، تمامًا كما سعت لتشكيل هذا التحالف في مواجهة مصر والسودان خلال مفاوضات عنتيبي، كما سنرى لاحقًا.

لقد حرصت إثيوبيا على تشكيل تحالف اقتصادي يضم دول حوض النيل وغيرها، في إطار رغبتها في تعزيز قوتها الاقتصادية، من خلال احتكار تصدير الطاقة لدول الإقليم، ولكي تصبح بمنزلة بيت الطاقة (Power House) لهذه الدول، لذا شاركت عام (2005) في إقامة تجمع الطاقة لشرق إفريقيا (Eastern African Power Pool)، وهو هيئة حكومية دولية ضمَّت كل دول الحوض، فضلًا عن جيبوتي باستثناء اريتريا، لتجميع موارد الطاقة وتعزيز تبادل الطاقة بين دول المنطقة، ولتحقيق مجموعة من الأهداف، منها: تأمين مصدر الطاقة الخاص بها، وتقديم المساعدة المتبادلة في حالة حدوث عطل في أنظمة الطاقة الخاصة بها، وتقليل تكاليف الإمداد بالطاقة، وتعزيز العلاقة بين الدول[3].

(1) Fasil, A., "Scrutinizing the "Scorpion Problematique: Arguments in Favor of the Continued Relevance of International Law and a Multidisciplinary Approach to Resolving the Nile Dispute", Texas International Law Journal,(Vol,44, No.,1, 2008), p.40

(2) Nielsen, M.,Ibid,p.41

(3) Safaa Hamed, "Eastern Africa Power Pool Energy Efficiency", Workshop, Washington, March, 2010.(Visited on 1 June 2020) https://f24.link/PZyCF

وفي هذا الإطار، تم إنشاء خط الربط الكهربائي بين إثيوبيا وكل من كينيا وتنزانيا وإريتريا وأوغندا والسودان، لكن يُلاحَظ أن حجم الكهرباء المصدَّرة لكينيا والسودان تقدر بـ500 ميجاوات فقط؛ بسبب قلَّة حجم الطلب الكيني على الكهرباء؛ أو بسبب عدم وجود خطوط ربط كهربائي عالي السعة كما هي الحال في السودان الذي يستورد 100 ميجا فقط من إثيوبيا[1]. وبالتالي، فلكي تقوم إثيوبيا بتصدير قدر أكبر من هذه الطاقة، فلابد من إنشاء خطوط ربط عالي السعة ليس مع السودان فحسب؛ ولكن مع مصر أيضًا، لاسيما أن الخطط الإثيوبية تستهدف تصدير الطاقة إلى الدول الأوروبية أيضًا[2]، ولن يتم ذلك إلا من خلال مصر.

الثالثة: اتفاقية الإطار التعاوني (عنتيبي) في إطار آلية النفوذ A Cooperative Framework Agreement (CFA)

تعد اتفاقية الإطار التعاوني Cooperative Framework Agreement (CFA) أول محاولة لوضع إطار قانوني مؤسسي لدول حوض النيل مجتمعة اتساقًا مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لعام 1997، والتي طالبت الدول المعنية في كل حوض بوضع إطار قانوني يضع تفاصيل عملية استخدام الموارد، وآليات لفض النزاعات فيما بينها، كما أن الاتفاقية الجديدة ستكون بمنزلة البديل لمبادرة دول حوض النيل.

وبالرغم من نبل الهدف والغاية إلا أن الخلافات السابقة بين دول المنبع، وفي مقدمتها إثيوبيا، والمصبِّ، وفي مقدمتها مصر، ألقت بظلالها مرة أخرى على الاتفاقية التي استغرق الإعداد لها قرابة 10 سنوات (2000–2010)؛ حيث دارت الخلافات بينهما حول جزئيتي الاتفاقيات السابقة والحقوق المكتسبة؛ إذ لم يتغير الموقف بالنسبة لهما، وإن كانت مصر سعت بالإضافة لأوغندا لمحاولة تقديم اقتراحات بديلة للتغلب عليها، عبر طرح بعض المصطلحات الجديدة التي ربما تحمل ذات الدلالة، ومنها

(1) Whittington, D.,” Why Technical Discussions are Needed for the Grand Ethiopian Renaissance Dam”, The Conversation, June 8, 2016

(2) Cuesta-F., “Mammoth Dams, Lean Neighbours: Assessing the Bid to Turn Ethiopia into Africa’s Powerhouse”,. in Sören Scholvin (ed.,) ,.A New Scramble for Africa? The Rush for Energy Resources in Sub-Saharan Africa, (Rutledge Taylor & Francis Group, UK,2015) ,p.94

مفهوم الأمن المائي كبديل عن مفهوم الحقوق المكتسبة والاتفاقيات التاريخية.

لكـــن حتى هذه المحاولة باءت بالفشـــل أيضًا، وكان واضحًا مدى تحدي دول المنبع لفكرة الهيمنة المصرية تحديدًا على حوض المياه، والرغبة في وضع نظام قانوني جديد يحدُّ من هذه الهيمنة، ويعيد توزيع الحصص المائية في إطار مبدأ الاســتخدام العادل والمنصف.

ويمكن القول بوجود ثلاث قضايا خلافية أساســية، ربما تتضمن بعض القضايا الفرعية الأخرى على النحو التالي:

1- مبدأ الحقوق المكتسبة والاتفاقيات التاريخية

لقد كان واضحًا منذ بداية المفاوضات مدى الحرص المصري/ الســوداني على إقرار مبدأ الحقوق المكتســبة والاتفاقيات التاريخية، حيث طالبا بضرورة النص على أن الاتفاقية الجديدة لا تتعارض مع الاتفاقيات الســابقة، وهو ما رفضته دول المنبع. هذا الرفض يمكن تلمُّسه في ديباجة المعاهدة، التي أكدت على مبدأ الاستخدام العادل والمنصف كبديل لمبدأ الحقوق التاريخية، مع الاسترشاد بالمعايير الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لتنظيم المجاري المائية لغير أغراض الملاحة لعام 1997 في هذا الشأن.

فلقد نصت المادة 3/ بند 4 على مبدأ الاســتخدام العادل "المنصف" والمعقول لمياه نهر النيل Equitable and Reasonable Utilization، والذي فصَّلته المادة الرابعة في بندين[1]:

البنــد الأول: نصَّ على أن "تســتخدم دول حوض النيــل الموارد المائية داخل أراضيها بطريقة عادلة ومعقولة، وعلى وجه الخصوص، تســتخدم دول حوض النيل هذه الموارد المائية وتطورها بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل والمستدام لها والاستفادة منهــا، مــع مراعاة مصالح دول الحوض المعنية، بما يتفق مــع الحماية الكافية لتلك المــوارد المائية. ويحق لــكل ولاية حوض أن تحصل على حصة عادلة ومعقولة من الاستخدامات المفيدة لموارد المياه في نهر النيل.

أما البند الثاني، فوضع بعض الأسس والمعايير على سبيل المثال لا الحصر، التي يتم وضعها في الحســبان لتحديد هذا الاســتخدام، حيث نصَّ على "لضمان أن يكون

(1) Nile Basin Initiative:Cooperative Framework Agreement 2010, Article 3-4,)Visited on 1 Mars 2020) https://f24.link/r6gEX

استخدامها لموارد مياه نظام نهر النيل منصفًا ومعقولًا، يجب على دول حوض النيل مراعاة جميع العوامل والظروف ذات الصلة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:
(أ) العوامل الجغرافية والهيدروجرافية والهيدرولوجية والمناخية والإيكولوجية وغيرها من العوامل ذات الطبيعة الطبيعية.
(ب) الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول الحوض المعنية.
(ج) السكان الذين يعتمدون على الموارد المائية في كل ولاية حوض.
(د) آثار استخدام أو استخدامات الموارد المائية في إحدى دول الحوض على دول الحوض الأخرى.
(هـ) الاستخدامات الحالية والمحتملة لموارد المياه.
(و) حفظ وحماية وتنمية والاقتصاد في استخدام موارد المياه وتكاليف التدابير المتخذة لهذا الغرض.
(ز) توافر بدائل ذات قيمة مماثلة للاستخدام المخطط أو الحالي.
(ح) مساهمة كل دولة في مياه حوض النيل.
(ط) مدى ونسبة منطقة الصرف في إقليم كل دولة من دول الحوض.

ويلاحظ أن هذه المبادئ هي التي تضمنها كل من إعلان هلسنكي، 1966، واتفاقية الأمم المتحدة، عام 1997، باستثناء البندين الأخيرين "ح، ط"؛ إذ تمت إضافتهما لعنتيبي بضغط إثيوبي، وهما يعطيان ميزة إضافية ووزنًا أكبر لدول المنبع في تحديد الحصص المائية لاسيما البند "ح"[1].

وإزاء هذا، طرحت مصر تحديدًا فكرتين أساسيتين في البداية لمحاولة إثبات حقوقها بطريقة أو بأخرى دون الاصطدام بدول المنبع.

الأولى: خاصة بالتعريف، هل هو مجرى (حوض النيل) الذي نصَّت عليه قواعد هلسنكي، 1966، أم مجرى (نهر النيل) الذي أقرَّته اتفاقية الأمم المتحدة، 1997، لما لكلٍّ منهما من دلالة خاصة يترتب عليها معرفة حجم المياه المتساقطة والتي يمكن استخدامها بشكل منصف ومعقول بين الدول المشاطئة. فبحسب بعض الباحثين[2]، فإن المفهوم الأول (مجرى الحوض) أكثر شمولًا من الثاني (مجرى النهر)، لأن الأول

(1) علام، محمد نصر الدين، مرجع سابق، ص 110.

(2) عبد الحميد، هشام حمزة، دراسة لمفهوم النهر الدولي وتطبيقاته في اتفاقيات حوض النيل، آفاق إفريقية، (مجلد 11، عدد 39، 2013)، ص ص 161–162.

يتضمن الحوض المائي وجميع مشـتملاته مثل الغابات والمراعي التي تسـقط عليها الأمطار، ولا تتوجه إلى المجرى المائي الذي يشكِّل النهر، في حين أن التعريف الثاني يقتصر على المياه التي تجري في النهر وما يتصل بها من مياه جوفية قريبة وليسـت بعيـدة، وكذلك الأنهار الجليديـة والبحيرات وروافد هذا النهـر، أي باختصار يركز علـى ما يُعرف بالمياه الزرقـاء، ويتجاهل المياه الخضراء الخاصة بالنباتات والغابات والحياة البرية. ووفق هؤلاء الباحثين، فإن منابع النيل وأحواضها المختلفة تسقط عليها أمطار تُقدَّر بـ1660 مليار متر مكعب سـنويًّا، في حين أن الذي يجري في نهر النيل ويصل إلى أسوان يقدَّر بـ84 مليار متر مكعب فقط، أي حوالي 5٪ فقط. هذا الفارق بيـن المفهوميـن جعل بعض الدول، خاصـة دول المصب مثل مصر، تطالب بالأخذ بتعريف هلسـنكي، لأنه الأقرب للاسـتخدام العادل والمنصف بين دول النهر؛ حيث يضع في الحسـبان المياه الخضراء التي تسـتفيد منها إثيوبيا من نواحٍ عدة منها سياحة السفاري، كما أنه أقرب لمبدأ عدم الضرر الذي قد يحدث بسبب تلوث المياه نتيجة هذه الاسـتخدامات التي تحدث في محيط الحوض، كما أنه يعد الأقرب أيضًا لمبدأ التعاون بين الدول المشـاطئة، لاسـيما أن مصر ليس لها مورد مياه رئيسي آخر سوى النهر، عكس إثيوبيا التي تسقط عليها هذه الكميات الكبيرة من المياه والتي تقدَّر بـأكثر مـن 930 مليـار متر مكعب، ومع ذلك تصـرُّ على أن تكون لها حصة في مياه النيل، وربما كان هذا أحد أوجه التباين في وجهات النظر بخصوص عنتيبي.

وقد ظهر هذا التباين المصري-الإثيوبي في مسـودة الاتفاق، التي اسـتخدمت المفهوميـن معًـا "الحوض والنهر" في المادة 2/ أ، ب، وإن عملت على تضييق نطاق الحـوض "Nile River Basin" "وجهـة نظر دول المصب"؛ حيث يسـتخدم وفق الفقـرة "أ" فقـط في قضايا الحفاظ على البيئة وتنمية النهر وصيانته وليس فيما يتعلق بقضايـا المياه وحجمها وبالتالـي توزيعها؛ حيث نصَّت الفقرة "أ" على أنه "يُقصد به المنطقـة الجغرافية المحدودة بحدود المسـتجمع المائي لشـبكة نهر النيل، على أن يُسـتخدم المصطلح عند معالجة جوانب الحماية البيئية والصيانة والتنمية"، أما النهر فيُستخدم فيما يتعلق بالانتفاع بالمياه وفق الفقرة "ب" "وجهة نظر دول المنبع"، التي عرَّفت شبكة أو نظام مياه النيل (Nile River System) بأنه نهر النيل والمياه السطحية

والجوفية الخاصة به، ويُستخدم هذا المصطلح عند معالجة الانتفاع بالمياه[1]. أي إن الاتفاقية مالت في هذه الجزئية إلى دولتي المصب التي ربطت قبولها فكرة الاستخدام العادل والمنصف بضرورة أخذ الاتفاقية بمصطلح الحوض وليس النهر.

2. مفهوم الأمن المائي

يعد هذا المفهوم من المفاهيم المستحدثة؛ حيث لم يرد في اتفاقيات مماثلة، وإنما طرحه وفد البنك الدولي المشارك في اجتماعات أديس أبابا، يناير/ كانون الثاني 2006، كمفهوم بديل عن الاتفاقيات السابقة التي كانت تصرُّ عليها دولتا المصب وتعارضها دول المنبع، وقد وافق الجميع عليه من حيث المبدأ[2]، لكن حدث خلاف بشأنه عند الصياغة النهائية؛ فلقد عرَّفت المادة الثانية في الفقرة f الأمن المائي بأنه "حق جميع دول حوض النيل في الوصول الموثوق واستخدام نظام نهر النيل لأغراض الصحة والزراعة وسبل العيش والإنتاج والبيئة"، كما تم النص على ذات المبدأ في البند 9 من المادة الثالثة والتي أكدت على "أنه مبدأ عام لكل دول الحوض"، بينما تم إفراد المادة 14 لذات المبدأ حيث جاء في ديباجتها "مع مراعاة أحكام المادتين 4 و5، تدرك دول حوض النيل الأهمية الحيوية للأمن المائي لكل منها، كما تعترف الدول بأن إدارة التعاون وتطوير مياه نهر النيل ستسهِّل تحقيق الأمن المائي والفوائد الأخرى، لذلك تتفق دول حوض النيل بروح من التعاون على:

أ- العمل معًا لضمان تحقيق الأمن المائي لجميع الدول والحفاظ عليه".

ب- تُركت فارغة للتفاصيل الخاصة بذلك.

ومناط الخلاف بين دول المنبع والمصب يتعلق بحجم الضرر: هل هو الضرر البسيط "السلبي" أم الضرر الكبير أو "الجسيم ذو الشأن؟".

وخلال المفاوضات بات هناك تعريفان للمادة 14 (ب):

الأول تبنته دول المنبع السبعة استنادًا للمبدأ رقم 6 من مسودة الاتفاقية الخاص بحق دول حوض النيل في استخدام المياه داخل أراضيها؛ حيث أكد هذا المبدأ على أن "لكل دولة في حوض النيل الحق في استخدام مياه نظام نهر النيل داخل أراضيها

(1) Nile Basin Initiative , Ibid, Articles 1(A-B).

(2) نصر علام، ص 114.

بطريقة تتفق مع المبادئ الأساسية الأخرى المشار إليها هنا (حُسن النية وتجنُّب الضرر الكبير الذي كان عنوان البند الخامس من المادة 3)، واستنادًا لذلك تبنت دول المنبع هذا التعريف للمادة 14 "ب" وهو "عدم التأثير -أي الاستخدام- بشكل كبير على الأمن المائي لأي دول أخرى في حوض النيل"، لكنَّه حظي باعتراض السودان ومصر، التي قدَّمت صياغة أخرى هي "عدم التأثير سلبًا على الأمن المائي والاستخدامات والحقوق الحالية لأي دولة أخرى في حوض النيل"[1].

لكن هذه الصياغة رُفضت من دول المنبع وبالتالي بات الخلاف حول صياغة عدم التأثير بشكل كبير "جسيم"، أو عدم التأثير السلبي.

وإزاء هذا التباين الذي استمر قرابة 9 سنوات، قرَّر الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء النيل المنعقد في كينشاسا (22 مايو/ أيار 2009)، رفع المادة 14 (ب) من الاتفاقية ووضعها كملحق، على أن تقوم لجنة حوض نهر النيل بحل الخلاف بشأنها خلال ستة أشهر من إنشائها، لكن مصر والسودان رفضتا مرة أخرى هذا الاقتراح، وطالبتا بالاستمرار في المفاوضات لحين التوصل لحل لهذه المادة، واقترحتا إنشاء لجنة النيل بموجب إعلان رئاسي من الدول الأعضاء، لصياغته قبل التوقيع على الاتفاقية، لكن الاقتراح المصري قوبل بالرفض من دول المنبع بدعوى عدم استناده لأي أساس قانوني[2].

3- شرط الإخطار المسبق

حرصت مصر على التأكيد على هذا المبدأ الوارد في الاتفاقيات التاريخية السابقة، وفي المقابل رفضته دول المنبع التي حرصت على عدم تضمينه في مبادئها العامة، أو بنودها. وإزاء هذا التباين، تمت الإشارة إليه بصورة غير مباشرة في المادة 3/ البند 8 الذي جاء تحت عنوان "معلومات بشأن التدابير المخطَّط لها"، وتنص على "مبدأ قيام دول حوض النيل بتبادل المعلومات حول الإجراءات المخطط لها من خلال

(1) لمزيد من التفاصيل حول هذه التباينات، انظر:

Nile Basin Initiative , Ibid

(2) Ayebare, A.,“ A Political Storm Over the Nile”, International Peace Institute, (6 December 2010),.p.4.

هيئة "مفوضية" حوض نهر النيل"، وهي تشبه إلى حدٍّ كبير ما جاء في المادة 8 تحت عنوان التدابير المخطط لها، وتنص على[1]:

1. توافق دول حوض النيل على تبادل المعلومات من خلال هيئة حوض نهر النيل.

2- تلتزم دول حوض النيل بالقواعد والإجراءات التي تضعها هيئة حوض نهر النيل لتبادل المعلومات بشأن الإجراءات المخطط لها.

لكنَّ مصر تحفظت على هذه الصياغة، كما طالبت بإدراج هذا المبدأ في صلب الاتفاقية وليس في ملاحقها.

4 ـ آلية اتخاذ القرارات

لقد كان البند الثالث من المادة 36 والمعنون بـ"عملية التصويت على تعديل الإطار والبروتوكولات الأخرى"، أحد النقاط الخلافية بين دول المنبع والمصب؛ إذ أصرَّت دول المصب على ضرورة اتخاذ القرارات بالإجماع "التوافق"، أو بأغلبية الثلثين المشروطة بموافقتها؛ ما يعني إعطاءها حق الفيتو على أية قرارات، بينما أكدت دول المنبع على أن هناك بعض القرارات تؤخذ بالإجماع، في حين تُبذل الجهود للحصول على هذا التوافق أو الإجماع في قرارات أخرى، وإن تعذر يتم تمريرها بموافقة ثلثي الدول دون وجود حق الفيتو لأي منها. لذا، جاء نص هذا البند في المسودة على النحو التالي "لا يجوز تعديل المواد 1 و2 و3 و4 و5 و8 و9 و14 و23 و24 و34 و35 و36 و37 من هذا الإطار إلا بتوافق الآراء، وفيما يتعلق بالتعديلات المقترحة على مواد أخرى أو على أي بروتوكول، تبذل الأطراف قصارى جهدها للتوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء، وإذا استُنفدت جميع الجهود المبذولة للتوصل إلى توافق في الآراء، ولم يتم التوصل إلى اتفاق، يُعتمد التعديل كملاذ أخير بأغلبية ثلثي الأصوات"[2].

وإزاء استمرار تحفظات مصر والسودان، قررت دول المنبع خلال اجتماع المجلس الوزاري في شرم الشيخ بمصر (13 أبريل/ نيسان 2010)، فتح الاتفاقية

(1) Nile Basin Initiative , Ibid, Articles 3،8.

(2) Ibid

بصيغتهـــا الراهنة للتوقيع، وفي 14 مايو/ أيار 2010، وقَّعت عليها 4 دول، هي: إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا، تلتها كينيا بعدها بخمســـة أيام، ثم بوروندي في 28 فبراير/ شباط 2011، فيما لم توقِّع الكونجو الديمقراطية، بالإضافة لمصر والسودان.

وبموجب القســـم الســـادس مـــن الاتفاقية والذي يتضمن إجـــراءات التعديلات والتصديـــق عليهـــا ودخولها حيز النفاذ، فـــإن الاتفاقية لا تكون نافذة إلا بعد 60 يومًا على الأقل من تصديق ست دول على الوثيقة أو الانضمام إليها وإيداعها لدى الاتحاد الإفريقـــي، كما أن الدول الموقِّعة عليها غير ملزمـــة بالتصديق عليها، فالتوقيع بمنزلة خطوة وســـيطة تشـــير من خلالها البلدان إلى استعدادها للتصديق عليها مستقبلًا؛ وإن كان هذا التوقيع يفرض عليها التزامًا بعدم القيام بأي أعمال من شأنها أن تقوِّض هدف وغرض الاتفاقية. ولقد أعطت الاتفاقية المرونة لإعادة النظر في بنودها؛ إذ يمكن إعادة التفاوض بشأنها؛ وإذا نتج عن ذلك تغييرات في النص، فستخضع الوثيقة الجديدة مرة أخرى لعملية التوقيع والتصديق المكونة من خطوتين، وليس للاتفاقية أثر قانوني على الدول التي لم توقِّع أو تصدِّق عليها.

لكـــن ومـــع ذلك، لم يصادق على الاتفاقية حتى الآن ســـوى 3 دول فقط، هي: إثيوبيـــا (13 يونيو/ حزيران 2013)، ورواندا (28 أغســـطس/ آب 2013)، وتنزانيا (26 مارس/ آذار 2015)، أي بعد توقيع اتفاق إعلان مبادئ ســـدِّ النهضة بيوم واحد، بينما لـــم تصادق عليها حتـــى الآن أوغندا وكينيا وبوروندي؛ لذا لـــم تدخل الاتفاقية حيز النفاذ حتى تاريخه.

لقد كان واضحًا أن الاعتبارات السياسية المتمثلة في رفض دول المنبع الهيمنة المصرية التاريخية، ورفض الاتفاقيات الســـابقة؛ لعبت دورًا مهمًّا في عملية التفاوض بشـــأن الاتفاقية، وفي بنودها أيضًا؛ كما كان واضحًا أن الســـياق السياســـي الإقليمي والدولي، فضلًا عن الداخلي لعب دورًا أيضًا في هذا الشأن.

فلقـــد استشـــعرت دول المنبع وفي مقدمتها إثيوبيـــا، مدى الضعف الذي وصل إليه نظام مبارك بسبب قضية التوريث، وما ترتب على ذلك من بروز معارضة شديدة لـــه؛ مـــا دفعها لرفض التحفظات المصرية، بل والإعلان عن فتح الاتفاقية للتوقيع من داخل شرم الشيخ المصرية، تمامًا كما أن إثيوبيا استغلَّت حالة الاحتجاج ضد الرئيس المصري الراحل، محمد مرسي، (من يوليو/ تموز 2012 إلى يوليو/ تموز 2013)، في إعلان التصديق على الاتفاقية في (13 يونيو/ حزيران 2013)، أي بعد قرابة أســـبوعين

فقط من صدور تقرير لجنة الخبراء الدولية بشـأن سـد النهضة والذي طالبها بضرورة إجراء المزيد من الدراسات بشأن سلامة السد وآثاره البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ونفس الأمر بالنسـبة لرواندا التي صادقت علـى الاتفاقية بعد أحداث 3 يوليو/ تموز 2013 بحوالي شهر ونصف، أما تنزانيا واستشعارًا للحرج، فضلًا عن عدم رغبتها في خسـارة مصـر، فقد أرجأت التصديق على الاتفاقية لحيـن التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ؛ حيث قامت بعملية التصديق عليها في اليوم التالي لتوقيع الإعلان.

وهكذا، سـعت إثيوبيا خلال المرحلة الثانية قبل بناء سـد النهضة، لاسـتخدام كافة آليات التنافس وتحدي الهيمنة منذ الألفية الجديدة، سـواء ما يتعلق بتدشـين بنية هيدروليكية بصورة منفردة، جنبًا إلى جنب تشكيل تحالفات استراتيجية للمرة الأولى "داخـل الحوض"، و"فـي الإقليم" لتعزيز مكانتها، مرورًا بموقف تفاوضي قوي يقوم بتقديم مبادرات دبلوماسـية مائية، ويسـهم في طرح أجندات سياسـية بديلة في إطار آليـة النفوذ، وصولًا لوضع إطار قانوني ومؤسسـي يلغي فعليًّـا الاتفاقيات التاريخية والحصـص المائية المقررة بموجبها، ويضع أسسًـا جديدة، بالتوازي مع لغة خطاب ترفع شـعارات الاسـتخدام العادل والمنصف مقابل الحقوق التاريخية في إطار آلية التغيير، وهي شعارات تستند أيضًا لمبادئ الأمم المتحدة، وبالتالي قد تحظى بالقبول في إطار بناء المعرفة، ما يعني أنها باتت لا تشـكِّل فقط منافسًـا للهيمنة المصرية، بل ومتحديًا لها أيضًا، وهو ذات النهج الذي استندت إليه في تدشين سدِّ النهضة.

جدول (رقم 16) يوضح آليات التنافس الإثيوبية للهيمنة المصرية قبل سد النهضة*

الآلية / المرحلة	آلية الإكراه	آلية النفوذ	آلية التغيير
المرحلة الأولى: حتى نهاية الألفية الثانية	- تهديد تاريخي "لفظي" بتحويل مجرى النهر أو غلقه. - تأييد العدوان الثلاثي على مصر 1956. - اتفاق مع مكتب أميركي لتصميم سدود على النيل الأزرق، 1958-1964.	- تحالف هيلاسيلاسي مع السودان. - إعادة العلاقات مع السودان وتوقيع اتفاقيات تعاون معها 1991. -اتفاق إطار تعاوني مع مصر 1993.	المشاركة للمرة الأولى بصفة عضو كامل في مبادرة حوض النيل، 1999، لضمان حصولها على تمويل دولي لمشاريعها.
المرحلة الثانية: منذ بداية الألفية الثالثة وحتى تدشين سدِّ النهضة، 2011	إنشاء سدود بالإرادة المنفردة: تانا بيليس 2009، وتكيزي 2010.	- تشكيل تحالف تجمُّع الطاقة لشرق إفريقيا، 2005. - النجاح في الحصول على تمويل دولي (صيني بالأساس). - تشكيل تحالف من دول المنبع لمواجهة دولتي المصب في عنتيبي. -السعي لوضع إطار قانوني ومؤسسي جديد من خلال عنتيبي 2010.	-فكرة الاستخدام العادل والمعقول. -عدم الضرر الجسيم. -تبادل المعلومات بدلًا من الإخطار المسبق. - السدود توفر الطاقة الرخيصة اللازمة لنهضة دول المنطقة.

المصدر: من إعداد الباحث

وفي نهاية هذا الفصل، يمكن القول: إن مرحلة ما قبل سـدِّ النهضة شـهدت في فترتها الأولى نمطًا من السـيطرة المصرية الموحدة من خلال سـيطرة سلبية إلى حدٍّ كبير حتى نهاية القرن العشـرين تسـتهدف تحقيق أهدافها عبر استراتيجيات مختلفة، أبرزها: السيطرة على الموارد من خلال إجراءات أحادية، مثل: انشاء السدود والتهديد بالقوة وغيرها، واسـتخدام التكتيكات المختلفة، مثل: الإذعان القسـري، والإخضاع القانونـي، وتقديم المنافع، والخطابات المعتمدة لأفكار الأمننة.. قابلتها حالة أقل من التنافس الإثيوبي.

أما في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد شهدت الهيمنة تحولًا من السـيطرة السـلبية إلى القيادة الإيجابية إلى حدٍّ كبير، عن طريق استراتيجيتي الاحتواء والتكامل، وعبر تكتيكات الإخضاع القانوني، وتقديم المنافع الذي كان التكتيك الأكثر اسـتخدامًا، مع استمرار تكتيك الخطاب المقبول المرتبط بالأمننة أيضًا، مقابل تنافس إثيوبـي أكبر نتيجة تحسـن الأوضاع الداخلية، ومواءمة الظـروف الإقليمية والدولية، مقابل إذعان مصري أقل، وهو ما سيتضح أكثر في قضية سدِّ النهضة.

شكل (12) يوضح المرحلة الثانية من التفاعل الديناميكي بين مصر وإثيوبيا منذ بداية الألفية الثانية وحتى قبل بناء سدِّ النهضة

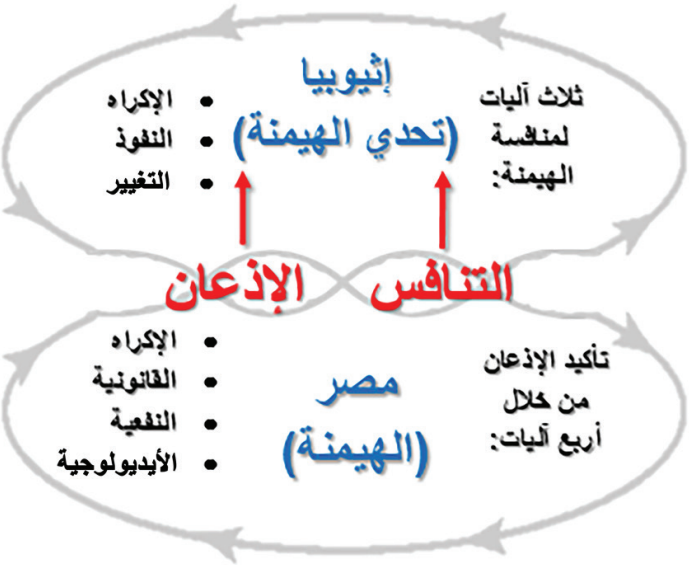

المصدر: من إعداد الباحث.

الفصل الرابع

آلية الهيمنة وتحدي الهيمنة (سدُّ النهضة)

يتناول هذا الفصل سدَّ النهضة كنموذج للتحدي الإثيوبي للهيمنة المصرية، لذا فإن تقسيمه يختلف عن تقسيم الفصل السابق الذي كان يركز بالأساس على استراتيجيات وتكتيكات الهيمنة المصرية باعتبارها المتغير المستقل، إن جاز التعبير، والرد الإثيوبي عليها باعتباره، مجازًا أيضًا، المتغير التابع "رد الفعل"، لكن ستختلف الأمور في هذا الفصل، وقد تبدو معكوسة؛ حيث ستكون البداية هذه المرة بالجانب الإثيوبي على اعتبار أنه المبادِر وبصورة أحادية بالشروع في بناء السد، متحديًا الهيمنة المصرية، ثم نتناول رد الفعل المصري في محاولته الحفاظ على هيمنته التاريخية في إطار نموذج الإطار الديناميكي للتفاعل بين الهيمنة وتحدي الهيمنة. لكن قبل هذا وذاك، سيتناول الفصل باختصار فكرة السدود بصفة عامة، مع إعطاء نبذة مختصرة عن سدِّ النهضة، ثم أبرز الأهداف الإثيوبية، والتحفظات المصرية بصدده.

لذا، ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام رئيسة، يتعلق الأول بالأسباب التي دفعت إثيوبيا لبناء السد والتحفظات المصرية عليه، والثاني بالآليات الإثيوبية المختلفة لتحدي الهيمنة المصرية، أما القسم الثالث فيتحدث عن الاستراتيجيات والتكتيكات المصرية لمواجهة هذه التحديات.

أولًا: سد النهضة بين الأسباب الإثيوبية والتحفظات المصرية

يحاول هذا القسم إعطاء نبذة عامة عن فكرة السدود، ثم يُعرِّج بصورة مختصرة على سد النهضة من حيث نشأته وتمويله، وكيف أنه يعد السدَّ الأكبر في إثيوبيا على النيل الأزرق، ويمثل إحدى الآليات الإكراهية لفرض الأمر الواقع في مواجهة الهيمنة المصرية؛ وما قد يترتب عليه من منافع لإثيوبيا يتم تناولها في النقطة الثانية من هذا القسم، مقابل المشكلات التي يتسبب فيها بالنسبة لمصر والتي يتم تناولها في النقطة الثالثة.

1- سد النهضة وآلية الإكراه في تحدي الهيمنة المصرية

أ- السدود.. إطار عام

هناك أنواع مختلفة للسدود، فثمة سدود لتخزين مياه للري، وأخرى لتوليد الكهرباء، وثالثة تجمع بين الاثنين. وتبرز الحاجة الماسَّة لسدود تخزين المياه؛ لاستخدامها في عملية الزراعة المروية حتى وإن توافرت مياه الأمطار بصورة موسمية لأنها قد تكون متذبذبة، كما يستفاد منها في تعويض النقص الشديد للمياه، لاسيما في أوقات الجفاف.

ويلاحظ أن معظم دول المنبع تعتمد على الزراعة المطرية كإثيوبيا على سبيل المثال؛ حيث تعتمد عليها بنسبة 98٪ (عكس مصر التي تعتمد على الزراعة المروية بذات النسبة تقريبًا)، ومع ذلك فإن ناتج الزراعة المطرية لا يبلغ سوى 20-30٪ من إجمالي ناتج الزراعة المروية[1].

ومن ناحية ثانية، فإن هذه السدود مهمة لحماية الدول من الفيضان، الذي غالبًا ما يترك آثارًا كارثية على الدولة التي يقع فيها؛ فبالنسبة لنهر النيل على سبيل المثال، هناك شبه اتفاق بين الجيولوجيين[2] على وجود دورة لفيضان وجفاف النهر تبلغ 20 سنة، منها سبع سنوات فيضان ومثلهم فيضان ضعيف جدًّا، وبينهما ست سنوات فيضان متوسط؛ وهو ما يؤثر بالتالي على دول المنبع، كما يؤثِّر على الكمية النهائية للنيل عند أسوان؛ فقد ترتب على فيضان النيل، عامي 1988 و2000، خسائر كبيرة في السودان وإثيوبيا، تمامًا كما حدث في أوقات الجفاف، عام 1984؛ حيث بلغ عدد المتضررين في السودان حينها 8.4 ملايين مشرَّد، وفي إثيوبيا 7.8 ملايين، وتكرر الأمر تقريبًا في موسم جفاف 1991م، (8.6 ملايين مشرَّد في السودان، مقابل 6.2 ملايين في إثيوبيا).

أما الفائدة الثالثة للسدود فهي فائدة تنموية تتعلق بعملية توليد الطاقة الكهرومائية. ورغم أن سدود الطاقة تحجز المياه في مرحلة الملء الأول فقط، إلا أنها قد تسبِّب مشكلة لدول المصبِّ التي قد تعاني ندرة من المياه، أو إذا كان حجم خزان السد كبيرًا. ونظرًا لهذه الأهمية للسدود، هناك توجه في دول منابع النيل صوب بنائها، وزيادة مساحة الزراعة المروية.

---

(1) نور الدين، نادر، موارد دول حوض النيل المائية والأرضية ومستقبل التعاون والصراع في المنطقة، (مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة وبيروت، 2011)، ط 1، ص 56.

(2) المرجع السابق، 52-63.

وينبع الخلاف بصفة أساسية بين مصر وإثيوبيا بشأن أحقية الأخيرة في مياه نهر النيل تحديدًا[1] بما قد يؤثر على حصة الأولى التي لا يسقط عليها وعلى السودان سوى 4.5٪ من إجمالي أمطار الحوض، وبالتالي تعتمد على مياه النيل بنسبة تصل إلى 93٪. فمصر ترى أن حصول إثيوبيا على أي نسبة ستكون خصمًا حتميًّا من حصتها، بينما ترى إثيوبيا أن متوسط الإيراد الإجمالي للنهر عند أسوان 84 مليار متر مكعب تستهلك منها مصر والسودان 88٪، و12٪ يضيع بسبب البخر، وبالتالي لا يبقى منه شيء لدول المنبع، كما أن حديث مصر عن وجود موارد مائية أخرى لإثيوبيا لا يأخذ في الحسبان الفواقد الكبيرة الناجمة عن التسرب والبخر وغيرها، ومن ثم يحق لها أن تكون لها حصة في مياه النيل[2].

ب- سد النهضة: النشأة والتطور

كما سبق القول في الفصل التمهيدي من هذا الكتاب، فإن آلية الإكراه (Coercive Mechanism)، بحسب زيتون وآخرين (2010-2017) هي إحدى آليات التنافس وتحدي الهيمنة التي يقوم بها الطرف غير المهيمن في مواجهة الطرف المهيمن، وتتضمن أعمال العنف، والتخريب أو التهديد بالتخريب ضد الطرف المهيمن، وتدمير بنيته الهيدروليكية، أو تشييد بنية تحتية هيدروليكية مضادة.

ونظرًا لأن ركائز القوة أوائل الألفية الثالثة، كانت تميل نسبيًّا لصالح مصر، مقارنة بالتفاوت الذي كان سائدًا حتى نهاية القرن العشرين، فقد عمدت إثيوبيا إلى اختيار الأسلوب الأخير في هذه الآلية، وهو وإن كان أسلوبًا غير جديد كونها استخدمته قبل ذلك في بناء بعض السدود المحدودة من حيث الحجم وتوليد الطاقة والأثر على دولتي المصب خاصة مصر، إلا أنه يختلف هذه المرة حجمًا وتوليدًا وأثرًا.

(1) لا تعارض مصر بصفة أساسية فكرة بناء السدود في دول المنابع، بل ربما أسهمت في بناء بعضها مثل بناء سد سنار للإسهام في عملية الزراعة في منطقة الجزيرة في السودان، عام 1925، وخشم القربة في السودان أيضًا في ستينات القرن الماضي للمتضررين من عملية بناء السد العالي من أهل النوبة وحلفا، أو سد أوين في أوغندا، ولكن تبرز الإشكالية المصرية عندما يتعلق الأمر بما قد يسبِّبه هذا السد من ضرر لا يُحتمل على دول المصب مثل حالة سد النهضة.

(2) Mason, S., From Conflict to Cooperation in the Nile Basin, (PHD.), Swiss Federal Institute of Technology, Zurich, 2003. P.196

يقع سـدُّ النهضة على النيل الأزرق بالقرب من الحدود السودانية (15–20 كيلو مترًا فقط)، في ولاية بني شنقول جوميز[1]،

ويعد السـد الأكبر في إفريقيا والعاشـر على مسـتوى العالم في توليد الطاقة الكهربائيـة؛ إذ يبلغ ارتفاعه 145 مترًا عن سـطح البحـر[2]، وحجم بحيرته 74 مليار متر مكعب، وطاقته الإجمالية 6 آلاف كيلووات من 16 توربينًا، وتتولى شركة إيطالية "سـالليني" أعمال الإنشاء، وشـركة صينية مهام خطوط نقل الكهرباء، وشركة أوروبية المعدات الميكانيكية[3]. وهو يتكون من سـدَّين: الأول: السد الرئيس (Main Dam)، وهو عبارة عن سدٍّ خرساني يمتد على مجرى نهر النيل الأزرق، بطول يبلغ 1800م، وارتفاع نحو 145م، وسدٍّ مُكمِّل (سرج) (Saddle Dam) يمتدُّ على طول 5 كم تقريبًا، ويبلـغ ارتفاعـه نحو 50م، وهدفه حجز المياه خلال تحويل مجرى النهر لبناء الجدار الأوسـط للسـد الرئيسي، وبحيث لا تذهب المياه إلى دول المصب قبل الملء الأول للبحيرة، كما أنه بمنزلة سد طوارئ لتصريف مياه الفيضان إلى سدِّ الروصيرص[4].

وقد تغيرت سـعة السـد التخزينية بداية من 11.1 مليار متر مكعب كما جاء في الدراسـة الأميركية، عام 1964، إلى 74 مليار متر مكعب، عام 2011، دون أن يعضد ذلك التغيير دراسات علمية.[5]

وقد تم ذلك بالتزامن مع تغيير الأسماء التي أُطلقت على السد من سدِّ بوردر أو الحدود، إلى سدِّ إكس، فسدِّ الألفية الإثيوبي العظيم (Great Ethiopian Millennium Dam)، فسدِّ النهضة الإثيوبي العظيم (The Grand Ethiopian Renaissance Dam).

وهنا يلاحَظ أمران:

(1) ولاية سودانية بالأساس، وافقت بريطانيا بموجب اتفاقية 1902 على ضمها لإثيوبيا مقابل عدم اعتراض أديس أبابا على سريان النيل في عطبره والنيل الأزرق.

(2) يقع السد أساسا على ارتفاع 500 متر عن سطح البحر

(3) Salman, S. , The Grand Ethiopian Renaissance Dam: Challenges and Opportunities,(Visited on 13 Oct,2020) https://cutt.ly/SjXXem9

(4) Grand Ethiopian Renaissance Dam Project, Benisha ngul-Gumuz ,Water Technology,(Visited on 13 Oct,2020), https://cutt.ly/3jXXzeh

(5) شراقي، عباس، «تداعيات سد النهضة الإثيوبي على الأمن المائي المصري»، بحث قُدِّم إلى المؤتمر الدولي الخامس عشر لعلوم المحاصيل، (القاهرة، أكتوبر 2018)، ص 1.

1- التغيُّر السريع في حجم السدِّ يشير إلى عدم وجود دراسات هندسية سابقة، وأن الموضوع مرتبط بقرار سياسي داخلي، وظرف سياسي خارجي يتمثل في استغلال الأوضاع السياسية غير المستقرة في مصر، في إطار تطبيق استراتيجية الاستيلاء على الموارد التي تتَّبعها الأطراف المهيمنة، عبر تكتيك الإكراه، والسعي لفرض أمر واقع حتى وإن كان ذلك على الورق فقط، لحين استكمال باقي الدراسات.

2- الطريقة التي تم بها اتخاذ قرار بناء السد؛ حيث إن زيناوي لم يستشر المجتمع المدني، أو القوى السياسية بشأنه، بل فوجئ الجميع بالقرار الذي اتُّخذ من أعلى إلى أسفل، دون طرحه للنقاش العام، وإصرار الحكومة على عدم رغبتها في تعديل هذه التصميمات المقترحة مهما كان الأمر، بل وإسناد العملية الإنشائية لشركة ساليني الإيطالية بالأمر المباشر، فضلًا عن ضرب قدر من السرية حتى على بعض الجهات المانحة مثل النرويج التي كانت تصمِّم سدَّين على النيل للحكومة الإثيوبية[1].

كل هذا طرح علامات استفهام عن الأهداف الحقيقية للسد، وأسباب هذا الاستعجال، وعدم طرح المناقصة الخاصة به أمام جميع الشركات العالمية.

وتبلغ تكلفة المشروع 4.8 مليارات دولار أميركي، بخلاف تكلفة الخطوط الناقلة للكهرباء، ومن المتوقع أن تبلغ التكلفة الإجمالية لإتمامه حوالي ثمانية مليارات دولار أميركي، منها ثلاثة مليارات دولار ستدفعها الحكومة الإثيوبية، و1.8 مليار دولار من البنوك الصينية لتمويل شراء الوحدات والمعدات الكهربائية[2].

لكن من الواضح أن هذه التكلفة قد ترتفع أكثر وفق تصريحات رئيس الوزراء الإثيوبي، آبي أحمد، أمام بعض نواب البرلمان، في فبراير/ شباط 2019، حيث أشار إلى أنها قد تزيد بنسبة 60٪؛ بسبب التأخر في عمليات التشييد؛ فضلًا عن الغرامات التي تطالب بها ساليني الإيطالية[3].

(1) International Rivers Organization: The Grand Ethiopian Renaissance Dam Fact Sheet, ,24 Jan,2014 (Visited on 12 Feb.,2020) https://f24.link/jnTjE

(2) Woldeyohannes, Y., Khalil, A., & Salem H., "Nile River's Basin Dispute: Perspectives of the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD)", Global Journal of Environmental Science and Management (Vol. 17, No. 2 , 2017), p.6

(3) شافعي، بدر حسن، «سد النهضة الإثيوبي بعد ثماني سنوات.. هل يرى النور؟»، الجزيرة الوثائقية على النت، 2 أبريل/نيسان 2019، (تاريخ الدخول: 1 مايو/أيار 2020): https://f24.link/RY5P1

وفي الثاني والعشـــرين من يوليو/ تموز 2020، أعلنت إثيوبيا رســـميًّا على لسان رئيس الحكومة، اكتمال المرحلة الأولى من ملء خزان السد والمقدرة بـ4.9 مليارات متـــر مكعـــب، وهو الإعلان الذي جاء ليميط اللثام عن الجدل الذي أثارته قبلها بأيام تصريحات وزير الري الإثيوبي، والتي أشار فيها إلى بدء عملية الملء، ثم قيل بعدها إنـــه تجميع للمياه فقط بســـبب غزارة الأمطار، وبســـببها طالبـــت الخارجية المصرية توضيحات من نظيرتها الإثيوبية[1].

هذا الإعلان الرســـمي الأخير اكتســـب أهميته من اعتبارات عـــدة، أولها دلالة التوقيت، حيث جاء بعد يوم واحد فقط من قمة ثلاثية برعاية إفريقية جمعت رؤســـاء دول وحكومات الدول الثلاثة، والتي أكدت بحســـب بيان الرئاســـة المصرية "أهمية مواصلة المفاوضات والتركيز في الوقت الراهن على منح الأولوية لبلورة اتفاق قانوني ملزم بشأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة"[2]، وهو ما يعني أن إثيوبيا ماضية في آلية الإكراه وفرض الأمر الواقع بغضِّ النظر عن المفاوضات.

(1) آبي أحمد يعلن رسميًّا إتمام المرحلة الأولى من ملء «سد النهضة»، ويهنئ الإثيوبيين، وكالة سبوتنيك للأنباء، 22 يوليو/تموز 2020، (تاريخ الدخول: 1 أغسطس/آب 2020): https://f24.link/Dd9Fi

(2) صفحة بسام راضي، المتحدث الرسمي لرئاسة الجمهورية المصرية على الفيس بوك، 22 يوليو/تموز 2020، (تاريخ الدخول: 24 يوليو/تموز 2020): https://bit.ly/3g3DK4f

خريطة (2) توضح موقع سدّ النهضة

المصدر: الإذاعة الألمانية DW نقلًا عن مؤسسة السياسة والعلوم الألمانية، 24 يونيو/ حزيران 2020، (تاريخ الدخول 1 مارس/آذار 2021): https://cutt.ly/8yVeCBj

ج- الأسباب الإثيوبية

تتعدد الأسباب الإثيوبية لبناء السد، ما بين أسباب اقتصادية واجتماعية "معلنة"، وأخرى سياسية "غير معلنة"، وإن كان بإمكان الباحث أن يستشفها من خلال مجموعة من المؤشرات.

أولًا: الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

يعيش أكثر من 88٪ من السكان في إثيوبيا بدون كهرباء؛ حيث بلغ نصيب الفرد من استهلاك الطاقة، وفقا لإحصاءات البنك الدولي (2014)، 69 كيلو وات ساعة/ سنة، وهو رقم متواضع جدًّا قياسًا بالمعدل العالمي البالغ 3132 كيلو وات ساعة/ سنة في ذلك العام[1].

لذا، حرصت إثيوبيا على التوسع في عملية إنتاج الطاقة الكهربائية لتحقيق مجموعة من الأهداف في آن واحد؛ أولها: توفيرها لأكبر عدد من السكان، مع زيادة الربط الكهربائي في معظم أنحاء البلاد، والتوسع في إقامة السدود المائية لتوفير الطاقة الكهرومائية لاسيما في ظل عدم وجود النفط، وهو ما يتيح أولًا توفير الاستهلاك المنزلي للطاقة من ناحية، ومواكبة موجة التوسع الصناعي من ناحية ثانية، ثم التصدير الخارجي من ناحية ثالثة.

ولقد عبَّر عن هذا الأمر في حينه وزير خارجية إثيوبيا، تيدروس أدهانوم، (12 يونيو/ حزيران 2013)؛ حيث قال: إن "إثيوبيا لا يمكن أن تظل فقيرة وعليها الاستفادة من الموارد لانتشال شعبها من الفقر.... أوضحت إثيوبيا موقفها من خلال ربط بناء سد النهضة كجزء لا يتجزأ من كفاحها للقضاء على الفقر في البلاد"[2].

ونتيجة لذلك، شهدت البلاد فائضًا من الطاقة بصفة عامة، والطاقة الكهرومائية بصفة خاصة.

فخلال عام 2017، بلغ حجم الطاقة المنتجة 4284 ميجاوات، منها 3810 ميجا طاقة كهرومائية بنسبة 89٪، والباقي من الطاقة الحرارية والطاقة المتولدة من الرياح وغيرها، وقد أسهم في حدوث هذا الفائض بصفة أساسية سد جيبي-3 الذي يولِّد 1870 ميجاوات[3]، في حين لم يتجاوز حجم الطلب الداخلي 2000 ميجا.

(1) The World Bank: Electric power consumption (kWh per capita). (Visited on 1 Mar., 2020) https://f24.link/d8uNb

(2) Ethiopia Discards Egypt Threats over Nile Dam, Aljazeera news, 12 June 2013(Visited on 1 July, 2020) https://f24.link/DhHXo

(3) لمزيد من التفاصيل، انظر:

The Federal Democratic Republic of Ethiopia: Ministry of Water Irrigation and Electricity , Highlights of The Grand Ethiopian Renaissance Dam & Regional Interconnection,

ومع مجيء آبي أحمد للحكم (أبريل/ نيسان 2018)، وضعت حكومته برنامجًا طموحًا لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية يقوم على 3 دعائم أساسية، أبرزها إعادة التمويل الدائم لقطاع الطاقة باعتباره أحد القطاعات الاستراتيجية التي ينبغي الاستثمار فيها لتوفير الاحتياجات المحلية، فضلًا عن العملة الصعبة جرَّاء عملية التصدير[1].

لذا، زادت إمدادات الطاقة في إثيوبيا، عام 2020، مقارنة بـ2018–2019، لدخول محطات توليد جديدة للخدمة؛ حيث تم ربط محطتي توليد جديدتين بالشبكة الرئيسية في البلاد[2].

وتستهدف إثيوبيا توليد طاقة كهرومائية تقدر بـ45 ألف ميجاوات؛ منها 6 آلاف فقط من سد النهضة؛ لذا وضعت الحكومات المتعاقبة، خططًا متوسطة الأمد لتحقيق هذا الهدف، فكانت خطة النمو والتحول الأولى Growth and Transformation (GTP 1– Plan)، ومدتها خمس سنوات (2010 –2015) لزيادة إنتاج الطاقة حتى 10 آلاف ميجاوات، والخطة الثانية (2015–2020) بمستهدف 17 ألف ميجاوات[3]؛ ما يعني أن الأمر لن يقتصر على هذا السد رغم تأثيراته السلبية على الأقل خلال فترة الملء على دولتي المصب خاصة مصر، وإنما هناك سدود أخرى؛ حيث ترتكز فلسفة التنمية الإثيوبية على بُعدين أساسيين، هما: إقامة السدود الكبرى، والاستثمار الضخم في القطاع الزراعي[4].

وهو ما يعني أيضًا زيادة الاعتماد على الزراعة المروية التي ربما توفر السدود جانبًا كبيرًا من مياهها.

March 2017, p.p.4-7.

(1) The World Bank:"Ethiopia Growth and Competitiveness Development Policy Financing", World Bank Report, 2019, p.2.

(2) UN: Economic Commission in Africa: The impact of Covid, Ibid., p.26

(3) Handiso, B., The challenges and Opportunities of the Grand Renaissance Dam for sustainable Energy -Water Food Ecosystem services Nexus in Ethiopia,(Master), Uppsala University Sweden, , 2018 , p.2-3

(4) عبد الرحمن، حمدي، «الذهب الأزرق.. استراتيجية السدود الإثيوبية»، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية،2 يوليو/تموز 2020، (تاريخ الدخول: 1 أغسطس/آب 2020): https://f24.link/I2PED

ثانيًا: الأسباب والأهداف السياسية

تعد فكرة إقامة السدود الوطنية الكبيرة لتوليد الكهرباء إحدى القضايا التي اتفقت عليها كل الأنظمة المتعاقبة في إثيوبيا رغم التباينات الشديدة بينهما باعتبارها قضية قومية يمكن تجميع المواطنين عليها في مواجهة التحديات الداخلية، والتهديدات الخارجية الحقيقية والمحتملة. وكانت البداية مع نظام هيلاسيلاسي الذي يعد أول من دشَّن فكرة التخطيط للسدود من خلال مكتب الاستصلاح الأميركي، وما ترشح عنه من مشاريع إنشاء 33 سدًّا في إثيوبيا، مرورًا بنظام منجستو، رغم إمكانياته المادية الضعيفة، ونقص التمويل الخارجي، والحرب مع الصومال وغيرها، الذي بدأ في بعض المشاريع الهيدروليكية التي تم الانتهاء من معظمها في ظل نظام زيناوي الذي شهد عهده بداية التدشين الحقيقي لفكرة السدود، بما في ذلك سد النهضة[1].

وبالرغم من أن إثيوبيا لا تصرِّح بهذه الأسباب السياسية؛ إذ يقتصر الحديث دائمًا على الأهداف الاقتصادية تحديدًا المتعلقة بالتنمية، إلا أن الباحث يمكن أن يستشفها من خلال رغبتها في مواجهة الهيمنة المصرية عبر هيمنة مضادة مستغلَّة في ذلك تقدمها ونموها الاقتصادي من ناحية، والدعم الخارجي خاصة في ملف الإرهاب من ناحية ثانية، والتمويل الصيني تحديدًا كبديل لتمويل المؤسسات الدولية كالبنك والصندوق الدوليين بسبب التحفظات المصرية من ناحية ثالثة، وترويجها لفكرة الاستخدام العادل والمنصف، وعدم الضرر الجسيم من ناحية رابعة، والسعي لتحقيق كل ذلك عبر خطوات أحادية الجانب ومن خلال سياسات الهيدروبوليتيكس وتأثيرها في عملية التفاوض من حيث تقديم بعض المعلومات وحجب بعضها الآخر، والسعي للدخول في قضايا فرعية والرغبة في إطالة المفاوضات مع اشتراط عدم توقف السد.

وفي هذا الإطار، يمكن الاعتماد على مجموعة من المؤشرات لاستنباط هذه الأسباب والأهداف السياسية:

أولها: توتر العلاقات المصرية-الإثيوبية في الفترة السابقة على السدِّ؛ فقد شهد العقد الأول من الألفية الثالثة بداية صعود الهيمنة الإثيوبية المضادة للهيمنة المصرية في حوض النيل، خاصة بعد أحداث سبتمبر/ أيلول 2001، والتركيز الأميركي على إثيوبيا كوكيل عنها في القضاء على الحركات الإسلامية (الإرهابية) التي يموج بها

(1) Menga, F., "Domestic and International Dimensions.ibid, P.713.

العديد من دول المنطقة خاصة في الصومال وكينيا، وبالتالي شهدنا التدخل الإثيوبي في الصومال، 2006، وفي السودان على حساب الدور المصري، ثم سعي إثيوبيا من خلال مؤسسات حوض النيل؛ أو الهياكل التعاونية المقترحة والمقدمة من مصر تحديدًا، مثل: مبادرة حوض النيل والاتفاق الإطاري التعاوني، للتركيز على فكرة الاستخدام العادل والمنصف وعدم الاعتراف بالاتفاقيات التاريخية، وتشكيل تكتل لدول المنبع في مواجهة دولتي المصب.

وقد برز هذا التباين بوضوح في مشاريع السدود الأربع التي قدمتها إثيوبيا من خلال مكتب الإنترو في إطار مبادرة النيل، وهي: كارادوبي (Karadobi)، ومابيل (Mabil) الذي أصبح اسمه بيكو أبو، ومندايا (Mendaia)، والحدود (Border) الذي أصبح النهضة لاحقًا، وباعتبار هذه المشاريع ذات أهداف تنموية مشتركة للدول الثلاثة (Joint Multipurpose Project (JMP، وتقضي باستفادة إثيوبيا من توليد الطاقة الكهربائية من هذه السدود، مقابل تخزين المياه في المرتفعات الإثيوبية لصالح مصر والسودان بسبب قلَّة البخر ونسبة الفاقد بها، لكن مصر والسودان انسحبتا منها[1].

هذا الانسحاب جعل زيناوي يتهم مصر بمحاولة زعزعة الاستقرار الداخلي لبلاده، ولأول مرة يصدر تصريحًا هجوميًّا بأنها لا تقوى على هزيمة بلاده عسكريًّا، وقام بعدها بتغيير مكان السد عن التصميمات السابقة "الأميركية وما بعدها"، ثم جاء الإعلان عنه في أعقاب ثورة يناير/ كانون الثاني المصرية 2011، فتغيرت أسماؤه وسعته التخزينية أكثر من مرة، للإشارة للدلالات السياسية؛ وأن الهدف منه تأكيد الهيمنة الإثيوبية المائية على حساب التضامن المائي، وتوظيف الهيدروبوليتيكس في إطار صراعي غير عسكري، وإن كان الظاهر الحديث عن الأطر التعاونية ومبدأ عدم الضرر الجسيم وأهمية التفاوض مع الاستمرار في بناء السد.

ثانيًا: وترتبط بالنقطة السابقة، وتتعلق بالتباينات الشديدة بين الجانبين خلال مفاوضات عنتيبي التي استمرت أكثر من عشر سنوات، واتضح خلالها السعي الإثيوبي لفرض الهيمنة المضادة، مستغلة في ذلك مجموعة من العوامل سبق الإشارة إليها؛ ما دفع مصر والسودان لرفض التوقيع عليها في مايو/ أيار 2010، ثم رفض مصر، في أكتوبر/ تشرين الأول 2010، فكرة السدود التي قدمتها إثيوبيا وانسحابها من المشاريع

(1) Seifu, M.,Ibid, p.24.

المشتركة؛ وهو ما جعل إثيوبيا تعلن أن تجميد مصر عضويتها في مبادرة حوض النيل والمشاريع المشتركة؛ يعد أحد أسباب قيامها بصورة منفردة بالشروع في بناء السد[1].

ثالثًا: التوقيت الخاص بالإعلان عن السد وعلاقته بالسياق الداخلي المصري؛ فالسد تم الإعلان عنه بعد فترة وجيزة من سقوط نظام مبارك في أعقاب ثورة يناير/ كانون الثاني، والانشغال المصري الداخلي بخليفة مبارك وهل سيكون البديل مدنيًّا كما يطالب الثوار، أم عسكريًّا كما يطالب أنصار الثورة المضادة، أم مدنيًّا بعد فترة حكم انتقالية عسكرية يقودها إما مجلس مدني عسكري مشترك، أم مجلس عسكري فقط؟

هذا الانشغال المصري بالشأن الداخلي كان بمنزلة فرصة لإثيوبيا للإعلان عن تدشين السد[2]، والذي ربما جاء أيضًا بعد فترة وجيزة من التباينات المصرية-الإثيوبية نهاية عهد مبارك.

رابعًا: السياق الإقليمي، فقد حققت إثيوبيا نجاحين على الصعيد الإقليمي مكَّناها من تشكيل نواة هيمنة مضادة للهيمنة المصرية، وإعلانها تدشين السد من طرف واحد ودون إخطار مسبق، الأول: هو نجاحها في التخلص من المحاكم الإسلامية في الصومال بعد تدخلها عام 2006 لصالح الرئيس عبد الله يوسف، ثم دعمها شيخ شريف شيخ أحمد في تبوُّء الحكم، عام 2009، وسط تفاهمات بين الجانبين، أما النجاح الثاني فيتمثل في حصول جنوب السودان على الاستقلال عن السودان، يناير/ كانون الثاني 2011، بعد فترة انتقالية دامت ست سنوات انتهت بتأييد الجنوبيين الانفصال[3]، وبالتالي، بات السودان ضعيفًا؛ ومن ثم لن يقوى على المواجهة مع إثيوبيا؛ كما أن تحالفه مع مصر سيكون بمنزلة تحالف الضعفاء بسبب الظروف الداخلية في كل منهما.

خامسًا: السياق الدولي، والمتمثل في التأييد الأميركي والبريطاني "كلينتون وبلير"

(1) Tawfik, R.,"Revisiting Hydro-Hegemony from a Benefit-Sharing Perspective: The Case of the Grand Ethiopian Renaissance Dam", Discussion Paper (No.,5,2015), p.9

(2) Timothy, P., " The Grand Ethiopian Renaissance Dam:Risk of Interstate Conflict on the Nile,(Master), Naval Postgraduate School Monterey , California, December 2018,p.53

(3) Al-Labbad, M., Egypt, "Ethiopia Headed For War Over Water, Egypt, Ethiopia Headed For War Over Water", Horn of Africa,26 march 2013 (Visited on 1 Jan., 2020) https://f24.link/GtRXJ

لزيناوي باعتباره أحد القادة الجدد الذين ستقام على أيديهم النهضة الإفريقية؛ لذا بات الحليف الوثيق للولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر/ أيلول 2001 وإعلان الحرب على الإرهاب؛ حيث بدأ الجيش الإثيوبي في التدريب مع قوة المهام المشـتركة الأميركية في القرن الإفريقي (CJTF-HOA) التي تأسسـت في جيبوتي، كما سـمحت إثيوبيا للولايات المتحدة بوضع مستشـارين عسكريين في معسكر هورسو، ومنذ عام 2011، بدأ الجيش الأميركي في اسـتخدام الطائـرات بدون طيار من قاعدة في إثيوبيا خلال مواجهة حركة الشـباب في الصومال. هذا النجاح الخارجي لزيناوي تزامن مع نجاح آخر على الصعيد الدبلوماسي سواء على المستوى القاري أو على المستوى الدولي، حيث مثَّلت إثيوبيا إفريقيا في قمة مجموعة الثماني، عام 2005، التي استضافتها روسيا، وأيضًا في القمة التي عُقدت في كامب ديفيد، في مايو/ أيار 2012، كما شـاركت في قمة مجموعة العشرين بالمكسيك، يونيو/ حزيران 2012، وفي عام 2010، اختارت قمة الاتحاد الإفريقي زيناوي، رئيسًا لمفاوضي الاتحاد الإفريقي في المؤتمرات الدولية[1].

2- سد النهضة والتحفظات المصرية

تؤكـد مصر في تصريحاتها الرسـمية، أنها لا تعارض فكرة السـدود، شـريطة الإخطار المسبق، وعدم المساس بحصتها التاريخية، أو وقوع أضرار عليها.

وبالتالي، فإن الشـكوك المصرية تجاه مشـروع سـدِّ النهضة مرجعها الرئيسـي التصريحـات المتتاليـة من جانـب الحكومة الإثيوبية في مواصفات السـد السـابق الإشارة إليها.

إن إحدى المخاوف المائية لمصر لا تقتصر على فكرة سدِّ النهضة وخصم ملء بحيرته من حصة مصر والسودان، وإنما المخاوف تتعلق بعدم التوصل لاتفاق ملزم قبل الملء الأول للسد، حتى لا يشكِّل ذلك سابقة يمكن أن تستند إليها إثيوبيا في بناء باقي السدود مستقبلًا، خاصة أن لديها خطة مستقبلية، كما سبق القول، لإنشاء 33 مشروعًا على النيل الأزرق، منها 3 على النهر الرئيسي بسعة تخزينية إجمالية تقدر بـ138 مليار

(1) Dengle,Y., Ethiopia: Challenge to Egyptian Hegemony in the Nile Basin " Thesis", Addis Ababa University Department of Political Science & International Relations, July 2013,pp.12-15

متر مكعب، بخلاف سـدِّ النهضة لتخفيف الحمل عنه من خلال خفض سـرعة تدفق المياه إليه، وحجز كمية من الطمي، وبالتالي إطالة عمره، هذه السدود هي[1]:

– سد كارادوبي، جنوب بحيرة تانا، بسعة تخزينية 40 مليار م3، وطاقة كهربائية 1600 ميجاوات.

– سد منداية، غرب كارادوبي، بسعة تخزينية 49 مليار م3، وطاقة كهربائية تتراوح بين (1600–2000) ميجاوات.

– سـد بيكو أبو الذي اختير بدلًا من سـد مابيل، شرق الحدود السودانية، بسعة تخزينية 49 مليار م3، وطاقة كهربائية 1600 ميجاوات، وبتكلفة تقدر بـ2 مليار دولار.

هذه السـدود تحفظت عليها مصر عندما قدمتها إثيوبيا عبر مكتب الإنترو، عام 2010، لإبـداء الرأي بشـأنها؛ حيث شـكَّلت مصر في حينها وفـدًا فنيًّا من مختلف التخصصات لدراسـتها؛ وكانت النتيجة تحفظ مصري عليها لآثارها السلبية ليس فقط على حصتها المائية خلال فترة الملء الأول، ولكن على كهرباء السد العالي، وحصة مصر من الزراعة المروية، ونفس الأمر طال سد بوردر في حينها؛ حيث أشارت بعض السـيناريوهات لاحتمال انهياره، وبالتالي تدمير سدي الروصيرص وسنار السودانيَيْن، فضلًا عن غرق الخرطوم، ثم سد مروى على النيل الرئيسي، وصولًا لجنوب مصر[2].

لقد لخَّص وزير الخارجية المصري، سـامح شـكري، الأضرار المختلفة لسـد النهضـة على مصـر في خطابه لمجلس الأمن، في 1 مايو/ أيار 2020؛ حيث ورد فيه ما يلي: "..... يمكن أن تكون هناك آثار كارثية على مصر جرَّاء المشاريع التي تقوم بها إثيوبيا؛ إذ سـتضيع ملايين فرص العمل وسـتختفي آلاف الهكتارات من الأرضي الصالحة للزراعة وستشهد الأراضي زيادة في الملوحة وتزداد تكلفة الواردات الغذائية بصورة هائلة، وزيادة نسبة التحضر بسبب نزوح مواطني الريف؛ وبالتالي زيادة معدلات البطالـة والجريمـة والهجرة.... إنَّ أي انخفاض في الميـاه بمقدار مليار متر مكعب سـيؤدي فـي القطاع الزراعي إلى فقدان 290 ألف شـخص لدخلهـم، وفقدان 130 ألف هكتار (320 ألف فدان)، وزيادة قدرها 150 مليون دولار في الواردات الغذائية، وخسـارة 430 مليون دولار في الإنتاج الزراعي..... ومع اسـتمرار النقص في المياه

(1) نفس المرجع السابق، ص ص 5–10.

(2) مرعي، نجلاء، سد النهضة الإثيوبي.. الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل (العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020)، ص ص 72–75.

على مدى فترة طويلة ستحدث تداعيات لا تُحصى ولا تعد على اقتصاد مصر وعلى استقرارها الاجتماعي والسياسي"[1].

أما بالنسبة لعملية قيام مصر بالبحث عن مصادر مائية بديلة، فإنها ذات تكلفة عالية، فضلًا عن كونها لن تكون كافية لمعالجة النقص المائي؛ فعملية تحلية المتر الواحد من مياه البحر -بحسب بعض الخبراء[2]- تتكلف 5 جنيهات "ثلث دولار تقريبًا"، أي إن المليار متر مكعب يتكلف 5 مليارات جنيه، فإذا كانت مصر ستقوم بتحلية 10 مليارات متر مكعب، فمعنى هذا أنها تحتاج إلى 50 مليار جنيه أي حوالي 3.1 مليارات دولار.

وربما هذه التكلفة أقل قليلًا من تكلفة تحلية مياه الصرف الصحي لتكون جاهزة للشرب؛ حيث تخضع لعملية تحلية ثلاثية المراحل، ما يزيد من تكلفتها، وتبلغ هذه التكلفة بحسب السيسي 60 مليار جنيه أي 3.65 مليارات دولار[3].

هذه الأهداف الإثيوبية، والتحفظات المصرية، ألقت بظلالها على عملية التفاوض المستمرة منذ قرابة عقد من الزمان، كما انعكست على استراتيجيات وتكتيكات كل منهما في الحفاظ على الهيمنة من قبل مصر أو تحديها من قبل إثيوبيا.

ثانيًا: آليات إثيوبيا لتحدي الهيمنة المصرية

نتناول بصورة تفصيلية في هذا القسم، الآليات الثلاثة التي استخدمتها إثيوبيا وفق نموذج زيتون وآخرين، لمنافسة وتحدي الهيمنة المصرية، وكيف أن كل آلية تندرج تحتها مجموعة من الوسائل، التي تكاملت فيما بينها لتسهم في نجاح إثيوبيا للمرة الأولى في تحدي الهيمنة المصرية.

1- آلية النفوذ الإثيوبية (المبادرات-التحالفات-الاتفاقيات)

نحاول في هذه الجزئية، تسليط الضوء على آلية النفوذ الإثيوبية، من خلال أربع نقاط أساسية، وهي: الأطر الدبلوماسية والمبادرات المائية والتي تشمل بدورها

(1) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، «خطاب مصر»، سامح شكري» لمجلس الأمن، 1 مايو/أيار 2020، 355/ 2020S / May 2020، ص ص 6-7. (تاريخ الدخول: 13 أغسطس/آب 2020)

(2) تاج السر، مرجع سابق، ص 208.

(3) السيسي يفتتح أكبر محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي لتكون صالحة للشرب، العربي الجديد، 8 يناير/كانون الثاني 2020، (تاريخ الدخول: 1 أبريل/نيسان 2020): https://f24.link/KX9LL

ثــلاث نقاط فرعية (لجنة الخبراء الدولية، المكتب الاستشــاري، العملية التفاوضية)، ثم نتناول التحالفات الاستراتيجية الإثيوبية؛ إذ سيتم التركيز على السودان كونها البلد الأهم والشريك لكلا الطرفين في سدِّ النهضة، وصولًا لاستخدام مبادئ القانون الدولي للطعــن فــي الأطر القانونية من خلال التركيز علــى اتفاق الخرطوم لإعلان المبادئ، 2015، وانتهاء بالحديث عن الحشــد الإثيوبي لمصادر التمويل البديلة ســواء أكانت دولية (الصين)، أو وطنية.

أ- الأطر الدبلوماسية وإطلاق المبادرات المائية

1. لجنة الخبراء الدولية واللجنة الوطنية

نتيجة لحالة السخط التي سادت في مصر عقب إعلان إثيوبيا، في 2 أبريل/ نيسان 2011، وبصورة منفردة، تدشين بناء سدِّ النهضة، وما تلا ذلك من زيارة رئيس الوزراء المصري المؤقت، عصام شرف، لأديس أبابا، في مايو/ أيار 2011، عمل زيناوي على امتصاص هذه الحالة، من خلال الموافقة على تشكيل لجنة من الدول الثلاث للبحث في آثار السد المختلفة على دولتي المصب.

وبالفعل، عُقدت أربعة اجتماعات تمهيدية لبحث تشــكيل هذه اللجنة استغرقت قرابة عام (مايو/ أيار 2011–مايو/ أيار 2012)، وأســفرت في النهاية عن تشكيل لجنة تضم عشرة خبراء، ستة منهم وطنيون بواقع خبيرين لكل دولة، وأربعة أجانب، ويكون مهمتها النظر في كل الأمور المتعلقة بالســدِّ بداية من ســلامته الإنشائية، مرورًا بآثاره المائية على دولتي المصب، وصولًا إلى آثاره الإيكولوجية سواء ما يتعلق بالآثار البيئية أو الزراعيــة أو الكهربائيــة أو غيرها. وقد حرصت إثيوبيا على أن يكون عمل اللجنة فــي إطــار الوثائق التي تقدمها فقط[1]، كما حرصت أيضًــا على التأكيد أن عملها لن يوقف بناء الســد، مع أن التوقف يُفترض أنه أمر طبيعي، لاســيما إذا خلصت اللجنة إلى وجود بعض الأخطار الخاصة بالجوانب الإنشــائية ســواء ما يتعلق بارتفاع السد، أو ســعته التخزينية التي تضاعفت أكثر من مرة خلال عدة أشــهر، كما حرصت إثيوبيا أيضًا على التأكيد على أن توصيات اللجنة استرشادية (Consolatory)، وليست إلزامية

(1) قدمت اثيوبيا للَّجنة 153 دراسة، منها 103 «رسومات» و«7 خرائط» و43 دراسة مكتوبة. فضلًا عن دراستين عن الآثار البيئية ودراسة اجتماعية و7 دراسات عن هندسة السد و3 عن هيدرولوجيا المياه و16 دراسة جيولوجية.

(Mandatory)[1]. كما عملت على تعطيل عملها بعدم تقديم الدراسات المطلوبة لها في وقت مبكر؛ ما جعل عملها يستغرق 12 شهرًا بدلًا من ستة أشهر فقط وهو ما أثار مزيدًا من المخاوف لدى دولتي المصب، لاسيما مصر.

وقد عقدت اللجنة 49 اجتماعًا في ست جولات في إثيوبيا ومصر والسودان، وأربع زيارات ميدانية لموقع المشروع خلال 12 شهرًا، تم التركيز خلالها على 3 قضايا فنية، هي[2]:

الأولى: تتعلق بأمان السد والجوانب الهندسية (الإنشائية).

الثانية: تتعلق بموارد المياه والجوانب الهيدروليكية (التأثيرات المائية).

الثالثة: تتعلق بالجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية (التأثيرات الإيكولوجية).

وفي 31 مايو/ أيار 2013، قدمت اللجنة تقريرها النهائي؛ حيث أوصت بما يلي[3]:

- أن هذه الدراسات (الإثيوبية) ليست كافية لتقييم آثار السد، فضلًا عن كونها دراسات غير حديثة، خاصة الدراسات البيئية والاجتماعية التي لم تتناول تأثير السد على دولتي المصب.
- أن هذه الدراسات لم تعط تفاصيل حول ما إذا كان السد مناسبًا لظروف المنطقة أم لا، كما أن التصميم الحالي للسد لم يأخذ بعين الاعتبار قدرات التشغيل خلال فترات الجفاف وكمية المياه التي يمكن أن تنطلق لإنتاج الكهرباء.
- وجود قصور شديد في الدراسات والتصميمات الخاصة بالسد المساعد (السد الذي يرفع السعة التخزينية لسد النهضة من 14.5 إلى 74 مليار م3)، والذي لم تقم الحكومة الإثيوبية بتقديم المستندات التصميمية الخاصة به للجنة بشكل يسمح لها بالتقييم.
- عدم توافر عدد من الدراسات الأساسية التي لا يمكن تجاهلها، وفى مقدمتها

(1) Seifu, M.,Ibid,p.63

(2) International Panel of Experts(IPoE) on Grand Ethiopian Renaissance dam(GERD),Final Report: Addis Ababa, 31 May2013,p.20:

(3) لمزيد من التفاصيل حول هذه التوصيات، انظر:

التقرير الكامل للجنة الخبراء حول «سد النهضة»، اليوم السابع، 27 أبريل/نيسان 2014، (تاريخ الدخول: 1 يونيو/حزيران 2020): https://bit.ly/3quQ0zq

ثلاث دراسات تتعلق بدراسة تأثير انهيار السد، والآثار المائية، وتقييم الآثار البيئيــة والاجتماعية على دولتي المصب؛ حيــث أوضح التقرير النهائي أن الجانب الإثيوبي لم يقم بعمل دراســات متعمقة تســمح للجنة بوضع رؤية علمية عن حجم هذه الآثار ومدى خطورتها على دولتي المصب.

ونتيجة لذلك، أوصت اللجنة بإجراء ثلاث دراسات معمَّقة لهذه القضايا الثلاثة لكن كان واضحًا كيف أن إثيوبيا تســعى لإفراغ توصيات لجنة الخبراء من مضمونها، لاســيما أن التوصيات جاءت في غير صالحها إلى حدٍّ كبير، لذا اعتمدت على آليتي الإكراه والنفوذ لتحقيق ذلك، فضلًا عن تكتيك الإذعان القسري الذي تستخدمه الدول المهيمنــة من خلال المماطلة بالوقــت (Active Stalling) لبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه.

وفي هذا الإطار، ظهرت الخلافات بين الجانبين حول أربع نقاط أساسية:

الأولى: الجهة أو اللجنة المنوط بها متابعة تنفيذ هذه التوصيات، وهل ســتكون دولية أم وطنية أم مختلطة؟

الثانية: الدراسات التي ستتابعها هذه اللجنة: هل هي الدراسات الثلاثة، أم سيتم استبعاد بعضها؟

الثالثة: مرجعية اللجنة وإلزامية التوصيات.

الرابعة: مدى ارتباط تشــييد الســد بنتائج هذه الدراسات، بمعنى: هل سيتوقف البناء لحين استكمالها؟

بالنســبة للنقطــة الأولى، أصرَّت إثيوبيا على أن تكــون اللجنة وطنية بحتة، في حين رغبت مصر في أن تكون مشتركة، بحيث تكون العناصر الأجنبية بمنزلة الطرف "المحايد" في الخلافات التي قد تنشب بين الأطراف الثلاث[1].

كما حرصت إثيوبيا على اســتبعاد الدراســة الخاصة بأمان السد من التناول من قبل المكاتب الاستشــارية، في حين طالبت مصر بضرورة إدراجها، لاســيما أنها تعد الأســاس للدراستين الأخريين، لأن أمان السد وإمكانية انهياره مقدم على تناول آثاره المختلفة حال بقائه.

(1) Abtew, W., Dessu, S., The Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Blue Nile, (Springer International Publishing, Berlin, 2019),p.35.

وبالنسبة للنقطة الثالثة، فقد رفضت إثيوبيا وجود مرجعية واضحة أو ملزمة لحسم الخلاف أو إلزامية النتائج؛ حيث أكد وزير المياه والطاقة الإثيوبي علي هامش اجتماعاتهم في القاهرة، منتصف أكتوبر/ تشرين الأول 2014، أن نتائج الدراسات التي يتم إجراؤها غير ملزمة، وإن كانت تحظى بالاحترام (Respected)، وأنها لا تعني وقف البناء في السد، وهو ما أيده وزير المياه السوداني الذي قال: إن رأي المكاتب الاستشارية ليس ملزمًا، ومن ثم أعلنت إثيوبيا في النقطة الرابعة رفضها المطلق لوقف أعمال البناء لحين استكمال الدراسات، أو الانتهاء منها[1]، بل أكثر من ذلك، فقد أصرَّت على عدم النص على إلزامية نتائج الدراسات التي ستقوم بها المكاتب الاستشارية التي تم الاتفاق على أن تكون مدة عملها ستة أشهر (سبتمبر/ أيلول 2014- مارس/ آذار 2015).

لقد استغرق نقاش هذه القضايا قرابة 15 شهرًا (يونيو/ حزيران 2013-سبتمبر/ أيلول 2014)، تخللتها فترة توقف بسبب الأحداث التي شهدتها مصر، في يوليو/ تموز 2013، ثم استؤنفت في الفترة من نوفمبر/ تشرين الثاني حتى يناير/ كانون الثاني 2014؛ حيث عُقدت خلالها ثلاثة اجتماعات، لكنها توقفت مرة أخرى بعد انسحاب مصر من المفاوضات بسبب الشروط الإثيوبية، لكنها استؤنفت من جديد بعد لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي هيلا ماريام ديسالين، رئيس وزراء إثيوبيا بالإنابة بعد وفاة رئيس الوزراء ميليس زيناوي، على هامش قمة مالابو الإفريقية، في 28 يونيو/ حزيران 2014، وهي القمة الأولى التي حضرتها مصر بعد إنهاء تعليق عضويتها في الاتحاد.

2- المكتب الاستشاري

كانت المهمة الأولى للجنة الوطنية المؤلَّفة من 12 عضوًا (4 أعضاء لكل دولة)، الاتفاق على المكاتب الهندسية التي ستقوم بالدراستين الخاصتين بالآثار المائية والبيئية. وأسفرت الاجتماعات التي عُقدت، في أكتوبر/ تشرين الأول 2014، عن توجيه خطاب معتمد لسبع شركات لتقديم عروض لتنفيذها، أبرزها: مكتب الاستشاريين الهولندي Delta res "دلتا رس"، والمكتب الفرنسي BRL "بي آر إل"، وفي سبتمبر/ أيلول

(1) لمزيد من التفاصيل، انظر: رسلان، هاني، «رؤية نقدية لإدارة أزمة سد إثيوبيا»، مجلة السياسة الدولية، (المجلد 50، العدد 199، يناير/كانون الثاني 2015)، (تاريخ الدخول: 5 مايو/أيار 2020): https://bit.ly/2M45YBw

2015، اعترف المتحدث باســم وزارة الطاقة الإثيوبية، بوجود خلافات بين المكتب الفرنســي الذي رست عليه مناقصة تنفيذ دراسة السد بنسبة 70٪، مع نظيره الهولندي الذي سينفذ نسبة الـ30٪ الأخرى، ما اضطر الشركة الهولندية للانسحاب، معلِّلة ذلك بعدم تقديم اللجنة لضمانات كافية لإجراء دراسات مستقلة عالية الجودة[1].

وقد أكدت مصادر مصرية مشــاركة في المفاوضات السداســية بالخرطوم (11 ديسمبر/ كانون الأول 2015)، أن الخلافات بين المكتبين، تعكس الخلاف بين الدول الثلاثة، خاصة أن المكتب الفرنســي يتبنى وجهة النظر الإثيوبية بســبب المصالح التي تربط فرنســا وإثيوبيا في مجالات الكهرباء، بينما يعتمد المكتب الهولندي على مبرر علمي في رفضه لطبيعة الدراسات التي تفتقد الموضوعية، وأن المدة الزمنية القصيرة تؤثر على دقة الدراسات[2].

وفي الاجتماع السداسي بالخرطوم، 29 ديسمبر/ كانون الأول 2015، تم الاتفاق على اختيار شــركة Artelia الفرنســية، التي ســبق وأيدتها ورشحتها مصر والسودان، بدلًا من الشــركة الهولندية، وتحديد مدة زمنية لتنفيذ الدراســات تتراوح ما بين (8-12 شهرًا)[3].

ورغم الاتفاق على المكتبين الفرنسيين، في ديسمبر/ كانون الأول 2015، إلا أن توقيع العقود الرسمية لم يتم إلا في سبتمبر/ أيلول 2016، حيث تم الاتفاق على مدة 11 شــهرًا، لإنهاء عملهما، على أن يقدِّما تقريرًا للجنة عن ســير العمل كل 3 أشــهر، وبالفعل قدم المكتبان تقريرهما الاســتهلالي الأول في مايو/ أيار 2017، لكن حدثت تباينات شــديدة بشــأنه، ورغم محاولات رأب الصدع التي اســتمرت قرابة 5 أشهر،

(1) Exclusive: Dutch Deltares Withdraws from Studies of Ethiopia's Renaissance Dam, Ahram Online,10 Sep., 2015, (Visited on 1 Dec.,2020) https://bit.ly/3bXKXnj

(2) مصر تتهم إثيوبيا باستغلال «خلافات المكاتب الاستشارية» في بناء «سد النهضة»، وكالة أنباء الأناضول، 11 ديسمبر/كانون الأول 2015، (تاريخ الدخول: 1 يناير/كانون الثاني 2020): https:// cutt.us/F2xti

(3) وزير خارجية السودان: الاتفاق على الشركات الدولية التي ستجري الدراسات الفنية لسد النهضة، موقع مصراوي، 29 ديسمبر/كانون الأول 2015، (تاريخ الدخول: 1 يناير/كانون الثاني 2020): https://bit.ly/3bPa7UP

وافقت عليه مصر في أكتوبر/ تشرين الأول 2017، في حين رفضته إثيوبيا[1].

3. المفاوضات

ركنت إثيوبيا لقوة المساومة التي تستخدمها القوى المهيمنة، في تنظيم قواعد التفاوض وتحديد جدول أعمال المفاوضات، وتقديم بعض المعلومات، وإخفاء بعضها الآخر، وهو ما يأتي ضمن آلية النفوذ التي تلجأ إليها الدول غير المهيمنة.

لقد مرَّت عملية التفاوض بشأن سد النهضة، بخمس مراحل مفصلية خلال الفترة من 2011-2020[2]:

المرحلة الأولى: المرحلة الفنية

وهي المرحلة التي تبدأ زمنيًّا بإعلان إثيوبيا البدء في إنشاء السد، وتنتهي مع الإطاحة بالرئيس المصري الراحل، محمد مرسي، في 3 يوليو/ تموز 2013؛ حيث عمدت إثيوبيا في هذه المرحلة لاستغلال حالة السيولة التي مرَّت بها مصر بعد ثورة يناير/ كانون الثاني؛ لفرض أجندة فنية، وليست قانونية بشأن السد، مع أن الطبيعي التوصل لاتفاق قانوني أولًا يضم كافة الجوانب المختلفة بما فيها الجوانب الفنية، كما حرصت على تحديد بنود هذه الأجندة في المفاوضات، مع اتباع أسلوب المماطلة بالوقت دائمًا سواء في هذه المرحلة أو غيرها، كون المفاوضات لن توقف بناء السد.

لذا، بادرت بعد زيارة رئيس الوزراء المصري آنذاك، عصام شرف، لها في مايو/ أيار 2011، لتهدئة المخاوف المصرية عبر إجراءين أساسيين، هما: تأجيل التصديق على اتفاقية عنتيبي لحين وجود رئيس منتخب، والثاني: الموافقة على تشكيل لجنة فنية للنظر في الجوانب الفنية الخاصة بالسد، وقد صدر التقرير الختامي للجنة الدولية

(1) لمزيد من التفاصيل، انظر:

7 سنوات من المفاوضات.. وأزمة سد النهضة مستمرة: تسلسل زمني، موقع مصراوي، 6 أبريل/نيسان 2018، (تاريخ الدخول: 1 يناير/كانون الثاني 2020): https://bit.ly/3nUdIU1

(2) توقفت المفاوضات منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2020، وحتى كتابة هذه السطور، في مارس/آذار 2021، بسبب الخلاف حول دور الاتحاد الإفريقي وحدود دور آلية الخبراء التابعة للاتحاد الإفريقي. لمزيد من التفاصيل، انظر:

شافعي، بدر حسن، «التقارب المصري من السودان: محاولة للضغط على إثيوبيا»، مرجع سابق.

في 31 مايو/ أيار 2013، استبقته إثيوبيا بتحويل مجرى النهر؛ ما دفع الرئيس الراحل، محمد مرسي، إلى عقد اجتماع مع القوى السياسية، في 3 يونيو/ حزيران، لبحث البدائل المختلفة، أكد خلاله أن إثيوبيا لم تَبْنِ السد بعد، وإنما هي في مرحلة ما قبل الإنشاء؛ وبالتالي يتعين على مصر البحث عن سبل التعامل مع السيناريوهات المختلفة[1].

المرحلة الثانية: مرحلة التقنين

بدأت هذه المرحلة بإشكالية فنية إجرائية تتعلق بتشكيل اللجنة التي ستقوم بمتابعة تنفيذ توصيات اللجنة الدولية، والحرص الإثيوبي مرة أخرى على إفراغها من مضمونها من حيث استبعاد الدراسة الخاصة بأمان السد، وأن تكون اللجنة وطنية وليست دولية، وقرارتها استشارية، ولا تعيق بناء السد. وانتهت هذه المرحلة بتوقيع اتفاق "إعلان مبادئ الخرطوم"، في 23 مارس/ آذار 2015[2]، والذي تعترف فيه مصر للمرة الأولى بقانونية بناء السد، بما يسمح لإثيوبيا بالحصول على التمويل الدولي لتأكدها من عدم وجود فيتو مصري.

المرحلة الثالثة: مرحلة أسس الملء والتشغيل

وتمتد من مارس/ آذار 2015 حتى نوفمبر/ تشرين الثاني 2019؛ حيث عملت إثيوبيا على حصر التفاوض في مناقشة الملء الأول والتشغيل السنوي للسد، وعدم التطرق للحقوق المائية لمصر والسودان أيضًا، أو أمان السد، والأمن المائي، أو الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية؛ لذا انتهت بالفشل لعدم التوصل لاتفاق ملزم مع إثيوبيا بشأن قواعد الملء والتشغيل[3].

كما شهدت هذه المرحلة أيضًا بداية الانقسام المصري-السوداني، وميل الأخيرة لصالح إثيوبيا؛ مما أسهم في تقوية موقفها بصورة أكبر في رفض الاستجابة للمطالب

(1) مرسي: لا زلنا في مرحلة ما قبل إنشاء السد الإثيوبي، قناة الجزيرة مباشر على اليوتيوب، 3 يونيو/ حزيران 2013، (تاريخ الدخول: 1 يناير/كانون الثاني 2020): https://bit.ly/39J5EQT

(2) سنتحدث عنه تفصيلًا في النقطة الثالثة من هذه الجزئية.

(3) المفتي، أحمد، مفاوضات سد النهضة من الألف للياء، المعهد المصري للدراسات، 24 يوليو/تموز 2020، ص 3، (تاريخ الدخول: 1 أغسطس/آب 2020): https://bit.ly/38UPcOd

المصريــة، وتجلَّى هذا التقارب في رفض الخرطوم وأديس أبابا، في أكتوبر/ تشــرين الأول 2017، التقريــر الاســتهلالي الأول للمكتب الفرنســي بخصوص الدراســتين المطلوبتيــن، بينمــا وافقت عليه مصر، ثم رفض إثيوبي وتحفظ ســوداني، في يناير/ كانون الثاني 2018، على إشراك خبراء البنك الدولي في المفاوضات الفنية للاستفادة من تجاربهم في هذا الشأن[1].

وفي جولة المفاوضات التي شــهدتها القاهرة، في ســبتمبر/ أيلول 2019، تباعد الطرحان المصري والإثيوبي تحديدًا بشأن بعض الجوانب الفنية والتشغيلية خاصة ما يتعلق بفترة ملء السد وعملية تشغيله.

الموقــف الإثيوبــي من الاقتراحات المصرية جاء تفصيلًا ضمن وثيقة موقَّعة في 1 أغسطس/ آب 2019، حصل عليها موقع أديس ستاندرد (Addis Standard)، ونشرها بتاريخ 18 سبتمبر/ أيلول 2019، بعنوان الجوانب الفنية لقواعد ملء خزان السد وعملية التشغيل، تضمنت ما يلي[2]:

1- رفــض الاقتراح المصري الذي يطالب بأن تكــون الحصة المصرية من مياه النيــل الأزرق 40 مليار متــر مكعب خلال عملية ملء الخزان، على اعتبار أن التدفق الطبيعي للنهر لم يعد لمستواه الطبيعي بعد شروع إثيوبيا في تنفيذ بعض مشاريع الري عليه، مثل مشــروع ســد فينشي وتانا بيليس وغيرها؛ لذلك فإن الطلب المصري يعني من وجهة نظر إثيوبيا، إنكار وجود هذه الاستخدامات وهذه المشاريع، كما أنه يطيل فترة ملء السد لأجل غير مسمى.

2- رفض الطلب المصري بضرورة الحفاظ على مستوى المياه عند بحيرة السد العالي بأســوان على ارتفاع 165 مترًا فوق مســتوى سطح البحر؛ كونه غير عملي من الناحية التقنية، ويربط تشــغيل ســد النهضة بالاســتخدام المصري للمياه، أو بمعنى آخر ســيكون ســد النهضة بمنزلة سدٍّ تعويضي للعجز المائي المصري، وبمنزلة خزان احتياطي ثانٍ له.

3- أن الاســتجابة الإثيوبية لهذه المطالب ســتجعل سدَّ النهضة لا يحقق عوائده

(1) مصر، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، (مصر وسد النهضة)، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://f24.link/E15DL

(2) Ethiopia Rejects Egypt's Proposal on the Filling ,Operation of Grand Dam, Addis Standard , September 18, 2019.(Visited on 1 Nov.,2020) https://2u.pw/xNuJG

الاقتصادية المرجوة.

4- أن الاقتراح المصري بشـــأن إنشاء آلية للتنسيق الدائم لإدارة عملية التشغيل تنتهك سيادة إثيوبيا[1].

ولقد أدى هذا التباين إلى حديث السيســـي للمرة الأولى في المؤتمر الســـنوي للأمم المتحدة، سبتمبر/ أيلول 2019، عن ملف سدِّ النهضة، والصعوبات التي تواجهه، في خطوة تشير إلى الرغبة المصرية في الوساطة الدولية[2].

المرحلة الرابعة: مرحلة التدويل

وهي المرحلة التي تمتد منذ نوفمبر/ تشـــرين الثاني 2019، وحتى نهاية فبراير/ شباط 2020.

فمنذ فشل مفاوضات الخرطوم الثلاثية، أكتوبر/ تشرين الأول 2019، فكَّرت مصر في ضرورة وجود وسيط (Mediator)، أو طرف ثالث (Third Party) لحلحلة الأزمة، لاسيما بعدما تبيَّن لها أن إثيوبيا تسعى للمماطلة وكسب الوقت، وفرض سياسة الأمر الواقـــع (Status Quo)، خاصـــة بعد رفضها فكرة التوصل لاتفاق ملزم أولًا، قبل بدء عملية الملء الأول للسد مع موسم الفيضان في صيف 2020. هذا الموقف المصري عبَّر عنه المتحدث باســـم الرئاسة المصرية، في 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، بقوله: ".... هناك حاجة إلى دور دولي فعال لتجاوز التعثر الحالي في المفاوضات، وتقريب وجهـــات النظر بين الدول الثلاث، والتوصل لاتفـــاق عادل ومتوازن..... مصر تؤكد انفتاحها على كل جهد دولي للوساطة من أجل التوصل إلى الاتفاق المطلوب"[3].

هذا الطلب قوبل برفض إثيوبي صريح من خلال بيان شـــديد اللهجة للخارجية

(1) حول هذه الملاحظات، انظر:
المحبوب أبو علي، «سد النهضة بين الرؤية الإثيوبية والمأزق المصري»، المعهد المصري للدراسات، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2019، ص ص 1-2، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https:// bit.ly/2M5VTnD

(2) السيسي يشكو إثيوبيا للأمم المتحدة بسبب سد النهضة، موقع الجزيرة مباشر، 24 سبتمبر/أيلول 2019، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://bit.ly/2Krl1F4

(3) صفحة بسام راضي، المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية، على الفيس بوك، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2019، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2020): https://bit.ly/3g6Bt95

الإثيوبيــة، لــم يكتف فقط برفض الفكرة، بل اتهم مصر للمرة الأولى باتباع تكتيكات تخريبية (Disruptive Tactic) لنسف المفاوضات[1].

ورغــم هذا الرفــض الإثيوبي[2]، المدعوم ســودانيًّا، إلا أن إثيوبيا، عملت على تحاشي الضغوط الأميركية (تحديدًا)، عن طريق قبول الفكرة مع إفراغها من مضمونها، لاســيما في ظل إدراكها لعدم نزاهة الوسيط الأميركي، وانحيازه لمصر بسبب احتياج الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، لها للترويج لصفقة القرن، فضلًا عن الخلافات (النفســية) بين ترامب وآبي أحمد "بســبب جائزة نوبل للســلام، ودعوى ترامب بأنه الأحق بها"[3].

وبالفعل، شــهدت نهاية عام 2019 وبدايات عام 2020 جولات تفاوض مكثفة بإشــراف أميركي مشــترك مع البنك الدولي لبحث العديد من القضايا الخلافية، ومنها عدد سنوات الملء، والمشاركة في عملية إدارة السد، والتوصل لاتفاق ملزم بشأنه، وتم التوصل لاتفاق "مبدئي" بشــأن بعضها، لاســيما ما يتعلق بعملية الملء أثناء الفيضان، مــع بقــاء بعض القضايا الخلافية الأخرى مثل قواعد الملء أثناء الفيضان المتوســط والجفــاف والجفــاف الممتــد، وكان واضحًا خلال المفاوضــات حرص مصر على ضرورة أن يكون الاتفاق ملزمًا، ولا يقتصر فقط على مرحلة الملء الأول، بل عملية

(1) The Embassy of Ethiopia in Brussels:The Government of Ethiopia affirms its position to advance the trilateral technical dialogue concerning the filling and operation of the Grand Ethiopian Renaissance Dam,5 Oct.,2019 , (Visited on 1 April 2020) https://bit.ly/35W8UHM

(2) تستند إثيوبيا إلى البند العاشر□x من اتفاق إعلان المبادئ الموقع بين الأطراف الثلاث، في 23 مارس/آذار 2015، وينص على أ- «تقوم الدول الثلاثة بتسوية منازعاتها الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقًا لمبدأ حسن النوايا. وإذا لم تنجح الأطراف في حل الخلاف من خلال المشاورات أو المفاوضات، فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق والوساطة، أو إحالة الأمر لعناية رؤساء الدول/رئيس الحكومة».

Khartoum, Sudan: Agreement on Declaration of Principles between The Arab Republic of Egypt, The Federal Democratic Republic of Ethiopia And The Republic of the Sudan On The Grand Ethiopian Renaissance Dam Project GERDP, 23rd March 2015

(3) حول موقف ترامب من الوساطة في سدِّ النهضة، انظر: عبدا، نور الدين، «سد النهضة: بين إرث ترامب وبراغماتية بايدن»، مركز الجزيرة للدراسات، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، (تاريخ الدخول: 1 يناير/كانون الثاني 2021): https://bit.ly/3o0Vhgu

الملء والتشغيل الدائم أيضًا، وكذلك النص على آلية واضحة لفضِّ النزاعات، في حين أن إثيوبيا كانت ترفض فكرة الإلزام بصفة عامة، وتطالب باتفاق استرشادي فقط. وفي فبراير/ شباط 2020، قامت الولايات المتحدة بإعداد مسوَّدة اتفاق بخصوص السد، وقَّعت عليها مصر، لكن إثيوبيا لم تحضر الاجتماع بدعوى عدم الاستجابة للعديد من مطالبها، ومنها ضرورة وضع اتفاق قانوني يضم كل دول حوض النيل لا يعترف بفكرة الحقوق التاريخية، وبالتالي إعادة توزيع حصص المياه من جديد، وضرورة موافقة مصر والسودان على أية مشاريع سدود مستقبلية تقيمها إثيوبيا على نهر النيل، كما أن السودان رفض -هو الآخر- التوقيع بدعوى ضرورة حدوث التوافق الثلاثي أولًا[1]؛ ما أفشل الجهود الأميركية.

خامسًا: مرحلة الأفرقة

بالتوازي مع مفاوضات واشنطن، عملت إثيوبيا على البحث عن وسيط آخر غير فاعل، أو غير محايد لا يقوم بالضغط عليها، بل ربما يعمل على إطالة أمد المفاوضات لأجل غير مسمى بما يخدم مصالحها، ووجدت ضالَّتها المنشودة في الاتحاد الإفريقي الذي تحظى بنفوذ قوي داخله، لاسيما أنها دولة المقر، ولديها علاقة وطيدة بالعديد من دوله، كجنوب إفريقيا التي تسلمت مهام رئاسة الاتحاد في فبراير/ شباط 2020.

ومن ثم لا غرابة في أن يتحول الملف من الوسيط الأميركي إلى الوسيط الإفريقي الذي وافقت عليه السودان، واضطرت مصر للقبول به رغم قناعتها بعدم جدوى المفاوضات، لكن لا بديل أمامها، بعدما وافق مجلس الأمن على وساطة الاتحاد الإفريقي بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وقد عُقدت عدة جولات من المفاوضات بإشراف جنوب إفريقيا في الفترة بين يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز 2020، كما عُقدت قمتان مصغرتان لرؤساء الدول والحكومات الثلاث، فضلًا عن هيئة مكتب الاتحاد الإفريقي، القمة الأولى في 26 يونيو/ حزيران، والثانية في 21 يوليو/ تموز، للبحث في القضايا الخلافية، وضرورة وضع إطار ملزم لعملية ملء السد والتشغيل، وبلورة اتفاق شامل لكافة أوجه التعاون

(1) اتفاق واشنطن لـ«سد النهضة».. اعتراض إثيوبي وملاحظات سودانية، وكالة الأناضول للأنباء، 29 فبراير/شباط 2020، (تاريخ الدخول: 1 أبريل/نيسان 2020): https://2u.pw/9VMK8

المشـــترك بين الدول الثلاثة فيما يخص اســـتخدام مياه النيل، لكن كان واضحًا مدى الاستخفاف الإثيوبي بالوسيط الإفريقي؛ ففي اليوم التالي للقمة الأولى، أكد آبي أحمد أن بلاده ستبدأ عملية الملء خلال أسبوعين، وكرَّر نفس الأمر في اليوم التالي للقمة الثانيـــة؛ حيـــث اكتمال ملء المرحلة الأولى من خزان ســـد النهضـــة والمقدَّرة بـ4.9 مليارات متر مكعب[1].

ورغم هذا الفشـــل الإفريقي، إلا أنه كان هناك إصرار من الاتحاد الإفريقي على الاســـتمرار في المفاوضات والتوصل لاتفاق ملزم كما جاء في بيانه بعد يومين فقط من الإعلان الإثيوبي؛ حيث جاء فيه ".... موافقة اجتماع مكتب الاتحاد الإفريقي على عملية الانتهاء من المفاوضات بنص اتفاق ملزم بشأن ملء وتشغيل سد النهضة، والذي ينبغي أن يتضمن اتفاقية شاملة بشأن التطورات المستقبلية على النيل الأزرق، مع تواصل جنوب إفريقيا بصفتها رئيس الاتحاد الإفريقي مع الأطراف بشـــأن جلسة المفاوضات الثلاثية المقبلة لمعالجة القضايا القانونية والتقنية العالقة بشأن سد النهضة"[2].

هذا الإصرار الإفريقي قوبل بتحدٍّ إثيوبي جديد في ذات اليوم أفرغه من مضمونه؛ حيث أعلن المتحدث باسم الخارجية الإثيوبية، رفض بلاده أية صيغة ملزمة، والموافقة على اتفاق استرشادي فقط[3].

تعثـــرت المفاوضات في أغســـطس/ آب 2020، لكن لـــم يكن هناك مناص من اســـتئنافها، خاصة أن مصر والســـودان لم تتأثرا فعليًّا بالملء الأول بسبب أن الفيضان كان مرتفعًا، وبالتالي قد تكون الفرصة ســـانحة للتوصل لاتفاق قبل اكتمال المرحلة الثانية من الملء الأول والتي تقدر بـ13.5 مليارًا في صيف 2021 والتي ستسمح ببدء عملية توليد الطاقة، خاصة أن مجلس الأمن لا يزال يرى إمكانية التوصل لاتفاق في إطار إفريقي.

لكن حدث تكتيك "إثيوبي" جديد بتأييد ســـوداني ليس فيما يتعلق بالوســـيط، وإنمـــا بالعملية التفاوضية نفســـها، ففي اجتمـــاع وزراء الري للدول الثلاثة، في الأول

(1) آبي أحمد يعلن رسميًّا إتمام المرحلة الأولى من ملء «سد النهضة»، مرجع سابق.

(2) AU: Communique of the 2nd Extraordinary African Union, (AU) Bureau of the Assembly of Heads of State and Government Video Teleconference Meeting on the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) Held on 21 July, 2020, pp.1-2:

(3) إثيوبيا ترفض اتفاقًا ملزمًا مع مصر والسودان بشأن سد النهضة، العربي الجديد، 24 يوليو/تموز 2020، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2020): https://bit.ly/2WZ86x7

في نوفمبر/ تشـــرين الثاني 2020، تم الاتفاق على تولي خبراء مســـتقلين من الاتحاد، مهمة تســـهيل المفاوضات، من خلال مناقشـــتهم القضايا الخلافية ووضع مسودة لها تُرفع إلى مفوضية الاتحاد، ثم تعرض على الدول الثلاثة لإقرارها.

هذا المنحى الجديد جاء بناء على اقتراح إثيوبي وتأييد سوداني، واضطرت مصر للموافقـــة عليه، لكن يلاحظ أن إثيوبيا رفضت في المقابل، مقترحًا مصريًّا بمشـــاركة خبراء من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في اختيار هؤلاء المراقبين، ويبدو أن ذلـــك كان مرتبطًا في حينها بالموقف الأميركي الخاص بترامب وتهديده لإثيوبيا، 26 أكتوبر/ تشـــرين الأول 2020، بأن مصر قد توجه ضربة عســـكرية لها، فضلًا عن قيامه بمنع مساعدات عسكرية بعشرات الملايين لإثيوبيا، كما أن أديس أبابا ترغب في بقاء التفاوض في إطار إفريقي فقط؛ لذا أرادت تحديد مهام هؤلاء الخبراء، وعدم بحثهم قضايا مهمة بالنســـبة لها، منها تحديد الحصص المائية لمصر خلال أوقات الملء في موســـم الجفاف والجفاف الممتد؛ حيث تقترح مصر أن تكون حصتها 37 مليار متر مكعب من مياه النيل الأزرق التي تقدَّر بـ50 مليار متر مكعب، وذلك كرقم وسيط بين ما كانت تطالب به سابقًا وهو 40 مليار متر مكعب، وما تعرضه إثيوبيا وهو 32 مليار متر مكعب، كما أن إثيوبيا رفضت طلب مصر بالربط الكامل بين ســـد النهضة وســـد الروصيرص الســـوداني والســـد العالي لإبقاء المناسيب المائية معقولة فيها جميعًا؛ إذ ترى أن هذه المسألة غير ضرورية وستعرقل عملية الملء الثاني للسد، وهو ما يرفضه الســـودان بسبب قرب الروصيرص من سد النهضة الذي يبعد قرابة 15 كيلومترًا فقط، وبالتالي فإن أية زيادة مفاجئة أو كبيرة في مناسيب المياه المتدفقة من سدِّ النهضة قد تـــؤدي إلى عدم قدرة الروصيرص علـــى تخزينها، وبالتالي إمكانية الغرق أو الانهيار، كما تصرُّ إثيوبيا كذلك على حجب خطتها للاستخدامات الخاصة بالمياه سواء كانت مخصصة لإنتاج الطاقة أو الزراعة أو غيرها، عن صلاحيات لجنة الصياغة[1]. وهو ما يواجَه بتحفظات مصرية، ويضع شكوكًا تحديدًا بشأن الهدف من هذه السدود.

(1) خريطة طريق جديدة لمفاوضات سدِّ النهضة... والخلافات قائمة، العربي الجديد، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2020): https://bit.ly/36xlnSF

ب- تشكيل تحالفات استراتيجية (التحالف مع السودان)

لقد أسهم الموقع الجيوبوليتيكي للسودان كدولة ممر بين إثيوبيا في الجنوب ومصر في الشمال، في حساسية موقفها من قضايا حوض النيل، وفي القلب منها قضية المياه؛ إذ إن للسودان مصالح مع كلا البلدين، كما أن له مشكلات معهما أيضًا، منها مشكلات حدودية، فضلًا عن اتهامات بدعم كل دولة من الدول الثلاثة للمعارضة في الدولتين الأخريين.

لذا، فإن إثيوبيا كانت حريصة دائمًا على فكِّ الارتباط بين دولتي المصب، من خلال آلية النفوذ تحديدًا، وأيضًا استخدام بعض استراتيجيات وتكتيكات الدول المهيمنة، مثل: استراتيجية الاحتواء، والتكتيكات النفعية، والقانونية، وكذلك تكتيكات الإذعان القسري من خلال الأعمال السرية (غير المعلنة) مثل دعم المعارضة السودانية الجنوبية، وغيرها.

ومن هنا، فإن التحالف الإثيوبي مع السودان تحكمه عده اعتبارات أبرزها حسابات المصالح الخاصة بكل منهما بغضِّ النظر عن طبيعة التوجهات السياسية التي قد تجعل هناك تباينًا أحيانًا، وتقاربًا أحيانًا أخرى بحسب مفهوم المصلحة، ثم العلاقة مع مصر؛ حيث كانت هناك مخاوف إثيوبية تحديدًا من إقامة تحالف عربي بين دولتي وادي النيل ضدها.

في ضوء ذلك، يمكن فهم الموقف من قضايا الخلاف بين السودان وإثيوبيا سواء ما يتعلق بالحدود، أو دعم المعارضة السياسية، أو الموقف من مصر.

فقد شهدت العلاقات السودانية-الإثيوبية توترًا كبيرًا في عهد نظام جعفر النميري (1969- 1985)، ونظام منجستو هيلا ماريام، فيما شهدت هدوءًا حذرًا في عهد الحكم المدني الديمقراطي بزعامة الراحل، الصادق المهدي (1984-1989)[1]، ثم حالة من التذبذب في عهد حكم الإنقاذ الإسلامي بزعامة الرئيس المخلوع، عمر البشير، منذ عام 1989 وحتى عزله 2019، ثم شهدت توترات مرة أخرى أوائل 2021 بين النظام الحاكم في السودان ونظام آبي أحمد بسبب قضايا الحدود.

فنظرًا للتباين الأيديولوجي بين نظام نميري الذي كان يميل لكل من الولايات المتحدة ومصر، في مواجهة نظام منجستو الشيوعي، فإن كلًّا منهما قام بدعم المعارضة

(1) Sudan Foreign Relations, Global Security, (Visited on 1 Feb.,2020) https://bit.ly/38TZw9q

في النظام الآخر رغم خلافه الأيديولوجي معها. فنميري قام بدعم جبهة زيناوي ذي التوجهات الماركسية اللينينية[1]، مقابل دعم منجستو للحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارانج ذي التوجهات الليبرالية. وفي عهد حكومة المهدي، تراجع عن دعم المعارضة الإثيوبية بسبب الانشغال الداخلي بتوابع المرحلة الانتقالية، لكن الأمر تغير مرة أخرى مع بداية حكم الإنقاذ التي استمرت في دعم زيناوي حتى سقوط منجستو، عام 1991، وشهدت العلاقات بين الجانبين تحسنًا ملحوظًا بعد قيام زيناوي بطرد جارانج وحركته من إثيوبيا، لكن الأمور عادت للتدهور من جديد بعد محاولة اغتيال مبارك في إثيوبيا، عام 1995، واتهام السودان بالضلوع في ذلك. لكن يلاحظ أن إثيوبيا عملت على عدم التصعيد مع الخرطوم خشية حدوث تقارب بينها وبين القاهرة، وخشية دعم البشير للقوى الإسلامية في الصومال وإثيوبيا ضد نظام زيناوي. صحيح أن أديس أبابا أعادت فتح البلاد لجارانج، لكنها عمدت إلى إظهار أن هذا الدعم لوجستي فقط وليس دعمًا عسكريًّا، بل قامت بالتوسط بين حكومة الخرطوم وجارانج في مفاوضات نيفاشا مستغلة عدم رغبة البشير في التصعيد معها لتوتر علاقاته مع العرب ودول الجوار بعد تأييده الغزو العراقي للكويت، في أغسطس/ آب 1990، وأيضًا لتوتر علاقاته بالولايات المتحدة والغرب بسبب توجهاته الإسلامية[2].

وفي هذا الإطار أيضًا، يمكن فهم أسباب عدم التصعيد "الفعلي" بين الدولتين فيما يتعلق بقضايا الحدود؛ فإثيوبيا خلال حكم منليك الثاني، نجحت في ضمِّ بني شنقول السودانية لها (التي يقام عليها سدُّ النهضة حاليًّا)، لموقعها الاستراتيجي ولوجود الذهب بها، وقد وافقت بريطانيا على ذلك مقابل عدم قيام إثيوبيا بأي مشاريع على النيل دون موافقة مصرية، وتم التوصل لاتفاق حدودي بينهما (اتفاقية 1902)[3] السابق الإشارة لها.

ورغم هذه الاتفاقية الحدودية، وما تلاها من اتفاقية 1972، ثم تفاهم 2005، إلا

(1) ميلس زيناوي، الجزيرة نت، 1 أبريل/نيسان 2015، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2020): https://bit.ly/38VJqvM

(2) العلاقات السودانية الإثيوبية، موسوعة المعرفة، (تاريخ الدخول 1ديسمبر/كانون الأول 2020): https://bit.ly/3qvrzBY

(3) المصري، جلال، الحدود الإثيوبية السودانية، موسوعة المعرفة، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2020): https://bit.ly/2KqRF9O

أنه لم يتم ترسيم الحدود بينهما على الأرض فعليًّا من خلال وضع العلامات، رغم الاتفاق على ذلك قبل فترة؛ مما ترتب عليه حدوث مناوشات وتحركات عسكرية على الجانبين، خاصة في منطقة الفشقة السودانية[1]، والتي كان آخرها الأحداث التي شهدتها بداية عام 2021، لكنها لم ترْقَ إلى المواجهة العسكرية المباشرة.

وفي ظل حكم البشير، ورغم التباينات الأيديولوجية بين نظام البشير وزيناوي، تعاون النظامان معًا في مواجهة إريتريا المدعومة من القاهرة، كما أيدت الخرطوم أديس أبابا في حربها ضد أسمرة، بين عامي 1998–2000، كما قامت إثيوبيا بدور في الوساطة في مفاوضات نيفاشا الكينية بين الحكومة السودانية وحركة جارانج، والتي أسفرت عن التوقيع على اتفاق تقرير مصير جنوب السودان، 2005، بعد فترة انتقالية مدتها 6 سنوات[2]. كما قامت إثيوبيا باستضافة المفاوضات بين نظام الإنقاذ ومعارضيه، وأيضًا بين الخرطوم وجوبا، كما شاركت بقوات ضمن القوات الدولية في منطقة أبيي المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان، وربما كان هذا أحد أسباب إعلان البشير، في ديسمبر/كانون الأول 2013، تأييده الموقف الإثيوبي بشأن بناء سدِّ النهضة بعدما كان مؤيدًا للتحفظات المصرية، بل والتعاون مع أديس أبابا في قضايا عدة بشأنه؛ حيث قال: "ساندنا سدَّ النهضة لقناعتنا الراسخة أن فيه فائدة لكل الإقليم بما فيه مصر.... نرغب في تطوير العلاقات بين الشعبين السوداني والإثيوبي، وإلغاء الحدود التي وضعها المستعمر، وذلك لتسهيل حركة التجارة والأفراد.. اتفقنا على إقامة منطقة حرة على الحدود تمتد من منطقة "القلابات" على الجانب السوداني إلى

(1) تنقسم منطقة الفشقة إلى قسمين، هما: الفشقة الكبرى والفشقة الصغرى، وتبلغ مساحتها الكلية 252 كيلومترًا مربعًا، وتضم مساحة كبيرة صالحة للزراعة، وتعرف بأنها سلَّة غذاء السودان، لإنتاجها محصولي الذرة والسمسم، لكن جزءًا كبيرًا منها يقع تحت سيطرة عصابات «الشفتة» الإثيوبية التي غالبًا ما تتخطى الحدود وتقوم بالاستيلاء على الأراضي من ناحية، وخطف السودانيين من ناحية ثانية، وكذلك يفعل الجيش الإثيوبي، مما أسهم في حدوث تحركات وإعادة انتشار للجيش السوداني في ولاية القضارف القريبة من الحدود، في أبريل/نيسان 2020، لكن سرعان ما تم احتواء الأمر سريعًا في حينها. لمزيد من التفاصيل، انظر:

عوض، عبد الحميد، توتر بين السودان وإثيوبيا.. أبعد من نزاع حدودي، العربي الجديد، 10 أبريل/نيسان 2020، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2020): https://bit.ly/3bSoY0I

(2) Tedla, N.," Ethiopia: Why Ethio-Sudan Relation Evolves Rightly", Addis Fortune, 30 March, 2014.

منطقــة "المتمة" على الجانب الإثيوبي تكون تحت "إدارة واحدة مشــتركة""[1]. وهو تكرار لذات الموقف الذي أكده في مارس/آذار 2012، حينما أكد للمبعوث الإثيوبي للســودان الفوائد المتبادلة التي يمكن أن يقدمها الســد لإثيوبيا والســودان، وأنه على استعداد لتقديم الدعم اللازم لإكمال المشروع[2].

ومع بروز الأزمة السودانية التي شهدتها البلاد بعد سقوط نظام البشير، في أبريل/ نيســان 2019، لعب آبي أحمد دورًا في الوســاطة بين المجلس العســكري السوداني المدعوم من مصر والقوى المدنية التي قادت الثورة، والتوصل لاتفاق سياسي بينهما بخصوص المرحلة الانتقالية.

لعل كل هذه المحاولات الاثيوبية لإقامة تحالف مع الســودان، تصلح وغيرها لتفســير الموقف الســوداني من ســد النهضة، والذي يمكن وصفه بالمتذبذب ما بين المعارض في البداية للســد (أي مؤيد لمصر)، وما بين مؤيد له (مؤيد لإثيوبيا). هذا التقارب السوداني-الإثيوبي يمكن الاستدلال عليه من خلال موقفين أساسيين:

1- رفض السودان التوقيع على مسودة الاتفاق الأميركي بخصوص قواعد الملء الأول والتشغيل، في فبراير/ شباط 2020، التي لم تحضر إثيوبيا مراسم توقيعها، بينما وقَّعتهــا مصر بالأحرف الأولى، وتعلَّلت بــأن رفضها يهدف لضرورة التوصل لاتفاق يوقِّع عليه الأطراف الثلاث[3].

2- رفض السودان إدراج اسمه في مشروع قرار وزراء الخارجية العرب الصادر، في مارس/ آذار 2020، والداعم لدولتي المصب في مواجهة إثيوبيا بعد فشــل التوقيع على الوثيقة الأميركية، معلِّلًا ذلك بعدم الرغبة في حدوث مواجهة عربية-إثيوبية، رغم أن المشروع يشير إلى التأثيرات السلبية للسد على مصر والسودان[4].

---

(1) البشير: ساندنا سد النهضة لقناعتنا الراسخة أن فيه فائدة لكل الإقليم بما فيها مصر، موقع النيلين، 4 ديسمبر/كانون الأول 2013، نقلًا عن وكالة الأناضول التركية وموقع اليوم السابع المصري، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2020): https://bit.ly/2Ky4IXe

(2) Tawfik, R., Ibid,p.24.

(3) أبوشوك، رقية، سد النهضة: مصر توقِّع والسودان يتحفظ.. استفهامات ملحَّة، صحيفة المجهر السياسي السودانية، 2 مارس/آذار 2020، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2020): https:// bit.ly/39IkQho

(4) السودان يتحفظ على قرار وزراء الخارجية بشأن مخاطر ملء سد النهضة، العربي الجديد، 5 مارس/

صحيح أن التطورات الأخيرة منذ أوائل 2021، تشير إلى حدوث حالة من التنافر بين الجانبين، لكن يمكن احتواؤها من خلال تقديم إثيوبيا بعض التنازلات للسودان سواء من خلال وقف انتهاكات الميليشيات الإثيوبية المدعومة من قوى الجيش لسكان منطقة الفشقة وكذلك من خلال الاتفاق على ترسيم الحدود بينهما.

ج- استخدام مبادئ القانون الدولي للطعن في الأطر القانونية (اتفاق الخرطوم لإعلان المبادئ، 23 مارس/آذار 2015)

لم تكتف إثيوبيا بقوة المساومة من خلال التحكم في أجندة المفاوضات، أو ما يتعلق بطبيعة عمل المكاتب الاستشارية، ولا المخرجات الخاصة بها، وأنها استرشادية فقط، وإنما عملت على توظيف امتلاكها لبعض ركائز القوة الاقتصادية والسياسية، في تطبيق استراتيجية الاحتواء التي تنتهجها القوى المهيمنة عبر الآليات القانونية، أو ما يقابلها من تفعيل آلية النفوذ للقوى غير المهيمنة عبر الطعن في الأطر القانونية السابقة (اتفاقيات 1902، 1929، 1959) التي لم تعترف بها أصلًا، ووضع أطر جديدة تقر بمشروعية الخطوة الأحادية (سد النهضة) التي تم الإقدام عليها للمرة الأولى دون شرط الإخطار المسبق، مع عدم الإشارة إلى الاتفاقيات السابقة، ومن ثم الدخول في جدل قانوني بشأن: هل يلغي الاتفاق الجديد "إعلان المبادئ" هذه الاتفاقيات أم لا؟

ويبدو أن إثيوبيا عملت هذه المرة على توظيف إمكاناتها البشرية (الخبراء القانونيين) في فرض وجهة نظرها إلى حدٍّ كبير، لاسيما أن اتفاق إعلان المبادئ، 23 مارس/ آذار 2015، شارك فيه، بحسب أحمد المفتي، العضو السوداني المستقيل من اللجنة الدولية، 7 مستشارين قانونيين من إثيوبيا، في ظلِّ غياب الخبراء القانونيين لمصر والسودان، كما أنه جاء لاحقًا للشروع في بناء السد، وليس قبله لتحديد الأسس التي ينبغي القيام عليها، عكس ما حدث في حالة بناء السد العالي؛ إذ تم في حينها توقيع اتفاقية 1959، قبل الشروع في عملية البناء، وهذا هو الأصل في عملية بناء أي سد على نهر دولي، ومن ثم فهو أشبه بالوضع المقلوب "البناء أولًا ثم الاتفاق ثانيًا"[1].

آذار 2020، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2020): https://bit.ly/2Njhz0r

(1) العضو المستقيل من «اللجنة الدولية للسد»: «اتفاق المبادئ» لا يمنح مصر «نقطة مياه واحدة»، المصري اليوم، 12 ديسمبر/كانون الأول 2015، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2020): https://bit.ly/2XUWqLS

ويبدو كذلك أنها عملت على استغلال الوضع الذي يمر به النظام المصري بعد أحداث يوليو/ تموز 2013، وسعي السيسي لتحقيق إنجاز خارجي يحقق له الشرعية الخارجية، لتوقيع هذا الاتفاق. فقد ذكر مصدر حكومي مصري، شارك في المشاورات التي سبقت اتخاذ مصر قرار توقيع اتفاقية إعلان المبادئ بالخرطوم، أن العديد من الجهات الرسمية رفعت تقارير للسيسي قبل توقيع الاتفاقية، مفادها أن التوقيع سيضعف موقف مصر، وأن فايزة أبو النجا، مستشارته لشؤون الأمن القومي، ومختصين سابقين في المخابرات ووزارات الخارجية والدفاع والري، أجمعوا، على أن التوقيع يمثِّل إقرارًا مصريًّا بالموافقة على قيام إثيوبيا ببناء السد دون أية ضمانات أو التزامات، إلا أن السيسي قرر أنه سيوقعه، وأخبر معاونيه بأن لديه القدرة على إحداث تغيير كبير في الموقف الإثيوبي من خلال استخدام تأثيره الشخصي على المسؤولين الإثيوبيين، بل وعلى الرأي العام الإثيوبي. ومما يؤكد هذا الكلام أن السيسي لم يطرح الاتفاق للتشاور المجتمعي[1]. ومن هنا، جاء الاتفاق ليكرس في مجمله الأوضاع التي نجحت إثيوبيا في فرضها على أرض الواقع.

فبحسب أحد الدبلوماسيين الإثيوبيين المشاركين في المفاوضات، فإن بلاده رفضت المسودة المصرية المقترحة للاتفاق، وقامت بإعادة صياغة، عبارة عن قص ولزق، للمواد القانونية التي تحمل وجهة نظر إثيوبيا في الاتفاق الإطاري الخاص بعنتيبي، لاسيما مبدأ عدم التسبب في حدوث ضرر جسيم، والاستخدام المنصف والمعقول اللذان باتا يشكِّلان المبدئين الثالث والرابع من اتفاق إعلان المبادئ[2].

لكن قبل تحليل بنود إعلان الاتفاق الإطاري، وكيف يعكس تحدي إثيوبيا للهيمنة المصرية، قد يكون من المفيد تعريف الاتفاق الإطاري، وهل هو ملزم لأطرافه أم لا؟

الاتفاق الإطاري، باختصار، هو اتفاق يتم بين دولتين أو أكثر حول أحد الموضوعات الفنية أو العسكرية أو التجارية، ويتضمن مجموعة من المبادئ العامة "الاسترشادية" التي تحتاج لاتفاق تفصيلي لاحق فيما بينها، وتُبرَم الاتفاقات الإطارية على مستويات عدة أعلاها مستوى القمة، كما يمكن أن تتم على المستوى الوزاري الفني الذي يضع التفاصيل الفنية من خلال لجان مشتركة، تمهيدًا لوضع اتفاقية نهائية

(1) الري: مفاوضات سد النهضة في «طريق مسدود»، المصري اليوم، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2019، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2020): https://bit.ly/35TXqnV

(2) Haile, F.,Ibid, p.147.

تتضمن حقوق والتزامات كل طرف[1]. ومن أبرز الاتفاقيات الإطارية العامة وفق هذا التعريف: اتفاقية الأمم المتحدة لتنظيم المجاري المائية في غير أغراض الملاحة، 1997، والاتفاق الإطاري بين مصر والسودان وإثيوبيا، مارس/ آذار 2015.

وهناك تباين في الفقه بين كون اتفاق إعلان المبادئ ملزمًا أم غير ملزم؛ حيث يذهب رأي في الفقه للقول بأنه غير ملزم قانونًا، لأن الإعلانات ليست مصدرًا موثوقًا للقانون الدولي، وبالتطبيق على إعلان الخرطوم، فإنه لا يذكر شيئًا عن دخول الوثيقة حيز التنفيذ والتصديق عليها وإيداعها على النحو المنصوص عليه في المادة 24 (4) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. لذا، فمن المرجح أن أطرافه لم يكن لديها الرغبة في أن يكون الإعلان اتفاقية ملزمة قانونًا[2].

ومما يؤكد هذا القول ورود كلمة "احترام" التي وردت في المادة الخامسة من الإعلان، التي تتعلق بمبدأ التعاون في الملء الأول وإدارة السد.

في حين يرى فريق آخر أن اتفاقات إعلان المبادئ، بما فيها إعلان الخرطوم ملزمة، لأن العبرة بما ورد في ديباجته بالقول: "تلتزم الدول الثلاث بالمبادئ التالية" على اعتبار أنه وفق مختلف المدارس الفقهية، فإن هناك مبدأ قانونيًّا راسخًا ينظِّم جميع العلاقات التعاهدية بين أطراف هذه العلاقة عندما يثور نزاع قانوني حول تفسير المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وهو المتعلق بمقاصد الدول الأطراف للاتفاقية أثناء التفاوض، فالعبرة من وجهة نظرهم ليست بالألفاظ والمباني، ولكن بالمقاصد والمعاني، وبالتالي فالأساس هو الالتزام"[3].

وأيًّا يكن الرأي الفقهي بشأن إلزامية الإعلان من عدمه، فإنه يعكس التحدي الإثيوبي للهيمنة المصرية، هذا التحدي الذي يُعد -كما سبق القول- تكريسًا للأوضاع التي فرضتها على الأرض منذ عام 2011، كما أنها بنت عليه بعد ذلك في تفسير كل قراراتها الأحادية سواء ما يتعلق بالملء والتشغيل، أو التأكيد على أن ما ورد في الاتفاق بشأنها من قبيل القواعد الاسترشادية.

---

(1) سلامة، أيمن، التغيير الجوهري في الظروف، مرجع سابق، ص 119.

(2) Tekuya, M.,"The Egyptian Hydro Hegemony In The Nile Basin: The Quest For Changing The Status Quo", Journal of Water Law, (Vol.26,No.1, June 2018), p.p.15-16

(3) سلامة، أيمن، قراءة قانونية لاتفاقية إعلان المبادئ حول سد النهضة الأثيوبى، الأهرام، 3 ابريل 2015 (شوهد في 1 يناير/كانون الثاني 2020) https://bit.ly/35S7BJP

تحليل مضمون بنود الإعلان في ضوء تحدي إثيوبيا للهيمنة المصرية

لقد جاء الإعلان في عشرة مبادئ، فضلًا عن الديباجة، ودون الدخول في تفاصيل قانونية، يمكن إبراز هذه الملاحظات التي تكرِّس حالة تحدي إثيوبيا للهيمنة المصرية على النحو التالي[1]:

1- إقرار الإعلان بحق إثيوبيا في بناء السد، بحيث يصبح حقًّا رسميًّا يتيح لها الحصول على التمويل الدولي لبنائه، بعدما كانت مصر تعرقل هذا من خلال البنك الدولي الذي يرفض فكرة التمويل بدون وجود اتفاق بين الدول المعنية. هذا الاعتراف المصري يجعل إثيوبيا تسارع في عملية بنائه قبل انتهاء الدراسات الخاصة بالهيئة الاستشارية الدولية.

2- لم يشر الإعلان من قريب أو بعيد، لفكرة الحقوق المصرية المكتسبة بشأن مياه النيل، وإن كانت كل التصريحات الإثيوبية الرسمية السابقة أو اللاحقة، تشير إلى عدم الاعتراف بهذه الحقوق التاريخية والمكتسبة.

3- مبدأ الانتفاع المنصف والعادل، مأخوذ بصورة شبه حرفية من اتفاقية الأمم المتحدة، 1997؛ حيث نصَّ البند الرابع من إعلان المبادئ على ما يلي[2]:

- سوف تستخدم الدول الثلاثة مواردها المائية المشتركة في أقاليمها بأسلوب منصف ومناسب.

- لضمان استخدامهم المنصف والمناسب، سوف تأخذ الدول الثلاثة في الاعتبار كافة العناصر الاسترشادية ذات الصلة الواردة أدناه، وليس على سبيل الحصر:

أ- العناصر الجغرافية، والجغرافية المائية، والمائية، والمناخية، والبيئية وباقي العناصر ذات الصفة الطبيعية.

ب- الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول الحوض المعنية.

جـ- السكان الذين يعتمدون على الموارد المائية في كل دولة من دول الحوض.

د- تأثيرات استخدام أو استخدامات الموارد المائية في إحدى دول الحوض على دول الحوض الأخرى.

(1) اعتمدنا في هذه الجزئية بالأساس على دراستنا بمركز الجزيرة للدراسات والمعنونة باسم، تقييم وثيقة إعلان مبادئ سدِّ النهضة، 6 ابريل 2015، (تاريخ الدخول ا نوفمبر/تشرين الثاني 2020) https:// bit.ly/3qrtEyK

(2) Khartoum, Sudan: Agreement on Declaration of Principles ,Ibid, Article.4

هـ- الاستخدامات الحالية والمحتملة للموارد المائية.

و- عوامـــل الحفـــاظ والحماية والتنمية واقتصاديات اســـتخدام الموارد المائية، وتكلفة الإجراءات المتخذة في هذا الشأن.

ز- مدي توفر البدائل، ذات القيمة المقارنة، لاستخدام مخطط أو محدد.

حـ- مدى مساهمة كل دولة من دول الحوض في نظام نهر النيل.

ط- امتداد ونسبة مساحة الحوض داخل إقليم كل دولة من دول الحوض.

وهنا، يمكن إبداء الملاحظات التالية على هذا البند:

أ- أن الاعتبارات الواردة تحت هذا المبدأ في الإعلان؛ والتي يتحدد بموجبها حق الانتفاع ونسبة كل دولة، هي نقاط خلافية، رفض معارضو عنتيبي أن تكون بديلة للنص الخاص بالحقوق المكتسبة لضمان عدم دخولهم في متاهات، كما أنه بموجب اتفاقية الأمـــم المتحـــدة تنصُّ المادة 6 "فقرة 3" أيضًا على أن الوزن الممنوح لكل عامل من العوامل يُحدَّد وفقًا لأهميته مقارنةً بأهمية العوامل الأخرى ذات الصلة[1]؛ وهو ما قد يثير جدلًا في التطبيق. كما يكشف الواقع الدولي عن حالات لتنازع أولويات "الانتفاع المنصف" بمياه الأنهار الدولية؛ فقد ترغب إحدى الدول المشاطئة أثناء تنفيذها بعض برامج التنمية، في الحصول علي نصيب أكبر من مياه النهر، يزيد علي ذلك الذي كانت تحصل عليه من قبل؛ الأمر الذي يؤثر بلا شك في حصة الدول الأخرى؛ ومن ثم يثور التساؤل حول أولوية الانتفاع بمياه النهر، وهل يكون للاستخدامات القائمة والحقوق التاريخية، أم للاستخدامات المحتملة والاستعمالات المستقبلية؟[2]، كما هي الحال في الفقرة "ه"، وبالتالي إعطاء مبررات لإثيوبيا لاســـتخدام المياه في عملية التنمية، ومنها تطوير الزراعة المروية.

ب- أن البندين "حـ"، "ط" يمكن تفســـيرهما لصالح إثيوبيا باعتبار المياه تأتي منها، فضلًا عن امتداد ونسبة مساحة الحوض لديها.

4- بالنســـبة لمبدأ عدم الضرر ذي الشـــأن "البند الثالث" في الإعلان، والإخطار

---

(1) UN: General Assembly , Convention on the Law of the Non navigational Uses …,Ibid,p.5

(2) لمزيد من التفاصيل حول هذه الجزئية، انظر: عبد العال، محمد شوقي، الانتفاع غير العادل: مشروع سد النهضة في ضوء الوضع القانوني لنهر النيل، السياسة الدولية، يناير/كانون الثاني 2015، موقع نقطة وأول السطر، 31 مايو/أيار 2013، (تاريخ الدخول: 1 أبريل/نيسان 2020): https://bit.ly/2XSx7tZ

المسبق فهو ينص على ما يلي[1]:

– سوف تتخذ الدول الثلاثة كافة الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ضرر ذي شأن خلال استخدامها للنيل الأزرق/ النهر الرئيسي، وفي حالة حدوث ضرر ذي شـأن لإحدى الدول، فإن الدولة المتسـببة في إحداث هذا الضرر عليها، في غياب اتفاق حول هذا الفعل، اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة بالتنسيق مع الدولة المتضررة لتخفيف أو منع هذا الضرر، ومناقشة مسألة التعويض كلما كان ذلك مناسبًا.

ويلاحظ أن هذا البند لم ينص صراحة على شـرط الإخطار المسـبق؛ ففي أحد أجـزاء الفقـرة الثانية من البند الثالث في الإعلان نصَّ على "أن الدولة المتسـببة في إحـداث هذا الضـرر (إثيوبيا) عليها فـي حال غياب اتفاق علـى الفعل (أي الفعل المتسـبب للضرر)، اتخاذ كافـة الإجراءات لتخفيف هذا الضـرر (أي بعد وقوعه)، وهذا أمر صعب.

كما يلاحظ أن الإعلان، شأنه شأن اتفاقية الأمم المتحدة يتحدث عن الضرر ذي الشأن، أي الكبير، وهو ما يتماشى مع وجهة نظر إثيوبيا في اتفاقية عنتيبي، أما الضرر فقط (التأثير السـلبي وفق رغبة دولتي المصب في اتفاقية عنتيبي)، فإنه لم يؤخذ به، ومعنى هذا إمكانية التسامح بشأن الضرر الصغير الذي بات تقديره يُدخلنا في متاهات؛ إذ وفق هذا المبدأ هل يمكن اعتبار نقص المياه عند الملء الأول للسد ضررًا ذا شأن، أم أن جفاف نهر النيل هو الذي يعد كذلك؟!

فضـلاً عـن ذلك، فقد جاءت الفقرة الخامسـة من البنـد الخامس من الإعلان والمتعلقة بالتعاون في الملء الأول للخزان وإدارة السد لتشير بوضوح إلى أن الإخطار المسبق سيكون في الأمور الطارئة التي تحدث عند التشغيل، ومعني هذا أن ما مضى من عملية بناء في السد، بات أمرًا واقعيًّا لا يجوز الاعتراض عليه؛ إذ نصَّت هذه الفقرة على ما يلي "إخطار دولتي المصب (أي من قبل إثيوبيا)، بأية ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد"[2].

5– بالنسـبة للمبدأ الخاص بمبدأ التعاون في الملء الأول وإدارة السـد "البند الخامس"، يلاحَظ عدة أمور:

(1) Khartoum, Sudan: Agreement on Declaration of Principles ,Ibid Article,3

(2) Ibid Article,5.

أ- لم يتحدث الإعلان عن حجم السد، وهو ما قد يمكِّن إثيوبيا من تأويله على النحو الذي يروق لها.

ب- أنه لا يوجد إلزام على إثيوبيا بشأن إشراك مصر في إدارة السد، وإنما تم الاكتفاء بالنص "... لضمان استمرارية التعاون والتنسيق حول تشغيل سدِّ النهضة مع خزانات دولتي المصب، سوف تنشئ الدول الثلاثة، من خلال الوزارات المعنية بالمياه، آلية تنسيقية مناسبة فيما بينهم". إذن، لا توجد صيغة إلزام.

ت- ما يتعلق بالفقرة الأولى من هذا البند الخامس والتي تشير إلى "تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، واحترام المخرجات النهائية للتقرير الختامي للجنة الثلاثية للخبراء حول الدراسات الموصى بها في التقرير النهائي للجنة الخبراء الدولية خلال المراحل المختلفة للمشروع"، تتماشى إلى حدٍّ كبير مع وجهة النظر الإثيوبية التي تشير إلى أن هذه التوصيات غير ملزمة.

ث- الفقرة الثانية من هذا المبدأ والتي تنص على "... الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة، والتي يجوز لمالك السد ضبطها من وقت لآخر"، تعطي إثيوبيا اليد العليا في عملية التشغيل، وبالتالي يحق على سبيل المثال غلق فتحات السد لأية اعتبارات خاصة بها، كما سيكون الاتفاق على عملية التشغيل أمرًا استرشاديًّا فقط، وجاءت الفقرة الأخيرة لتؤكد هذه السيادة المطلقة لإثيوبيا في عملية التشغيل؛ حيث نصَّت على ".... إخطار دولتي المصب بأية ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد"؛ إذ إن الالتزام هنا ينصبُّ على مجرد الإخطار فقط[1].

6- بالنسبة للمبدأ العاشر الخاص بتسوية الخلافات حول هذا الإعلان، فقد نصَّ على ما يلي: "تقوم الدول الثلاثة بتسوية منازعاتهم الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقًا لمبدأ حسن النوايا. وإذا لم تنجح الأطراف في حل الخلاف من خلال المشاورات أو المفاوضات، فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق والوساطة أو إحالة الأمر لعناية رؤساء الدول/ رئيس الحكومة"[2].

---

(1) خطاب، إكرامي بسيوني عبد الحي، «اتفاق إعلان مبادئ سد النهضة بين الطابع الدولي والاستفتاء الشعبي»، كلية القانون بجامعة قطر، 23 أغسطس/آب 2017، ص -39 40، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020): https://bit.ly/3qygpMR

(2) Khartoum, Sudan: Agreement on Declaration of Principles ,Ibid Article,10

ويلاحظ هنا أن ثمة ضرورة لموافقة جميع الأطراف؛ ما يعني أن مصر لن تستطيع تمرير أي قرار خاص بالسد بصورة منفردة، كما أن تحقيق التوافق "الإجماع" أمر في غاية الصعوبة، ناهيك عن أن التسوية ستكون سياسية أيضًا من خلال طلب التوفيق والوساطة من قبل طرف خارجي، أما ما سوى ذلك فيتم رفعه لرؤساء الدول والحكومات للدول الثلاثة لاتخاذ ما يلزم.. وهنا، كان يمكن النص على الوسائل القانونية للتسوية مثل التحكيم والقضاء الدولي، لكن لم يتم ذلك لرفض إثيوبيا المسبق؛ ومعنى هذا أنه لن يتم اللجوء للتحكيم أو القضاء الدولي، رغم أنهما من الأدوات التي نصَّت عليها المادة 33 من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997. وباختصار، فإن الخلافات ستظل قاصرة على الجهود الدبلوماسية فقط. وهو ما ظهر بعد ذلك في رفض إثيوبيا الوساطة الدولية سواء من قبل الأمم المتحدة، أو مجلس الأمن، أو حتى الولايات المتحدة.

وهكذا، يلاحظ أن الاتفاق أدى لتقنين أوضاع سدِّ النهضة، وتحويله من سدٍّ غير مشروع دوليًّا إلى مشروع قانونيًّا، فضلًا عن تقوية الموقف الإثيوبي في المفاوضات الثلاثية، وإضعاف الاتفاقيات التاريخية، وهو يكرس آلية النفوذ الإثيوبي لتحدي الهيمنة المصرية.

د- حشد مصادر تمويل بديلة وتتضمن:

1. مصادر دولية

تقوم سياسة البنك الدولي في تمويل المشروعات المائية على ضرورة ألا يترتب على المشروع المزمع إنشاؤه ضرر ملموس (Appreciable Harm) للدول المشاطئة، ومن ثم يشترط على الدولة صاحبة المشروع تقديم كافة المعلومات والبيانات الدقيقة المرتبطة به، لتمكين دول الحوض الأخرى من تقييم الآثار المحتملة لهذا المشروع[1]. ومعنى هذا أن البنك يعطي حق الفيتو للدول المشاطئة على رفض أي مشروع قد يترتب عليه ضرر جسيم يقع عليها.

وقد استخدمت مصر هذا الحق، في رفض العديد من مقترحات السدود الإثيوبية على النيل الأزرق، عام 2010، ومن ثم باتت دول المنبع تبحث عن بدائل أخرى

(1) شتيوي، مرجع سابق، ص ص 83-84.

لتنفيذ مشروعاتها، لاسيما إذا كانت ستُنفَّذ بصورة أحادية؛ إذ إنها تدرك أن المؤسسات الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي سترفض تمويلها.

وفي هذا الإطار، برز دور الصين كممولٍّ رئيسي للبنية التحتية في القارة الإفريقية عامة، وفي حوض النيل خاصة؛ حيث أحدث هذا التمويل تحولًا نوعيًّا مهمًّا في السياسات المائية لنهر النيل، سواء من حيث الحصول على الموارد المالية، أو الخبرة الفنية، أو حتى الدعم السياسي، ما ترتب عليه، ليس فقط تمويل هذه المشروعات المائية، ولكن تحسين الحالة الاقتصادية لها، كما حدث بالنسبة للسودان وإثيوبيا، لاسيما مطلع الألفية الثالثة[1]. لذا، لم تعد المؤسسات المالية الدولية التقليدية كالبنك الدولي وغيره، هي الفاعلين والشركاء الوحيدين في مجال البنية التحتية الهيدروليكية ومشاريع الطاقة في منطقة النيل؛ ما يعني أن مصر فقدت "حق النقض" على المصادر المالية الخارجية لمشروعات المنبع الهيدروليكية.

وبحسب الكتاب الأبيض الصادر عن مكتب الإعلام الصيني التابع لمجلس الدولة لعام 2014، فإن الصين ساعدت بعض الدول الإفريقية مثل إثيوبيا وبوروندي والسودان، على تحسين استخدامها وإدارتها للطاقة المائية وغيرها من الطاقة النظيفة في حوض النيل الشرقي عبر توفير الدعم المالي والفني دون شروط مسبقة[2].

فقد أسهمت إحدى الشركات الصينية (State Grid of China Electric Power Equipment and Technology Co)، في بناء خط نقل الجهد العالي للطاقة التي ستولَّد من سد النهضة بتكلفة مليار دولار منتصف عام 2017، كما قامت شركة الطاقة الكهربائية الإثيوبية، في يناير/ كانون الثاني 2019، بتوقيع اتفاقية مع شركة باور Power الصينية لبناء الهيكل الهيدروليكي للسد، وتصميم وتثبيت واختبار 11 توربينًا[3].

لقد ترتب على التدخل الصيني، ليس فقط تعزيز آلية النفوذ الإثيوبية في تحدي الهيمنة المصرية، بل إضعاف استراتيجية الاحتواء المصرية عبر التكتيكات القانونية لتدويل الأزمة في مجلس الأمن بعد قيام إثيوبيا، في يوليو/ تموز 2020، ببدء الملء

(1) Swain, Ashok,Ibid,pp.698-699.

(2) Endaylalu, G.,Ibid, p.41.

(3) فضل، حمد، الصين تتدخل لاستكمال بناء سد النهضة، موقع المصريون، 5 يناير/كانون الثاني 2019، (تاريخ الدخول: 26 يوليو/تموز 2020): https://bit.ly/2OViL7x

الأول للسد؛ إذ رفضت الصين، وكذلك روسيا، المساعي المصرية لإصدار أي قرارات من المجلس ملزمة لإثيوبيا في أزمة سد النهضة[1].

2. مصادر وطنية

لقد سعت إثيوبيا في إطار تعزيز آلية النفوذ، للبحث عن مصادر تمويل وطنية للسد، خشية أن تقع تحت طائلة المشروطية الدولية؛ لذا عملت بشتى السبل على الترويج لتمويل السد في الداخل، وفي الخارج حيث الجاليات الإثيوبية.

فداخليًّا، استخدمت الحكومة العديد من الوسائل ومنها الاقتراض من البنوك الإثيوبية بفائدة أقل بنسبة 27٪ عن تلك التي يتم تحصيلها من الأفراد والشركات، كما لجأت الحكومة لفكرة السندات طويلة الأجل ذات فئات مختلفة (تتراوح بين دولار واحد، و36 ألف دولار بفائدة تتراوح ما بين 5.5٪- 6٪ لمدة خمس سنوات)، فضلًا عن فكرة اليانصيب، واقتطاع جزء من رواتب موظفي الخدمة المدنية رغم اعتراض بعض القوى السياسية على ذلك. أما خارجيًّا، فقد تم طرح فكرة السندات على المغتربين الذين يُقدَّر عددهم بقرابة ثلاثة ملايين؛ حيث بلغت الحصيلة 38 مليون دولار خلال عام 2016[2]؛ ليسجل إجمالي المساهمات الداخلية والخارجية خلال ذات العام 306 ملايين دولار حسب الجدول التالي[3].

جدول (17) يوضح إسهامات كل فئة في إثيوبيا في تمويل السد (2016)

الفئة	مقدار المساهمة بالمليون دولار	نسبة المساهمة
موظفو القطاع العام والخاص	144	47%
رجال الأعمال	57.6	19%

(1) الصين وروسيا تبلغان مصر رفضهما قرارًا أمميًّا ملزمًا ضد إثيوبيا، العربي الجديد، 27 يوليو/تموز 2020، (تاريخ الدخول: 29 يوليو/تموز 2020): https://bit.ly/39IdABX

(2) Abtew, W., Dessu, S., Ibid,p.p.165-167

(3) Tesfaye, M., "The imperative of stepping-up Ethiopian diaspora's contribution to Hedase Dam (GERD) Aiga Forum. (2016)..p.2 (Visited on 12 Dec., 2020) https://bit.ly/3qwdBzN

إثيوبيو المهجر	21.6	7%
الفلاحون	28.8	9%
آخرون	54	18%
المجموع	306	100%

المصدر: Tesfaye, M., "The imperative of stepping-up Ethiopian diaspora's contribution to Hedase Dam (GERD) Aiga Forum. (2016).p.2.

ويلاحظ أن حملات جمع التبرعات الداخلية والخارجية لم تتوقف، وقد بلغت 383 مليون دولار حتى 2020، وبحسب مكتب المجلس الوطني لتنسيق المشاركة العامة في بناء السد، أكتوبر/ تشرين الأول 2020، فإن هذه الحملات تستهدف جمع 54 مليون دولار أخرى خلال ميزانية 2020-2021[1].

2- آلية التغيير (الخطابات الإثيوبية البديلة)

تسعى آليات التغيير (التحرير) التي يقوم بها الطرف غير المهيمن، إلى تحقيق الهيمنة المضادة من خلال التقويض المباشر أو غير المباشر للتفوق الأيديولوجي للطرف المهيمن داخل الحوض عبر التشكيك في المفاهيم المقبولة على نطاق واسع للواقع الذي أنشأه هذا الطرف المهيمن. وغالبًا ما يصعب تمييز هذه الآليات عن آليات النفوذ لأن نتائجها ليست محددة سلفًا أو يمكن التنبؤ بها بسهولة.

وفي هذا الإطار، عملت إثيوبيا على صياغة بعض الخطابات" المقبولة" على مختلف الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية لتقويض الخطابات المصرية، وفرض قبول خطاباتها وإسباغها قدرًا من المشروعية.

أ - الخطاب الإثيوبي على المستوى الوطني

تُستخدم السدود بصفة عامة كإحدى أدوات النظم الحاكمة لتشكيل الهويات الوطنية واكتساب الشرعية من خلال تصويرها على أنها رمز للفخر والشرف الوطنيين، وهو ما سعى إليه زيناوي الذي كانت حكومته تعاني، بالإضافة للمشكلات الاقتصادية والسياسية، مشكلات عرقية بسبب تحديات النظام الفيدرالي؛ ومن ثم كانت هناك

(1) إثيوبيا توسع منصات جمع التبرعات لاستكمال بناء سد النهضة، وكالة سبوتنيك الروسية، 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2020، (تاريخ الدخول: 20 أكتوبر/تشرين الأول 2020): https://bit.ly/35Pn6lG

حاجة ماسَّة لاستيعاب ودمج هذه الإثنيات في إطار وطني جامع؛ فكانت فكرة السد الذي تحول اسمه من سد الحدود؛ إشارة للموقع الجغرافي قرب الحدود مع السودان، إلى سد الألفية؛ في إشارة إلى خطة البلاد للانتقال إلى مصافِّ الدول متوسطة الدخل من خلال عملية التنمية الشاملة، ثم بات الموضوع أكثر تحديدًا في اسم "سد النهضة العظيم" كونه حجر الأساس لنهوض البلاد، وأحد مؤشرات التنمية؛ حيث يضم أكبر خزان مائي في البلاد، وسيحل مشكلة الطاقة، بما قد يتطلبه هذا من تغليب المصالح الوطنية والاندماج الوطني على التباينات الإثنية[1].

لذا، حرص زيناوي في خطاب تدشين السد، يوم 2 أبريل/ نيسان 2011، على الربط بين عدة مكونات وطنية، وهي الفقر، والتضحية والعزيمة، والبناء لتحقيق التنمية، جنبًا إلى جنبِ انتقاد مصر بصورة ضمنية لعرقلتها جهود بلاده في تأمين التمويل لتغطية تكاليف المشروع "... بغضِّ النظر عن مدى فقرنا، في تقاليد العزيمة الإثيوبية، فإن الشعب الإثيوبي سوف يقدم أي تضحيات. ليس لديَّ شك في أنهم سيقولون بصوت واحد: "ابنوا السد!" Build the Dam... لا شيء يمكن أن يمنعنا من ممارسة حقوقنا... ليس لدينا خطة فقط ولكن لدينا أيضًا القدرة على تأكيد حقوقنا"[2].

وقد عملت وسائل الإعلام الحكومية على تأكيد هذه الخطابات لتحفيز فكرة الوطنية ودعم السد، من خلال استضافة مواطنين يؤكدون تعهدهم بالعمل لساعات لشراء سندات السد، وعبر وضع لوحات إعلانية كبيرة في الميادين الرئيسية تربط بين زيناوي باعتباره قاطرة المشروع، وبين تحقيق النهضة التي باتت قريبة؛ إذ تُظهر إحدى اللوحات زيناوي جنبًا إلى جنب بعض المشاريع الرئيسية الحديثة، بما في ذلك سد النهضة، وكُتب عليها بالأمهرية "إن الرؤية والرسالة التي بدأتها قريبة، ومن خلال العمل الجاد سوف نحصل عليها"[3].

ويبدو أن الحكومة الإثيوبية نجحت في الترويج لهذا الخطاب بصورة كبيرة، ويتضح ذلك في الدعم الشعبي للحرب التي شنَّتها ضد جبهة تحرير تيغراي (نوفمبر/ تشرين الثاني-ديسمبر/ كانون الأول 2020)، لاسيما بعد الترويج الإعلامي الداخلي،

(1) Orlowska, I., "Forging a Nation: The Ethiopian Millennium Celebration and the Multiethnic State. Nations and Nationalism, (Vol. 19,No.2,2013), P.P. 296-313

(2) Ethiopian PM Meles Zenawi speech on launching GERD.2 April 2011,(Visited on 12 Dec., 2020) https://bit.ly/2M7TNnC

(3) Menga, F., "Domestic..,Ibid.P.714

بأن الجبهة قد تفكر في ضرب سد النهضة؛ ما أعطى مبررًا للحكومة لسحقها وارتكاب انتهاكات كبيرة في إقليم تيغراي، أدانها المجتمع الدولي، والولايات المتحدة[1].

ب- الخطاب الإثيوبي على المستوى الإقليمي

بالتوازي مع الخطاب الوطني، سعت إثيوبيا لترويج خطاب مماثل على الصعيد الإقليمي على مستويات عدة، منها: الثنائي حيث السودان باعتباره أحد أهم دول الحوض فيما يتعلق بسد النهضة، ثم مستوى باقي دول الحوض، وأخيرًا إقليم شرق إفريقيا.

وقد تداخلت لغة الخطابات الموجهة لهذه المستويات الثلاث لصعوبة الفصل بينها؛ فبالنسبة للسودان روَّجت إثيوبيا لمقولة: إن تطوير سدود المنبع في مصلحة دولتي المصب، وبالتالي لابد من النظر للسد في إطار تعاوني، وليس في إطار أمني وفق الخطاب المصري، كما عدَّدت فوائد السد للسودان من حيث تقليل نسبة البخر، والرواسب التي قد تؤثر على عمر السدود السودانية، وتقليل سعتها التخزينية، فضلًا عن انتظام وصول تدفقات المياه طيلة العام، وعدم فقدان جانب منها يذهب إلى مصر؛ بما يؤدي إلى زيادة الزراعة المروية على مدار السنة؛ فضلًا عن الحصول على الطاقة الكهربائية بأسعار رخيصة نسبيًّا. وقد نجحت هذه الخطابات، فضلًا عن اعتبارات أخرى سياسية واقتصادية؛ في تغيير موقف من السودان من معارض له في بداية الأمر، إلى مؤيد له[2].

أما بالنسبة لدول الحوض، فقد روجت إثيوبيا لفكرة المنافع المشتركة، ورفض الخطاب المصري الذي يركز على "الحقوق التاريخية" و"الإخطار المسبق"، مقابل الترويج لفكرة الاستخدام العادل والمنصف، وعدم وقوع ضرر جسيم، وهي نفس لغة الخطاب التي أصرَّت عليها في اتفاقية عنتيبي، وشكَّلت حينها تكتلًا لدول المنبع في مواجهة دولتي المصب، وما أسفر عنه ذلك من توقيع 6 دول على الاتفاقية، ومن ثم

(1) إثيوبيا: الولايات المتحدة تدين «ممارسات تطهير عرقي» في إقليم تيغراي، موقع فرنسا 24، 11 مارس/آذار 2021، (تاريخ الدخول: 21 مارس/آذار 2021): https://cutt.us/xHct3

(2) شبانة، أيمن، «لماذا تتنقل السودان بين المحاور الإقليمية المتناقضة؟»، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، 18 يناير/كانون الثاني 2018، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2019): https://bit.ly/38X9l6E

أعادت إثيوبيا تمسكها بهذين المبدأين لضمان عدم معارضة هذه الدول لبناء السد، والضغط على مصر والسودان للقبول بهما، وبالتالي إعطاء المشروعية له، وهو ما تحقق في اتفاقية إعلان المبادئ كما سبق أن أوضحنا، وقد تزامن هذا الخطاب مع خطاب آخر، وهو أن السد مرتبط بالتنمية، وتوفير الطاقة الكهربائية النظيفة والرخيصة التي تحتاج إليها هذه الدول، وكذلك دول شرق إفريقيا ككل "المستوى الثالث"، والتي سيتم توليدها من سد النهضة وغيره، وأن إثيوبيا ستصبح مركزًا للطاقة الرخيصة النظيفة الخضراء بدلًا من كونها برج المياه في شرق إفريقيا، وبالتالي تصوير النيل، وما يقام عليه من سدود، على أنه قضية تنموية بحتة، وأن الموارد المائية ستحفز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لإثيوبيا وتدعم مكافحتها للفقر، كما ستسهم في الوقت ذاته في تحقيق نمو اقتصادي أكبر في المنطقة الأوسع "شرق إفريقيا"[1].

ويلاحظ أن لغة الخطاب هذه مأخوذة من البند رقم 18، في أجندة التنمية للاتحاد الإفريقي "2063"، والذي نصَّ على أنه "يجب أن يكون لإفريقيا استخدام وإدارة منصفة ومستدامة لموارد المياه من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون الإقليمي والبيئة"[2]؛ ما يعني أن إثيوبيا تستهدف بخطابها أيضًا الحصول على التأييد القاري.

ومرة أخرى نجحت إثيوبيا في هذا الخطاب، وفي تفكيك خطاب الأمننة المصري؛ حيث لم تُبد دول الحوض اعتراضًا على السد، بل إنها استطاعت -وللمرة الأولى- الحصول على موافقة مصرية على مشروعية السد، وعدم الحديث عن الحقوق التاريخية، وتمثل ذلك في اتفاق إعلان المبادئ.

ت-الخطاب على المستوى الدولي

تعد وزارة الخارجية الإثيوبية الجهة المنوط بها الترويج للخطابات المقبولة الخاصة بالسد على المستوى الخارجي؛ لذا فهي تحرص على استغلال كل المنتديات الدولية المرتبطة بالبيئة والتغير المناخي لإبراز استراتيجيتها التي أطلقت عليها اسم "استراتيجية الاقتصاد الأخضر القادرة على التكيف مع المناخ" (Climate Resilient Green Economy strategy)، والقائمة على فكرة أن الاقتصاد الإثيوبي "الأخضر" هو

(1) Haile, F.,Ibid, pp.152-153.

(2) African Union Commission, Agenda 2063, Final Edition 2015, Article 18,p. 4

صديق للبيئة، وأن سدَّ النهضة هو أحد ركائز هذه الاستراتيجية، وسيقلِّل من آثار تغير المناخ وخفض الانبعاثات العالمية، في إشارة إلى الطاقة الكهرومائية المتولدة منه، كما ركز هذا التكتيك على روايتين عالميتين تقودان حاليًّا تنمية الطاقة الكهرومائية، الأولى تتعلق بنقص الكهرباء في إفريقيا وآثارها السلبية على التنمية، بينما تتعلق الثانية بالطاقة الكهرومائية الرخيصة كمصدر للطاقة للاقتصادات الإفريقية الآخذة في التطور. لذا، لا غرابة في أن يكون النموذج الإثيوبي أحد مسارات الاهتمام في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي الذي عُقد في باريس، في ديسمبر/كانون الأول 2015[1].

وبالتالي، نجحت إثيوبيا من خلال تبني لغة خطاب تتماشى مع الواقع الإفريقي والعالمي فيما يتعلق بالطاقة الكهرومائية، في كسب تأييد إقليمي وقاري ودولي في مواجهة الهيمنة المصرية التقليدية في حوض النيل، كما حرصت بعد رفضها التوقيع على اتفاقية واشنطن، 28 فبراير/شباط 2020، على وضع خطة تحرك على مستويات عدة لشرح أسباب رفضها هذا التوقيع[2].

(1) Haile, F.,Ibid.172-178.

(2) خطة إثيوبية لإحباط التحركات المصرية في أزمة سد النهضة، العربي الجديد، 7 مارس/آذار 2020، (تاريخ الدخول: 13 أغسطس/آب 2020): https://bit.ly/3bTiQFE

جدول (18) يوضح الآليات الإثيوبية للهيمنة المضادة «سد النهضة»

	آلية الإكراه	آلية النفوذ	آلية التغيير
سد النهضة	-تدشين سد النهضة بصورة منفردة ومضاعفة حجمه 5 مرات في فترة وجيزة.	-وضع أطر دبلوماسية والسعي لإفراغها من مضمونها ومنها لجنة الخبراء الدولية 2012، واللجنة الوطنية 2013، والمكتب الاستشاري 2016. -التحكم في أجندة المفاوضات والقضايا محل النقاش، وتعمد إطالتها مع رفض التوقف عن بناء السد. -تشكيل تحالف استراتيجي مع السودان في مواجهة مصر. - استخدام مبادئ القانون الدولي للطعن في الأطر القانونية، وتوقيع اتفاق الخرطوم لإعلان المبادئ، 2015، الذي يقنّن للمرة الأولى وضع السد. -حشد مصادر تمويل بديلة: أجنبية من خلال الصين وغيرها، ووطنية من خلال المواطنين في الداخل والخارج.	- سد النهضة العظيم أساس نهوض البلاد، وأحد مؤشرات التنمية وأكبر خزان مائي في البلاد. - الشعب الإثيوبي سيقدِّم أي تضحيات وسيقول بصوت واحد: ''ابنوا السد''. - تطوير سدود المنبع في مصلحة دول المصب. - التأكيد على فكرة الاستخدام العادل والمنصف، وعدم وقوع ضرر جسيم. - إثيوبيا ستصبح مركزًا للطاقة الرخيصة النظيفة الخضراء بدلًا من كونها برج المياه في شرق إفريقيا. -قضية السدود على النيل تنموية وليست سياسية. - الاقتصاد الإثيوبي ''الأخضر'' صديق للبيئة، وسد النهضة أحد ركائزه.

المصدر: إعداد الباحث

وهكذا اســتطاعت إثيوبيا نتيجة لمجموعة من المحددات الداخلية والخارجية، التحول من نمط القبول الظاهري والمنافســة المســتترة للهيمنة المصرية "الموحدة" خلال القرن العشــرين، إلى نمط تحدي هذه الهيمنة أوائل الألفية الثالثة، ثم تحولت إلى نمط الهيمنة المضادة بعد تقنين موضوع السد. هذا النمط الأخير لا تُعرف أهدافه النهائية على وجه الدقة: هل هي محاولة لإحداث حالة من التوازن في الهيمنة وإعادة تعريف حصص المياه وإيجاد نظام أكثر إنصافًا وعدلًا من وجهة نظرها يحقق السيطرة

المشتركة على الموارد أم وضع قواعد لنمط هيمنة جديد مختلف عن النمط السائد، بحيث يصبح التنافس على القوة المهيمنة من قبل إثيوبيا هدفًا جيوستراتيجيًّا وليس وسيلة لتحقيق نظام أكثر إنصافًا؟ وهو نمط على كل الأحوال لم تتشكل معالمه الكلية بعد.

ثالثًا: استراتيجيات وتكتيكات مصر لمواجهة التحديات الإثيوبية

نحاول في هذا القسم إلقاء الضوء على الاستراتيجيات والتكتيكات التي اتبعها النظام المصري في مواجهة إثيوبيا، وذلك عبر استراتيجيتي الاحتواء والتكامل، كون استراتيجية الاستيلاء على الموارد لم تفعِّلها مصر هذه المرة مقارنة بالستينات وأوائل السبعينات "بناء السد العالي".

وقد اعتمدت مصر في تحقيق هذا الاحتواء على ثلاثة تكتيكات أساسية، هي: النفعية، والقانونية، والخطاب، في حين لم تستخدم الرابعة "الإذعان القسري" إلا بصورة محدودة، لارتباطها الكبير باستراتيجية السيطرة على الموارد. وبالتالي، سنتناول في هذا القسم أربع نقاط أساسية: الأولى تتعلق باستراتيجية السيطرة على الموارد وتكتيكات الإذعان القسري، أما الثانية فتتناول استراتيجية الاحتواء وتكتيكات المنفعة، بينما تتناول الثالثة التكتيكات القانونية، أما النقطة الأخيرة فتخصص للتكتيكات الأيديولوجية "الخطاب المقبول".

1- استراتيجية السيطرة على الموارد وتكتيكات الإذعان القسري

منذ الإطاحة بالرئيس المنتخب، محمد مرسي، في يوليو/ تموز 2013، وضعت مصر عددًا من المبادئ الحاكمة لها فيما يتعلق بسد النهضة، تضمنت مجموعة من الاستراتيجيات والتكتيكات، والتي حددت بموجبها مسارات التعامل مع الملف. أبرز هذه المبادئ ما يلي[1]:

أ- التأكيد على الخيار التفاوضي.

ب- الاعتماد على اتفاق إعلان المبادئ، 2015، بوصفه ملمحًا مهمًّا من ملامح التعاون وبناء الثقة بين الدول الثلاثة.

(1) حول هذه المبادئ، انظر: مصر وسد النهضة، مرجع سابق.

ت- التركيز في المناقشات على أساس المنفعة المتبادلة وتحقيق المصلحة للجميع وعدم الضرر.

ث- التمسك بالحقوق التاريخية والمكتسبة في مياه النيل.

ج- التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن بشأن سد النهضة، يمكّن إثيوبيا من تحقيق التنمية الاقتصادية التي تصبو إليها، بما في ذلك زيادة قدراتها على توليد الكهرباء التي تحتاجها، مع الأخذ في الاعتبار مصالح دولتي المصب، مصر والسودان، وعدم إحداث ضرر لحقوقهما المائية.

ح- حتمية بلورة اتفاق قانوني شامل بين كل الأطراف المعنية حول قواعد ملء وتشغيل السد، ورفض الإجراءات أحادية الجانب التي من شأنها إلحاق الضرر بحقوق مصر في مياه النيل.

ووفق هذه المبادئ، لاسيما المبدأ الأول، فإن مصر استبعدت استراتيجية السيطرة على الموارد وفرض الأمر الواقع، وربما هذا أمر منطقي، لأنها لا تقيم سدودًا هذه المرة، ويترتب على هذا أمران:

الأول: تفضيل مصر لاستراتيجيتي الاحتواء والتكامل، وما يترتب عليهما من تكتيكات نفعية وقانونية وأيديولوجية.

الثاني: عدم اللجوء المصري لتكتيك "الإذعان القسري" واستخدام القوة العسكرية لضرب السد أو التلويح بها، أو الضغوط الإكراهية من قبيل التهديد بعمل عسكري[1]، أو فرض عقوبات اقتصادية، أو عزلة سياسية، أو المماطلة بالوقت.

هذا الاستبعاد لهذه الاستراتيجية القسرية القائمة على إمكانية توجيه ضربة عسكرية للسد، يرجع من وجهة نظر الباحث لعدة أسباب:

السبب الأول: الاعتبارات الجغرافية: إذ ليس لمصر حدود مشتركة مع إثيوبيا لمهاجمتها، أو لتدمير السد؛ إذ يستلزم ذلك موافقة السودان كونها دولة وسط

(1) ربما الاستثناء ما لوَّح به الرئيس الراحل مرسي في خطابه، في 10 يونيو/حزيران 2013، الذي حذَّر فيه من أن جميع الخيارات مفتوحة للتعامل مع هذا الملف، وبرغم إشارته إلى أن مصر لا تسعى للحرب فإنه حذَّر من المساس بأمنها المائي، لمزيد من التفاصيل، انظر:
كلمة الرئيس مرسي في اللقاء الشعبي حول حقوق مصر المائية، 10 يونيو/حزيران 2013، على موقع ديلي موشين نقلًا عن قناة التحرير على اليوتيوب، 3 يناير/كانون الثاني 2019، (تاريخ الدخول: 20 ديسمبر/ كانون الأول 2020): https://cutt.us/8yN8u

بين الدولتين، وهو ما قد يكون صعبًا في ظل التقارب السـوداني-الإثيوبي السـابق الإشارة إليه.

السبب الثاني: طبيعة بناء سد النهضة، الذي يشارك في بنائه، شركات دولية من إيطاليا والصين وغيرها؛ لذلك فإن قصفه سيكون له أبعاد دولية[1].

السـبب الثالث: عدم تأثير القاذفات التقليديـة التي تمتلكها مصر، مثل: "إف-16" الأميركية، و"رافال" الفرنسـية، في الإنشـاءات الحالية للسـد، كما أن مصر لا تمتلـك القاذفـات الجوية من طراز بي-52 الأميركية العملاقة، أو توبوليف 95 و160 الروسـيتين، وهمـا القادرتـان فقط على تنفيذ هجمات من شـأنها إحداث عيوب أو تلفيات تعطِّل تشـغيل السد، نظرًا لإمكانية حمْلهما كميات ضخمة من القنابل، فضلًا عن الطيران لمسافات طويلة[2].

وإذا كانت الضربة العسكرية المصرية للسد مستبعدة وفق المعطيات السابقة فإنه من غير المسـتبعد اسـتخدام أسلوب الأعمال السرية غير المعلنة، وفق هذا التكتيك، للتأثير على إثيوبيا، أو حتى السـودان اللتين اشـتكيتا بالفعل من دعم مصر للمعارضة في كلتيهما. فالبشـير اتهم مصر، في يوليو/ تموز 2017، بدعم متمردي دارفور بالعدة والعتاد[3]. وهو ما نفاه السيسي بعدها مباشرة بالتأكيد على عدم تدخل بلاده في شؤون دول الجوار، وهو نفس الأمر الذي أكدته أيضًا الخارجية المصرية[4].

كمـا اتهمـت الحكومة الإثيوبية مصـر بدعم جبهة الأورومـو التي تقف وراء الاضطرابات التي شـهدها الإقليم، وكذلك إقليم أمهرا، عام 2016، حيث اتهم وزير شـؤون الاتصال الحكومي الإثيوبي "العـدو التقليدي -مصر- بتدريب وتمويل قوى

(1) Hailu, S., " Grand Ethiopian Renaissance Dam and Ethio-Egyptian Hydro-Political Relations: The Interplay between Securitization and De-securitization", Abyssinia Journal of Business and Social Sciences, (Vol. 3, No. 2, 2018),p.5

(2) لهذه الأسباب الخيار العسكري في سدِّ النهضة مستحيل، العربي الجديد، 15 مارس/آذار 2020، (تاريخ الدخول: 13 أغسطس/آب 2020): https://bit.ly/3nWtvBK

(3) لأول مرة... البشير يتهم مصر بدعم المتمردين ويتحدث عن مؤامرة ضد بلاده، روسيا اليوم، 23 مايو/ أيار 2017، (تاريخ الدخول: 14 أبريل/نيسان 2020): https://2u.pw/LpyG2

(4) «أول رد من «الخارجية» على اتهام السودان لمصر بدعم متمردي دارفور»، المصري اليوم، 23 مايو/ أيار 2015، (تاريخ الدخول: 26 مايو/أيار 2017): https://2u.pw/CrHIb

مناهضة للســـلام في إثيوبيا..."، مضيفًا أن "عناصر في المؤسســـة السياسية المصرية، غير مرتبطة مباشـــرة بالحكومة [تؤجج تمردًا في إثيوبيا]، في محاولة لتعزيز "الحقوق التاريخية" للوصول إلى نهر النيل"[1]، وهو ما نفته الخارجية المصرية في حينها.

هـــذه الاتهامـــات الإثيوبية تطول إريتيريـــا أيضًا باعتبارها البـــاب الخلفي لجبهة الأوروموا؛ حيث تتلقى أســـمرة، بحســـب الرواية الإثيوبية، الدعم العسكري المصري، وتقوم بتدريب هؤلاء لشنِّ هجمات ضد أديس أبابا.

لذا، سعى آبي أحمد، الذي ينتمي للأوروموا وهو في الوقت ذاته رجل مخابرات، لتقليص النفوذ المصري في المنطقة عبر سلسلة المصالحات التي قام بها بعد وصوله للحكم؛ حيث قام بالتطبيع مع إريتريا، والاعتراف بحقها في مثلث بادمي الذي قامت بســـببه الحرب بين البلدين، 1998، كما قام برفع جبهة الأوروموا من قائمة الإرهاب والسماح لقادتها بالعودة إلى البلاد[2].

ومعنـــى هذا تراجع تكتيكات وأدوات الإذعان القســـري التي تمتلكها مصر في مواجهة إثيوبيا وبالتالي ضرورة البحث عن تكتيكات أخرى. وربما هذا ما دفع السيسي لاستخدام الخطاب الدبلوماسي المرن بعد إعلان إثيوبيا بدء الملء الأول للخزان، في 22 يوليو/ تمـــوز 2020؛ فبالرغم من أنه كان من المفروض اســـتخدام لهجة تصعيدية في مواجهة هذا الإجراء الإثيوبي الأحادي الذي لم يكترث بالمناشدات المصرية، أو الوساطة الإفريقية، إلا أنه أكد فيما يبدو أن مصر دخلت معركة تفاوض طويلة وشاقة بشأن ملء وتشغيل سد النهضة، وأن الخيار العسكري ليس واردًا لحل هذا الخلاف، وأنه ليس هناك أي تهديد بعمل عسكري[3].

لكن في المقابل، وفي إطار الموارد الإكراهية القسرية، سعت مصر للحشد الدولي في مواجهة إثيوبيا ســـواء من خلال القنوات الدبلوماســـية الرســـمية، أو غير الرسمية؛

(1) إثيوبيا تتهم مصر وإريتريا بدعم احتجاجات المعارضة، الجزيرة نت، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016، (تاريخ الدخول: 26 مايو/أيار 2017): https://2u.pw/hO6nn

(2) شافعي، بدر، إثيوبيا وسياسة صفر مشكلات، العربي الجديد، 7 يوليو/تموز 2018، (تاريخ الدخول: 20 أغسطس/آب 2020):
https://2u.pw/Ws7f9

(3) السيسي يؤكد أن مصر في «معركة مفاوضات طويلة» بشأن سد النهضة ويستبعد الخيار العسكري لحل الخلافات، فرنسا 24، 28 يوليو/تموز 2020، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020):
https://2u.pw/oc4Q0

حيث عقد مسؤولون مصريون في خريف 2019، لقاءات مع سفراء الدول التي تشارك شركاتها في مشروعات السد، وهي: فرنسا والصين وألمانيا وإيطاليا، لكنها لم تحقق أي نجاح لزعم هذه الحكومات أنها لا تستطيع التحكم في توجهات مستثمريها، كما تعاقدت السفارة المصرية في الولايات المتحدة، في مارس/ آذار 2019، مع مؤسسة علاقات عامة، لعقد لقاءات مع عدد من النواب والسياسيين الأميركيين، لتوضيح موقف مصر من قضية السد والتنازلات التي قدمتها بغية الوصول إلى اتفاق يوازن بين حقوق جميع الأطراف، وللرد على اللوبي الإثيوبي في الولايات المتحدة، الذي يرى أن المشكلة ليست في ندرة المياه، ولكن في سوء الإدارة المائية المصرية[1].

وبالفعل، حققت مصر بعض النجاحات في هذا الشأن، منها: تفهم إدارة ترامب للموقف المصري، وتقديم مسودة اتفاق، في فبراير/ شباط 2020، تستجيب إلى حدٍّ كبير للمصالح المصرية، ثم إعلان الخارجية الأميركية، في أغسطس/ آب 2020، وقف تقديم مساعدات عسكرية إلى أديس أبابا تصل لقرابة 130 مليون دولار بسبب تعنتها في مفاوضات سد النهضة[2].

لكن إثيوبيا أدركت أن كل هذه الأمور قد تدخل في إطار التهديدات فقط، لاسيما أن ترامب كان مشغولًا حينها بقضية الانتخابات، فضلًا عن قوة اللوبي الإثيوبي في واشنطن، بالإضافة إلى الدعم الصيني، كل هذا أسهم في تقليل فاعلية هذه التكتيكات.

2- تكتيكات المنفعة

من بين المبادئ التي أكدت عليها مصر في تعاملها مع سد النهضة بعد الانقلاب، الاعتماد على التكتيكات النفعية، والتركيز في المناقشات على فكرة المنفعة المتبادلة "البند الثالث من المبادئ المصرية"، ومبدأ الكل فائز WIN-WIN وفق البند الخامس، وهو ما يتطابق مع التكتيكات الإثيوبية السابق الإشارة إليها، لكن ربما التباين يبرز في المبدأ الرابع الذي يؤكد تمسك مصر بحقوقها التاريخية والمكتسبة في مياه النيل، وهو ما ترفضه إثيوبيا جملة وتفصيلًا.

(1) تسع سنوات على بدء إنشاء سد النهضة... حرب دبلوماسية متواصلة، العربي الجديد، 3 أبريل/نيسان 2020، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/F1nmw

(2) واشنطن «تقطع مساعدات مالية عن إثيوبيا» للضغط عليها في ملف سد النهضة، موقع الحرة، 28 أغسطس/آب 2020، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/1YwE6

لقد سـعت مصر عبر استراتيجية الاحتواء والآليات النفعية لمحاولة التأثير على إثيوبيا للاسـتجابة لمطالبها بخصوص سد النهضة، ونفس الأمر بالنسبة للسودان، كما سـعت لتوطيد علاقاتها بباقي دول المنبع إما سـعيًا لعدم الانضمام لاتفاقية عنتيبي، أو عـدم التصديق عليهـا، في محاولة لإضعاف الموقـف الإثيوبي في المفاوضات، وقامت بالآتي:

1- عرضت مصر المشاركة في تمويل سد النهضة، وتوفير تمويل دولي له، وهو مـا أشـار إليه وزير الخارجية في حينها، نبيل فهمـي، في كلمته أمام المعهد الملكي للعلاقات الدولية في بلجيكا خلال مشاركته في القمة الإفريقية-الأوروبية، 3 أبريل/ نيسـان 2014؛ حيث أشار إلى عرض مصر المشـاركة في تمويل بناء السد، والإدارة المشتركة له، مع إقناع الأطراف الدولية بالإسهام في تمويله، شريطة التفاوض الجاد، والوصول إلى حلول تحقق المكاسب للجميع، وعدم الإضرار بمصالح أي طرف[1]. لذا، اقترحت مصر، في أغسـطس/ آب 2014، إنشـاء سـد أصغر ينتج الكمية نفسها من الكهرباء التي ينتجها السـد الحالي، فضلًا عن إقامة كيان اقتصادي قوي بمشاركة السودان، وجذب استثمارات للإقليم تدفعه إلى التنمية، والقضاء علي الفقر. لكن هذه الاقتراحات قوبلت بالرفض الإثيوبي.

2- توطيد العلاقات التجارية مع السـودان: فوفقًـا للميزان التجاري المصري، عامـي 2018 ،2017، مع دول حوض النيل، جاء السـودان فـي الصدارة؛ حيث بلغ حجم المبادلات التجارية معه 558.7 مليون دولار[2].

وفي المقابل، نجد أن مصر وإثيوبيا تأتيان في المرتبة الأولى بالنسبة للسودان في التبادل التجاري، وإن كان الميزان التجاري يميل بشدة لصالح مصر، ويتعادل تقريبًا بخصوص إثيوبيا، كما هو مبين بالجدول التالي.

(1) مصر تعرض على إثيوبيا تمويل سد «النهضة»، موقع عربي21-، «لندن»، 3 أبريل/نيسان 2014، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/ycu8S

(2) مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التبادل التجاري بين مصر وحوض النيل 2018، مرجع سابق، ص 4.

جدول (19) حجم التجارة الخارجية للسودان مع كل من مصر وإثيوبيا بالمليون دولار حتى ديسمبر/كانون الأول 2019

	صادرات السودان	واردات السودان	إجمالي حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
مصر 2019	366	751	1.117	-385
إثيوبيا 2019	53	52.9	105.9	0.1 +

المصدر: قام الباحث بتجميع هذه البيانات من بنك السودان المركزي، الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية، عدد 4، مجلد 57، يناير/كانون الثاني- ديسمبر/كانون الأول 2019.

ومعنـي هـذا أنه يمكن حدوث تكامل بين مصر والسـودان بسـبب غلبة قطاع الصناعـة على الاقتصـاد المصري بعد القطاع الخدمي، مقابل غلبة قطاع الزراعة بعد القطاع الخدمي أيضًا في السودان.

وربما لا تكون هذه الميزة متوافرة نسـبيًّا بالنسـبة للعلاقة بين السودان وإثيوبيا؛ للتشابه النسبي في هيكل الاقتصاد، باستثناء موضوع الطاقة الكهربائية الذي يحتاج إليه السودان، بينما أدى تراجع إنتاج الخرطوم من النفط بعد استقلال الجنوب، واستعداد إثيوبيا لتوليد الطاقة من سـد النهضة، إلى عدم حاجتها لاسـتيراد النفط من الخرطوم، كما أن تحسـن علاقتها مع إريتريا، وقيامها بإنشـاء خط سكة حديد مع جيبوتي، أديا إلى تراجع الاعتماد على ميناء بور سودان على البحر الأحمر.

3- التكتيكات القانونية

ترتكز مصر وفق قواعدها الحاكمة السـابقة بشـأن سد النهضة، إلى التكتيكات القائمـة على إعـلان المبادئ الموقع عام 2015، المبدأ الثانـي من القواعد الضابطة للملء والتشغيل، بهدف التوصل لاتفاق ملزم بشأن قواعد الملء والتشغيل وفق المبدأ السادس من إعلان المبادئ. لذا، أكدت هذه القواعد أن اتفاق إعلان المبادئ يتضمن نقاطًا إيجابية عدة، أبرزها ما يلي[1]:

1- إزالـة حالة القلق والتوتـر التي خيَّمت على العلاقات المصرية-الإثيوبية من

(1) حول هذه الإيجابيات، انظر: مصر، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، أهم إيجابيات اتفاق إعلان المبادئ الخاص بسد النهضة، 13 سبتمبر/أيلول 2017،) تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/MJgqY

خـــلال توفير أرضيـــة صلبة لالتزامات وتعهدات تضمـــن التوصل لاتفاق كامل حول أســـلوب وقواعد ملء خزان الســـد وتشغيله الســـنوي بعد انتهاء الدراسات المشتركة الجاري إعدادها.

2- أن المبـــادئ الواردة في الاتفاق تتعلق فقط بســـد النهضة وتأثيراته المحتملة على دولتي المصب، ولا تتعلق بتنظيم استخدامات مياه النيل التي قد تتناولها اتفاقيات دوليـــة أخـــرى قائمة، كما لم يتعرض الاتفاق من قريـــب أو بعيد لتلك الاتفاقيات أو لاستخدامات مياه النيل.

3- أن الاتفاق قام بســـد الثغرات القائمة في المسار الفني، وأهمها: التأكيد على احتـــرام إثيوبيا لنتائج الدراســـات المزمع إتمامها، وتعهـــد الدول الثلاثة بالتوصل إلى اتفاق حول قواعد ملء خزان السد وتشغيله السنوي في ضوء نتائج الدراسات، فضلًا عن إنشاء آلية تنسيقية دائمة من الدول الثلاثة للتعاون في عملية تشغيل السدود بشكل يضمن عدم الإضرار بمصالح دول المصب.

وإذا كانـــت هـــذه هـــي الحيثيات المصريـــة لتوقيع اتفاق إعـــلان المبادئ، فإن الممارسات الإثيوبية، خاصة تلك التي برزت في المفاوضات اللاحقة للاتفاقية، تشير إلى أن مصر ربما تكون أخطأت في التوقيع، استنادًا للملاحظات السابق الإشارة إليها عند تحليل الاتفاق، لذا سعت القاهرة إلى ضرورة التوصل لاتفاق ملزم "أكثر تفصيلًا" قبل الملء الأول، يتعلق بالملء والتشغيل، فضلًا عن آلية ملزمة لفض النزاعات، لكن إثيوبيـــا رفضـــت ذلك، على اعتبار أنه لا يوجد إلـــزام عليها وفق إعلان المبادئ، كما أن وزيـــر الري الإثيوبي أشـــار قبـــل توقيع الاتفاق، إلى أن توصيـــات اللجنة الوطنية بشـــأن دراســـات المكاتب الاستشـــارية غير ملزمة لبلاده[1]، وهو ما أكدته تصريحات أخرى مماثلة.

وربما خطورة إعلان المبادئ أن الموافقة على ســـد النهضة تعني ضمنيًّا موافقة مصرية على سلســـلة الســـدود الإثيوبية الخمسة المرتبطة به. ولا شك أن ذلك يشكِّل خطرًا بالغًا على حصة مصر من مياه النيل التي ترفض إثيوبيا دومًا الاعتراف بها.[2]

(1) شافعي، بدر حسن، تقييم وثيقة إعلان مبادئ سدِّ النهضة، مرجع سابق، ص 7.

(2) عبد الرحمن، حمدي، سد النهضة ونهاية الزمن العربي، الجزيرة نت، 24 مارس/آذار 2015،)تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/BK6md

4- التكتيكات الأيديولوجية والخطاب المقبول

لقد شهدت المرحلة التي تلت الإطاحة بالرئيس المصري، محمد مرسي، بروز تكتيكات الخطاب المقبول التي تسهم في بناء الثقة مع الجانب الإثيوبي، مثل التأكيد على المنفعة المتبادلة وعدم الضرر وفكرة التعاون والسعي لتنمية العلاقات في مختلف المجالات. وهي أفكار شـــبيهة بالخطاب الإثيوبـــي، ولكن يبقى التعارض فيما يتعلق بالخطاب المصري هو في مسألة الحقوق التاريخية وعدم المساس بالحصة المصرية وهما ما شكَّلا نقطة خلاف أساسية بين الجانبين.

كما يلاحظ كذلك تراجع خطاب الأمننة إلى حدٍّ كبير مقارنة بعهد مرسي الذي أشار في خطابه، في العاشر من يونيو/ حزيران 2013، إلى أنه "إذا نقصت قطرة واحدة من المياه فدماء المصريين هي البديل"[1]، وبالتالي كان ينظر إلى سد النهضة على أنه قد يضع السيطرة على مياه النيل في أيدي إثيوبيا بما يرقى إلى استيلائها على الموارد، والأهم من ذلك أنه سيضع الأمن القومي المصري في أيدي إثيوبيا[2].

لكن مع وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى السُّلطة، 2014، تبنى خطابًا أكثر مرونة، وهو ما أكده المتحدث باسم الخارجية المصرية، حينما "أعرب عن أمله في أن يتم حل التوترات من خلال التعاون"، وأن "المجاري المائية الدولية تحكمها مجموعة من القواعد والمبادئ القانونية المتفق عليها، من بينها الاستخدام المنصف والمعقول للنهر، وقاعدة "عدم الضرر"، وقاعدة الإخطار المسبق"[3]. كما استخدم نظام الرئيس السيســـي بناء المعرفة للترويج لعدم وجود مشـــكلة حقيقية مع إثيوبيا؛ ففي أغسطس/ آب 2014، صرَّح وزير الري المصري، حســـام مغازي، بأنه قد تم حل أكثر من 85٪ من المشـــكلة، و"بأننا قد حصلنا علي أكثر مما توقعنا"، وأن هناك اتفاقًا ملزمًا للدول الثلاثة، قبل اكتمال بناء المرحلة الأولى من ســـد النهضة بســـعة تخزينية 14 مليار متر مكعب، وأن هذا المســـتوى من البناء لا يشـــكِّل ضررًا لمصر، معبِّرًا بذلك عن عدم

(1) كلمة الرئيس مرسي في اللقاء الشعبي حول حقوق مصر المائية، 10 يونيو/حزيران 2013، مرجع سابق.

(2) Akwei,B., Hydro Politics, Ibid, p.p. 152-153.

(3) Nasr, H., and Neef, A., " Ethiopia's Challenge to Egyptian Hegemony in the Nile River Basin" Geopolitics., (Vol. 21, No. 4, 2016) ,p. 978.

الممانعة في الاستمرار في بناء السد، ومقدِّمًا التبريرات لمصلحة الموقف الإثيوبي[1].

هــذا الخطاب التفاؤلي غير الحقيقي أكده السيســي ذاته مطلع عام 2018؛ ففي الوقت الذي كانت المفاوضات الثلاثية تشهد حالة من التعثر، أكد السيسي عقب لقائه البشير وديسالين في أديس أبابا على هامش القمة الإفريقية بأنه "لا ضرر على الدول الثلاثة بشــأن سد النهضة... مفيش مشــكلة"[2]، لكنه عاد بعدها بعدة أشهر، وتحديدًا خلال المؤتمر الثامن للشــباب الذي عُقد بمصر، في ســبتمبر/ أيلول 2019، ليعترف بصعوبة الموقف، وأعاد اســتخدام خطاب الأمننة؛ حيث أكد أن الســد يشــكِّل خطرًا وجوديًّا على مصر، وهو ما أرجعه البعض لمحاولة حشد المصريين خلفه في مواجهة الاتهامات التي وجهها له آنذاك المقاول محمد علي بخصوص قضية القصور الرئاسية التي يقوم السيسي ببنائها على نفقة الدولة[3].

هــذا التباين، أو المرونة، في الخطاب المصري؛ ربما يرتبط بتراجع ركائز القوة خاصــة القوة الاقتصادية وقوة المســاومة، مقابل زيادة القوة الاقتصادية والمســاومة لإثيوبيا مقرونة بقوة الموقع الجغرافي التي تم تفعيلها بقوة هذه المرة؛ وبالتالي كانت المحصلة في غير صالح مصر.

جدول (20) يوضح تكتيكات مصر لمواجهة التحديات الإثيوبية الخاصة بسد النهضة

الإذعان القسري	النفعية	القانونية	الأيديولوجية
- استبعاد مصر توجيه ضربة عسكرية للسد. - دعم سري لمتمردي دارفور وجبهة الأورومو، 2106، وإريتريا.	- عرض مصر المشاركة في تمويل السد. - زيادة التبادل التجاري مع السودان.	- توقيع اتفاق إعلان المبادئ، 2015، الذي ينص على أن السد لأغراض توليد الكهرباء.	- حقوق مصر تاريخية في مياه النيل. - القبول بفكرة الاستخدام المنصف والمعقول شرط عدم الضرر.

المصدر: من إعداد الباحث

(1) رسلان، هاني، مرجع سابق.

(2) السيسي: لا توجد أزمة في سد النهضة، موقع العربي الجديد على اليوتيوب، 29 يناير/كانون الثاني 2018،)تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/784Bp

(3) بركات، عبد التواب، تجاوزات السيسي في مفاوضات سد النهضة، العربي الجديد، 30 سبتمبر/أيلول 2019،)تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/mCHH5

ومن هنا، يتضح في هذا الفصل كيف أن إثيوبيا استغلت ركائز قوتها المتاحة ليس فقط لتحدي الهيمنة المصرية، وإنما في إيجاد حالة من الهيمنة المضادة، مستخدمة كل الآليـــات الثلاثـــة الخاصة بالطرف غير المهيمن، في مواجهة مصر التي تأثرت بتراجع ركائز قوتها منذ ثورة يناير/ كانون الثاني، وتحوَّل دورها من الفعل إلى ردِّ الفعل. ومن ثـــم بات الســـؤال الملح هو: هل ما قامت به إثيوبيا هـــو تحدٍّ وهيمنة مضادة للهيمنة المصريـــة؛ لمحاولـــة إحداث توازن بين دول الحوض، أم أننا بصدد وضع نظام هيمنة جديد تسيطر عليه إثيوبيا يقوم على نفس ركائز النظام السابق؟

شكل (13) يوضح التفاعل الديناميكي بين مصر وإثيوبيا في مرحلة بناء سد النهضة

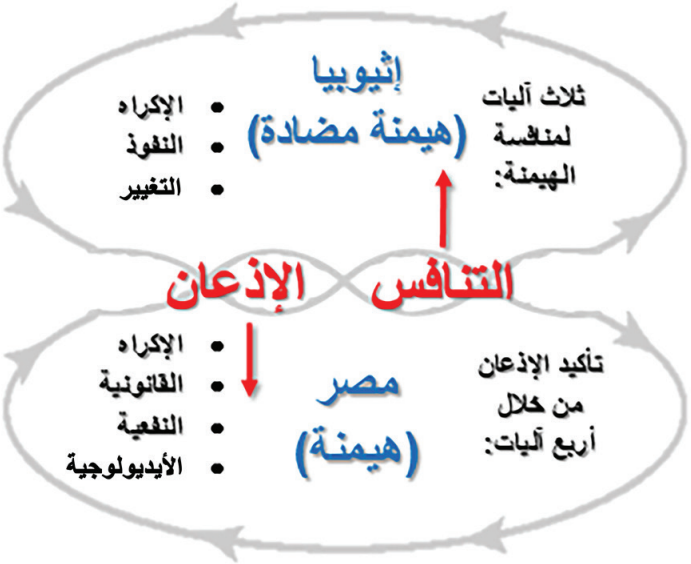

المصدر: من إعداد الباحث

الفصل الخامس

مستقبل الهيمنة المائية في حوض النيل

من العرض السابق يتضح كيف أن إثيوبيا تسعى لتحويل الميزة الجغرافية، كونها دولة منبع، إلى هيمنة هيدروبوليتيكية، وهو أمر ينطلق من جوانب تاريخية تتمثل في تحقيق حلمها التاريخي في السيطرة على النيل، فضلًا عن جوانب سيكولوجية ترتبط بعقيدة التملك عَبَّر عنها وزير خارجيتها، غيدو أندارغاشيو، في مارس/ آذار 2020، أي بعد أيام فقط من رفض التوقيع على الوثيقة الأميركية الخاصة بالسد؛ حيث أكد أن بلاده ستبدأ في ملء سد النهضة اعتبارًا من يوليو/ تموز المقبل (2020) مضيفًا: "الأرض أرضنا، والمياه مياهنا، والمال الذي يُبنى به سد النهضة مالنا، ولا قوة يمكنها منعنا من بنائه"[1]، وهو ما أكده مرة أخرى، في 22 يوليو/ تموز 2020، عند الإعلان عن اكتمال الملء الأول؛ حيث قال: "تهانينا.. سابقًا كان النيل يتدفق، والآن أصبح في بحيرة، ومنها ستحصل إثيوبيا على تنميتها المنشودة.. في الحقيقة، النيل لنا".[2] ومن ثم، فهي تتبنى موقف المالك للنيل.

عقيدة التملك هذه هي التي دفعتها لرفض التوقيع على أي وثائق قانونية ملزمة، والاكتفاء فقط بوضع قواعد غير ملزمة[3]، ومن ثم فهي ماضية في إتمام بناء السد بغضِّ النظر عن طريقة المفاوضات. وهو ما صرَّح به وزير الري والمياه الإثيوبي، سليشي

(1) إثيوبيا: الأرض أرضنا والمياه مياهنا ولا توجد قوة تمنعنا من بناء سد النهضة، الشرق القطرية، 4 مارس/آذار 2020، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://cutt.us/97dTl

(2) وزير خارجية إثيوبيا: النيل لنا.. وأصبح الآن في بحيرة، روسيا اليوم، 22 يوليو/تموز 2020،)تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://cutt.us/TXcm2

(3) حول هذه الجوانب النفسية، انظر:

هاشم، عزة، «عقيدة التملك... رؤية سيكولوجية لموقف إثيوبيا في مفاوضات سد النهضة»، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 24 يونيو/حزيران 2020، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://cutt.us/7n5JH

بيكيلي، أوائل 2021، حيث أشـــار إلى أن نســـبة البناء في ســـد النهضة بلغت 78٪[1]، والذي سبقه إعلان آبي أحمد أن عملية الملء الثاني للمرحلة الأولى للسد والتي تقدَّر بـ13.5 مليار متر مكعب، ســـتبدأ مع موســـم الأمطار في أغسطس/ آب 2020، ليصبح إجمالي المرحلة الأولى للملء الأول 18.4 مليار متر مكعب[2].

ومن ثم، وفي ضوء ما ســـبق، يمكن القول بأن ما تقوم به إثيوبيا لا يدخل فقط فـــي إطار تحدي الهيمنة القائمة؛ لإحداث تغييرات فقط داخل نفس نظام الهيمنة، بل يدخـــل فـــي إطار الهيمنة المضادة القائمة على رفض الوضع الراهن وســـيطرة الدولة المهيمنـــة، مـــع التركيز الأكبر على الجوانب القانونية من خلال اتفاقية عنتيبي، 2010، ثم اتفاق إعلان المبادئ، 2015، بل يمكن القول: إن الطموح الإثيوبي ربما يستهدف إحداث تغيير كامل في نظام الهيمنة، بحيث تصبح إثيوبيا هي الطرف المهيمن مستقبلًا.

فإثيوبيـــا –مـــن وجهة نظرنا– ترغب فـــي أن تصبح الطـــرف الفاعل والمهيمن والمبادر في نهر النيل وفي منطقة الشرق الإفريقي ككل، ولم يكن سد النهضة تكتيكًا عابرًا بل ســـبقته ســـدود أخرى تمت بصورة منفردة، مثل: تكيزي، وتانا بيليس، فضلًا عن ســـدود أخرى ثلاثة منها ســـترى النور في المنظور القريـــب، والثلاثون الأخرى التي أوصى بها المكتب الأميركي ســـتنفذ على المديين، المتوســـط والبعيد. وبالتالي، حرصت في مفاوضات واشـــنطن، وما بعدهـــا، على مطالبة مصر أولًا بالانضمام إلى اتفاقية عنتيبي، ثم الموافقة على إقامة ســـدود أخرى دون توضيح ماهية هذه السدود، ودون تقديم الدراســـات عنها أولًا لتتم مناقشـــتها وتحديد مدى الفائدة والضرر الذي قد يترتب عليها[3].

وقد يسمح لها السياق الإقليمي والدولي بالقيام بذلك، لاسيما في ظل علاقاتها الوطيدة مع الولايات المتحدة وإســـرائيل، كما أن إدارة بايدن الجديدة، قد لا ترغب

(1) قبيل ساعات من استئناف المفاوضات.. استفزاز جديد.. إثيوبيا تعلن استكمال ٪78 من سد النهضة، مصر العربية، 3 يناير/كانون الثاني 2021، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https:// cutt.us/eHT3z

(2) إثيوبيا تعلن اكتمال بناء ٪75 من سد النهضة وبدء الملء الثاني في أغسطس/آب المقبل، 20 أغسطس/ آب 2020، روسيا اليوم، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://cutt.us/tmvkF

(3) تحفظ مصري على مقترحات إفريقية لتحريك مفاوضات سد النهضة، العربي الجديد، 19 سبتمبر/ أيلول 2020، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/9oNhO

في فرض ضغوط عليها لصالح مصر، بل ألغت هذه الإدارة قرار ترامب الخاص بربط تعليق المساعدات بموقف أديس أبابا من السد، وذلك حتى لا تخسر إثيوبيا كحليف و"وكيل" مهم لضمان الأمن في منطقة شرق إفريقيا والقرن الإفريقي.

ومعنى هذا أننا قد نكون أمام نظام هيمنة مائية جديدة بقيادة إثيوبية، لم تتضح معالمه الكلية بعد، وأن سدَّ النهضة هو نقطة البداية الحقيقية في هذا الشأن، وهذه هي إجابة السؤال الرئيس الذي طرحه الكتاب.

هذا القول يدفعنا للسؤال الأخير حول مستقبل الهيمنة في حوض النيل في ظل هذه الطموحات الإثيوبية، وفي المقابل البدائل أو السيناريوهات المصرية كرد فعل على السلوك الإثيوبي.

أولًا: مستقبل الهيمنة في حوض النيل في ظل الطموحات الإثيوبية

يمكن القول بوجود ثلاثة احتمالات بخصوص مستقبل الهيمنة المائية في حوض النيل:

1- بقاء وضع الهيمنة المصرية الموحدة (Consolidated Control)، ذات القيادة الأقرب للإيجابية (Positive Leadership) على ما هو عليه، والذي تسعى من خلاله مصر لتحقيق فائدة لها ولجميع دول الحوض أيضًا، وإن كان ليس بنفس القدر بطبيعة الحال. ويشكِّل هذا النمط تحولًا مهمًّا عن النمط الذي كان سائدًا حتى نهاية القرن العشرين، والقائم على فكرة الهيمنة الموحدة ذات السيطرة السلبية (Negative Dominated)، التي يسعى من خلالها المهيمن لتحقيق مصالحه فقط.

لكن هذا السيناريو مستبعد حدوثه من وجهة نظر الباحث إلى حدٍّ كبير، ومناط ذلك أن السد بات مظهرًا من مظاهر الهيمنة المضادة الذي قد لا يغيِّر في حدِّ ذاته، النظام المهيمن في النيل، لكنه يشير إلى أن عصر الموافقة (الظاهرة أو الخفية) الإثيوبية قد انتهي، في مقابل وجود منافسة علنية وليست مستترة. وقد يدعم هذا القول قرب اكتمال بناء السد، وأيضًا قرب انتهاء المرحلة الأولى للملء الأول بشقيها، الأول والثاني، في يوليو/ تموز 2020 وأغسطس/ آب 2021.

2- حدوث تحول من حالة الهيمنة الموحدة ذات القيادة الإيجابية (Positive Leadership) إلى نمط السيطرة التشاركية (shared control) الذي يحقق المنفعة للجميع على قدم المساواة.

ويقوم هذا الســيناريو على فكرة أن الشــروع في بناء السد وفرض الأمر الواقع، مع إطالة المفاوضات، كلها عوامل أضعفت الجانب المصري بصورة كبيرة في عملية التفاوض؛ ما قد تدفعه إلى التحول عن فكرتي السيطرة السلبية والقيادة الإيجابية إلى فكرة القيادة التشاركية لوقف طموح الجانب الإثيوبي. وربما يكون هذا السيناريو هو المتوقع خلال الأمدين القريب والمتوسط، لكن يتوقف تحققه على مدى تقوية مصر ركائز قوتها خاصة الاقتصادية، فضلًا عن قدرتها على استعادة الحشد الدولي الداعم لمواقفها، وفي المقابل مدى نجاح إثيوبيا في الاستمرار في تعزيز ركائز قوتها خاصة الاقتصادية، فضلًا عن استخدام آليات تحدي الهيمنة بصورة فاعلة.

ويُلاحَظ أن هذا الســيناريو تواجهه مجموعة من العقبات تتعلق بمدى اســتدامة الاتفاقات التي يتم التوصل إليها، وعدم تناسق القوة الصلبة والناعمة، والصراع المستمر في المصالح بين الدول المشاطئة في المنبع والمصب، والافتقار إلى التدوين القانوني لأية اتفاقيات، فضلًا عن افتقاد الطابع المؤسسي[1]. ومع ذلك، يمكن للبلدين التغلب عليها من خلال تبنِّي استراتيجيات بناء الثقة، واتخاذ كل طرف خطوة في هذا الشأن. فإثيوبيا مطالبة باتخاذ زمام المبادرة والاتفاق، مع كلٍّ من مصر والسودان، على قواعد ملزمة لإدارة عملية ملء خزان سد النهضة، وقواعد التشغيل الخاصة به خلال سنوات الجفاف. وفي المقابل، يجب على مصر الاعتراف بحق إثيوبيا في تطوير البنية التحتية لمواردها المائية؛ على أساس مبدأ الاستخدام المنصف والعادل، وعدم إحداث ضرر جسيم للدول النيلية الأخرى، والاتفاق على عدم عرقلة اتفاقيات تجارة الطاقة بين كلٍّ من إثيوبيا والسودان[2].

كما يمكن أيضًا توسيع أساليب التعاون، على النحو الذي اقترحه مفهوم تقاسم المنافع، ليشــمل مناطق خارج الســد، مــن قبيل زيادة العلاقــات التجارية، وخاصة الواردات الافتراضية من المياه في الثروة الحيوانية والمحاصيل من إثيوبيا، والاستثمار المصري في القطاع الزراعي في إثيوبيا[3].

3- وجــود نمــط جديد من الهيمنــة لم تتضح معالمه الكليــة بعد، هو الهيمنة

(1) Kehl, Ibid,., p.220.

(2) عبد الرحمن، حمدي، مستقبل التعاون في حوض النيل في مرحلة ما بعد سد النهضة، قراءات إفريقية، 3 مايو/أيار 2018، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/s0IHz

(3) Tawfik,,Ibid,P.40.

المتنــازع عليهــا (Contested Control)؛ حيث يكون التفاعل عنيفًا، وشــكل أو نمط الهيمنة متقلبًا (Flux)؛ ما قد يؤدي إلى تغيير الهيمنة الحالية.

وربمــا يحدث هذا من وجهة نظر الباحث خــلال الأمد البعيد، أو حال دخول اتفاقية عنتيبي حيز التنفيذ؛ إذ ســنكون بصدد واقع جديد ذي ســند قانوني وتأصيل مؤسســي يقوم على فكرة الاســتخدام العادل والمنصف وعدم حدوث الضرر الكبير، وليس على فكرة الحقوق التاريخية المكتســبة التي كانت تســتند لها مصر دومًا، كما يمكن أن يحدث ذلك حال عدم نجاح مصر في كســب الســودان لصفها أو تحييده على الأقل؛ إذ إنه في هذه الحالة ستبقى مصر وحيدة في مواجهة باقي دول الحوض، وستتعقد الأمور أكثر إذا انضم السودان لاتفاقية عنتيبي، ومما يعضد هذا السيناريو على الأمد البعيد، استراتيجية السدود الإثيوبية طويلة الأمد السابق الإشارة إليها.

جدول (21) يوضح مراحل التفاعل الديناميكي بين مصر وإثيوبيا بشأن الهيمنة والهيمنة المضادة قبل وأثناء سد النهضة والسيناريوهات المستقبلية

	مصر				إثيوبيا	
	نمط التفاعل	طبيعة التفاعل	شكل الهيمنة	درجة الإذعان	طبيعة التحدي	درجة التنافس
المرحلة الأولى حتى نهاية ق 20	سيطرة موحدة	تنافسي "كامن"	سيطرة سلبية	إذعان أكبر	تحدي الهيمنة	تنافس أقل
المرحلة الثانية بداية الألفية الثالثة	سيطرة موحدة	تنافسي "معلن"	سيطرة أقرب للقيادة الإيجابية	إذعان أكبر	تحدي الهيمنة	تنافس متوسط
سد النهضة	سيطرة موحدة	تنافسي "معلن"	قيادة إيجابية	إذعان متوسط	هيمنة مضادة	تنافس أكبر
المستقبل القريب والمنظور "1-5 سنوات"	سيطرة تشاركية "متوقع"	تعاون "متوقع"	قيادة تشاركية "متوقع"	إذعان أقل "متوقع"	هيمنة مضادة "متوقع"	تنافس أكبر "متوقع"
المستقبل البعيد "5-10"	سيطرة متنازع عليها	تنافسي عنيف "متوقع"	قيادة متغيرة "متوقع"	إذعان أقل "متوقع"	تغير الهيمنة "متوقع"	تنافس أكبر "متوقع"

المصدر: من إعداد الباحث

ثانيًا: السيناريوهات المصرية لمواجهة طموحات الهيمنة الإثيوبية

إزاء هذه الطموحات الإثيوبية، يمكن القول بوجود ثلاثة سيناريوهات أساسية لمواجهتها؛ الأول مستبعد، والثاني محتمل الحدوث بشروط، والثالث ممكن ويحتاج لدعم وتطوير.

1- السيناريو العسكري

وهذا السيناريو مستبعد لاعتبارات عدة، أشرنا إليها عند الحديث عن إمكانية استخدام مصر استراتيجية الإذعان القسري التي من بين تكتيكاتها توجيه ضربة عسكرية للمنشآت الهيدرولوجية، ومنها: البُعد الجغرافي، والطبيعة الدولية للسد من حيث الدول والشركات المساهمة في بنائه، وعدم قدرة الطائرات المصرية المتاحة حاليًا والمتمثلة في طائرات إف 16 الأميركية ورافال الفرنسية على القيام بذلك.

ومما يؤكد استبعاد هذا السيناريو تصريحات الرئيس السيسي عندما طالب، في يوليو/ تموز 2020، وسائل الإعلام بعدم الحديث عن عمل عسكري ضد إثيوبيا، مؤكدًا أن مصر تخوض "معركة تفاوضية ستطول"[1].

2- السيناريو القانوني

وهو محتمل بشرط موافقة الطرفين عليه، أو وجود نص ملزم في الاتفاق الجديد يحيل هذا الخلاف للتحكيم إلى محكمة العدل الدولية أو إنشاء محكمة دولية خاصة.

لذا، حرصت إثيوبيا في البند العاشر من اتفاق إعلان المبادئ والمعروف بالبند (x) أن يكون طلب وساطة طرف خارجي، أو حتى اللجوء إلى وسائل قانونية، من اختصاص رؤساء دول وحكومات البلدان الثلاث، وأن يتم ذلك بالإجماع؛ ومن ثم فهي ترفض دائمًا اللجوء إلى فكرة التحكيم الدولي؛ ما دفع مصر إلى محاولة تفادي هذا البند في الاتفاقيات المزمع عقدها لتقنين عملية الملء والتشغيل، لكن إثيوبيا ما زالت ترفض ذلك حتى في الاتفاقية المزمعة أيضًا.

لكن قد يقول قائل: إذا كانت فكرة تحريك دعوى مصرية أمام محكمة العدل غير متاحة بسبب عدم النص في اتفاقية إعلان المبادئ على ذلك، هل يمكن اللجوء

(1) السيسي يرفض الحديث عن عمل عسكري ضد إثيوبيا ويتوقع «مفاوضات مطولة»، الشرق الأوسط، 29 يوليو/تموز 2020، (تاريخ الدخول: 31 ديسمبر/كانون الأول 2020): https://cutt.us/mHT1q

للمحكمــة من قبل أطــراف أخرى مثل الأمم المتحدة ومجلــس الأمن لطلب فتوى المحكمة بخصوص هذا النزاع؟

هنــا ينبغــي القول: إن هــذا الأمر ممكن؛ إذ إن طلب اســتصدار الفتاوى متاح فقــط للمنظمات الدولية، وبالتالي يحق للأجهزة التابعة للأمم المتحدة[1]، فعل ذلك، لكن هذه الفتاوى استشارية فقط، أي ليست ملزمة للهيئات الطالبة لها، إلا في بعض الاستثناءات المحدودة، عندما تتضمن المعاهدة نصًّا على ذلك.

وبالتالي، يجوز لمصر أن تطلب من مجلس الأمن أو الأمم المتحدة ذلك، ولكن قد يرد المجلس بوجود آليات للتســوية السياســية السلمية في اتفاق إعلان المبادئ، كما أن الوضع بين دول الاتفاقية لا يصل لتهديد الســلم والأمن الدوليين. وبالتالي، قــد لا يطلب المجلس أو الأمم المتحــدة الفتوى، وفي حال طلبها فلن تكون ملزمة لإثيوبيــا، ولكن يمكن أن تشــكِّل ضغطًا دوليًّــا معنويًّا عليها فقط. بل إن هذه الفتوى غيــر ملزمــة للمحكمة ذاتها، بمعنى إذا وافقت مصر وإثيوبيا والســودان على اللجوء للمحكمــة لعرض النزاع عليها، فــإن المحكمة تنظر للنزاع وكأنه يُعرض عليها للمرة الأولى، ويبقى الأخذ بالفتوى الأولى اختياريًّا وليس إلزاميًّا.

3- السيناريو التفاوضي

ويبدو أن هذا السيناريو هو المتاح من وجهة نظرنا، وهو ما أشار إليه أيضًا الرئيس السيسي، في يونيو/ حزيران 2020، عندما أكد أن طريق التفاوض سيطول. لكن حتى هذا السيناريو يحتاج، من وجهة نظرنا، لمجموعة من الآليات لكي يكون فعالًا، لاسيما أن مصر جرَّبت ســيناريو التفاوض المباشــر طيلة 8 سنوات (من 2011–2019)، لكنه لم يحقق النتائج المرجوة، بل كان واضحًا تحكم إثيوبيا في سير المفاوضات ووضع أجندتها، فضلًا عن استمرار عملية البناء دون توقف "السيطرة العملية".

صحيــح أنهــا يمكن أن تعيد الموضوع لمجلس الأمــن، لكن هناك صعوبة في اتخاذ المجلس قرارًا ملزمًا بوقف بناء الســد لحين التوصل لاتفاق ملزم بسبب الفيتو الصيني والروسي.

(1) هذه الأجهزة هي: الأمانة العامة، والجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، فضلًا عن 16 وكالة متخصصة.

ومن ثم، قد تكون هناك مجموعة من الأفكار في هذا الشأن أبرزها ما يلي:

أ- طلب الوساطة الأوروبية

وهذه الفكرة طرحها باحثون بالمعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية في ورقة بحثية عنوانها "صراع النيل: التعويض بدلًا من الوساطة" وملخصها قيادة أوروبا عملية التفاوض بعد فشل مفاوضات واشنطن 2020، وتقديم دعم مالي لمصر لمساعدتها في دفع تعويض لإثيوبيا في حال تأخير ملء السد منعًا لحدوث ضرر يصيبها، خاصة في سنوات الجفاف والجفاف الممتد، كما يمكن أن تمتد آلية التعويض للمراحل اللاحقة لعملية الملء الأول والمتعلقة بالتشغيل المستمر، ويستند الاقتراح للقوة التفاوضية المتزايدة لإثيوبيا مقابل العجز المالي المصري، وبالتالي يتعين على ألمانيا وشركائها الأوروبيين تزويد مصر بالدعم المالي لإنشاء آلية لهذا التعويض[1].

لكن يلاحظ أن هناك تحفظات مصرية على الوساطة الأوروبية، التي سبق وأن طرحت حلولًا تمثِّل من وجهة نظرها خرقًا للسيادة المصرية وتفتح الباب لممارسة ضغوط عليها لتغيير أولويات إنفاقها المحلي، ومنها اقتراح التكفل بإدارة نظام لرفع كفاءة إدارة المياه في مصر، مقابل قبول خطة ملء وتشغيل أكثر مرونة لصالح إثيوبيا، فضلًا عن الرقابة الأوروبية الصارمة لأموال المنح والقروض المقدمة منها للقاهرة[2].

ب- تبني استراتيجية تعاونية مع السودان ودول الحوض تستند للأمور التالية:

1. بالنسبة للسودان[3]:

أ- الدخول في عملية تكامل بخصوص مثلث حلايب حتى تكون نقطة تعاون بدلًا من نقطة صراع وخلاف تؤثر على الاستفادة المتبادلة التي تعود على كلا البلدين جرَّاء هذا التعاون.

(1) بركات، عبد التواب، حل أوروبي لأزمة سد النهضة، العربي الجديد، 22 مارس/آذار 2020، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/ynbDf

(2) قروض ومنح سرية لمصر تعويضًا عن سد النهضة، العربي الجديد، 19 أغسطس/آب 2020، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/0KSsu

(3) لمزيد من التفاصيل، انظر: شافعي، بدر، «نحو استراتيجية مصرية تجاه إثيوبيا»، المعهد المصري للدراسات، 22 ديسمبر/كانون الأول 2015، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/lgXzS

ب- تفعيل اتفاقيات الحريات الأربعة التي تم توقيعها عام 2004، خاصة في ظل وجود صعوبة حاليًا في حصول السودانيين على تأشيرات الدخول لمصر مما دفع الراغبين منهم في العلاج والسياحة إلى التوجه للأردن وسوريا، كما أن من شأن ذلك ليس فقط إمكانية إلغاء السودان قرار التأشيرة، بل تجنب اتخاذ إجراءات تصعيدية أخرى خاصة ما يتعلق بالإقامة والعمل والتملك.

ج- المساهمة في شق الطرق البرية والنهرية لزيادة التبادل التجاري، فضلًا عن الإسراع في بناء خط السكك الحديدية الذي يربط مصر بجوبا وأوغندا حتى جنوب إفريقيا.

د- إمكانية الاستفادة من الخلافات الحدودية الأخيرة بين إثيوبيا والسودان، يناير/ كانون الثاني 2021، لاستمالة الخرطوم إلى صفها، وبالتالي الضغط على إثيوبيا في الاستجابة لمطالب دولتي المصب.

2- بالنسبة لباقي دول الحوض

أ- سعي مصر لإقناع أوغندا وكينيا وبوروندي، بعدم التصديق على اتفاقية عنتيبي، عن طريق مجموعة من المحفزات الاقتصادية في ظل استراتيجيتي "الاحتواء والتكامل"، منها:

i. التوقيع على اتفاقيات فنية خاصة بالمياه، كقيام مصر، في أغسطس/ آب 2018، بتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع درء مخاطر الفيضان بمقاطعة "كسيسي" بغرب أوغندا، بمنحة تُقدَّر بـ2.7 مليون دولار تنفيذًا لمذكِّرة التفاهم الموقَّعة بين وزارة الري المصرية ووزارة المياه والبيئة الأوغندية[1].

ii. التوقيع على اتفاقيات فنية لتدريب كوادر مختلفة من هذه الدول في إطار المنح المقدمة من الوكالة المصرية للدعم الفني التابعة لوزارة الخارجية[2].

(1) عن العلاقات المصرية مع بوروندي، انظر:
مصر، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، العلاقات المصرية مع بوروندي،)تاريخ الدخول: 1 مايو/أيار 2020): https://2u.pw/t7IJm

(2) قدمت الوكالة منذ نشأتها عام 2014 قرابة 70 دورة تدريبية، تخرج فيها أكثر من 1500 متدرب من الدول الإفريقية ومن بينها دول حوض النيل.
لمزيد من التفاصيل، انظر:

iii. الإعلان عن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وغيرها.

ورغم أن هذه الدول تسعى للنأي بنفسها عن الدخول في هذا الخلاف المصري-الإثيوبي، لرغبتها في الاستفادة من كلا الطرفين، إلا أن كونها قامت بالتوقيع المسبق علـى اتفاقيـة عنتيبي، قد يجعلها تصادق عليها يومًـا ما إذا رأت أن مصالحها المائية "المحدودة" يمكن أن تتحقق بصورة أكبر مع إثيوبيا.

ب- السـعي لإقناع جنوب السودان بعدم الانضمام لعنتيبي؛ فقد حرصت مصر علـى توطيد علاقاتها مع جنوب السـودان للحيلولـة دون انضمامها لاتفاقية عنتيبي، لاسيما بعد تصريحات وزير الري والموارد المائية بجنوب السودان، في 22 مارس/ آذار 2013، بـأن "بلاده لا تعترف باتفاقية عـام 1959، وأنها التحقت بمبادرة حوض النيـل، وفي طريقها للالتحاق باتفاقيـة عنتيبي، والتي من خلالها يمكن لدول حوض النيل الالتقاء لمناقشة أفضل الطرق لاستغلال مصادر المياه"[1].

لذا، سـعت مصر بكل السـبل لكسب ودِّ جنوب السـودان، لدرجة عرضها من خلال الأمين العام للجامعة العربية، حينها، نبيل العربي، إمكانية ضم جنوب السودان للجامعـة العربيـة، للحصول على الدعم العربي؛ حيث طلب نبيل العربي ذلك خلال لقائه وزير خارجية جنوب السودان، في مارس/ آذار 2014، لكن الوزير فضَّل المساعدة دون الانضمام[2].

ويلاحظ أيضًا أن موقف جنوب السـودان شـائك بسـبب الخلافات الداخلية، وتذبـذب العلاقـة مع الخرطوم منذ بداية الاسـتقلال، مقابـل العلاقات الوطيدة مع إثيوبيا، فضلًا عن عدم وجود مشكلة مياه لديها، خاصة وأن الحصة القادمة من النيل الأبيض صوب مصر محدودة؛ لذا سعى للنأي بنفسه عن كل هذا، ومحاولة الوقوف على مسافة واحدة من الطرفين، وهو ما أكده سفير جنوب السودان بمصر في تعليقه

جمهورية مصر العربية، وزارة الخارجية، موقع الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية على النت، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/kkRej

(1) سلمان، محمد أحمد، «جمهورية جنوب السودان واتفاقية مياه النيل لعام 1959»، صحيفة الراكوبة، 27 مارس/آذار 2013، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/FVBBB

(2) أمان، آية، مساع مصرية دبلوماسية لكسب ود جنوب السودان لتأمين مصالحها في مياه النيل، موقع المونيتور، 31 مارس/آذار 2014، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/xm68o

على سد النهضة، حين قال: "إن دول حوض النيل تعتمد على المياه، وإن إثيوبيا لها الحق في بناء السد والحصول على الكهرباء، ولمصر والسودان حق وصول المياه إليهما بما لا يؤثر على حصصهما أو أنصبتهما.... نعتقد أن كمية مياه النيل الموجودة تكفي لكل دول الحوض"[1].

وإذا كانت مصر قد نجحت حتى هذه اللحظة في إقناع بعض دول الحوض بعدم التصديق على عنتيبي إلا أنها لم تنجح بذات القدر في الضغط على إثيوبيا للاستجابة لمطالبها بخصوص السد، كما أنها لا تزال في عملية شد وجذب مع إثيوبيا لاستمالة السودان.

3- بالنسبة لإثيوبيا

إذا كانت مصر مطالبة بتغليب النزعة التعاونية، في التعامل مع إثيوبيا، إلا أنها قد تكون مطالبة باستخدام بعض تكتيكات الإذعان القسري، لإجبارها على التحلي بالمرونة، وهنا قد تبرز آليتان:

الأولى: اقتصادية "نفعية" تتمثل في التلويح المصري بمقاطعة نقل الكهرباء المتوقعة من سد النهضة من خلال خطوط ضغط عالٍ تمر عبر أراضيها، لنقلها إلى أوروبا والأردن والسعودية وغيرها. حيث إن الاستهلاك المحلي الإثيوبي من كهرباء السد، لا يزيد عن السدس، في حين أن النسبة الباقية ستخصص للتصدير. وبما أن الطاقة الكهرومائية يصعب تخزينها، كما أن مصر ستكون المنفذ الأساسي للقارة الأوروبية، فإنها قد تقطع الطريق على إثيوبيا، لاسيما أن عدم فتح التوربينات لتوليد الكهرباء، قد يؤدي إلى تجميع المزيد من المياه أمام البحيرة، وعبورها الجزء الأعلى من السد، ويزداد الوضع خطورة في حالة الفيضان العالي، الذي قد يؤدي إلى انهيار السد[2].

لكن يلاحظ أن هذا السيناريو قد يصْدُق في حال عدم قيام إثيوبيا ببناء السدود الأخرى على النيل الأزرق، لأن بناءها قد يؤدي إلى سحب المخزون المائي الزائد

(1) ميخائيل، مارلين نبيل حلمي، العلاقات الدولية بين مصر وجنوب السودان «2011-2016»، المركز الديمقراطي العربي، 25 يوليو/تموز 2016، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/iLzSt

(2) علام، محمد نصر الدين، مقاطعة كهرباء سد النهضة، جريدة الوطن، 20 ديسمبر/كانون الأول 2014، (تاريخ الدخول: 10 يناير/كانون الثاني 2021): https://cutt.ly/xjXEi6r

مــن بحيرة ســد النهضة، وبالتالي حدوث أزمة ميــاه حقيقية في مصر، لأن المخزون الاحتياطي للســد العالي ســيكون قد نفد. وبالتالي، وبحســب بعض الباحثين[1]، فإن إثيوبيا لا تســتهدف من بناء ســد النهضة بهذا الحجم توليد الكهرباء بالأساس، ومن ثم بيعها، أو نقلها عبر مصر، وإنما تستهدف بيع المياه للقاهرة.

الثانية: قانونية، عبر إعلان مصر الانسحاب من اتفاق إعلان المبادئ الموقَّع في الخرطوم والذي لم يصادق عليه البرلمان حتى الآن. صحيح أن هذا الإجراء لن يغيِّر من الأمر الواقع شــيئًا، لكنه ســيعيد الطعن في مشروعية السد، أو التأثير على تمويل المؤسسات الدولية للسدود الأخرى المستقبلية.

ج- ترشيد وتطوير نظام الإدارة المائية للموارد كمًّا وكيفًا

فقد كشفت مصادر حكومية مصرية بمجلس الوزراء ووزارة الري، عن اتفاقات وشــيكة بصورة منفردة بيــن مصر وكل من الصين، والاتحاد الأوروبي، والســعودية والإمــارات؛ لتمويــل خطة دعم تطويــر وتحلية ومعالجة الميــاه في مصر خلال 10 ســنوات لزيــادة كمية مياه التحليــة، وتلك المعالجة من الصــرف الزراعي والصحي والصناعــي، وأن القيمــة الإجمالية 32 مليــار دولار، وأن الصين والاتحاد الأوروبي ســيكونان الممولَيْن الأكبر (27 مليارًا)، مقابل (3.1 مليارات دولار) من الســعودية والإمارات، والباقي تمويل وطني من شــركات القطاع الخاص مع الشــركات التابعة للقوات المسلحة[2].

إن لجوء مصر لهذا الخيار يشير إلى صعوبة المفاوضات؛ وقلَّة البدائل المتاحة، فالمشكلة ليست في سد النهضة، وإنما في السدود المستقبلية التي قد لا يقوى خزان السد العالي أو حتى ترشيد إدارة الموارد المائية على مواجهة العجز الذي قد يترتب علــى عملية ملء خزاناتها، ناهيك عن عملية تشــغيلها بعــد ذلك. وربما هذه النقطة تحديدًا تدفع الباحث للقول بأن إثيوبيا يمكن أن تكون بصدد تغيير الهيمنة المائية في نهر النيل لصالحها.

---

(1) مقابلة هاتفية للباحث مع دكتور محمد حافظ، أستاذ هندسة السدود بجامعة يونيت الماليزية –Uniten Malaysia، 20 يوليو/تموز 2020.

(2) قروض ومنح سرية لمصر، مرجع سابق.

خاتمة

لقــد حاولنا في هذا الكتاب دراســة العلاقــات المصرية-الإثيوبية وفق اقتراب الإطــار الديناميكي لتفاعل المياه العابرة للحدود (Dynamic Transboundary Water Interaction Framework of)، لزيتــون وآخريــن (2017)، مــن حيــث وجود ركائز مختلفة (قوة عســكرية، اقتصادية، قانونيــة، أيديولوجية، موقع جغرافي، مكانة دولية) لإثيوبيا كدولة منبع، ولمصر كدولة مصبٍّ، ترتكز عليها، عبر استراتيجيات وتكتيكات وآليات مختلفة (قسرية، نفعية، قانونية، أيديولوجية)، لتحقيق الهيمنة أو تحديها، وفق إطار ديناميكي تفاعلي، قد يؤدي في النهاية إلى بقاء نظام الهيمنة المصري الراهن مع إدخــال بعض التعديــلات عليه لصالح الطرف الإثيوبي غير المهيمن، أو تغييره كاملًا وإيجــاد نظــام بديل تتبدل فيه المواقع والأدوار بين الدولتين، لذا يعد هذا الكتاب من أوائل الكتب العربية التي تناولت موضوع سدِّ النهضة الإثيوبي من خلال هذا الإطار الديناميكي.

كمــا حاولنا في هــذا الكتاب أيضًا الإجابة عن ســؤال رئيس هو: هل ما تقوم به إثيوبيا، من خلال بناء ســد النهضة، يدخل في إطار تحدي الهيمنة (Hegemonic Challenge)، بمعنــى الســعي لإحــداث تغيير محــدود داخل نظام الهيمنــة المائية المصريــة الحاليــة، أم يدخل في إطــار الهيمنة المضــادة (Counter-Hegemony)؛ حيــث تعارض إثيوبيا الوضع الراهن من خلال تركيزها على الجوانب القانونية لتغيير قواعد الهيمنة بصورة أكبر، أم هو الرغبة والســعي في التغيير الكامل للنظام المهيمن (Change Hegemony)؟

وخلص الكتاب إلى مجموعة من الاستنتاجات، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- إن الطمــوح الإثيوبي لا يقتصر على ســدِّ النهضة، وإنما يســتهدف إحداث تغييــر كامل في نظام الهيمنة في نهر النيل، بحيث تصبح إثيوبيا الطرف المهيمن عليه مســتقبلًا. وبالتالي، فإن الإشــكالية ليست فقط في سدِّ النهضة رغم آثاره السلبية على مصر تحديدًا في العديد من النواحي المائية والبيئية "الإيكولوجية"؛ وإنما في سلسلة الســدود الأخرى التي تعتزم إثيوبيا بناءها على النيل الأزرق "منداية، كارادوبي، بيكو أبو" لتقليل شدة تدفق المياه على سد النهضة؛ بهدف إطالة عمره؛ هذه السدود ستخزن

بمفردها قرابة 138 مليار متر مكعب تقريبًا أي أكثر من ضعف حصة مصر الحالية من المياه والمقدرة بـ 55.5 مليار م3 سنويًّا؛ وبالتالي إذا كان أحد الآثار السلبية لسد النهضة يتمثل في تناقص مخزون مياه السد العالي، والذي قد يضطر مصر للسحب منه لاسيما في أوقات الجفاف والجفاف الممتد، فإن إنشاء هذه السدود الثلاث على النيل الأزرق، قد يؤدي لعدم وجود مخزون "احتياطي" مائي مصري أساسًا. وبالتالي، سيصبح الأمن المائي في خطر شديد، قد يضطرها في حينها إما للانصياع للشروط الإثيوبية؛ في إطار إمكانية شراء المياه منها؛ أو إمكانية اللجوء للخيار العسكري في حينها؛ لأن تهديد الأمن المصري في هذه الحالة لن يكون متوقعًا أو احتماليًّا، وإنما سيكون متحققًا وواقعًا فعليًّا.

2- إن النقطة السابقة تفسر أسباب الحرص المصري تحديدًا على التوصل لاتفاق ملزم بشأن قواعد ملء وتشغيل السد، فضلًا عن ضرورة وجود آلية تحكيمية ملزمة للجميع، وهو ما ترفضه إثيوبيا رغم عدالة هذه المطالب من وجهة نظرنا، مما يزيد من الشكوك في النوايا الإثيوبية، لاسيما في ظل وجود سوابق تؤكد هذه الشكوك؛ ومنها على سبيل المثال لا الحصر: زيادة مساحة بحيرة السد خمسة أضعاف خلال فترة وجيزة، وهي زيادة غير مبررة من وجهة نظر بعض الجيولوجيين، خاصة أن حجم بحيرة السد الحالية، لا يتناسب مع حجم الطاقة المتوقعة "6 آلاف ميجاوات"، والتي لن تزيد وفق تقديراتهم عن الثلث بسبب أن موسم الفيضان ثلاثة أشهر فقط؛ وبالتالي لن تعمل التوربينات طيلة العام؛ ومن ثم كان يمكن الاكتفاء بالتصميم الأول لحجم البحيرة (11-14 مليار م3) لتوليد ألفي ميجاوات. لكن الإصرار الإثيوبي على زيادة الحجم بهذه الصورة قد يشي بوجود أهداف أخرى غير توليد الكهرباء "تخزين المياه للري"، وقد بدأ الحديث عنها تلميحًا أو تصريحًا على يد مسؤولين إثيوبيين خلال الفترة الأخيرة.

3- إن أزمة سد النهضة هي انعكاس لأزمة تاريخية أكبر في العلاقات المصرية-الإثيوبية، تتعلق بالسياسات المائية (الهيدروبوليتكيس)، وكيفية توظيف كل طرف لركائز القوة المختلفة لضمان السيطرة والهيمنة المائية "مصر"، أو تحدي هذه الهيمنة وتلك السيطرة "إثيوبيا". ومن ثم، فإن هذه الأزمة بدأت في مفاوضات اتفاقية عنتيبي والتي استمرت 10 سنوات، ولم تدخل حيز التنفيذ حتى هذه اللحظة، ثم عاودت الظهور في أزمة سد النهضة، وهي مرشحة للتصعيد بصورة أكبر مستقبلًا سواء مع بدء تشغيل

السد، أو مع شروع إثيوبيا في بناء السدود الأخرى.

4- إن إثيوبيا عملت منذ بدء الألفية الثالثة تحديدًا على تحسين ركائز قوتها في مواجهة مصر، خاصة ما يتعلق بالركائز الاقتصادية فحققت معدلًا مرتفعًا للنمو، فضلًا عن الركيزة القانونية الممثلة في اتفاق إعلان المبادئ، 2015، الذي يعد من أحد أبرز مكاسبه الحصول على اعتراف رسمي مصري بمشروعية بنائها للسد، وبالتالي إزالة أية عقبات أمام إمكانية التمويل الدولي له سواء من خلال الدول أو المؤسسات الدولية (البنك الدولي)، وعلاوة على ركيزة قوة الخطاب الذي روَّجت له إثيوبيا على مختلف الصُّعد الداخلية والخارجية، والقائم على فكرة أحقيتها في مياه النيل الذي هو بمنزلة بحيرة إثيوبية من وجهة نظرها؛ وبالتالي ضرورة الانتفاع به بغضِّ النظر عن رضى الأخرين من عدمه. هذا التحسن في تلك الركائز؛ فضلًا عن الركيزة الجغرافية الأساسية المتمثلة في كونها دولة منبع تتحكم في المياه؛ زاد من قدرتها ليس فقط على تحدي الهيمنة، أو إيجاد حالة من الهيمنة المضادة، ولكن في السعي لوضع أسس لنظام هيمنة جديد، يجعلها صاحبة اليد الطولى في التحكم في الهيمنة على نهر النيل.

5- إن الخيارات المصرية خلال الفترة الراهنة تنحصر بصورة أساسية في الإطار التفاوضي، بسبب رفض إثيوبيا الإطار القانوني الممثَّل في التحكيم الدولي، فضلًا عن الصعوبات التي تكتنف اللجوء للخيار العسكري؛ وربما هذا ما يفسر أسباب دخول مصر في جولات عدة من المفاوضات دون طائل، مقابل إصرار إثيوبي على عدم وصول المفاوضات إلى نتائج ملموسة تلبِّي الحد الأدنى من المطالب المشروعة لمصر والسودان.

6- إن التحسن الأخير في العلاقات المصرية-السودانية قد يسهم في تعزيز الموقف التفاوضي للقاهرة في مفاوضات السد، لكن يظل هذا مرتبطًا باستمرار توتر العلاقات بين الخرطوم وأديس أبابا بشأن ملف الحدود؛ بمعنى أن تحسن العلاقات الإثيوبية-السودانية مجددًا، سيكون بمنزلة نقطة ضعف للطرف المصري.

7- إن مصر يمكن أن تلوِّح بورقة سحب الاعتراف بإعلان مبادئ الخرطوم، 2015، في حال استمرار التعنت الإثيوبي، لاسيما أن البرلمان المصري لم يصادق عليه حتى الآن، وفي ظل حالة التناغم بين مؤسسة الرئاسة والبرلمان، يمكن للأخير رفض التصديق عليه إذا كان هذا هو خيار الرئاسة، كما يمكن لمصر إقناع السودان بذات الفكرة أيضًا. إن عملية سحب الاعتراف؛ رغم أنها لن تؤثر فعليًّا على عملية

بناء السد؛ إلا أنها ستسحب المشروعية منه، وربما تجعل إثيوبيا تفكر كثيرًا في ضرورة الوصول لحالة من التراضي مع دولتي المصب في حالة سد النهضة، أو قبل شروعها في بناء السدود الأخرى.

وفـــي النهاية، يمكن القول: إن نظـــام الهيمنة الإثيوبية المتوقع يحتاج لمزيد من الرصد والتحليل لأن معالمه الكلية لم تتضح بعد، وإن إيلاء هذا الموضوع الاهتمام من قبل المراكز البحثية المتخصصة أمر مهم، نظرًا لتداعياته الكبرى على السلم والأمن ليس الإقليميين فحسب بل والدوليين أيضًا.

المراجع

1-المراجع العربية

أولًا: الكتب

1. الحافي، محمد يوسف، الهيمنة الأميركية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي.. دراسة في فلسفة السياسة، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014) ط.1

2. الرشدان، عبد الفتاح، بركات، نظام، العلاقات العربية الإقليمية: الواقع والآفاق، (مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2018).

3. أمين، جلال، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، (دار الشروق، القاهرة، 2012).

4. خليل، مروة، مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية، (كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، الإسكندرية، 2020).

5. سلامة، جمال، تحليل العلاقات الدولية.. دراسة في إدارة الصراع الدولي (دار النهضة العربية، القاهرة، 2013).

6. شكري، محمد فؤاد، مصر والسودان: تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر، (دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة 2011).

7. عبد الله، عبد الخالق، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أبريل/نيسان 2012).

8. علام، محمد نصر الدين، أزمة سد النهضة الإثيوبي: قضية سياسية أم إشكالية فنية؟، (مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، القاهرة، 2014).

9. قنصوة، صبحي، عبد الفتاح، نادية «محرران»، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2011–2012، (معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، عدد 8، ديسمبر/كانون الأول 2012).

10. محجوب، محمد، حسن، الفاضل، الشيخ، محمد، «دول الجوار السوداني واستفتاء تقرير مصير الجنوب»، (معهد أبحاث السلام بجامعة الخرطوم ومركز دراسات المجتمع، الخرطوم، 2012).

11. محمد، تاج السر عبد الله، تأثيرات سد النهضة على العلاقات الثنائية بين إثيوبيا والسودان ومصر 1999–2018، (السودان: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2018).

12. مرعي، نجلاء، سد النهضة الإثيوبي.. الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل، (العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020).

13. نور الدين، نادر، موارد دول حوض النيل المائية والأرضية ومستقبل التعاون والصراع في المنطقة، (مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة وبيروت، 2011)، ط 1.

ثانيًا: الدوريات والمجلات والصحف

أ- الدوريات والمجلات

1. أبو الوفا، أحمد، «القيمة القانونية لاتفاقات نهر النيل»، آفاق إفريقية، (مجلد 11، عدد 39، 2013).

2. الأمين، أسامة عبد الرحمن، «التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا... إثيوبيا نموذجًا»، دراسات إفريقية، (مجلد 29، عدد 49، 30 يونيو/حزيران 2013).

3. الشيخ، فيصل حسن، «مستقبل العلاقات البينية لدول حوض النيل الشرقي على ضوء الواقع المائي لمرحلة ما بعد قيام سد النهضة الإثيوبي»، دراسات إفريقية، (عدد 56، 2016).

4. بشير، عبد الوهاب الطيب، «التفاعلات الإثيوبية الداخلية وأثرها على توجهات السياسة الإثيوبية نحو العالم العربي»، دراسات إفريقية، (عدد 48، 2012).

5. رسلان، هاني، «رؤية نقدية لإدارة أزمة سد إثيوبيا»، مجلة السياسة الدولية، (المجلد 50، العدد 199، يناير/كانون الثاني 2015).

6. سلامة، أيمن، «التغيير الجوهري في الظروف وأثره على اتفاقيات حوض النيل»، آفاق إفريقية، (مجلد 11، عدد 39، 2013).

7. شتيوي، مساعد عبد العاطي، «الضوابط القانونية الحاكمة لإنشاء المشروعات المائية على الأنهار الدولية: دراسة تطبيقية على حوض النيل»، آفاق إفريقية، (مجلد 11، عدد 39، 2013).

8. شراقي، عباس، «الموارد المائية في إفريقيا والعالم العربي»، المجلة المصرية لدراسات حوض النيل)، المجلد الثاني، عدد 1، 2014).

9. شهد، حيدر عبد محسن، «بعض الجوانب القانونية لاتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية»، مجلة العلوم الإنسانية، (عدد 1، رقم 7، 2011).

10. عبد الحميد، هشام حمزة، «دراسة لمفهوم النهر الدولي وتطبيقاته في اتفاقيات حوض النيل»، آفاق إفريقية، (مجلد 11، عدد 39، 2013).

11. عبد العال، محمد شوقي، «الانتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية في اتفاقية الأمم المتحدة مع إشارة خاصة لحالة نهر النيل»، آفاق إفريقية، (مجلد 11، عدد 39، 2013).

12. منصور، سمير عبد الملاك، «اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي»، آفاق إفريقية (مجلد 11، عدد 39، 2013).

ثانيًا: الصحف

1. إثيوبيا: الأرض أرضنا والمياه مياهنا ولا توجد قوة تمنعنا من بناء سد النهضة، الشرق القطرية، 4 مارس/آذار 2020، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https:// cutt.us/97dTl

2. إثيوبيا ترفض اتفاقًا ملزمًا مع مصر والسودان بشأن سد النهضة، العربي الجديد، 24 يوليو/تموز 2020، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2020): https://bit. ly/2WZ86x7

3. الري: مفاوضات سد النهضة في «طريق مسدود»، المصري اليوم، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2019، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2020): https://bit.ly/35TXqnV

4. السودان يتحفظ على قرار وزراء الخارجية بشأن مخاطر ملء سد النهضة، العربي الجديد، 5 مارس/آذار 2020، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2020): https://bit.ly/2Njhz0r

5. السيسي يرفض الحديث عن عمل عسكري ضد إثيوبيا ويتوقع «مفاوضات مطولة»، الشرق الأوسط، 29 يوليو/تموز 2020، (تاريخ الدخول: 31 ديسمبر/كانون الأول 2020): https://cutt.us/mHT1q

6. السيسي يفتتح أكبر محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي لتكون صالحة للشرب، العربي الجديد، 8 يناير/كانون الثاني 2020، (تاريخ الدخول: 1 أبريل/نيسان 2020): https://f24.link/KX9LL

7. الصين وروسيا تبلغان مصر رفضهما قرارًا أمميًّا ملزمًا ضد إثيوبيا، العربي الجديد، 27 يوليو/تموز 2020، (تاريخ الدخول: 29 يوليو/تموز 2020): https://bit.ly/39IdABX

8. العضو المستقيل من «اللجنة الدولية للسد»: «اتفاق المبادئ» لا يمنح مصر «نقطة مياه واحدة»، المصري اليوم، 12 ديسمبر/كانون الأول 2015، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2020): https://bit.ly/2XUWqLS

9. خريطة طريق جديدة لمفاوضات سد النهضة... والخلافات قائمة، العربي الجديد، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2020): https://bit.ly/36xlnSF

10. خطة إثيوبية لإحباط التحركات المصرية في أزمة سد النهضة، العربي الجديد، 7 مارس/آذار 2020، (تاريخ الدخول: 13 أغسطس/آب 2020): https://bit.ly/3bTiQFE

11. سلمان، محمد أحمد، «جمهورية جنوب السودان واتفاقية مياه النيل لعام 1959»، صحيفة الراكوبة، 27 مارس/آذار 2013، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/FVBBB

12. علام، محمد نصر الدين، مقاطعة كهرباء سد النهضة، جريدة الوطن، 20 ديسمبر/كانون الأول 2014، (تاريخ الدخول: 10 يناير/كانون الثاني 2021): https://c utt.ly/xjXEi6r

13. فليفل، السيد، «مصر وإثيوبيا: هل المسألة «سد النهضة» أم الدور الإقليمي؟»، الأهرام القاهرية، 7 فبراير/شباط 2016، الطبعة الورقية.

14. لهذه الأسباب الخيار العسكري في سد النهضة مستحيل، العربي الجديد، 15 مارس/آذار 2020، (تاريخ الدخول: 13 أغسطس/آب 2020)https://bit.ly/3nWtvBK :

ثالثًا: الرسائل الجامعية

1. طلال مأمون، آية ، العلاقات السودانية الإثيوبية 1989–2012، (جامعة الخرطوم: كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2013)

2. محفوظ، آيت جبارة، إشكالية الاحترام الدولي للحقوق المكتسبة في القانون الدولي العام، (رسالة ماجستير)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2001/2002.

3. محمد، مزدلفة شرف الدين، اتفاقيتا مياه النيل 1929، 1959، (بكالوريوس)، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، 2012.

4. نوارة، أعراب أحمد، مختار، لعلام، إشكالية الأمن المائي: دراسة حالة دول حوض النيل، (أطروحة ماجستير)، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2017–2018.

رابعًا: الوثائق

1. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، «خطاب مصر» سامح شكري لمجلس الأمن، 1 مايو/أيار 2020، S/2020/ 355 – May 2020.(تاريخ الدخول: 13 أغسطس/آب 2020)

2. جمهورية مصر العربية، وزارة الموارد المائية والري، استراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية حتى عام 2050، ديسمبر/كانون الأول 2016. (تاريخ الدخول: 13 أغسطس/آب 2020)

3. جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات المياه النقية والصرف الصحي 2016–2017، أبريل/نيسان 2018. (تاريخ الدخول: 13 أغسطس/آب 2020)

4. جمهورية مصر العربية، وزارة الخارجية، موقع الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية على النت، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/kkRej

5. البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، مصر وإثيوبيا 2008–2017 (تاريخ الدخول1: سبتمبر/أيلول 2020).https://databank.albankaldawli.org/reports.aspxsource=World-Development-Indicators

خامسًا: المؤتمرات والندوات

1. شراقي، عباس محمد، «المشروعات المائية في إثيوبيا وآثارها على مستقبل مياه النيل»، ورقة قُدِّمت إلى مؤتمر «آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل: الفرص والتحديات»، (القاهرة، 25–26 مايو/أيار 2010).

2. فودة، محمد رضا، «السياسة الخارجية المصرية تجاه منطقة القرن الإفريقي»، بحث قُدِّم للمؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (القاهرة 3–5 ديسمبر/كانون الأول 1988).

3. محمد، سامي السيد أحمد، «الموقف المصري الليبي من الصراع بين الشمال والجنوب في السودان»، بحث قُدِّم إلى مؤتمر العلاقات المصرية الليبية عبر العصور، (القاهرة، 6–7 مايو/أيار 2008).

سادسًا: مواقع وصفحات الإنترنت

1. أبو شوك، رقية، سد النهضة: مصر توقِّع والسودان يتحفظ.. استفهامات ملحَّة، صحيفة المجهر السياسي السودانية، 2 مارس/آذار 2020، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2020): https://bit.ly/39IkQho

2. آبي أحمد يعلن رسميًّا إتمام المرحلة الأولى من ملء «سد النهضة»، ويهنئ الإثيوبيين، وكالة سبوتنيك الروسية، 22 يوليو/تموز 2020، (تاريخ الدخول: 1 أغسطس/آب 2020): https://f24.link/Dd9Fi

3. اتفاق واشنطن لـ«سد النهضة».. اعتراض إثيوبي وملاحظات سودانية، وكالة الأناضول

للأنباء، 29 فبراير/شباط 2020، (تاريخ الدخول: 1 أبريل/نيسان 2020): https://2u.pw/9VMK8

4. إثيوبيا: الولايات المتحدة تدين «ممارسات تطهير عرقي» في إقليم تيغراي، موقع فرنسا 24، 11 مارس/آذار 2021، (تاريخ الدخول: 21 مارس/أبريل 2021): https://cutt.us/xHct3

5. إثيوبيا توسع منصات جمع التبرعات لاستكمال بناء سد النهضة، وكالة سبوتنيك الروسية، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2020، (تاريخ الدخول: 20 أكتوبر/تشرين الأول 2020): https://bit.ly/35Pn6lG

6. إثيوبيا تعلن اكتمال بناء 75٪ من سد النهضة وبدء الملء الثاني في أغسطس/آب المقبل، 20 أغسطس/آب 2020، روسيا اليوم، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://cutt.us/tmvkF

7. البشير: ساندنا سد النهضة لقناعتنا الراسخة أن فيه فائدة لكل الإقليم بما فيه مصر، موقع النيلين، 4 ديسمبر/كانون الأول 2013، نقلًا عن وكالة الأناضول التركية وموقع اليوم السابع المصري، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2020): https://bit.ly/2Ky4IXe

8. الزاكي، الحلو، العلاقات الاقتصادية السودانية المصرية 2012–2018، المعهد المصري للدراسات، 23 أغسطس/آب 2019، (تاريخ الدخول: 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2019): https://2u.pw/r4YYc

9. السيسي يؤكد أن مصر في «معركة مفاوضات طويلة» بشأن سد النهضة ويستبعد الخيار العسكري لحل الخلافات، فرنسا 24، 28 يوليو/تموز 2020، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/oc4Q0

10. السيسي: لا توجد أزمة في سد النهضة، موقع العربي الجديد على اليوتيوب، 29 يناير/كانون الثاني 2018، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/784Bp

11. العلاقات السودانية الإثيوبية، موسوعة المعرفة، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2020): https://bit.ly/3qvrzBY

12. المحبوب أبو على، «سد النهضة بين الرؤية الإثيوبية والمأزق المصري»، المعهد المصري للدراسات، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2019، تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://bit.ly/2M5VTnD

13. المصري، جلال، الحدود الإثيوبية السودانية، موسوعة المعرفة، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2020): https://bit.ly/2KqRF9O

14. المفتي، أحمد، «مفاوضات سد النهضة من الألف للياء»، المعهد المصري للدراسات، 24 يوليو/تموز 2020، (تاريخ الدخول: 1 أغسطس/آب 2020): https://bit.ly/38UPcOd

15. الموسوعة السياسية، (تاريخ الدخول: 31 أغسطس/آب 2020): https://f24.link/flXSD

16. أمان، آية، مساع مصرية دبلوماسية لكسب ود جنوب السودان لتأمين مصالحها في مياه النيل، موقع المونيتور، 31 مارس/آذار 2014، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/xm68o

17. «أول رد من «الخارجية» على اتهام السودان لمصر بدعم متمردي دارفور»، المصري اليوم، 23 مايو/أيار 2015، (تاريخ الدخول: 26 مايو/أيار 2017): https://2u.pw/CrHIb

18. بركات، عبد التواب، حل أوروبي لأزمة سد النهضة، العربي الجديد، 22 مارس/آذار 2020، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/ynbDf

19. بركات، عبد التواب، تجاوزات السيسي في مفاوضات سد النهضة، العربي الجديد، 30 سبتمبر/أيلول 2019،) تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/mCHH5

20. بو علي، «الحبيب، «سد النهضة.. سيناريوهات ما بعد بدء الملء الأول»، مركز الجزيرة للدراسات، 28 يوليو/تموز 2020، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://bit.ly/2KsZMTt

21. تحفظ مصري على مقترحات إفريقية لتحريك مفاوضات سد النهضة، العربي الجديد، 19 سبتمبر/أيلول 2020، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/9oNhO

22. تسع سنوات على بدء إنشاء سد النهضة... حرب دبلوماسية متواصلة، العربي الجديد، 3 أبريل/نيسان 2020، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/F1nmw

23. خطاب، إكرامي بسيوني عبد الحي، «اتفاق إعلان مبادئ سد النهضة بين الطابع الدولي والاستفتاء الشعبي»، كلية القانون بجامعة قطر، 23 أغسطس/آب 2017، ص 39–40 (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://bit.ly/3qygpMR

24. سلامة، أيمن، قراءة قانونية لاتفاقية إعلان المبادئ حول سد النهضة الإثيوبي، الأهرام، 3 أبريل/نيسان 2015، (تاريخ الدخول: 1 يناير/كانون الثاني 2020): https://bit.ly/35S7BJP

25. شافعي، بدر حسن، «التقارب المصري من السودان: محاولة للضغط على إثيوبيا»، مركز الجزيرة للدراسات، 9 مارس/آذار 2021، ص4 (تاريخ الدخول: 15 مارس/آذار 2021): https://cutt.us/GXFm7

26. شافعي، بدر حسن، «سد النهضة الإثيوبي بعد ثماني سنوات.. هل يرى النور؟»، الجزيرة الوثائقية على النت، 2 أبريل/نيسان 2019، (تاريخ الدخول: 1 مايو/أيار 2020): https://f24.link/RY5P1

27. شافعي، بدر، إثيوبيا وسياسة صفر مشكلات، العربي الجديد، 7 يوليو/تموز 2018، (تاريخ الدخول: 20 أغسطس/آب 2020): https://2u.pw/Ws7f9

28. شافعي، بدر، «نحو استراتيجية مصرية تجاه إثيوبيا»، المعهد المصري للدراسات، 22 ديسمبر/كانون الأول 2015 (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/lgXzS

29. شافعي، بدر حسن، تقييم وثيقة إعلان مبادئ سدِّ النهضة، مركز الجزيرة للدراسات،

6 أبريل/نيسان 2015، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://bit.ly/3qrtEyK

30. صفحة المتحدث الرسمي لرئاسة الجمهورية المصرية على فيس بوك، 22 يوليو/تموز 2020، (تاريخ الدخول: 24 يوليو/تموز 2020): https://bit.ly/3g3DK4f

31. لأول مرة... البشير يتهم مصر بدعم المتمردين ويتحدث عن مؤامرة ضد بلاده، روسيا اليوم، 23 مايو/أيار 2017، (تاريخ الدخول: 14 أبريل/نيسان 2020): https://2u.pw/LpyG2

32. صفحة بسام راضي المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية على فيس بوك، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2019، (تاريخ الدخول: 1ديسمبر/كانون الأول 2020): https://bit.ly/3g6Bt95

33. عبد الرحمن، حمدي، مستقبل التعاون في حوض النيل في مرحلة ما بعد سد النهضة، قراءات إفريقية، 3 مايو/أيار 2018، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/s0IHz

34. عبد الرحمن، حمدي، سد النهضة ونهاية الزمن العربي، الجزيرة نت، 24 مارس/آذار 2015، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/BK6md

35. عبد العال، محمد شوقي، الانتفاع غير العادل: مشروع سد النهضة في ضوء الوضع القانوني لنهر النيل، السياسة الدولية، يناير/كانون الثاني 2015، موقع نقطة وأول السطر، 31 مايو/أيار 2013، (تاريخ الدخول: 1 أبريل/نيسان 2020): https://bit.ly/2XSx7tZ

36. عبدا، نور الدين، «سد النهضة: بين إرث ترامب وبراغماتية بايدن»، مركز الجزيرة للدراسات، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، (تاريخ الدخول: 1 يناير/كانون الثاني 2021): https://bit.ly/3o0Vhgu

37. عوض، عبد الحميد، توتر بين السودان وإثيوبيا.... أبعد من نزاع حدودي، العربي الجديد، 10 أبريل/نيسان 2020، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2020): https://bit.ly/3bSoY0I

38. فضل، حمد، الصين تتدخل لاستكمال بناء سد النهضة، موقع المصريون، 5 يناير/كانون الثاني 2019، (تاريخ الدخول: 26 يوليو/تموز 2020): https://bit.ly/2OViL7x

39. قبيل ساعات من استئناف المفاوضات.. استفزاز جديد.. إثيوبيا تعلن استكمال 78٪ من سد النهضة، مصر العربية، 3 يناير/كانون الثاني 2020، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://cutt.us/eHT3z

40. قروض ومنح سرية لمصر تعويضًا عن سد النهضة، العربي الجديد، 19 أغسطس/آب 2020، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/0KSsu

41. مبارك، شيرين، «موقف إثيوبيا من اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان 1959»، موقع المنهل، (تاريخ الدخول: 20 مارس/آذار 2020): https://f24.link/Y7TYu

42. محسن، أحمد، «لا تنخدع بالأرقام.. لماذا لا تتراجع معدلات الفقر مع زيادة النمو الاقتصادي؟»، ساسة بوست، 20 سبتمبر/أيلول 2019، (تاريخ الدخول: 15 مايو/أيار 2020): https://cutt.ly/UjIbE7T

43. مرسي: لا زلنا في مرحلة ما قبل إنشاء السد الإثيوبي، قناة الجزيرة مباشر على اليوتيوب، 3 يونيو/حزيران 2013، (تاريخ الدخول: 1 يناير/كانون الثاني 2020): https://bit.ly/39J5EQT

44. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الصفحة الرسمية، (تاريخ الدخول: 3 يوليو/تموز 2020): https://www.capmas.gov.eg/HomePage.aspx

45. مصر، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، مصر ودول حوض النيل،)تاريخ الدخول: 1 مايو/أيار 2020): https://f24.link/TsE8k

46. مصر، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، العلاقات المصرية الإثيوبية،)تاريخ الدخول: 1 مايو/أيار 2020): https://f24.link/i8XSe

47. مصر، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، أهم إيجابيات اتفاق إعلان المبادئ الخاص بسد النهضة، 13 سبتمبر/أيلول 2017،)تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/MJgqY

48. مصر، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، مصر وسد النهضة،) تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://f24.link/E15DL

49. مصر، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، العلاقات المصرية مع بوروندي،)تاريخ الدخول: 1 مايو/أيار 2020): https://2u.pw/t7IJm

50. مصر تتهم إثيوبيا باستغلال «خلافات المكاتب الاستشارية» في بناء «سد النهضة»، وكالة أنباء الأناضول، 11 ديسمبر/كانون الأول 2015، (تاريخ الدخول: 1 يناير/كانون الثاني 2020): https://cutt.us/F2xti

51. مصر تعرض على إثيوبيا تمويل سد «النهضة»، موقع عربي-21، «لندن»، 3 أبريل/نيسان 2014، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/ycu8S

52. موسوعة المعرفة، (تاريخ الدخول: 1 مارس/آذار 2020): https://cutt.us/QWF1j

53. ميخائيل، مارلين نبيل حلمي، العلاقات الدولية بين مصر وجنوب السودان «2011-2016»، المركز الديمقراطي العربي، 25 يوليو/تموز 2016، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/iLzSt

54. ميلس زيناوي، الجزيرة نت، 1 أبريل/نيسان 2015، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2020): https://cutt.us/9qDAm

55. هاشم، عزة، «عقيدة التملك... رؤية سيكولوجية لموقف إثيوبيا في مفاوضات سد النهضة»، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 24 يونيو/حزيران 2020، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://cutt.us/7n5JH

56. واشنطن «تقطع مساعدات مالية عن إثيوبيا» للضغط عليها في ملف سد النهضة، موقع الحرة، 28 أغسطس/آب 2020، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://2u.pw/1YwE6

57. وزير خارجية إثيوبيا: النيل لنا.. وأصبح الآن في بحيرة، روسيا اليوم، 22 يوليو/تموز 2020، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020): https://cutt.us/TXcm2

58. وزير خارجية السودان: الاتفاق على الشركات الدولية التي ستجري الدراسات الفنية لسد النهضة، موقع مصراوي، 29 ديسمبر/كانون الأول 2015، (تاريخ الدخول: 1 يناير/ كانون الثاني 2020): https://bit.ly/3bPa7UP

59. 7 سنوات من المفاوضات.. وأزمة سد النهضة مستمرة: تسلسل زمني، موقع مصراوي، 6 أبريل/نيسان 2018، (تاريخ الدخول: 1 يناير/كانون الثاني 2020): https://bit.ly/3nUdIU1

سابعًا: المقابلات

1. مقابلة هاتفية للباحث مع دكتور محمد حافظ، أستاذ هندسة السدود بجامعة يونيت الماليزية Malaysia–Uniten، 20 يوليو/تموز 2020.

مصادر أجنبية

Books -1

1. Abtew, W., Dessu, S., The Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Blue Nile, (Springer International Publishing, Berlin, 2019),

2. Amer, M., El Hafez, S., Abd El Ghany, M., Water Saving In Irrigated Agriculture in Egypt: Case Studies and Lessons Learned,(International Book Market Service Ltd, Mauritius, 2017)

3. Anatone Earle ,Andres Jagerskog and Jokaim Ojendal, Transboundary Water Management: Principles and Practices , (Taylor& Francis Group, London & New York,2010)

4. Anthony Turton & Roland Henwood (eds.), Hydropolitics In The Developing World, (University of Pretoria, Pretoria,2002)

5. Omitoogun, W., Military Expenditure Data in Africa:A Survey of Cameroon, Ethiopia, Ghana, Kenya, Nigeria and Uganda, (Oxford University Press, 2003)

6. Ostreng ,W., Transference: Interdisciplinary Communications 2008/2009. (University of Norway: Oslo, 2010)

7. Ozcelik,S., Neorealist and Neo-Gramscian Hegemony in International Relations and Conflict Resolution During 1990s, (Abant Izzet Baysal Universitesi,Turkey,2005),

8. Scholvin, S., (ed.,) ,.A New Scramble for Africa? The Rush for Energy Resources in Sub-Saharan Africa, (Routledge Taylor & Francis Group, UK,2015)

9. The International Institute for Strategic Studies (IISS), The Military Balance2020, (Routledge Taylor & Francis Group, UK, 2020)

2-Periodicals& Newspapers &Magazine

1.Periodicals

1. Brunnee, J., & Toope, S, "The Changing Nile Basin Regime: Does Law Matter?», Harvard International Law Journal, (Vol. 43, No. 1, Winter 2002)

2. Casca˜o ,A., ," Ethiopia–Challenges to Egyptian hegemony in the Nile Basin", Water Policy (Vol.,10 No., S 2 ,2008)

3. Cilliers, J., Schünemann, J., and Moyer, J., "Power and Influence in Africa…Algeria, Egypt, Ethiopia, Nigeria and South Africa", African Futures Papers, (No.14 , March 2015

4. Fasil, A., "Scrutinizing the "Scorpion Problematique: Arguments in Favor of the Continued Relevance of International Law and a Multidisciplinary Approach to Resolving the Nile Dispute", Texas International Law Journal,(Vol,44, No.,1, 2008)

5. Gupta, J., "The Watercourses Convention, Hydro-hegemony and Transboundary Water Issues" ,Italian journal of international affairs,) Vol.51,No.3,2016)

6. Hailu, S., " Grand Ethiopian Renaissance Dam and Ethio-Egyptian Hydro-Political Relations: The Interplay between Securitization and De-securitization", Abyssinia Journal of Business and Social Sciences, (Vol. 3, No. 2, 2018),

7. Kehl, J., "Hydro political Complexes and Asymmetrical Power: Conflict, Cooperation, and Governence of International River Systems , Journal of

World-Systems Research, (Vol.17,No.1,2011)

8. Lumumba, P., "dand its Legal Relevance and Implications for the Stability of the Region", African Sociological Review, (No. 11, P.1, 2007)

9. Menga, F. Re conceptualizing Hegemony: The Circle of Hydro-Hegemony". Water Policy, (Vol.18,No.2,2016)

10. Menga, F., "Domestic and International Dimensions of Trans Boundary Water Politics". Water Alternatives, (Vol.9,No. 3, 2016).

11. Nasr, H., and Neef, A., " Ethiopia's Challenge to Egyptian Hegemony in the Nile River Basin" Geopolitics., (Vol. 21, No. 4, 2016)

12. Orlowska, I., "Forging a Nation: The Ethiopian Millennium Celebration and the Multiethnic State. Nations and Nationalism, (Vol. 19,No.2,2013),

13. Piesse, M.,"The Grand Ethiopian Renaissance Dam: Power for Ethiopia, Disaster for Egypt?, Strategic Analysis Paper, , (June, 2019)

14. Salman ,S., "Grand Ethiopian Renaissance Dam: Challenges and Opportunities" The CIP Report. (Vol.10,No.2, October 2011)

15. Swain, Ashok, "Challenges for Water Sharing in the Nile Basin: Changing Geo-Politics and Changing Climate", Hydrological Sciences Journal, (Vol,56,No.4, 2011)

16. Tawfik, R.,"Revisiting Hydro-Hegemony from a Benefit-Sharing Perspective: The Case of the Grand Ethiopian Renaissance Dam", Discussion Paper (No.,5,2015)

17. Tekuya, M.,"The Egyptian Hydro Hegemony In The Nile Basin: The Quest For Changing The Status Quo", Journal of Water Law, (Vol.26,No.1, June 2018)

18. Teshome, A., "Meles's Development Paradigm and Its Impact on Economic Transformation in Ethiopia", Journal of Management and Business Studies (Vol.,11,No.1. 2012),

19. Warner, J., Mirumachi, N., Farnum, R.,. Grandi M., and (Other), "Transboundary Hydro-Hegemony: 10 Years Later", Wires Water, (Vol., 4, Nov.,/Dec., 2017)

20. Wessles, J., "Challenging Hydro-hegemony: Hydro-politics and Local

Resistance in the Golan Heights and the Palestinian Territories", International Journal of Environmental Studies, (Vol. 72, No. 4,2015)

21. Woldeyohannes, Y., Khalil, A., & Salem H., "Nile River's Basin Dispute: Perspectives of the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD)", Global Journal of Environmental Science and Management (Vol. 17, No. 2 , 2017)

22. Yoffe,S., Wolf, A., and Giordano, M., "Conflict and Co-operation Over International Freshwater Resources: Indicator of Basins at Risk", The Journal of the American Water Resources Association,(Vol.39,No.5,2003)

23. Zeitoun ,M., and Warner, J., "Hydro-hegemony – a framework for analysis of trans-boundary water conflicts", Water Policy, (Vol.8, No.5,2006)

24. Zeitoun, M., Allan,J., Mohieldeen,Y.," Virtual water 'Flows' of the Nile Basin, 1998–2004: A first Approximation and Implications for Water Security, Global Environmental Change,(Vol.20,No.2,May 2010)

25. Zeitoun, M., Casca˜o, A., Warner, J. , Mirumachi, N., Matthews, N., and (Others), «Transboundary water interaction III: contest and compliance», International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics, (Vol.17,No.2, 2017)

26. Zinzania, A., Menga, F., "The Circle of Hydro-Hegemony between riparian states, Development Policies and Borderlands: Evidence from the Talas Waterscape (Kyrgyzstan- Kazakhstan)" ,Science Direct, (Vol. 85, October 2017)2-Newspapers &Magazine

2-Newspapers& Magazine

1. Al-Labbad, M., Egypt, "Ethiopia Headed For War Over Water, Egypt, Ethiopia Headed For War Over Water", Horn of Africa,26 march 2013 (Visited on 1 Jan., 2020) https://f24.link/GtRXJ

2. Ayebare, A.," A Political Storm Over the Nile", International Peace Institute, (6 December , 2010)

3. Egypt Military Spending/Defense Budget 1962-2021,Macro Trends, ,(Visited on 1 Dec., 2020) https://f24.link/2A6ZX

4. Ethiopia Military Spending/Defense Budget 1960-2021,(Visited on 1 Dec., 2020) https://f24.link/AdloW

5. Felter, C., Ethiopia: East Africa's Emerging Giant, Council on Foreign Affairs(new York), 5 Oct., 2018

6. Hamilton, Water Security": Experts Propose a UN Definition on Which Much Depends , UN University, 26-3-2013(Visited on 12 Oct.,2020) https://2u.pw/q5NqO

7. McCaffrey, S.,"the Convention on the Law of Non-Navigational Uses of International Water courses", Audiovisual Library of International Law, United Nations, 30/6/2008

8. Military Stats: compare key data on Egypt & Ethiopia 1990, Nation Master,(Visited on 1 Sep., 2020) https://f24.link/q4vLY

9. Military Stats: compare key data on Egypt & Ethiopia 2002, Nation Master,(Visited on 1 Sep., 2020) https://f24.link/pWqoc

10. Sprinborg ,R. Williams , P.," The Egyptian Military: A Slumbering Giant Awakes", Carnegie Middle East Center,28 Feb., 2019

11. Tedla ,N., "In-Depth Analysis: Past Agreements on the Nile in View of the Law of Treaty and The CFA", Addis standard , 11October, 2017

12. Tedla, N.," Ethiopia: Why Ethio-Sudan Relation Evolves Rightly", Addis Fortune, (30 March, 2014)

13. Tesfaye, M., "The imperative of stepping-up Ethiopian diaspora's contribution to Hedase Dam (GERD) Aiga Forum ,2016 (Visited on 12 Dec., 2020) https://bit.ly/3qwdBzN

14. Whittington, D.," Why Technical Discussions are Needed for the Grand Ethiopian Renaissance Dam", The Conversation, June 8, 20163-University Theses

3 -University Theses

1. Akwei,B., Hydropolitics, Hydro-hegemony and the Problem of Egypt's Securitization of The Eastern Nile Basin, (Phd.) , Howard University, Washington, 2015

2. Carles, A., Power Asymmetry and Conflict Over Water Resources in The Nile River Basin: the Egyptian Hydro-Hegemony, (Master) King's College, London.2006

3. Dengle,Y., Ethiopia: Challenge to Egyptian Hegemony in the Nile Basin, " Thesis", Addis Ababa University, Department of Political Science & International Relations, July 2013

4. Ejigu, N., Construction of Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Nile: Cause for Cooperation or Conflict among Egypt, Ethiopia and Sudan, (Master), ,University of Tampere, Finland, 2016

5. Grandi,M., Hydropolitics in Transboundary Water Management Conflict, Cooperation and Governance along the Nile River, , (PhD), Sant'Anna School of Advanced Studies Pisa ,Italy, 2016

6. Haile, F., Unravelling the Gift of the Nile , Examining the Domestic and International Determinants of Ethiopian Counter Hegemony in the Eastern Nile River Basin, (PhD.,) King's College London, July 2018

7. Handiso, B., The challenges and Opportunities of the Grand Renaissance Dam for sustainable Energy -Water - Food - Ecosystem services Nexus in Ethiopia,(Master), Uppsala University Sweden, , 2018

8. Mason, S., From Conflict to Cooperation in the Nile Basin, (PHD.), Swiss Federal Institute of Technology, Zurich, 2003

9. Mtua,G., Bilateral Treaties on the Nile River and Their Impacts on International Relations, (Master) , Tumani University Makumira, Arusha, Tanzania , July, 2017

10. Nielsen, M., The Waters of the Nile: Ethiopia Challenging Regional Hydro-Hegemony, (Master), University of Copenhagen, Spring 2015

11. Seifu, M., , Grand Ethiopian Renaissance Dam And Changing Power Relations In The Eastern Nile Basin, (Master) , Addis Ababa University, Addis Ababa, June, 2016

12. Timothy, P., " The Grand Ethiopian Renaissance Dam:Risk of Interstate Conflict on the Nile,(Master), Naval Postgraduate School Monterey , California, December 2018

4-Documents

1. Addis Ababa: Ministry of Information Press & Audiovisual Department, The Federal Democratic Republic of Ethiopia Foreign Affairs and National Security Policy and Strategy, November 2002

2. AU: Communique of the 2nd Extraordinary African Union, (AU) Bureau of the Assembly of Heads of State and Government Video Teleconference Meeting on the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) Held on 21 July, 2020

3. African Union Commission, Agenda 2063, Final Edition 2015

4. Cairo, Framework for General Co-Operation Between the Arab Republic of Egypt and Ethiopia, 1 July 1993, The Food and Agriculture Organization (FAO) Website(Visited on 15 Aug.,2020) https://cutt.us/F5Jo4

5. Cairo, Agreement 63 Between the Republic of the Sudan and the United Arab Republic for the full utilization of the Nile waters, 8 November 1959, The Food and Agriculture Organization (FAO) Website(Visited on 15 Aug.,2020) https://cutt.us/pHJHI

6. Cairo: Exchange of Notes between Her Majesty's Government in the United Kingdom and the Egyptian Government on the Use of Waters of the Nile for Irrigation ,Signed at Cairo, on 7 May 1929 (Visited 10 Mars,2020) ttps://cutt.ly/ojC0tbg

7. CIA, Egypt Fact Book,(Visited, 1 July 2020) https://cutt.us/lkyKp

8. CIA, Ethiopia-Fact Book ,(Visited on 15 Oct.,2020) https://cutt.us/p1LX5

9. Egypt, Ministry of Water Resources and Irrigation, Water Scarcity in Egypt: The Urgent Need for Regional Cooperation among the Nile Basin Countries, Feb., 2014

10. Ethiopian Economic Association Report: Development, Prospects and Challenges of the Energy Sector in Ethiopia, No,7, 2007/08

11. Federal Democratic Republic of Ethiopia: Ethiopian Authorities and Staff Estimates 2019

12. International Panel of Experts(IPoE) on Grand Ethiopian Renaissance dam(GERD),Final Report: Addis Ababa, 31 May2013

13. International Monetary Fund, Direction of Trade Statistic Yearbook, September 2018

14. - International Monetary Fund, Ethiopia: Real GDP Growth (Visited on 1 June.2020) https://f24.link/s4Cem

15. International Rivers Organization: The Grand Ethiopian Renaissance Dam Fact Sheet, 24 Jan,2014 (Visited on 12 Feb.,2020) https://f24.link/jnTjE

16. London: Agreement between the United Kingdom, France, and Italy, Respecting Abyssinia, signed at London, December 13, 1906, The American Journal of International Law ,(Vol. 1, No. 2 Apr., 1907),pp226-231, Article A-4

17. Sudan, Ministry of Electricity and Dams, Water Resources Management, , Dam Implementation Unit,(No Date) ,(Visited on 10 Aug., 2020) P.P. 8-9 https://cutt.us/fCJ3v

18. Khartoum, Sudan: Agreement on Declaration of Principles between The Arab Republic of Egypt, The Federal Democratic Republic of Ethiopia And The Republic of the Sudan On The Grand Ethiopian Renaissance Dam Project GERDP, 23rd March 2015

19. Rome,: Exchange of notes between Great Britain and Italy Parties: Great Britain, Italy, December 14, 1925, ,(Visited 1May,2020), https://cutt.ly/cjC2eeN

20. The 1902 Treaty Between Ethiopia and Great Britain , Horn Affairs,(Visited 1May,2020) https://f24.link/KV1r0

21. The Federal Democratic Republic of Ethiopia: Ministry of Water Irrigation and Electricity , Highlights of The Grand Ethiopian Renaissance Dam & Regional Interconnection, March 2017.

22. The World Bank, Global Economic Prospects, 2020

23. The World Bank:"Ethiopia Growth and Competitiveness Development Policy Financing", World Bank Report, 2019

24. The World Bank: GNI Per Capita, Atlas Method (current US$): (Visited on 1 Nov.,2020) https://cutt.ly/ojUBYuy

25. The World Bank: Electric power consumption (kWh per capita). (Visited on 1 Mar., 2020) https://f24.link/d8uNb

26. UN: Economic Commission in Africa: The impact of Covid-19 on Africa's energy sector, And the Role of RE to Empower a Long Term and Sustainable Recovery,2020

27. UN: General Assembly , Convention on the Law of the Non navigational Uses of International Watercourses 1997, No. 49 (A/51/49).1997

28. UN: Vienna Convention on Succession of States in respect of Treaties 1978 , Treaty Series, vol. 1946 ,1978,

29. UN: Vienna Convention on the Law of Treaties 1969, Treaty Series, vol. 1155, 1969

5-Internet Resources

1. Ethiopia Discards Egypt Threats over Nile Dam, Aljazeera News, 12 June 2013(Visited on 1 July, 2020) https://f24.link/DhHXo

2. Ethiopian PM Meles Zenawi speech on launching GERD.2 April 2011,(Visited on 12 Dec., 2020)https://bit.ly/2M7TNnC

3. Ethiopia Rejects Egypt's Proposal on the Filling ,Operation of Grand Dam, Addis Standard , September 18, 2019.(Visited on 1 Nov.,2020) https://2u.pw/xNuJG

4. Exclusive: Dutch Deltares Withdraws from Studies of Ethiopia's Renaissance Dam, Ahram Online,10 Sep., 2015 , (Visited on 1 Dec.,2020) https://bit.ly/3bXKXnj

5. FAO: Statistical Yearbook - Country- Egypt (Visited on 11 Nov.,2020) https://cutt.us/5ZAQO

6. Grand Ethiopian Renaissance Dam Project, Benisha ngul-Gumuz ,Water Technology,(Visited on 13 Oct,2020), https://cutt.ly/3jXXzeh

7. Oxford Learner Dictionary, Hegemony, (Visited 20 Sep.,2020) https://f24.link/e7F34

8. Sudan - Foreign Relations, Global Security, (Visited on 1 Feb.,2020) https://bit.ly/38TZw9q

9. Salman, S. , The Grand Ethiopian Renaissance Dam: Challenges and Opportunities,(Visited on 13 Oct,2020) https://cutt.ly/SjXXem9

10. The Embassy of Ethiopia in Brussels:The Government of Ethiopia affirms its position to advance the trilateral technical dialogue concerning the filling and operation of the Grand Ethiopian Renaissance Dam,5 Oct.,2019 , (Visited on 1 April 2020) https://bit.ly/35W8UHM

11. Warner, J., Hegemony and Power ,"Presentation given at the Third International Workshop on Hydro-Hegemony", 2007 (Visited on 1 Sep.,2020) https://cutt.us/94HgC

12. Water Resource Management: "Our Essential Guide to Water Resource Management Objective, Policy & Strategy", Aqua Tech, 15 July 2019. (Visited on 1 Oct., 2020) https://2u.pw/Mixq8

عن هذا الكتاب

يحاول هذا الكتاب دراسة العلاقات المصرية-الإثيوبية وفق اقتراب الإطار الديناميكي لتفاعل المياه العابرة للحدود (Dynamic Transboundary Water Interaction Framework of)، لزيتون وآخرين (2017)، من حيث وجود ركائز مختلفة تتمثل في القوة العسكرية والاقتصادية والقانونية والأيديولوجية والموقع الجغرافي والمكانة الدولية لإثيوبيا كدولة منبع ولمصر كدولة مصب، ترتكز عليها كل منهما عبر استراتيجيات وتكتيكات وآليات مختلفة، منها القسرية والنفعية والقانونية والأيديولوجية، لتحقيق الهيمنة أو تحديها، وفق إطار ديناميكي تفاعلي، قد يؤدي في النهاية إلى بقاء نظام الهيمنة المصري الراهن على ما هو عليه مع إدخال بعض التعديلات عليه لصالح إثيوبيا؛ الطرف غير المهيمن، أو ربما تغييره تغييرًا كاملًا، وإيجاد نظام بديل تتبدل فيه المواقع والأدوار بين الدولتين.

ويعد هذا الكتاب من أوائل الكتب العربية التي تناولت موضوع سد النهضة الإثيوبي من خلال هذا الإطار الديناميكي، وهو يحاول الإجابة عن سؤال رئيس هو: هل ما تقوم به إثيوبيا، من خلال بناء سد النهضة، يدخل في إطار تحدي الهيمنة (Hegemonic Challenge)؛ بمعنى السعي لإحداث تغيير محدود داخل نظام الهيمنة المائية المصرية الحالية، أم يدخل في إطار الهيمنة المضادة (Counter-Hegemon) عبر التركيز على الجوانب القانونية التي من شأنها تغيير قواعد الهيمنة المصرية بصورة أكبر، أم هو الرغبة والسعي في التغيير الكامل للنظام المهيمن (Change Hegemony)؟

ويخلص الكتاب إلى أن الطموح الإثيوبي لا يقتصر على سد النهضة، وإنما يستهدف إحداث تغيير كامل في نظام الهيمنة على نهر النيل بحيث تصبح إثيوبيا هي الطرف المهيمن مستقبلًا.

نبذة عن المؤلف

بدر حسن شافعي، باحث وأكاديمي مصري، عمل أستاذًا للعلوم السياسية بأكاديمية العلاقات الدولية بتركيا، كما عمل خبيرًا للشؤون الإفريقية بجامعة القاهرة، ومديرًا عامًّا للبرامج بقناة النيل للأخبار المصرية.

حاصل على الدكتوراه من كلية الدراسات الإفريقية العليا بجامعة القاهرة، 2011. له كتابان منشوران: "دور شركات الأمن الخاصة في الصراعات الداخلية في إفريقيا"، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2012"، و"تسوية الصراعات في إفريقيا: نموذج الإيكواس، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009".

وشارك بأوراق بحثية عن الشؤون الإفريقية في العديد من المؤتمرات العربية والأجنبية، ويكتب بانتظام في كثير من الجرائد والمجلات والمواقع الإلكترونية العربية.